

دكتور على أبوالمكارم

# تمويم الفكر النحوي

مكتبة لسان العرب

دار غريب  
للمطبعة والنشر والتوزيع  
القاهرة

# تقويم الفكر النحوي

دكتور / على أبو المكارم





الكتاب : تقويم الفكر النحوي

اللائحة : د / على أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢٣٥٩ / ٢٠٠٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 977-215-813-2

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح  
بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو في قسم من أقسامه ، بما  
شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناشر

الناشر : دار شریف للطباعة والتوزيع والنشر والتوزيع  
شركة ذات مسؤولية محدودة

الإدارة والمطباع : ١٢ شارع نمير لاظوغلى (القاهرة)

ت: ٧٩٥٤٢٢٤ ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس

التوزيع : دار غرب ٣١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت: ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول  
والمعرض الدائم ت: ٦٧٣٨١٤٢ - ٦٧٣٨١٤٣ }

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

توفرت الدواعي على أن يجعل من « تقويم الفكر النحوي » موضوعا يتصف بالحيوية الدائمة ، والخصوصية البالغة ، والضرورة الملحة .

ومرد هذه الحيوية إلى أن هذا الموضوع - في جوهره - تقديم جديد وشامل لعالم من أعظم العلوم العربية أصالة ، وأوسعها مادة ، وأغزرها تراثا ، وهو علم النحو العربي ، من خلال تحليل أصوله الفكرية الرئيسة التي قام عليها بنائه الكلى . وفي الحق أن الحاجة إلى تقويم هذا العلم ليست وليدة عصرنا وحده ، إذ تضرب في أعماق التاريخ إلى مدى بعيد ، وتتخذ صورا مختلفة وأشكالا متعددة ، وتنماها وتتفاوت هذه الصور والأشكال في مدى وفائها بتلبية هذه الحاجة من الموقف الفوج الذي يقوم على أساس من رفض بعض الظواهر ، أو يرتكز على دعامة من إلغاء بعض التقسيمات ، أو يكتفى بتغيير بعض المصطلحات ، إلى مواقف قد تكون معقولة لكونها أكثر نضجا ولكنها غير مقبولة لارتباطها المطلق بالفكر المنطقي الشكلي ، أو تسليمها

الكامل بالفصل المرحلى التارىخى وعلى الرغم من قدم هذه الحاجة فإنها لم تكن فى أى مرحلة من المراحل مشكلة تاریخية فحسب ، ولم يكن البحث فيها انصرافا عن معاناة الواقع فى إطار التاريخ ، بل كانت دائما مشكلة حية تفرض حبوبتها على بقية المجتمعات الفكرية على امتدادها زمانيا ومع اختلافها مكانيا ، وعلى الرغم من تعدد قضاياها الثقافية وتنوع اهتماماتها الحضارية ، وسر هذه الحبوبية - في الحقيقة - يعود إلى الاتصال الوثيق بين النحو واللغة ، وكانت الحاجة إلى نقل التراث اللغوى نقلأ دقيقا إلى الأجيال الجديدة ربما مصدر هذه الحبوبية فى البحوث النحوية ، ومرد الاهتمام بتبسيط أساليب البحث النحوى من ناحية ، ودعم أصوله الفكرية العامة من ناحية أخرى . وكان نقل التراث اللغوى يصدر عند المفكين العرب - ومن ثم النحاة - عن موقف عقدى وحضارى معا ، إذ يمثل فى يقين هؤلاء وأولئك جمیعا نوعا من الاعتزاز بدور اللغة العربية فى التعبير عن الحضارة الإسلامية ، والإيمان بالنطع الحضارى المستكملا الذى قدمه العالم الإسلامي للحضارة الإنسانية تحت راية القرآن .

وتمتد خصوصية هذا الموضوع إلى أن تناوله يحتاج إلى رؤية دقيقة فى التراث النحوى ، وهو تراث بالغ السعة . عظيم الشراء ، رائع التنوع، يتمثل فيه كافة الاتجاهات الفكرية التى عاشت فى المراحل التاریخية المختلفة التى أثرته ، حتى إنه ليتمكن القول - دون تجوز - أنه تتجسد فيه آثار التغيرات الاجتماعية وما صحبها من تطورات فكرية تمتد منها وتعبر عنها ، ويتطبق أيضا إحاطة بالحقائق الأساسية فى

التراث اللغوى ، وهو خضم يزخر بالاتجاهات والأراء والقضايا والمشكلات ، ثم إنه يكاد - بالرغم من كل ما بذل فيه من جهود - يكون مجهول الأبعاد والخصائص ، ذلك أن الفوائل الحاسمة بين مستويات التحليل اللغوى لم تكن قائمة فى تصور النحويين ، أو لم تكن قادرة على أن تعزل تناولهم لمستوى التركيب عن غيره من مستويات التحليل اللغوى .. وهكذا اختلط البحث فى الأصوات والصيغ والدلالات مع البحث فى النحو فى ترات النحاة ، بل اختلطت أيضا دراسة النشاط اللغوى بمستوياته المختلفة من حيث الصحة والخطأ بدراسته من حيث الجمال والقبح . ثم إنه يحتاج - فوق هذا كله - إلى الاتصال المباشر بالاتجاهات المختلفة التي سادت التاج الثقافى للحضارة الإسلامية ، وهو نتاج تبلغ رحابته حدا مذهلا حقا ، إذ يمتد من المادة - بصورها المختلفة - إلى الفكر النظري المجرد من كل مادة ، ويشمل بذلك كافة القضايا التى يحياها الإنسان ويعانيها المجتمع معا ، ويسمى فى تقديم حلول لها لا يريد منها أن تقتصر على زمن ، أو تتحصر فى مكان ، أو تختكر فى طبقة . ثم إن من هذا التاج ما هو أصيل يعد إضافة عربية إسلامية حقيقة للحضارة الإنسانية ، كما أن منه ما يرجع إلى أصول غير عربية : هندية ، أو فارسية أو إفريقية ، أو مصرية أو حبشية ، ولكنه - مع ذلك - يمثل موقفاً أصيلاً للتفكير الإسلامي فى إفادته من الثقافات المختلفة ، التى هي ملك مشترك للبشرية بأسرها ، دون أن يصدر عن الإلحاد منها وتطويرها تعصب من جنس أو عقيدة .

وحيوية هذا الموضوع المتجدد ، وغناه العظيم ، ليسا وحدهما مرد الضرورة التي تفرض باللحاج أكثر من أي وقت مضى حتمية التصدى له ومعالجة مشكلاته ، فإن إلى جوار هذين السببين الدائرين سبباً مباشراً يمتد عن موقفنا الفكري في عالمنا المعاصر . فتحن في وطننا العربي نعيد صياغة حياتنا الإنسانية من جديد ، ولا سبيل إلى تطوير الحياة بغیر استكشاف عناصر القوة في الطبيعة والمقومات الجوهرية للإنسان الحى في إطارها . وإذا كان استكشاف عناصر الطبيعة يمكن أن يتم بواسطة خبرات وافية ، فإنه يستحيل اكتشاف المقومات الإنسانية الحقيقة لشعب دون الإحساس بالانتساع إلى هذا الشعب ، ومن غير تعاطف عظيم مع تراثه الحضارى ، وحب صادق لموافقه الإنسانية ، إذ هي جمیعاً بعض مفاتيح رؤية مقوماته من الداخل ، ومعرفة القوى المحركة لها .. وبها جمیعاً يصبح تحليل التراث لتأكيد الخصائص الأصلية فيه ، وتحديد الاتجاهات العارضة به ، ضرورة تفرض نفسها باللحاج على كل المثقفين الحقيقيين المخلصين من أبنائه ، أولئك الذين لا يجترون الكلمات ، ولا تقدورهم الشعارات ، وإنما يتوفرون على بلورة الخصائص الذاتية في تراث أمتهم الحضاري ، والفكري منه بخاصة ، إذ إن هذه الخصائص هي الحقيقة الكلية التي تحدد - أو ينبغي أن تحدد - مسار التاريخ لكل جيل ، وتصقل الإضافة التي تقدمها الأجيال المتابعة لتشكيل النمط الحضارى الخاص ، وإثراء الحضارة الإنسانية بأسرها .

وكما تضافرت كل هذه الأسباب على أن تجعل من « تقويم الفكر النحوى » موضوعاً يتصف بالحيوية والخصوصية والضرورة ، تعددت

الصعوبات التي تفرض في دراسته بذل الجهد في سخاء ، واحتسب العناه عن رضى ، وتقبل العذاب دون ضجر . وأبسط دوافع هذا الجهد تعود إلى ضخامة هذا الموضوع وتعدد الآثار المتصلة به وتنوع الدراسات المختلفة فيه ، إذ إن هذه الضخامة والرحابة والتنوع لا تحتاج لغير جهد كثير ليس فيه إلا عناد عقلى قليل . ومن ثم ترتد أعظم أسباب المشقة العقلية إلى سبب أكثر عمقاً وأبعد خطورة من مجرد الامتداد التاريخي الزمانى والمكاني للقضايا المتصلة بهذا الموضوع والمشكلات المتعلقة به ، والأثار الممثلة له .. ذلك السبب أن « تقويم الفكر النحوى » في جوهره ، دراسة في علم المناهج ، والبحث في المناهج - بوجه عام - يتطلب دراسة تحليلية وتركيبية معاً ، وهى تستلزم بالضرورة يقظة ذهنية بالغة الحدة حتى لا يخلط بين مستوى التحليل والتركيب ، و تستوجب لذلك نوعاً من التكامل بين التخصص الدقيق والثقافة الشاملة . والبحث في المناهج يتطلب - أيضاً - بصورة أكثر إلحاحاً من أي بحث في الظواهر التطبيقية التزام الموضوعية في تقرير الحقائق التي يسفر عنها التحليل العلمي وتحديد دلالاتها ، وهى تحتاج إلى شجاعة نفسية نادرة لتقرير الحقائق لا الامنيات دون الخضوع لمعطيات التقليد ، ومن غير تأثر بادعاءات الشورة عليها ، وبذلك وحده تصبح الموضوعية موقعاً علمياً وأخلاقياً معاً .

ثم إن هذه الدراسة تستاول - بطبيعتها - جانباً نظرياً من التراث العلمي العربى ، وتحليل المناهج النظرية في التراث العربى يضيف إلى ذلك العناه العقلنى الذى أشرنا إليه عناء نفسياً بالغ الحدة ، هو نتيجة

لابد منها لما يسلم إليه تحليل هذه المناهج من إدراك للانفصام فيها بين ما يمكن أن يصطلح عليه بالبحوث الإنسانية والبحوث التجريبية . ففي الوقت الذي تطور فيه الفكر العربي في ضوء النظرية الإسلامية القائلة بالتلادح بين المنهج والمادة ، أو الشكل والمضمون ، حتى أثمر المنهج التجريبي ، ذلك المنهج الذي يعد في الحقيقة أهم الإضافات العملية التي قدمتها الحضارة الإسلامية للعلم .. في هذا الوقت نفسه كان الجانب النظري في الفكر العربي ينحدر تحت إلحاح الأفكار المنطقية الإغريقية ببعادها الميتافيزيقية ومضمونها الحالي من كل مضمون إلى مواقف فردية ذاتية تعبّر عن القدرات العقلية ، والذكاء الفردي ، وحدة التفكير المجرد ، حتى لتصبح مجرد صدى للتفوق الذهني غير الأخلاقي . وبذلك ينفلت الجانب النظري للفكر العربي من كل قيد موضوعي وي الخضع للمنهج الذاتي . أو بتعبير أكثر دقة للمواقف الذاتية ، في مجالاته كلها .. أليس وجود «علم الحيل» و«أدب المناسبات» و«النقد الانطباعي» دليلاً على سيادة الذاتية في مجالات «التشريع» و«الأدب» و«النقد» ؟ ثم لا يؤكد ذلك انتشار المواقف غير العلمية وغير الأخلاقية في الوجودان والواقع معاً ؟ ولتويها روح الفنان وضمير القاضي جميعاً !!

وثمة - آخر الأمر - صعوبات تتحملها هذه الدراسة في محاولتها التصدى لتقدير الفكر النحوى في امتداده الزمانى والمكاني ، دون التقيد بشخصية أو الاقتصار على موضوع أو الارتباط بتجمّع أو التركيز على اتجاه وهو أنها دراسة تحمل أعباء الريادة كلها ، ولعل أبسط ما يمكن

التمثيل به لهذه الأعباء أتنا كنا نضطر إلى البحث في آلاف الصفحات ما بين مخطوطة ومطبوعة حتى يمكن العثور على بعض النصوص التي استند إليها النحاة أو مثلوا بها ، ولم يكن ذلك سوى البداية فحسب ، إذ إن الامتداد الزمانى والمكاني للتراث النحوى بما صحبه من تطور فكري قد أسلم دائمًا إلى رغبة فى تفسير النصوص بما يتفق مع ما يجد من أفكار . على هذا النحو - مثلا - كان النص الذى ينسب إلى الخليل بن أحمد فى كتاب سيبويه يحمل مضمونا يختلف عن المفهوم الذى يقدمه السيرافى له فى شرحه للكتاب أو يحدده ابن جنى ، أو يتصرّه الأسفرايسيني أو الدماميني أو أبو حيان ، فقد كان كل واحد من النحاة يتناول أي نص من نصوص الأقدمين من خلال ما استقر فى فكره من قواعد وما ثبت عنده من أصول ، دون وعي أحيانا بتغيير القواعد واختلاف الأصول ، وبذلك كان النص لا يعبر فى الحقيقة عما قصد إليه قائله بقدر ما يعبر عما فهمه منه شارحه . ومن ثم كان الاتصال المباشر بأفكار النحاة دون واسطة من الشراح ضرورة تفرضها موضوعية الأحكام ، وفي الوقت نفسه كان الوقوف على الشروح المختلفة للنص الواحد ضرورة أيضاً يحتملها التحليل العلمي لمسار التطور التاريخي لل الفكر النحوى .

وليس من شك فى أن هذا الفهم للموضوع ، وهذا الإدراك لصعوباته ، كان له - آخر الأمر - أثره فى صياغة منهجه ، إذ وقعت هذه الدراسة له فى باطن ، حاول أولئك تقديم تقويم شامل للتفكير النحوى من الناحية التاريخية ، بغية إدراك أصلية هذا الفكر ، ومن ثم

قصد إلى دراسة المصادر الأساسية للأفكار الرئيسية للأصول النحوية . وقد استعين في هذا المجال بما لابد منه من تحليل للأفكار في نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها ، بغية اكتشاف العلاقات التي تربطها بغيرها أخذًا وعطاء . وقد أثبتت هذا التحليل أن الأصول النحوية قد استمدت مقوماتها من عناصر إسلامية خالصة طوال فترة تاريخية طويلة قبل تأثر هذه الأصول بمؤثرات أخرى غير إسلامية في آخر ييات القرن الثالث الهجري وأواخر القرن الرابع .

ومن ثم وقع هذا الباب في فصول ثلاثة :

**في الفصل الأول :** حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر العربي، باعتبار ذلك مدخلا لا بدileل له لدراسة مدى أصالة الفكر النحوي العربي .  
**في الفصل الثاني :** حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر النحوي نفسه معتمدين في ذلك على تحليل العوامل الموضوعية التي بلورت في الفكر مقوماته ومنحته خصائصه .

**في الفصل الثالث :** حاولنا أن ندرس العوامل العارضة التي كان لها تأثيرها في الفكر بعد الترجمة ، وحددنا - بصورة مباشرة - صور التأثير الإغريقي فيه .

**وأما الباب الثاني:** فقد قصدنا به دراسة مدى صلاحية الفكر النحوي، أو بتعبير آخر ، قيمة العناصر الجوهرية في هذا الفكر ومدى سلامتها أو قصورها وانحرافها . وأردنا من وراء ذلك أن تتضافر الدراسة التحليلية مع الدراسة التاريخية على تحديد موقف دقيق أمام الباحثين

المعاصرين في تناولهم للفكر النحوي ومشكلاته . وقد تطلب الدراسة التحليلية بالضرورة تحديد المقياس العلمي الذي يتم القياس إليه ، ومن ثم لم يكن بد من وقفة سريعة أمام المناهج اللغوية المعاصرة لمعرفة مدى قدرتها على تقديم هذا المقياس . وقد كشفت هذه الوقفة عن وجود اختلاف موضوعي واضح بين أساليبها والخصائص الذاتية التي توشك أن تكون موضوعية ، للغربية الفصحى ، وهي خصائص تمنع أو يجب أن تمنع من الالتزام الكامل بتطبيق هذه الأساليب على اللغة العربية ، وتجعل كل محاولة لهذا الالتزام عملاً غير علمي ، لتجاهاته للظروف الموضوعية ، التي نفرض - من بين ما نفرض - اختيار ما يتلامم مع الخصائص الجوهرية الأصلية في الفكر والراسخة في المجتمع جمعاً . وقد انتهينا من هذه الوقفة إلى ضرورة تقديم بديل لا سبيل إلى الاستغناء عنه ، وقد ارتضينا - في هذا المجال- منهجاً سبق أن حدّدنا معالمه وطبقنا خصائصه في دراستنا عن «الحذف والتقدير في النحو العربي» وهو منهج يحقق أقصى قدر ممكّن من الإفادة من التطور العلمي في الوقت الذي يراعي فيه الخصائص الذاتية المميزة للغربية .. وبذلك يجعل المناهج المختلفة في خدمة الفصحى ودراساتها ، دون أن يضع الفصحى بحيث تكون مجرد مجال لتطبيق هذه المناهج بكل شرائعها .

ولقد كنا على وعي ونحن نأخذ هذا الموقف بأن ثمة خطراً كبيراً في فتح الباب أمام الاجتهاد الفردي لقبول بعض هذه المناهج ورفض بعض ، ولكننا كنا على يقين أيضاً بأن من التعنت بإغلاق المجال أمام

الاجتهد الفردى إذا كان مستندًا إلى منهج علمى ، إذ إن وجود هذا المنهج كفيل بقياس مدى أصالة الباحث والتزامه العلمي والأخلاقي معاً . بحيث يمكن أن يفرق بين من يتخذ موقفاً إصلاحياً من المناهج المتبعة في الدراسات اللغوية المعاصرة ، تحت شعار « الوسطية » الساذج ، ليحميه من المواجهة الموضوعية من ناحية ، ويفلسف هروبه من تحليل طرائق هذه المناهج واكتشاف ما بينها من تفاصيل أو تكامل من ناحية أخرى ، وبين من لا يتردى في مثل هذا الموقف ، بل يتصدى لحل المناقضات ، متسلحاً وجданياً وفكرياً مما بما يضمن للبحث العلمي أن يكون ما يحاوله إضافة جادة إليه ، وهي : اليقظة الذهنية والخبرة الغنية ، تشد أزرهما ثقافة عميقه رحبة الآفاق ، وإدراك واع شديد الحساسية ، وإرادة صلبة تشحذها الشجاعة .

من هنا لم يكن ثمة سبيل إلى البدء في الدراسة التحليلية التي قصد إليها في هذا الباب قبل التمهيد لذلك بدراسة « مقياس السلامة » الذي تقاس إليه كل ما في التراث النحوي من أفكار واتجاهات . ولذلك رأينا أن نقدم بين يدي هذا الباب مدخلاً كان هذا موضوعه ، ثم انتقلنا منه إلى دراسة الجوانب السلبية في الفكر النحوي في ضوء المقياس الذي حددهنا . وقد لاحظنا من خلاله أن في الفكر النحوي أخطاء ثلاثة أساسية هي :

أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوى ، وتصور النحاة أن اللغة واللهجات تتسمى إلى مستوى واحد ، وأن اللغة ليست شيئاً غير مجموع اللهجات القبلية .

وثانياً : التناول الجزئي للظواهر اللغوية ثم طرد الأحكام الصادرة عنها بدلًا من ربط الحكم النحوي بمفروماته من النصوص .

وثالثاً : تداخل المناهج المختلفة في منهج البحث النحوي ، وتصور النحاة أن كل منهج من المناهج قادر على أن يمنع الباحث قدرة على تقنين الظواهر وتعليلها أيضًا .

وقد آثرنا أن ندرس كل خطأ من هذه الأخطاء في فصل مستقل ، حددنا فيه مقومات الخطأ من التراث النحوي . وما كان له فيه من آثار .

وبعد ،

فإنى لعلى يقين بأن هذه الدراسة ، شأنها شأن ما قدمته من قبل من دراسات ، ليست سوى محاولات ، أرجو مخلصاً أن تكون على الطريق الصحيح لإعادة صياغة الفكر النحوي على نحو موضوعي ، يستطيع فيه هذا الفكر أن يجمع بين أمرين لا مفر من الجمع بينهما ولا مجال للاستغناء عنهما أو عن أحدهما ، وهما : الأصالة والتجدد جيمعاً .

على أبو المكارم



# **تقدير الفكر النحوي**



الباب الأول

أصولة الفكر النحوي



## الفصل الأول

### أصالة الفكر العربي

تتصل أصالة المناهج النحوية بقضية أوسع دائرة وأخطر أثراً وأعمق دلالة ، وهي أصالة الفكر العربي بأسره ، بحيث يمكن أن تعطى دراسة الأصالة في هذا الجزء المحدود بالمناهج النحوية صورة للأبعاد المباشرة لتلك القضية الكلية ، كما يستطيع في الوقت نفسه من خلال تحليل المواقف المختلفة وأساليب التناول المتعددة المتباينة للقضية الكلية الوقوف على ما يحيط بفروعها من اتجاهات ، وما يحكم هذه الاتجاهات من مفاهيم ، عنها تصدر ومنها تتمتد . ومن بين هذه الفروع مشكلة الأصالة في البحوث اللغووية على وجه العموم ، وفي السياق التي اتخذها النحويون لدراسة الطواهر التركيبية على نحو خاص .

ثمة اتصال وتشابك لا مجال لإغفاله إذن في دراسة أصالة كل فرع من فروع الفكر العربي ، بحيث تعد محاولة فصم العلاقة بين فروع هذا الفكر وتحليل بعضها بغض النظر عن العلاقات المتداخلة بينها - عملاً غير علمي . إذ يبدأ من نظرة جزئية ضيقة المدى ، قد يلمس بها التتابع ويدرك من خلالها المسببات ، دون أن يقف على ما وراءها من أسباب ومقدمات ؛ ومن هنا فإنه لابد من نقطة بهذه علمية ، تضع في البعد

المباشر لها الظروف الموضوعية التي تجعل من القضية الكلية وفروعها وحدة واحدة ، بما بينها من علاقات مشابكة وصلات متداخلة واتساق في الموقف .

ودرسة قضية الأصالة ، سواء في النحو العربي وحده أو في الفكر العربي كله ، لهذه الظروف ، قضية بالغة الحساسية شديدة التعقيد ، ذلك أنها اتسمت منذ عهد مبكر بنوع من التتعصب غير العلمي ، إذ اتصلت أوثق الاتصال ببراعث غير موضوعية . ذلك أن الحاقدين على الإسلام وأهله وجدوها مجالاً فسيحاً لغمز الدين بالتزمّت ، وطعن أهله بالقصور ، ثم إسباغ صفة الأمانة العلمية على هذا الموقف الذي يملئه حقد القلوب والعقول معاً . وفي مقابل ذلك لم يجد العلماء المسلمين بدا من التصدي لهذا الهجوم القائم على أساس من التهجم وإن اتخذ العلم شعاراً ، والموضوعية ستاراً ، ولكن وقع بعضهم فيما وقع به أعداؤهم من التتعصب في الدفاع عن الفكر العربي تعصباً تجاوز كل حد ، إذ أهملوا فيه الكثير والظواهر وألغوا معه العديد من الحقائق . وهكذا لم تعد القضية بحثاً علمياً محدوداً الموضوع والطرائق ، وإنما مظهراً للإلزام الديني عند أولئك وهؤلاء .

والذى يكشف عن هذا الاتصال الوثيق بين قضية الأصالة في الفكر العربي وبين الدين ما استند إليه كل طرف من هذين الطرفين المتناقضين من أدلة وما ارتکز عليه موقفه من أنس . ففى جانب نجد « ابن قتيبة » يسخر من المتصلين بالشقاقيات المترجمة ، ويراهما على هامش الفكر العربي أمثلاً لا غناه فيها . وتغايرات لا جدوى منها ، بل فيها ما يضر ،

إذ تدفع إلى القحة وتدعى إلى الكفر<sup>(١)</sup> ، ويقول : « وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر في شيء من القضايا وحد المتنطق ، ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه ، وعلى حديث رسول الله - عليه السلام - بالتكذيب وهو لا يدرى من نقله ولو أن هذا المعجب بنفسه ، الزارى على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر ، لأحياء الله بنور الهدى وتلنجي السقين ، ولكنه طال عليه أن ينظر في علم الكتاب ، وفي أخبار الرسول - عليه السلام - وصحابته وفي علوم العرب ولغاتها وأدابها ، فتصب لذلك وعاده ، وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولآمثاله المسلمين ، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم ، فإذا سمع الغمر والحدث الغر قوله : الكون والفساد ، وسمع الكيان ، والأسماء المفردة والكيفية والكمية ، والزمان ، والدليل ، والأخبار المؤلفة - راعه ما سمع ، وظن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة وكل لطيفة ، فإذا طالعها لم يحل منها بطائل »<sup>(٢)</sup> .

(١) أدب الكاتب ٤ - ٤.

(٢) لا يفوتنا أن نسجل هنا أن هذه الفكرة هي مضمون ما ذكره الغزالى بعد ذلك في تصديره لكتابه « تهافت الفلسفة » ، وإن اختلف الموقف قليلاً ، إذ يقول : « أما بعد : فإني قد رأيت طائفه يعتقدون في أنفسهم التميز عن الاتراك والنمساء ، بمزيد القطنة والذكاء ، قد رفضوا وظائف الإسلام من العبادات ، واستحقروا شعائر الدين من وظائف اللصوات ، والتوفيق عن المحظوظات ، واستهانوا بتعبدات الشرع وحدوده ، ولم يقفوا عند توقيفاته وقيوده ، بل خلعوا بالكلية ربقة الدين بغير من الظنون ، يتبعون فيها رهطا يصدون عن سبيل الله ويعيرونها عوجاً وهم بالأخرفة هم كافرون ... وإنما مصدر كفرهم سماعهم أسماء هائلة ، كقراءات ، وبقراءات ، وأفلاطون ، وأرسطوطياس ، وأمثالهم ... وحكاياتهم عنهم أنهم - مع رزانة عقولهم ، وغزاره فضلهم - متکرون للشريائع والتحلل ، وجاحدون تفاصيل الأديان والمثلل ، ومعتقدون أنها نواسييس مؤلفة ، وحبل ممزخرفة . فلما قرئ ذلك سمعهم ، ووافق ما حكى من عقائدكم طبعهم ، تحملوا باعتماد الكفر ، تعيزوا إلى غمار الفضلاء بزعمهم ، وانخرطوا في سلكهم ، وترفوا عن مسايرة الجماهير والدهماء » تهافت الفلسفة ٥٩ - ٦٠ .

ثم يقول : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام ، في الدين والفقه والفرائض والنحو ، لعد نفسه من البكم ولو سمع كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصحابته ، لا يقين أن للعرب الحكمة وفصل الخطاب <sup>(٢)</sup> . ويصل إغفال الحقائق العلمية عند أصحاب هذا الاتجاه إلى مدها - بسبب هذا التعصب - بعد نحو قرن ، حين يقرر « ابن فارس » أن العلوم المترجمة ليست في جوهرها سوى علوم عربية ، عن العرب أخذت ثم نسبت - بداعي الحقد - إلى غيرهم ، فقد رعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم !! أن الذين يسمون الفلاسفة قد يكون لهم إعراب ومؤلفات نحو . قال أحمد بن فارس : « هذا كلام لا يُعرِّج على مثله ، وإنما تشبه القوم آنفًا بأهل الإسلام ، فأخذوا من كتب علمائنا وغيروا بعض ألفاظها ، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكرة ، بتراجم بشعة ، لا يكاد لسان ذي دين ينطق بها » <sup>(٤)</sup> .

. (٣) أدب الكاتب ٥.

(٤) الصاحبي ٤٢ . ولا يفترنا أن نسجل هنا أيضًا ملحوظتين :

**الأولى** : أن ثمة فارقاً كبيراً بين موقف ابن قتيبة وابن فارس ، لأنهما مع تمعظهما للإسلام والعروبة ودفعاً لهم يختلفان في تحرير حقيقة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية ، فإن ابن قتيبة يرى أنه لا غنا في الثقافات المترجمة ، وأن الثقافة العربية القالمة بذاتها المتميزة بخصوصيتها كافية وحدها . على حين يزعم ابن فارس أن الثقافات المترجمة هي بعينها - الثقافة العربية ، فكانه لا يجد بينهما فوارق جوهرية ولعل السر في هذا التطور أنه في عصر ابن قتيبة لم تكن المترجمات قد وجدت طريقها وتركَت تأثيرها في مجالات الفكر العربي الإسلامي . على حين كان هذا التأثير قد وصل إلى مدها في مصر ابن فارس - في القرن الرابع - ولذلك لم ينكر مضمون الثقافة الأجنبية وإنما انكر نسبتها فحسب .

**والملحوظة الثانية** : أن ابن فارس قد استوحى في سوقته تلك الإشارة التي ذكرها الجاحظ مشككاً في الرسائل المترجمة عن الفارسية ، منها المترجمين لها بالتدليس ، إذ يقول : « ونعن لا تستطيع أن تعلم أن الرسائل التي يайдى الناس للفرس أنها صحيحة غير مصنوعة ، وقديمة غير مولدة ، وكان مثل ابن المقفع ، وسهل بن هارون ، وأبي عبد الله ، وعبد الحميد ، وغلان يستطيعون أن يولدوا مثل تلك الرسائل ، ويصنعوا مثل تلك السير » . (البيان والثبيين ٣/٢٩) .

وفي الجانب الآخر نجد من يقرر أن الفكر الإسلامي بأسره عالة على الثقافات الأجنبية ، وعلى الفكر اليوناني بصفة خاصة ، ويركز أصحاب هذا الاتجاه - في سبيل التدليل على صدق ما يزعمون - على تأثير الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الاتجاهات الفكرية المختلفة في العلوم العربية الإسلامية . وفي هذا المجال يؤكدون أن الفلسفة الإسلامية ظلت « طول حياتها فلسفة انتخابية *Ekletizismus* قوامها الاقتباس مما ترجم من كتب الإغريق و مجرى تاريخها أدنى أن يكون استمداداً من معارف السابقين لا ابتكاراً . ولم تتميز عن الفلسفة التي سبقتها بافتتاح أبحاث جديدة ، ولا هي انفردت بتجديد فيما حاولته من معالجة المسائل القديمة ، فلا نجد لها في عالم الفكر خطوات جديدة تستحق أن نسجلها لها <sup>(٥)</sup> ». ومعنى هذا أن ما يسمى بالفلسفة الإسلامية أو العربية « ليست إلا مجرد محاكاة وتقليد لارسطو ، وضرب من التكرار لأراء وأنكار يونانية كتبت باللغة العربية » كما يقول أرنست رينان <sup>(٦)</sup> . ولو تركنا هذه الاتجاهات الفكرية في الفلسفة ، وقصدنا إلى تحليل ما يسمى بالعلوم العربية ، فإنك ستقف على هذا التأثير العميق للنحو اليوناني ، فلوأخذت مثلاً علم النحو فستجد الأفكار اليونانية في جزئيات هذا العلم فضلاً عن اتجاهاته العامة ، فإنك حين « تقرأ كتاب سيسيويه تجد ترتيباً وتبويباً منطقياً ، يبدأ بتقسيم الكلمة إلى اسم و فعل وحرف ، ثم يعرف كلّ قسم ويأتي بأمثلته ويذكر أحكامه ، وهكذا .

(٥) تاريخ الفلسفة في الإسلام لدى بور T.J. Boer ٣٤.

(٦) انظر : Avérolles et L'Averroïsme, p.7-8 وقد نقله بتصرف الدكتور مذكور في

بحثه (الفلسفة الإسلامية) ، ص ١١.

ومن ذلك أن أرسطو قال: إن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء إذ لا بد لكل شيء مخلوق أن يكون واقعا في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة ، فهما كالوعاء له . وهذا أصل تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفا ، أي : وعاء »<sup>(٧)</sup> .

معنى هذا أن تبعية الفكر العربي بعلومه المختلفة ليست مقصورة على الفلسفة وال نحو فحسب ، فإن الفلسفة والنحو ليسا أكثر من أنموذج واضح لهذا التأثير ، أو بتعبير أوضح . لهذه المتابعة . ومن المسلم به بعد ذلك عند أصحاب هذا الاتجاه أن العرب « لم يصنعوا شيئاً أكثر من أنهم تلقوا دائرة المعارف اليونانية في صورتها التي كان العالم مسلماً بها في القرنين السابع والثامن »<sup>(٨)</sup> ، وأن العلوم الإسلامية قد أتت ، منذ بدء نشأتها ، كما يقول « سانتيلانا » على علوم اليونان وأفكار اليونان ، وعلى أوهام اليونان أيضاً<sup>(٩)</sup> .

ولم تكن هذه التبعية ظاهرة عند أصحاب هذا الاتجاه فحسب ، بل كانت نتيجة لابد منها ، وما كان المسلمين يستطيعون أن ينحرفو عنها ، لأنها لازمة بالضرورة لطبيعة العقل العربي من ناحية ، ثم لل تعاليم الدينية الإسلامية من ناحية أخرى . . . هي لازمة للعقل العربي لأن هذا العقل في تصورهم - كما يقرر ليون جوبتيه L. Gouthier - محدود وقاصر ، ولا طاقة له إلا على إدراك الجزئيات والمفردات منفصلاً

(٧) نصي الإسلام / ١ - ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٨) انظر : في الفلسفة الإسلامية ١٣ . L'esprit Sémitique et / L.esprit arruyern, p. 66-67.

(٩) التفكير الفلسفى فى الإسلام ٢ / ٤٠ .

بعضها عن بعض ، أو مجتمعة في غير ما تناسب ولا انسجام . ولا تناسق ولا ارتباط . فهو عقل مباعدة وتفريق *Esprit Separotiste* وليس عقل مزج وتجميع *Esprit dFusionnis*<sup>(١٠)</sup> . وهي حتمية مع التعاليم الدينية الإسلامية لأنها في جوهرها تناهى مع البحث الحر والنظر الطليق ، وهم أساس كل إبداع فكري وركيزة كل ابتكار حضاري ، « وقد ضيق الإسلام من آفاق الفكر للذين اعتنقه » ، وحد من مجالات بحثهم ، ورباهم على احتقار العلم والفلسفة ، ومن ثم لم يقدم للعالم سوى انحلال موغل واستبداد مسرف . على حين كانت المسيحية مهاد الحرية ومنتبت النظم النيابية والحضارية<sup>(١١)</sup> .

يقول « كورزان » V. Cousin في محاضراته في تاريخ الفلسفة بجامعة باريس ، معبرا عن هذه الروح المسرفة في التجني : « المسيحية - التي هي آخر ما ظهر على الأرض من الأديان - هي أيضا أكملها ، والمسيحية تسام كل دين سابق ، وغاية الشمرات التي تم خصت عنها الحركات الدينية في العالم ، وبها ختلت ... الدين المسيحي ناسخ لجميع الأديان ... كذلك كان الدين المسيحي إنسانيا واجتماعيا إلى أقصى الغايات ، ومن أراد دليلا فلينظر ماذا أخرجت المسيحية وجماعة المسيحيين للناس : أخرجت الحرية الحديثة والحكومات النيابية . ثم لينظر من دون المسيحية ما أخرجت منذ عشرين قرنا سائر الأديان . ماذا أنتج الدين البرهمني والدين الإسلامي وسائر الأديان التي لا تزال قائمة

(١٠) في الفلسفة الإسلامية ١١.

(١١) في الفلسفة الإسلامية ٩.

فوق ظهر الأرض ؟ أتُنجز بعضها انحصاراً موغلاً ، وبعضها أثراً استبداًداً ليس له مدى . أما أوروبا المسيحية فهي-لا سواها - مهد الحرية<sup>(١٢)</sup> . وهكذا نأى التعصب بهذه القضية العلمية عن كل أساس علمي ، انتهى هؤلاء وأولئك إلى نتائج وضعوا الوصول إليها هدفاً دون مراعاة لما بين أيديهم من مقدمات ، فقرر المتعصبون للإسلام ببساطة غريبة حقاً إلغاء كل تأثير أجنبى في الفكر العربى ، بل وإحالة الشفافات المترجمة ذاتها إلى أصل خالص العروبة !! ، وقرر المتعصبون ضد الإسلام بقحة مذهبة إلغاء كل أثر خلاق للفكر العربى ، وانتقامه بأسره ، في مناهجه وتفاصيله ، إلى أصل أغريقي ، لأنه إذا كان العرب قد فطروا على إدراك المفردات وحدتها فلا قبل لهم باستخلاص قضايا وقوانين ، ولا بالوصول إلى فروض نظريات<sup>(١٣)</sup> . وهذا الموقف يصدق على فروع الفكر العربى وتفاصيلها ، لأنها وإن كانت في إطارها الشكلى عربية المادة إسلامية المواضيع ، فإن مناهجها التي تعالج بها ليست عربية وغير إسلامية ، إذ محورها الفكر الإغريقي من ناحية ، والأفكار الموروثة أو المنقوله عن الهند وفارس واليونان ناحية أخرى .

هذه النظرة المتعصبة بشقيها المستقابلين والمتألمين معاً ، هجوماً على الإسلام ودفاعاً عنه ، هي السبب الرئيسي لحساسية هذا الموضوع ، ولكن هذا الموضوع لا يتسم بالحساسية فحسب ، وإنما يتصنف بالتعقيد أيضاً . رأى رأبز أسباب هذا التعقيد فقد نقطة البدء الصالحة لتناوله ، والخلط

(١٢) Gours de l'esprit de l'histoire de la philosophie, p. 48-53.

الشيخ مصطفى عبد الرزاق في كتابه : تمهيد ل تاريخ الفلسفة الإسلامية ٨ - ٩ .

(١٣) في النسخة الإسلامية ١١ .

بين الاتصال الاجتماعي وما يعقبه من بعض التأثير والتأثير وبين الاتصال الثقافي وما يستلزم من مستوى فكري ناضج يفيض من هذا الاتصال . ولعله لهذه الاسباب جميعها لم يتصد كثير من الباحثين المنصفين لتقويم هذه العلاقة بين الفكر الاجنبي بصفة عامة والفكر الإغريقي بصورة خاصة وبين الفكر العربي ، ولعله لهذه الاسباب أيضا اتخذ الوسطية مذهبا من فرض عليه تناول هذا الموضوع أو الاتصال به ، لي الفلسف بها موقفه المتردد ، ويخلص بوساطتها من وصمة التعصب .

لهذا كله ينبغي أن نعيد درس هذه القضية دراسة جادة متأنية ، ببراءة من التعصب والسطحية معا ، تتغيا تجسيد الحقيقة وحدها، وتحرصن لذلك العرص كله على رصد كل الظواهر ، لتضعها في مكانها ، وتجعل من شتاتها المبعثر جزئيات متالفة ، تتعاون في رسم الصورة الكلية وتحديد أبعادها وتجلية قسماتها .

ونحسب أن نقطة البدء الوحيدة التي تصلح لتحليل مدى أصالة الفكر العربي بصورة عامة ، والنحو العربي على نحو خاص ، هي دراسة العلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم من الشعوب قبيل الفترة التي نشأت العلوم العربية فيها وأثناءها . وفي دراسة العلاقات الحضارية لا يُنلفت إلى الجانب الاجتماعي وحده على حساب الجانب الثقافي ، كما لا تهمل الصلات الاجتماعية اكتفاء بالرصد المباشر للصلات الثقافية ، وإنما يتكامل هذان الجانبان معا لتكونين صورة دقيقة عن طبيعة الاتصال الحضاري بين العرب وغيرهم ، ومداه ، ثم تحليل ما يعقبه بالضرورة من آثار .

ومن الثابت تاريخياً أن الاتصال الاجتماعي بين العرب وغيرهم من الشعوب موجود منذ عصر ما قبل الإسلام ، إذ أحت عليه وأسهمت فيه وسائل كثيرة وأساليب متعددة ، وكان أبرز هذه الوسائل والأساليب ثلاث :

### أولاها : الهجرات :

من الحقائق الشائنة تاريخياً أن موجات كثيرة من الهجرات كانت تتدفق من شبه الجزيرة إلى ما جاورها من أقاليم العراق والشام ومصر ، وتوغل هذه الهجرات في القدم حتى إنه يصعب تحديد المراحل الأولى منها إذ تتجاوز الخمسين قرناً<sup>(١٤)</sup> . وقد ظل شبه الجزيرة طويلاً يمد المناطق المجاورة له بفروع من الجنس السامي ثم يبطون من القبائل العربية حتى ليظن بعض الباحثين أن هذه الهجرات المتتابعة قد أوجدت نوعاً من الوحدة الجنسية التي تمتد بين الرافدين والخليج شرقاً إلى مصر بل إلى تونس غرباً ، ومن اليمن والمحيط جنوباً إلى آسيا الصغرى والبحر الأبيض شمالاً<sup>(١٥)</sup> . ومن الحقائق التاريخية ما يرجع هذا الظن ، فقد هاجر إلى الشام من شبه الجزيرة كثير من القبائل في عهود مختلفة ، ومن أشهرها في العهد القديم من عرقوبا بالكنعانيين والعموريين والأراميين ، ثم العربين ، والشموديين ، واللحانيين ، والقیداريين ، والنبطيين ، والتدمريين ، والعباديين وغيرهم . ومن أشهر من هاجر قبيل الإسلام بطون كثيرة من العلافيين والجهنيين والقضاعيين والضجاعمة

(١٤) انظر : تاريخ العرب قبل الإسلام لجوداد على ١ ، ٤ ، العرب قبل الإسلام لجورجي زيدان ٥٠ ، بلاد ما بين النهرين ٤٤ وما بعدها ، تاريخ العرب ١٠ وما بعدها ، الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها .

(١٥) انظر : (الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها) .

والتنوخين والكلابيين والطائين والتغلبيين والبكرين <sup>(١٦)</sup>. وكذلك هاجر إلى العراق في المصور القديمة من عرفا بأسماء الكلدانين والأكاديين والعموريين والآشوريين والأراميين، واستمرت الهجرات إليه حتى قبيل الإسلام حيث هاجر الكثير من أبناء تنوخ، وتغلب، ولخم وشيان ، وأسد ، وبكر ، ونزار ، وكندة ، ومذحج <sup>(١٧)</sup> ، وقريب من هذا ما حدث من هجرة إلى مصر أيضا فقد عرفها العرب أو بتعبير أكثر دقة أبناء شبه الجزيرة منذ أقدم المصور ، وهاجروا إليها ، ومن المؤكد عند علماء التاريخ أن الهاكسوس الذين حكموا مصر فترة طويلة كانوا بعض القبائل التي هاجرت إلى مصر من شبه الجزيرة عابرة بربخ السويس <sup>(١٨)</sup> . ومن الحقائق التي توصل إليها علماء الأجناس أن الشعب المصري وليد اختلاط الجنس السادس بالعناصر السوداء <sup>(١٩)</sup> . ومعنى هذا أن الهجرات إلى مصر من شبه الجزيرة - مباشرة بواسطة الشام - توغل في القدم إلى درجة أعمق مما يدونه التاريخ .

ولم تكن هذه الهجرات تذهب إلى أرض خلاء ، وإنما كانت دائمًا تمتد إلى مناطق مأهولة بالسكان ، وكانت تتحرى أن تذهب إلى بيئات مبادنة لطبيعة البيئة التي انفلتت من إسارها ، ومجتمعات مغایرة للجتماع الذي انفك她 من عقاله . وفي أحيان كثيرة كانت المناطق التي تقصدها الهجرات العربية - لما تتميز به من كفاية وتنعم بها من وفرة - بمثابة

(١٦) المصدر السابق ٣٠ - ٣١ ، أيضًا معجم ما استعجم ١ / ٧٥ ، تاريخ اللغات السامية ٥.

(١٧) المصادران السابيان .

(١٨) الآثر الجليل لقدماء وادي النيل ١٢ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٥٠ - ٥١ ، تاريخ مصر من أقدم العصور ١٤١ - ١٤٢ .

(١٩) الآثر الجليل ١٢ .

مراكز استقطاب تلتقي فيها الأجناس المختلفة . فمصر - على سبيل المثال - لم يكن مقصد القبائل العربية وحدها ، بل إن جماعات من الليبيين والجالا والصومال والبجا كانوا يهدون إلى مصر أيضاً<sup>(٢٠)</sup> . وفي بعض الأحيان كانت المناطق التي يهاجر إليها من يهاجر من أبناء الجنس السامي أو العربي محور نزاع في السياسة الدولية آنذاك . ومن ثم تعدد الأجناس الوافدة إليها بغير القيادات الحاكمة فيها والدول المسسيطرة عليها ، ولعلنا لسنا في حاجة إلى أن نشير إلى أن مصر والشام مثلاً ظلاً يتقلان بين سلطة الفرس والروم فترة كبيرة قبيل ظهور الإسلام ، وحتى الفتح الإسلامي أيضاً<sup>(٢١)</sup> .

وإذا كان الجوع قد دفع ببعض القبائل التي تقطن شبه الجزيرة العربية إلى الهجرة إلى خارجها ، فإن الفرار من الخوف والرغبة في النجاة حملت بعض الناس على الهجرة من خارج شبه الجزيرة إلى داخلها ، بعد أن خرب « بختنصر » بيت المقدس ، وأعمل في يهود فلسطين القتل ، ومن ثم لم يجد هؤلاء بدا من الانتشار في الأرض التماساً للأمن ، وكان من بين البقاع التي قصدوا إليها ثم استقروا فيها شبه الجزيرة فنزلوا في مناطق متفرقة منها ، كخيبر ويشرب واليمن وغيرها<sup>(٢٢)</sup> . وقد استعرب هؤلاء اليهود الذين نزلوا شبه الجزيرة ، وقبلوا في جماعتهم أقواماً من القبائل العربية الخالصة ، ولكنهم ظلوا مع ذلك على علاقة وثيقة مع من بقى من اليهود في فلسطين ، لا عن

(٢٠) المصدر نفسه ، الوحدة العربية ٣٥.

(٢١) انظر : فتح العرب لمصر لبني ، الفصلان السادس والسابع من ٤١ وما بعدهما.

(٢٢) تاريخ اليعقوبي ١ / ٧٣ - ٧٤ ، وأيضاً : تاريخ التمدن الإسلامي ٥ / ٢٢.

طريق التشريع الكتابي فحسب ، بل كذلك بما تولد من قوانين الهملاكة .  
والهجادة (٤٣) .

وإلى جوار هذين النوعين من الهجرات ثمة نوع ثالث ، لا تم فيه  
الهجرة من داخل شبه الجزيرة إلى خارجها ، ولا من خارج شبه الجزيرة  
إلى داخلها ، وإنما تنتقل فيه القبائل من منطقة إلى أخرى دون أن تتجاوز  
في كثير من الأحيان حدود شبه الجزيرة ، وهي حياة تفرضها طبيعة البيئة  
نفسها ، إذ لا تسمح بالاستقرار إلا لعدد ضئيل من بين أبناء شبه  
الجزيرة ، أما الفالية العظمى من القبائل العربية فكانت تقضي حياتها  
كلها تقطع الجزيرة بحشاً عما يقسم الأود . بل إن ذلك العدد الضئيل  
المستقر في مكان واحد ، كانت الظروف في بعض الأحيان تدفعه إلى  
أن يعود سيرته الأولى ، كما حدث لأبناء اليمن حين خرب الطوفان سد  
مأرب فتفقو في البلاد « فلتحقت الأوس والخزرج ... يشرب ...  
ولتحقت خزانة بمكة وما حوالبها من أرض نهامة ، ولتحقت وادعة  
ويحمد وخزام وجديل ومالك والحرث وعنيك بعمان ، وهم أزد  
عمان ، ولتحقت ماسخة وميدعان ولهب وغامد ويشكرب وبارق وعلى بن  
عشمان وشحران والحجر بن الهند ودوس بالشراة - وهو جبل عظيم  
يقع بلاد العرب طولاً من تلعاء اليمن إلى أطراف الشام - ولحق مالك  
ابن عثمان بن أوس بالعراق ، ولتحقت جفنة وأل محرق بن عمرو بن  
عامر وقضاعة بالشام (٤٤) .

---

(٤٣) تاريخ الأدب لبروكمان ١٢١/١ ، والإجادة : ٦٦٧ آنـة كلمة عربية معناها التفسير ،  
أي تفسير الكتاب السماوي ، وأطلقها اليهود على ما استخرجوه من العهد القديم من  
المواد الأخلاقية والتربية والتاريخية . في مقابل الهملاكة : ٦٦٥ آنـة ومعناها  
الأصل المقياس . والنـى يراد بها ما استتبعه من الكتاب من التشريعات الدينية في  
التلمود ، انظر : المصدر السابق ، دائرة المعارف اليهودية .

(٤٤) طبقات الأمم ٧٢ .

## الثانية : الحدود :

كانت مناطق الحدود مراكز اتصال مستمر و دائم بالحضارات المختلفة ، فإن القبائل العربية لم تكن تحترم الحدود التي تفصل بين شبه الجزيرة وبين ما يجاورها من بقاع . وبخاصة تحت ظروف العسر المادى الذى تفرضه البيئة الصحراوية دائمًا ، والذى يصل أحيانا إلى درجة القهر البشع حين يجف الماء ويموت الكلأ ، ويصبح على الناس لكي يعيشوا أن يقاتلوا في تلك البقاع الغنية المترفة المجاورة في العراق والشام عليهم يستخلصون ما يسد الرمق .

وقد كان العراق والشام - وهما الامتداد الطبيعي لشبه الجزيرة والمطمع المباشر لأهلها - تحت السيطرة الفعلية للدولتين الكبيرتين اللتين تتنازعان السلطة في العالم القديم ، وهما : الفرس والروم ، وقد حاولت كل منهما أن تؤمن مده المناطق على الحدود باصطدام قبائل عربية تقاتل من أجلهما وتندفع عنهما شر الجياع . فكانت دولتا الحيرة وغسان . وقد أدت كل منهما دور الكلب الوفي . الذي يقع في تخوم الساحة أو يربض في مدخل الباحة يقطع الطريق على كل عابر ، فقد نسى ملوكها أصلهم العربي في سبيل الدفاع عن حدود الدولة الكبرى !! ولكن إخلاص الكلب قد يغري به صاحبه . فما لبث الاكاسرة أن فسروا إخلاص عملائهم في الحيرة بأنه نوع من الذل فابتغوا منه المزيد ، فلم يجد قادة الحيرة بدا من تذكرة ذلك الأصل المنى ، فاستجدوا بالإخوة الجائعين لينقذوهم من عسف العبارين . ولعل تاريخ الحيرة بالذات نموذج دقيق لهذه العلاقة غير المتكافئة ، ولعل « ذى قار » مثال حي

على فشل هذا النمط من العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى حتى في ذلك العهد القديم <sup>(٢٥)</sup>.

### الثالثة، التجارة ،

كانت التجارة في الفترة التي ظهر فيها الإسلام أهم وسائل اتصال العرب الحضاري بالأمم المختلفة ، فقد انعدمت الهجرات من شبه الجزيرة إليها ، واستقرت الأوضاع إلى حد ما على الحدود خوفاً من تلك القوى الهاشلة التي حشدتها الصراع بين الدولتين العظيمتين : الفرس والروم ، ومن ثم انكمشت القبائل العربية فلم تتجاوز إلا نادراً حدودها ، ولم تشارك فعلياً في أحداث تلك الحروب ، على حين كانت التجارة قد تحددت مسالكها واستقرت تقاليدها منذ هاشم بن عبد مناف وأولاده ، حيث كان يمضي إلى الشام ، على حين يقصد عبد شمس الحبشه ، ويذهب عبد المطلب إلى اليمن ونوفل إلى فارس <sup>(٢٦)</sup>. وبذلك أصبحت شبه الجزيرة العربية المعبر الأساسي للتجارة العالمية ، إذ تُنقل على أرضها ثم يتم تبادلها على حدودها . وهكذا كانت التجارة أبرز وسائل الاتصال الاجتماعي والحضاري في تلك المرحلة التاريخية ، بما يستلزم نظمها الدقيق من اتصال حتمي بين العرب ، وغيرهم ، إذ

(٢٥) في الأسابيع المباشرة ل يوم ذي قار اختلاف في أقوال المؤرخين ، لعل أرجحها تلك التي تقول : إن كسرى أبزير لما غضب على النisman ملك الحيرة وسجه حتى مات ، أراد هانئ بن مسعود البكري على أن يعطيه ما كان قد استورده عنده النisman ، فرفض . فراسل كسرى أحد كبار قادته على رأس حملة ثانية ، فلما بلغ ذلك هانئ خرج مع بنى يكر بن وائل وبعض حلفائهم ونزلوا ذي قار حيث دارت المعركة التي انتهت بهزيمة الفرس وانتصار العرب . انظر : صبح الاعشن ١/٣٩٢ ، العقد الفريد ٥/٢١١ ، ٢٦٢ ، معجم البلدان ٧ ، أمثال الميداني ٢/٤٣١ - ٤٣٢ ، أيام العرب في الجاهلية .

(٢٦) مجمع الأمثال ٢ / ١٢٧ .

يسافر من العرب في التجارة أو في الحراسة عدد يتزايد دائمًا كما يستقر في قلب شبه الجزيرة كثير من الأجانب ، الذين ينظمون عملية التبادل التجاري ويشرفون عليه في الوكالات التجارية المنتشرة في مكة <sup>(٢٧)</sup> ، مركز الإشعاع الحضاري في شبه الجزيرة .

\* \* \*

ومن الطبيعي أن يترك هذا الاتصال المباشر بالأمم المختلفة آثاره في الحياة الاجتماعية والتواهي الفكرية والثقافية جميماً . هذا ما يقرره كثير من الدارسين ، ومنهم جويندي الذي يؤكد أن شمال بلاد العرب قد تأثر إلى حد كبير بمدنية البلاد المجاورة ، أى بالحضارتين الفارسية والبيزنطية ، يعني أن عرب الشمال قد أخذوا من الساسانيين في الشرق والبيزنطيين في الغرب ، ثم تأثرت اليمن بعد ذلك . وبهذا استناد العرب من الحضارات اليونانية والرومانية والفارسية جميماً ، وكانوا مدينين لها بكثير من مظاهر رقيهم الذي سبق حوادث الإسلام الكبرى . فقد منروا قبل الإسلام بقرنين أو ثلاثة على إنشاء الممالك ، كما تمرسوا بفنون الحرب والقتال ، فارتقت بذلك جوانب حياتهم المدنية والعسكرية معاً <sup>(٢٨)</sup> .

وأبرز ما تركه هذا الاتصال من آثار يتضح في الحياة الاجتماعية ، ويتأكد بما لا يدع مجالاً للشك في الناحيتيين الاقتصادية والدينية .

---

(٢٧) تاريخ العرب قبل الإسلام /٤ - ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢٨) انظر : كرد على : الإسلام والحضارة العربية /١ ١٢٨ عن : جزيرة العرب قبل الإسلام لجويندي *Arabie Anteislamique*

ففي المجال الاقتصادي نجد اقتصاد شبه الجزيرة يعتمد على ركائز تمتد إلى خارج شبه الجزيرة ، بحيث يمكن أن يعد اقتصادها مجرد صدى لعلاقتها . ذلك أن هذا الاقتصاد يعتمد على دعامتين ، كلتاهما قد تأثرت إلى أبعد الحدود بالعلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم : أما الدعامة الأولى فهي الإنتاج الذاتي ، وهذا الإنتاج مع قلته يعتمد على بعض المزروعات التي نقلها اليهود الوافدون بعد أن شردهم بختنصر ملك الكلدانيين <sup>(٢٩)</sup> . وأما الثانية فهي التجارة الدولية ، وهي في الواقع أهم دعائم الاقتصاد بالنسبة لشبه الجزيرة كلها وليس لأنها مكة وحدها ، إذ إن التجار السماسرة من أبناء قريش لم يجدوا بدا في سبيل صيانة القوافل التجارية والحفاظ عليها من اصطدام القبائل المختلفة التي تمر بها هذه القوافل ، وهو ما اصطلح عليه بالإيلاف ، ويعني ما «كان يحمله هاشم لرؤساء القبائل من الربع ، ويجعل لهم مناعة مع مناعة ، ويسوق إليهم مع إبله ليكتفي بهم متونة الأسفار ، ويكتفى قريشاً متونة الأعداء ، فكان المقيم رابحاً والمسافر محظوظاً» <sup>(٣٠)</sup> . وطبعاً - بعد هذا كله - أن تكون العملة ، وهي رمز الاقتصاد ، ليست عربية ، وإنما عملات أجنبية تحمل شعار كسرى أو صورة قيصر <sup>(٣١)</sup> .

وفي الناحية الدينية نجد تأثير هذه العلاقات عميقاً في أديان شبه الجزيرة بحيث قرر بعض الدارسين أن أديان العرب في تلك الفترة كانت متشعبة بحسب المالك التي يجاورونها والأرض التي يتجمعونها <sup>(٣٢)</sup> .

(٢٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٤٢ .

(٣٠) الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢١ .

(٣١) صبح الأعشى ١ / ٤٢٤ .

(٣٢) محمد كرد عنى : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ .

وهذا صحيح إلى مدى بعيد ، فقد كانت الجزيرة تتعج بآدیان شتى ، وما من دين من هذه الآدیان إلا تأثر بالاتصال الاجتماعي والحضارى بين العرب وغيرهم ، فقد تهود قوم من الأوس والخزرج بعد خروجهم من اليمن ل المجاورة لهم خبير وقريطة والنضير ، وتهود قوم من بنى الحارث بن كعب وغسان وجذم . كذلك راجت اليهودية في حمير وفي اليمن على إثر جلاء اليهود من فلسطين إلى الحجاز <sup>(٣٣)</sup> . وأما المسيحية فقد انتشرت في تغلب ورييضة وغسان وشيبان وقضاعة وتميم وطى متأثرة بالمبشرين الذين انطلقو من العبرة <sup>(٣٤)</sup> . وعرف التيميون المجنوسية لأن ديارهم - كما يقول ابن الأثير - كانت تجاور بلاد الفرس ، والفرس مجوس <sup>(٣٥)</sup> . ومن الطبيعي - بعد هذا التنوع في العبادات - أن يكون في العرب من يؤمن بالخالق أو ينكر البعث ، ومن يعبد الأصنام أو الجن أو الملائكة ، وأن تنتشر الزندقة أيضا في قريش <sup>(٣٦)</sup> .

وقد أحدثت هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بعض التأثير في الحياة الفكرية ، وفي النشاط اللغوي المعتبر عنها في الوقت نفسه ، ويمكن تحديد هذا التأثير في مجالات ثلاثة ، يتسم فيها بالوضوح والخطر معا ، ويلغى بذلك كل دعوى مغايرة .

(٣٣) في علاقة اليهود واليهودية ببلاد العرب قبل الإسلام . انظر : تاريخ اليهود في بلاد العرب لولفنسون ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ - ١٢٥ ، فجر الإسلام ٢٧ - ٢٩ ، تاريخ التمدن الإسلامي ٥ / ٢٢ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٦ - ٥٠ .

(٣٤) انظر : فجر الإسلام ٢٩ - ٣٣ ، الإسلام والحضارة العربية ١٢٧ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٢ - ١٢٤ .

(٣٥) أسد الغابة ، العرب قبل الإسلام ٦ - ٨٧ .

(٣٦) الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٣ - ١٢٤ .

## **المجال الأول : اللغة**

وتثير هذه العلاقات في اللغة محصور في ذلك السيل الهائل من الكلمات التي نقلتها العربية من غيرها من اللغات نقلأً ، أو تناولتها بشيء من التغيير يتناسب مع الخصائص الصوتية والمقطعة للغة العربية وهو ما يصطدح عليه بالتعريب ، وقد حاول علماء اللغة من قديم تحديد مصادر الكلمات الكثيرة الأعجمية والمعرفة الموجودة في اللغة العربية ، وعلى الرغم من اضطرابهم في تحديد اللغات الأصلية التي أخذت منها أو عربت عنها ، فمن الثابت علمياً أن منها ما ينتمي إلى إحدى اللغات السامية ، كالأرامية ، والحبشية ، والسريانية ، والأكادية ، والعبرية ، وما يتسبب إلى غير الساميات كالبيونانية والفارسية والسنكريتية أيضاً<sup>(٣٧)</sup> .

## **المجال الثاني : الكتابة**

من الثابت تاريخياً أن الأسماء كانت منتشرة بين العرب عدا « حمير » في اليمن وسكان الحيرة في العراق ، ومن المؤكد أن سكان كل من اليمن والhire قد تأثروا في إدراكم لهذه الوسيلة الثقافية والحضارية معاً بالظروف التي أتاحت لهم فرص الاتصال بالحضارة الفارسية المسيطرة على العراق والرومية القريبة في سوريا ثم الموجودة في الجبنة أيضاً ،

(٣٧) انظر : أولاً للوقوف على الأسس التي وضعها اللغويون العرب لتحديد عجمة الكلمة : المعرف ٤ - ١٢ ، فقه اللغة للثماليب ١٩٩ ، ارتشف الضرب ، شفاء الغليل للشهاب الخالجي ٤ وما بعدها ، شرح التسهيل ، حاشية على المعرف للمقدسي - مخطوط ، المزهر للسيوطى ١ / ٢٦٨ ، تهذيب اللغة للأهرى ، المخصص لابن سيده ج / ١٤ ، وانظر دراسات المعاصرين حول الكلمات الأجنبية في العربية الجاهلية في : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، اللغة العربية كائن حتى ٣٤ - ٣٨ ، تاريخ آداب العرب ١ / ٢٠٢ - ٢١٠ .

ومن المرجع أن الكتابة قد انتقلت إلى مكة عن أحد هذين الطريقيين أو منها معاً<sup>(٣٨)</sup> ، وأن اليهود قد شاركوا بعد ذلك في تمكينها ودعمها في شبه الجزيرة ، إذ عُنوا كثيراً بتعلمها كما ساعدوها في تعليمها<sup>(٣٩)</sup> .

### المجال الثالث :

هو ذلك المستوى الفكرى الخصب الذى خلقته الحضارات المختلفة فى الإنسان الجاهلى ، والذى اتصل به وتأثر بعض من مارس الكتابة والشعر فى عصر ما قبل الإسلام . ومن هنا نجد شعراء «يهودا» يعبرون عن المفاهيم اليهودية باللغة العربية - كالسموآل بن عاديا ، وكعب بن الأشرف ، والربيع بن أبي الحقيق وشريح بن عمران وشعبة ابن غريب<sup>(٤٠)</sup> - وشعراء نصارى يبشرون بأفكارهم المسيحية كأمية بن أبي الصلت وقسطنطين ساعدة ، وعدى بن زيد<sup>(٤١)</sup> ، وأخرين يعملون فى الترجمة فى قصور كسرى كلقيط بن يعمر وعدى بن زيد وزيد بن عدى<sup>(٤٢)</sup> ، وغيرهم يتمثلون هذه الأفكار المختلفة دون أن يعتقدوا أنها كان منها كالنابغة وزهير والأعشى<sup>(٤٣)</sup> . كذلك نجد تلك الأقصيص

(٣٨) انظر : الفهرست ٦ - ٧ ، الصالحين ٧ - ٩ ، الموضع ٧ وما بعدها ، صبح الأعشى ٨/٣ - ١٠ ، من أسرار اللغة ١٠٨ - ١١٥ ، المزهر ٢/٣٥٠ - ٣٤٦ ، تاريخ التمدن الإسلامي ٣/٥٨ - ٥٩ ، الحضارة الإسلامية ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣٩) تاريخ اليهود فى بلاد العرب لاسراتيل ولقتون .

(٤٠) انظر : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١/١٢١ - ١٢٣ ، الإسلام والحضارة العربية ١/١٢٥ .

(٤١) انظر تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١/١٢٣ - ١٢٤ ، الإسلام والحضارة العربية ١/١٢٦ ، معجم ما استجمع ١/٧٢ - ٧٣ ، فجر الإسلام ٣٢ .

(٤٢) انظر : الأغانى - ط - الدار - ٩٧/٢ ، الخاتمة ١/١٨٤ ، الشعر والشعراء ٦٣ ، الموضع ٧٣ ، معاهد التنصير ١/٦٠٥ .

(٤٣) انظر : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١/١٢٧ .

الكثيرة التي كانت محور كثير من الأعمال الأدبية والتي نسجت عن «العمان بن المنذر» ، ويومى نحسه وسعوده ، وسابور ذى الاكتاف وجندوه ، وسمار وخورنقة ، وتلك الأساطير العذبة عن جذيمة والرباء ، والخورنق والسدير وغيرها - مما أخصب فكر الإنسان القبلى فى العصر الجاهلى ، ونقله من واقعه المحدود الذى يتسم بالبساطة والتكرار إلى عالم مركب معقد يغرس الدهشة ويبورث الرهبة ويبعث على التأمل .

معنى هذا كله أن أهم ما تركته هذه العلاقات المتعددة : الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية - هو أنها أعدت الإنسان العربى في عصر ما قبل الإسلام إعدادا لا يأس به للانتقال من حياته القبلية ، الضيقية الأنفاق المحدودة العلاقات ، إلى مجتمع آخر تسع آفاقه وتشابك علاقته . فلم يعد ينقص هذا الإنسان في الواقع إلا الانتقال الفعلى لهذا المجتمع الجديد بعد أن شغل في فكره به وتطلع في خياله إليه ، ولم يعد يعزز هذا المجتمع سوى وجود القوة المادية التي تنظم شتاته والقوة الروحية التي تحشد طاقاته . ولقد كان الإسلام هو العقيدة التي أثاحت للإنسان العربى وللمجتمع العربى هذه النقلة البائكة المتوقعة من مجتمع بدائي إلى مجتمع متحضر حين جمع الناس على كلمة سواء ، يديرون بها ويدعون إليها ، يتغيرون من أجلها في أنفسهم ويغيرون في سبيلها مجتمعاتهم .

وهذه الحقائق الموضوعية تتهى بنا إلى عدد من النتائج البالغة الأهمية :

أولى هذه النتائج : أن الاتصال بين المجتمع العربي أو مجتمع شبه الجزيرة - على وجه العموم - وبين المجتمعات الأجنبية موجود ، وينتفع بهذا الاتصال قوة وضعها تبعاً لمدى قرب المسافة أو بعدها بين المجتمعات القبلية القاطنة في شبه الجزيرة وبين المجتمعات التي تتصل بها . فهو يقوى إلى أبعد الغايات مع المناطق المتاخمة للحدود أو القريبة منها في العراق والشام والحبشة ، ويضعف مع المجتمعات البعيدة كالهند وما ورائها ومصر وما جاورها . ولهذا فإن الاتصال مع الشام والعراق والحبشة قد ترك آثاره العميق في جوانب الحياة المختلفة ، فشمل التواحي الاجتماعية والدينية إلى جوار النظم السياسية والاقتصادية ، كما تناول أيضاً اللغة المعاشرة عن هذه المجالات على اختلافها . على حين لم يترك الاتصال بالحضارتين المصرية والهندية سوى أصداء خافتة في بعض الأفكار الدينية وبعض النظريات العلمية وشيء يسير من الكلمات والحكم أيضاً .

والنتيجة الثانية : أن الاتصال بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية موجود أيضاً ، ولكنه محدود يمكن أن تدرك آثاره في بعض النظريات العلمية ثم في كثير من الكلمات اللغوية . والنظريات التي أفاد منها العرب تصل اتصالاً مباشراً بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها وما تفرضه من احتياجات ملحة . . . فمعظم ما نقلوه من الأفكار يتصل بالفلكلور والطب والببطة . والأمر كذلك في النشاط اللغوي ، فإن تأثيره بالعلاقات الأجنبية محصور في إطار الكلمات التي تحتاج إليها البيئة الصحراوية لتعبير بها عن أوجه النشاط الحضاري الجديد التي لا تجد لها من بين حصيلتها ما يصلح للتعبير به عنها .

أما ثلاثة النتائج فهي أن العلاقة بين الفكر العربي والافكار الأجنبية - في هذه المرحلة - لا تسم بطابع التبعية من هذا الفكر لتلك الأفكار وإنما تتصف بأصالة التناول . ذلك أن الفكر العربي لو كان تابعاً ينقل ما يعرفه من أفكار غربية عنه ويحتمل بها لفقد حرية الاختيار فيما يفعل ، ولو وجدها في جوهره صدى لكل الأفكار الغربية منه ، أو المتصلة به من بعيدة عنه ، بحيث يعود مجرد رد فعل لها وانعكاساً عنها . ولرأينا - تبعاً لذلك - يعنى أفكاراً لا حاجة به إليها ولا ارتباط بين البيئة وبينها . وهذا كله غير صحيح ، فإن الفكر العربي لم ينقل كل الأفكار المنتشرة في الهند وفارس ومصر وبيزنطة ، وإنما استوحى ما ما يهمه مما يتصل به ونقل ما يحتاج إليه . وهذه الأصالة في الاختيار دليل واضح على حرية الإرادة واستقلالها ، وهو دليل كفيل بنفي كل تبعية يمكن أن توصف بها أو تنسب إليها .

وهذه الأصالة التي تكشف ملامحها من تحليل العلاقة بين الحياة الفكرية في شبه الجزيرة وبين الأفكار المنتشرة حولها - تتأكد بوضوح بدراسة ما حدث في هذا الفكر من تطور كبير بالإسلام وفيه معاً . ولو وقفنا طويلاً عند هذه الناحية لأدركنا الظروف الحقيقة التي كانت وراء نشأة العلوم المختلفة من عربية وإسلامية في المجتمع العربي .

ذلك أن الإسلام قد أحدث تغييرًا هائلاً في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات القبلية داخل شبه الجزيرة وللمجتمعات التي اتصل بها الإسلام أو اتصلت به خارجها أيضاً . وقد استطاع الإسلام أن يحدث هذا التغيير حين أراد تطبيق نظريته

المتكاملة في تفسير العلاقة بين الإنسان والمجتمع ، وبين الوجود والعدم ، أو بين الحرية والسلطة ، وبين الفكر والمادة . وقد اضطره الواقع ل لتحقيق هذه الغاية إلى تقنين هذه النظرية الكلية في تفريعات جزئية تسمى بالشمول والاتساق معاً (٤٤) .

معنى هذا أن ما حدث في الإسلام من تغيير كيفي في العلاقات داخل المجتمعات القبلية الجاهلية يمكن أن يفسر لأول وهلة نظرية التكاملية ، ذلك أنه لم يقدم نظرياته مفصلة منذ اللحظة الأولى ، وإنما تكاملت التفاصيل في مدى طويل يربو على العشرين عاماً ، ومن ثم يمكن أن نتصور أن ما تم من تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية والحياة الفكرية إنما تم على مراحل ثلاث :

بدأت المرحلة الأولى منها من الفكر ، أي من النظرة الكلية التي قدمها الإسلام لتفسير الغواصات الفكرية والتعقيديات المادية ، ومن أبرز هذه الغواصات ، كما أشرنامنذ قليل ، العلاقة بين الوجود والعدم التي شغلت الجاهليين كثيراً ، وكان تعدد الآلهة عندهم وتتنوع الأديان بينهم محاولتهم الساذجة للإجابة عليها . ومن أوضح تلك التعقيديات طبيعة النظام الجاهلي الذي يجعل من القبيلة وحدة متكاملة مستقلة ويجعل من العلاقات الطبيعية داخل القبيلة حقيقة مقررة ، ثم بين القبائل المختلفة أمراً متابعاً . وقد قدم الإسلام نظريته التي كانت فيها المسؤلية الممتدة عن التفاعل المستمر بين الفكر والمادة محوراً لحل مشكلة الوجود والعدم ، والمساواة الكاملة بين البشر ركيزته في حل تناقضات الواقع وتعقيدياته .

---

(٤٤) انظر بحثنا عن : المنهج الإسلامي .

وفي المرحلة الثانية نزل الفكر إلى الواقع حين أراد الرسول  
وال المسلمين تطبيق النظرية الكلية لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية ،  
وقد تطلب ذلك أمرين :

أولهما : الانصال المباشر بهذا الواقع وتحليل ما به من علاقات  
وما له من خصائص .

وثانيهما : تحريك المفاهيم النظرية الكلية لتأثير فيه ، وما كان  
ذلك ممكناً بغير صب هذه المفاهيم الكلية في قوانين تفصيلية تستطيع  
أن تتصدى لمشكلات الواقع وأن تفني باحتياجات التغيير فيه .

ومن هنا فإنه في المرحلة الثالثة ارتد الواقع إلى الفكر بغية تحقيق  
التناسق بين نتائج المرحلتين السابقتين ، بين الواقع بكل ما يتصف به  
من تناقضات فردية واجتماعية ، وبين الأصول الكلية التي نزلت من  
السماء ، لتصب في قوالبها هذا الواقع ، فتحقق فيه الاتساق بدل  
التناقض . ولم يكن ذلك ممكناً بغير وضع إطارات فكرية توشك أن  
تكون تفصيلية في بعض النواحي ، للنشاط الذهني والسلوك الفردي  
والاجتماعي جميماً . وإنذ فإن وجود العلوم المختلفة في الدولة  
الإسلامية منذ نشأتها البكرة كان ضرورة تفرضها الحاجة الملحة لترجمة  
المفاهيم الإسلامية إلى واقع سلوكي والتزام نظري معاً . وما كان ممكناً  
أن يوجد مجتمع إسلامي بغير وجود أسس تتولى بالتحديد مسار الفكر  
حتى لا يتبوه في أوهام النظر المجرد ، وبدون علوم تتناول بالتفصيل كل  
جوانب حياة الأفراد داخل المجتمع ، وتنظم علاقة القوى المختلفة  
الموجودة فيه ومن حوله .

وكانت محاولة إحداث هذا التغيير في المجتمعات المختلفة خارج شبه الجزيرة ، وبخاصة فيما جاورها من أقاليم ، امتداداً طبيعياً وضرورياً في الوقت نفسه عن المفاهيم الكلبة للدعوة الإسلامية بشقيها المتكاملين : المساواة والمسؤولية . وقد فرض ذلك التبشير بالدعوة في هذه الأقاليم ، بالمنطق أولاً ، ثم بالقوة حين احتكمت إليها تلك المجتمعات المتهاكلة وتصدت بها لدعاتها ، ومن ثم كانت الفتوح ، التي هدفت - منذ كانت خيالاً في أذهان المسلمين المستضعفين - إلى تغيير وجه الحياة الذليلة على الأرض المفتوحة ، بتحرير الإنسان من الخوف ، وإقامة مجتمع لا استغلال فيه . ولكن الفتوح الكثيرة الواسعة لم تكن تسم بوحدة التفكير ولا باتساق النظم ، إذ لكل إقليم منها نظمه الخاصة المرتكزة على العديد من الأفكار المعقدة الضاربة في القدم إلى مدى بعيد . وقد حاول المسلمون منذ بدء الفتوح تحقيق الاتساق بين هذه النظم ، بخلق نظام جديد يعتمد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجال الاجتماعي وما يبني عليه من علاقات . ولكن ذلك لم يكن كافياً ما لم تُنْتَلِعْ تلك الأفكار القديمة لبناء النظام الإسلامي على أساس ركين من الاقتضاء العقلي . لذلك لم تكُن تستقر الفتوح حتى كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاتساق بين الأفكار المتناقضة . وقد ظن المسلمون أولاً أن ذلك ممكناً أن يتم بإحلال فكر بديل قائم على الأسس الإسلامية الخالصة ، ولكن عمق الأفكار الموروثة ورسوخها ، ثم مقاومتها للإسلام وتعرضها لتعاليمه - كل ذلك فرض على المسلمين نوعاً من الصراع الفكري . فلم يجدوا بدا من الوقوف على الأفكار

المضادة وتحليل مقوماتها لإدراك خصائصها وقدراتها . وبهذا وجد المسلمون أن الحل الأمثل لتحقيق الاتساق الفكرى في المجتمعات الإسلامية لا يكون بفرض الأفكار الإسلامية ؛ حرضا ، وإنما بالتصدي لهذه الأفكار المورونة بسبر غورها ثم استقطاب ما يتفق مع المفاهيم الإسلامية ونفي ما سواه . وهو الهدف الذى غيره المنحرفون عن روح الإسلام بعد ذلك إلى صبغ الأفكار المورونة - أيا كان مضمونها - بصبغة إسلامية .

هذا العرض البالغ الإيجاز لما حدث بالإسلام وفي الإسلام من تطور فكري على وجه الخصوص يتنهى بنا إلى حقائق ثلاثة :

#### أولاها :

أن محاولة صب الواقع الاجتماعى فى شبه الجزيرة فى قوالب الدين الجديد هي التى حدت بال المسلمين منذ عصر مبكر إلى التفكير فى وضع العلوم المختلفة لاعطاء الحياة وجهاً إسلامياً .

#### ثانيتها :

أن محاولة جعل الاتساق في المجتمعات التي فتحها المسلمون خارج شبه الجزيرة يرتكز على أساس فكري صلب حملهم على التفكير في محاولات متعددة للوقوف على الدعائم الفكرية والمقدمة للنظم الاجتماعية التي حل الإسلام محلها . وكان أبرز هذه المحاولات الترجمة .

ثالثها :

أن اتصال المسلمين بالأفكار الأجنبية لم يكن ضرورة فحسب بل كان أيضاً أمراً واقعاً ، يتمثل في ما كان يحدث من لقاء ومناظرات بين علماء المسلمين وغيرهم ، وبخاصة علماء الlahوت المسيحي الذين كانوا ينتشرؤن في أديرتهم في الشام والعراق وأطراف شبه الجزيرة يدرسون الثقافة اليونانية وفي مقدمتها منطقة « أرسسطو »<sup>(٤٥)</sup> بلغتهم السريانية حيناً وبلغتها الأصلية حيناً آخر . وفي تاريخ « ابن عساكر » مناظرة بين خالد بن يزيد ومسيحي تدل على اتصال بالمنطق وقدرة على لمع الشبه<sup>(٤٦)</sup> . مما يحمل على الظن بأنه قد تم شيء من هذا الاتصال بشكل مباشر ، ومن ثم لا يستبعد أن تكون هناك في تلك الفترة الباكرة محاولات للترجمة عن الثقافة اليونانية أو الهيلينية<sup>(٤٧)</sup> ، ولكن المؤكد إن مثل هذه المحاولات - إن وجدت - محدودة إلى أبعد الحدود ، إذ إن الظروف المختلفة التي أحاطت بالمجتمع الإسلامي لم تيسر البدء في الترجمة بصورة شاملة إلا في رحاب الدولة العباسية . وما حدث من اتصال مباشر بواسطة الترجمة قبل ذلك كان محدوداً في طبيعته ونتائجها جمِيعاً .

### محدوداً في طبيعته لأسباب كثيرة أهمها :

(٤٥) انظر مقالة ماكس مايرهوف M. Meyerhof عن انتقال التراث اليوناني إلى العرب التي ترجمها عبد الرحمن بدوى في التراث اليوناني ٤٤ ، ٤٥ .

(٤٦) انظر : التاريخ الكبير لابن عساكر ١١٧/٥ - ١١٨ .

(٤٧) انظر مثلاً : صون المنطق والكلام ١٢ ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٢ - ٣ ، تاريخ النسرين الإسلامي ١٥٤ / ٣ ، الحضارة الإسلامية ١٥٢ - ١٥٤ ، التنبية والإشراف ٩٢ - ٩٣ .

أولاً : أنه تم بواسطة النقل غير المباشر ، فلم يكن من العرب من يعرف اليونانية أو الرومانية أو السنسكريتية ، كما لم يكن بينهم من يعرف السريانية بصورة تسمح له بالترجمة منها ، فضلاً عن أن الترجمة من الإغريقية إلى السوريانية - تلك التي بدأت منذ القرن السادس الميلادي - ما لبثت أن أصبت بشلل كبير - لم تبرا منه إلا في القرن الثالث الهجري (٤٨) .

ثانياً : أنه زاد من ضيق هذا الاتصال اتصافه إلى حد كبير بالفردية ، فقد كان دائماً مرتبطاً بهذا الفرد أو ذاك من الذين يتصلون بالثقافات الأجنبية ، لا يتجاوزه إلى غيره من العلماء الذين يفتقرون بهم بحر الثقافة العربية الإسلامية الرازخ .

ومحدوداً في نتائجه لأنه - فوق هذين السبيلين السابقين - يتصرف :

أولاً : بالجزئية ، إذ إن المتصلين بهذه الثقافات الأجنبية كانوا ينحصرون دائماً في نطاق المسائل الجزئية التي تملّى عليهم الاتصال بهذه الثقافات ، فأبُو الأسود الدؤلي - إن صع اتصاله بالنحو السرياني ، وهذا أمر مشكوك فيه إلى حد كبير ، إذ الأدلة التي ذكرت في هذا المجال كلها أدلة ظنية لا ترقى إلى اليقين (٤٩) - لا يأخذ عنهم سوى طريقة ضبط المصحف . دون أن يتجاوزها إلى البناء النحوي . و« خالد ابن يزيد » يهتم بترجمة علوم الطبيعة والنجوم والكيمياء ، تحت ضغط الظروف الخاصة به بعد اغتصاب الخلافة منه (٥٠) .

(٤٨) انظر بحث مايرهوف السابق في التراث اليوناني ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٨ .

(٤٩) انظر : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها .

(٥٠) انظر : التهرست ٤٩٧ ، البيان والتعين ٣٢٨/١ ، وفيات الأعيان ٤ ، ٢ ، ٦ ، التاريخ الكبير ١٢٠ /٥ ، تهذيب التهذيب ١٢٨/٣ ، صبح الأعشى ١ /٤٢٠ ، تاريخ الطبرى ١٦/٧ ، طبقات الاسم ٧٤ - ٧٥ .

ثانياً : بعدم الثقة في المترجمات ، وعدم الثقة في هذه المرحلة لا ينبع من موقف عقدي ، وإنما يمتد بصورة مباشرة عن إدراك لقصور المترجمين أنفسهم ، وهذه الفكرة هي التي عبر عنها في المرحلة التالية « الجاحظ »<sup>(٥١)</sup> . ثم أكدتها بوضوح لا ريب فيه بعد ذلك « أبو سعيد السيرافي » كما ذكر « أبو حيان التوحيدي »<sup>(٥٢)</sup> .

وبضميمة هذه الحقائق إلى بعض نتائجها نتجة عظيمة الأهمية والخطر معاً ، وهي أن العلوم المختلفة التي تفرع إليها الفكر العربي قد نشأت نشأة إسلامية خالصة ، إذ إنها جمِيعاً قد وضعَتْ أسسها وتحددت معالمها في العصر الأموي ... وهذا العصر - كما انتهينا في تحليله - لم يشهد اتصالاً ثقافياً واسعاً مؤثراً بين العربية وغيرها ، ولم يتحقق هذا الاتصال إلا في العصر العباسي ، فلمَن القراءات والتفسير والحديث وبالفقه وعلوم العربية والتاريخ كلها قد تحددت مادتها وأساليبها في العصر الأموي ، وكذلك الأمر في الفلسفة الإسلامية التي كان يذرتها الأولى علم الكلام ، فمن المحقق « أن ظهور الخوارج والمرجنة وأوائل المعتزلة أقدم من ترجمة مؤلفات اليونان »<sup>(٥٣)</sup> . وهذا ما تؤيده دراسة الأستاذ « نليلينو » عن أصل تسمية المعتزلة<sup>(٥٤)</sup> . كما تنتهي إليه دراسة

(٥١) انظر : العيون ١ / ٧٥ .

(٥٢) انظر : المقابلات ٧١-٧٢ . الامتناع والسواسة ١١١-١١٢ . صون المنطق والكلام ١٩٣ .

(٥٣) مجالى الإسلام ١٩٠ .

(٥٤) انظر ترجمة هذا البحث في التراث اليوناني ١٧٢ - ٢١٧ وبخاصة ١٨١ - ١٨٣ . وفي نشأة المعتزلة انظر : العقيدة والشريعة في الإسلام ١٠٠ وما بعدها ، تعليق الدكتور حسين مؤنس على رأي خاطئ لجورج زيدان في التمدن الإسلامي ٣ - ١٦٠ .

« أوليرى » حول تأثير الترجمة على الحياة الفكرية حتى العصر العباسى ، فإنه يقرر صراحةً أن تلك الحركة العلمية وجدت صدى خافتًا خارج دوائر القصر ، ولم يعنَّ العرب بها بهنة عامة ، فقد قضى علماؤهم الوقت في دراسة القرآن ، والفقه ، والنحو <sup>(٥٥)</sup> . وهكذا تسُبُّح بصورة حاسمة أصلـة العـلوم الإـسلامـية ، في نـشـأتـها ، وـمـادـتها . وما اصطنـعـته لـعـلاـجـ هذهـ المـادـةـ منـ مـاهـجـ .

\* \* \*

وهكذا لم تبدأ الترجمة بصورة فعالة إلا في عصر بنى العباس ، بعد أن مهدت لها الظروف الاجتماعية والدينية ، وأعانت عليها الظروف الثقافية بعامة واللغوية بوجه خاص ، إذ انتشرت العربية بين أبناء البلاد المفتوحة « وغلبت على الستهم الأصلية فأخذ المسلمين من أي جنس أو ملة كانوا لا يستخدمون في الإنشاء والتاليف إلا لغة العرب . فابتداـت وحدة الدين تستوجب أيضـاـ وحدة اللسان والحضارة والعمـانـ ، وصار الفرس وأهل العراق والشام ومصر يدخلون عـلومـهمـ القديمةـ في التمدن الإسلامي الجديد <sup>(٥٦)</sup> . لهذا لم يكـدـ العـبـاسـيـوـنـ يـسـتـولـوـنـ عـلـىـ السـلـطـةـ ، وـتـبـصـعـ كـافـةـ الـظـرـوـفـ موـاتـيـةـ لـلـتـرـجـمـةـ حتـىـ بدـأـ النـشـاطـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ دونـ توـانـ فيـ عـهـدـ الـخـلـيـفةـ الثـانـيـ : أبيـ جـعـفرـ المنـصـورـ ١٣٦ـ هـ . ويـقـسـمـ المؤـرـخـونـ مـراـحلـ التـرـجـمـةـ - اـعـتـمـادـاـ عـلـىـ مـاـذـكـرـهـ الأـسـتـاذـ «ـ سـانـتـلـانـاـ »ـ إـلـىـ ثـلـاثـ ، لـكـلـ مـرـحـلـةـ سـمـاتـهاـ وـخـصـائـصـهاـ <sup>(٥٧)</sup> .

<sup>(٥٥)</sup> مـسـالـكـ الـقـاـفـةـ الـإـغـرـيـقـيـةـ إـلـىـ الـعـربـ ٢٤٢ـ .

<sup>(٥٦)</sup> محـاـفـرـاتـ فـيـ تـارـيـخـ حـلـمـ الـفـلـكـ عـنـدـ الـعـربـ فـيـ الـقـرـونـ الـوـسـطـيـ ١٤١ـ .

<sup>(٥٧)</sup> انـظـرـ : ضـحـىـ الـإـسـلـامـ ١ـ /ـ ٢٦٤ـ -ـ ٢٦٥ـ ، التـفـكـيرـ الـفـلـسـفيـ فـيـ الـإـسـلـامـ ٦٩ـ ، ٣٣/٢ـ . وهـىـ تـنـقلـ عنـ تـارـيـخـ الـمـذـاـهـبـ الـفـلـسـفيـ لـسـانـتـلـانـاـ ، مـصـوـرـ بـمـكـتـبـةـ الجـامـعـةـ .

فالمرحلة الأولى : التي تبدأ من المنصور إلى الرشيد ١٣٦ - ١٩٣ هـ يمكن أن يقال إنها وضعت الأسس العامة وأرست التقاليد الهامة للترجمة والمتربجين . ومن أهم هذه الأسس أنها تهدف إلى الانفتاح على الثقافات والعلوم المختلفة ، لا يصد عنها اختلافها مع الفكر الإسلامي هذا الاختلاف الذي يصل إلى حدود التناقض في أحياناً كثيرة . ويوضح هذا الأساس الهام أولاً من تنوع العلوم التي بدأ في ترجمتها في هذه المرحلة ، فمنها ما يتصل بالأدب كمترجمات « ابن المقفع » وأهمها « كليلة ودمنة »<sup>(٥٨)</sup> ، وما يتناول المتنطق ببعض ما ينسب له أيضاً<sup>(٥٩)</sup> ، وفيها كذلك ما يتعلق بالطب والفلك والهندسة<sup>(٦٠)</sup> . وثانياً : من تعدد الأصول المنقولة عنها ، فقد اتصل الفكر العربي في هذه المرحلة بالفلك الإغريقي عن طريق غير مباشر في أكثر الأحيان ، بوساطة الترجمات السريانية<sup>(٦١)</sup> والأرامية<sup>(٦٢)</sup> والفارسية<sup>(٦٣)</sup> ، كما اتصل بالفلك

(٥٨) انظر : الفهرست ١٧٢ ، طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ١/٣٠٨ ، وانظر أيضاً الفصل الذي كتبه أحمد أمين عنه في فصل الإسلام ١/١٩٥ وما بعدها.

(٥٩) طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ١/٣٠٨ ، وانظر بحث بول كروس عن مترجماته هذه في التراث اليوناني ١٠١ وما بعدها .

(٦٠) البيان والتبين ١/٣٢٨ ، صبح الاعشن ١/٤٢٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، وفيات الزعيان ٤/٢ ، التاريخ الكبير ١١٧/٥ ، تاريخ الطبرى ٣٠٨/٧ .

(٦١) انظر طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ١/٣٠٨ .

(٦٢) مالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٢ وحول الفرق بين الأرامية والسريانية انظر ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، فقه اللغة للدكتور وافي ٥٥٤ ، ٥٦ ، دراسات في فقه اللغة ٤١ - ٤٢ ، تاريخ اللغات السامية ١١٧ - ١١٨ .

(٦٣) طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ١/٢٠٨ ، وعن اتصال الفرس بالثقافة اليونانية ثم انتقالها العرب ، انظر مادة (الرها) و(نمسين) و(جنديسابور) و(حران) و(صابة) في دائرة المعارف الإسلامية ، ثم بحث مايرهوف عن انتقال التراث اليوناني من مدرسة الإسكندرية إلى بغداد في التراث اليوناني ٣٧ وما بعدها ، الحضارة الإسلامية ١٥٦ ، ١٥٨ .

الهندي أيضاً عن طريق غير مباشر غالباً بوساطة الترجمات الفارسية<sup>(٦٤)</sup>. ولكن هذا الاتصال غير المباشر باللغتين : اليونانية والسنكريتية لم يحل دون محاولات أولية للاتصال المباشر بهما ، وقد ثبت المحققون من المؤرخين أن العرب قد ترجموا في هذه المرحلة عن اليونانية مباشرة « كتب أرسطوطيلايس المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق ، وهي : كتاب (قاطاغورياس) ، وكتاب (بارى أرمنياس) وكتاب (أنولوطينا) ... وترجم ذلك المدخل إلى كتاب المنطق المعروف بالإيساغوجي « لفرفيروس الصورى »<sup>(٦٥)</sup>. كما ترجموا عن الهندية أيضاً كتاب (السند والهندي)<sup>(٦٦)</sup> ، ترجمه محمد ابن إبراهيم الفزارى بأمر « أبي جعفر » سنة ست وخمسين ومائة<sup>(٦٧)</sup> ، بالإضافة إلى اتصالهم المباشر باللغات : الفارسية والسريانية والأرامية .

ومن أبرز التقاليد التي اتبعت من بعده رعاية الدولة لهؤلاء العلماء المتصلين بالثقافات الأجنبية والمترجمين لها . ومن مظاهر هذه الرعاية: أولاً تيسير حصولهم على المخطوطات ببذل الأموال في سخاء دائماً ، بل إن هذا التيسير يصل إلى درجة استخدام الاتصالات السياسية أحياناً<sup>(٦٨)</sup> .

(٦٤) الفهرست - ٣٤١ - ٣٤٢ ، طبقات الأطباء / ٢ / ٣٣ .

(٦٥) طبقات الأمم ، ٧٧ ، طبقات الأطباء / ١ / ٣٠٨ ، وانظر : مقال بول كراوس عن اللغة الأصلية لهذه الكتب في التراث اليوناني ١١١ - ١١٢ ، ١١٨ .

(٦٦) الفهرست - ٣٤٢ ، أخبار الحكماء ١٧٤ ، الحضارة الإسلامية لخودابخش ١٦ .

(٦٧) أخبار الحكماء للقطناني ١٧٧ ، وانظر أيضاً ١٧٥ ، وأوليري يستبعد أن تتم ترجمة السند هند في هذه الفترة المبكرة ، وانظر مسالك الثقافة ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦٨) انظر طبقات الأطباء / ١ / ١٨٧ ، مقدمة ابن خلدون ٤٨٠ - ٤٨١ ، تاريخ الحضارة الإسلامية لبارتولد ٥٤ ، الحضارة الإسلامية ١٦٣ .

وثانياً : تعيين هؤلاء العلماء في مناصب كبيرة سياسية علمية .

كما فعل المنصور مع ابن المقفع وجورجيس بن بختيشوع وعيسى بن شهلاقا<sup>(٦٩)</sup> ، وكما صنع المهدى مع ثوفيل بن ثوما الحمصى وعيسى بن الصيلانى<sup>(٧٠)</sup> ، ومثلهما فعل الرشيد مع بختيشوع بن جورجيس ويورحنا ابن ماسويه<sup>(٧١)</sup> . وقد أصبح ذلك تقليداً متبعاً حتى إن من الممكن لحظ احتكار بعض الوظائف الكبرى في القصر في هذه المجموعة من العلماء ، ومنها وظائف الطبيب والمنجم ، أو بتعبير أدق الوظائف الملحوقة بالمكتب الطبي والمكتب الفلكي . وقد تجاوزت هذه الرعاية الماديه والأدبية حد الاعتدال عند بعض العرب ، مما أثار سخطهم على هؤلاء الأعاجم غير المسلمين ونقمتهم عليهم ، ولعل من شكوى « أسد بن جانى » الساخرة ما يوضح إلى أي مدى بلغ تأثير هذه المعاملة الخاصة في المجتمع العباسى<sup>(٧٢)</sup> .

(٦٩) انظر : أخبار العلماء ١١٠ - ١١١ ، ١٦٥ ، الحضارة الإسلامية ١٥٨ - ١٥٩ .

(٧٠) انظر : أخبار العلماء ٧٧ - ٧٨ ، التراث اليونانى ١٠٤ ، فصل الإسلام ١ / ٢٧٢ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٥ .

(٧١) انظر : الفهرست ٤١١ ، ٤١٣ ، أخبار العلماء ٧١ .

(٧٢) يقول الجاحظ عن ابن جانى « وكان طيباً فاكيد مرءة ، فقال له قائل : السنة وبيته والأمراض الفاشي ، وانت عالم ولك صبر وخدمة ، ولنك بيان ومعرفة ، فمن أين تزئن من هذا الكساد ؟ قال أما واحدة فباني عندهم مسلم ، وقد اعتنق القوم قبل أن أطّبب ، لا بل قبل أن أخلق ، أن المسلمين لا يملعون في الطب ، وأاسمي أسد ، وكان يتبين أن أسمى صليباً وجبرائيل ويورحنا وبيرا ، وكنيتي أبو الحارث ، وكان يتبين أن تكون أبو عيسى ، وأبو زكريا وأبو إبراهيم ، وعلى رداء قطن أبيض ، وكان يتبين أن يكون رداء حزيراً أسود ، ولقطع لفظ عربى ، وكان يتبين أن تكون لغتها أهل جندى سابور » . البخلاء ١٠٢ .

وكان من الطبيعي أن يغري كل هذا التشجيع من جانب الدولة المترجمين وذوى الثقافات الأجنبية وأبناء الطبقة الاستقراطية في المجتمع العباسى باتباع الأسلوب نفسه ، ولم يكونوا كلهم يستوحون عملهم من الحب الخالص للعلم « بل إنه حين أصبح تشجيع العلم بدعة في العصر ، يبدو أن الكثيرين من محبي الظهور أرادوا أن يعلنوا عن أنفسهم بهذا التشجيع <sup>(٧٣)</sup> » الذى بولغ فيه كثيرا ، حتى إن العياط يجعله نوعا من الزندقة <sup>(٧٤)</sup> .

كذلك كان من الطبيعي أن ترك رعاية الدولة وطبقات المجتمع الاستقراطية نوعا من التوجيه في اختيار المترجمات ، لذلك لا نجد غرابة حين نلمس تأثير الاتجاهات السياسية والميول الشخصية في أن واحد في عمليات الترجمة . ويبدو ذلك جليا من التركيز على بعض المترجمات تركيزا واضحـا ، وذلك بإعادة ترجمتها أو ترجمة ما يتصل بها من تفاسير وشروح وتعليقات .

وقد رسخت هذه التقاليد في المرحلة التالية ، حتى إن المأمون يعطي « حنين بن إسحاق » من الذهب رنة ما ينفله من الكتب إلى العربية مثلا بمثل <sup>(٧٥)</sup> ، ثم لا يلبث قليلا حتى ينشئ دار الحكمة لتتولى القيام بالترجمة الدقيقة المنظمة من ناحية ، وتخريج الأجيال الجديدة من المترجمين من ناحية أخرى . كما أن من بين أبناء الطبقة الاستقراطية من يبلغ به الشغف بتشجيع الترجمة حدا يدفعه إلى

<sup>(٧٣)</sup> مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب . ٢٤٢ .

<sup>(٧٤)</sup> الحيوان ٥٥ / ١ - ٥٦ .

<sup>(٧٥)</sup> طبقات الأطباء ١ / ١٨٧ .

تخصيص مرتبات شهرية سخية للمתרגمسين مقابل توفرهم على الترجمة، ويحكى « ابن أبي أصيبيعة » مثلاً أن بنى شاكر - وهم محمد وأحمد والحسن - « كانوا يرزقون جماعة من النقلة منهم » حنين بن إسحاق « و « حبيش بن الحسن » و « ثابت بن قرة » وغيرهم في الشهر نحو خمسة دينار للنقل والملازمة »<sup>(٧٦)</sup>.

ولا تلبث كل هذه العوامل أن ترك آثارها في المرحلة الثانية ، التي تمتد من عصر المأمون إلى آخر القرن الثالث الهجري ١٩٨ - ٣٠٠ هـ - فتجعل منها عصر الترجمة الذهبي ، إذ اكتملت لها كل المقومات لتحقيق فيها لقاء فكريًا واسع المدى مع كل الثقافات التي ورثتها الإنسانية حينذاك . وقد اتسمت الترجمة في هذه المرحلة بخصائص هامتين :

### الخصوصية الأولى :

أن الاتصال المباشر - على وجه العموم - كان طابع المرحلة في الاتصال بالثقافات الأجنبية ، على عكس المرحلة السابقة التي كان الاتصال فيها بالثقافات المختلفة يتم غالباً بوساطة السريانية أو الفارسية أو الآرامية أو النبطية . والذى يقرأ عن المתרגمسين في هذه المرحلة يجدهم يتصلون اتصالاً مباشراً باللغة السنكريتية<sup>(٧٧)</sup> ، والبابلية القديمة<sup>(٧٨)</sup> ، واليونانية أيضاً<sup>(٧٩)</sup> . وكان كثير من المترجمين عن

(٧٦) طبقات الأطباء / ١٨٧.

(٧٧) أعيان الحكماء ١٧٥ طبقات الأطباء / ٢٣.

(٧٨) مالك الشفاعة الإغريقية إلى العرب ٢٦٢ ، وابن وحشية الذي يشير إليه أوليري غير ابن وحشية ابن يكرأحمد بن على الذي عاش في القرن السادس الهجري كما تدل عليه روايات ابن أبي أصيبيعة ، انظر : طبقات الأطباء / ١٨١ ، ٢٠٤ .

(٧٩) انظر : المهرست ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ .

الأغريقية يجيدون اللغة السريانية ، ويطابقون بين ما قد يكون من ترجمات سريانية مع الترجمة العربية فيضمنون بذلك قدرًا من الدقة العلمية لم يتوافر في المرحلة السابقة . ومن بين هؤلاء « يوحنا بن ماسوبيه » السرياني الطبيب <sup>(٨٠)</sup> ، الذي كسب ثقة القصر العباسى على الرغم من كل التقلبات السياسية من عهد الرشيد إلى أيام المتوكل <sup>(٨١)</sup> . وقد أولاه الرشيد أمانة الترجمة إلى العربية <sup>(٨٢)</sup> ، ثم ما لبث المأمور أن وسع من نطاق هذه الأمانة فتحولها إلى مدرسة للترجمة أطلق عليها دار الحكمة <sup>(٨٣)</sup> . وتلميذه « حنين بن إسحاق ٢٦٠ هـ » <sup>(٨٤)</sup> الذي تولى إدارة المدرسة من بعده <sup>(٨٥)</sup> ، فترجم من اليونانية إلى السريانية <sup>(٨٦)</sup> ، وراجع ترجمات مساعديه العديدين : كاصطفن بن بسيل وموسى بن خالد ويحيى بن هارون <sup>(٨٧)</sup> ، كما أشرف على تربية الأجيال الجديدة من المترجمين ومن بينهم ابنه إسحاق ٢٩٨ هـ <sup>(٨٨)</sup> الذي ترجم بعض

(٨٠) طبقات الامم ٥٥ .

(٨١) أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٢) طبقات الأطباء ١ / ١٧٥ ، أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٣) انظر : التراث اليوناني ٥٨ ، مالك الثقاقة ٢٤٩ ، الحضارة الإسلامية ١٦١ .

(٨٤) طبقات الامم الفهرست ٤٠٩ ، وابن أبي أصيبيع يذكر أن وفاته كانت سنة أربع وستين ومائتين ، انظر طبقات الأطباء ١ / ١٩٠ وقد اعتمد عليه « مايرهوف » في مقاله عن انتقال التراث . انظر : التراث اليوناني ٥٨ .

(٨٥) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ٥٨ ، مالك الثقاقة الإغريقية إلى العرب ٢٤٩ .

(٨٦) انظر : طبقات الامم ٥٥ ، الفهرست ٤٠٩ ، أخبار الحكماء ١١٨ ، ويري « أوليري » أن مترجماته الإغريقية إلى السريانية قد بلغت مئتين كتاباً وإلى العربية أربعة عشر ، على حين يقرر « مايرهوف » أن « حين » قد ترجم من كتب جاليتوس وهذه مائة كتاب إلى السريانية ونصفها إلى العربية . انظر : مالك الثقاقة ٢٤٩ - ٢٥٠ ، التراث اليوناني ٥٨ .

(٨٧) أخبار الحكماء ١١٨ .

(٨٨) طبقات الامم ٥٦ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٠١ - ٢٠٠ ، الفهرست ٤١٥ .

كتب أرسطو الفلسفية <sup>(٨٩)</sup> ، وابن أخيه حبيش بن الحسن الأعمش <sup>(٩٠)</sup> الذي ترجم نصوصاً إغريقية من أعمال «قيبو قراتيس» ، ومؤلفاً في النبات من عمل «ديوسكوريدس» ، أصبح فيما بعد أساساً لكل ما كتبه العرب عن العقاقير <sup>(٩١)</sup> .

وكانت أهم خصائص هذه المدرسة الرسمية دقة الترجمة ، ومحاولة الاقتراب بالنص العربي ما أمكن إلى النص الأجنبي المترجم عنه . ويرجع الفضل في هذه الدقة إلى ثقافة «حنين بن إسحاق» أنشط أعضاء هذه المدرسة وأقدر من أدارها ، فقد تعلم نقد النصوص وتحقيقها على طريقة مدرسة الإسكندرية <sup>(٩٢)</sup> ، كما تعلم الإغريقية بين أهلها حتى أجادها <sup>(٩٣)</sup> . وقد مكتبه هذه الخبرة بالنصوص وهذه القدرة على اللغة من أن يصحح نسبة كبيرة من الكتب المترجمة إلى أصحابها ، كما كانت إجادته للإغريقية عاملاً مهماً في صحة ترجماته - نسبياً - واصلاح ما تم قبلها من ترجمات .

ولم تكن مدرسة الترجمة الرسمية وحدها هي التي تستولي تحقيق الاتصال الثقافي باللغات الأجنبية ، إذ كان إلى جوارها عديد من الجهود الفردية التي ساهمت في هذا المجال ، متأثرة بروح العصر في التشجيع على الترجمة والترحيب بها واحترام القائمين عليها . ومن بين هؤلاء يوحنا - أو يحيى - بن بطريق ، وقد أخرج «قصة طبماوس»

(٨٩) أخبار الحكماء ١١٨ ، الفهرست ٤١٥ .

(٩٠) طبقات الأطياط ١ / ٢٠٢ ، الفهرست ٤١٤ .

(٩١) مسالك الثقافة ٢٥٤ .

(٩٢) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٩٣) تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٤ - ٥٥ ، أخبار العلماء ١١٩ .

لأفلاطون، وكتب أرسسطو « في العالم » وفي الآثار العلوية « والحيوان » ومحضرا له في النفس <sup>(٩٤)</sup> . والحجاج بن يوسف بن مطر الكاتب ، وقد ترجم كتاب المرأة لارسطو <sup>(٩٥)</sup> ، « ويقال إنه مترجم « الماجسطي »، كما يقال إنه قد وضع نسخة عربية من عناصر إقليدس غير مشتملة على الكتاب العاشر <sup>(٩٦)</sup> « وعبد المسيح بن عبد الله بن ناعمة الحمصي ٢٢٠ هـ الذي يقال أنه ترجم كتاب « سوفسطيقا » (الأغالطي أو المغالطة) لارسطو ، وشرح « جون فيليوبون » - الذي يسميه العرب بحبي النحوى - على كتاب « السمع الطبيعي » له أيضا ، كذلك ترجم كتاب « الربوبية » المنسوب خطأ إلى أرسسطو <sup>(٩٧)</sup> . « وقسما لن لوقا البعلبكي الشامي ٢٢٠ هـ » وقد ترجم شرح الإسكندر الأفروديسي وشرح جون فيليوبون على « السمع الطبيعي » <sup>(٩٨)</sup> ، وبعض شرح الإسكندر على كتاب « الكون والفساد » وكتاب « آراء الفلسفه في الأمور الطبيعية » <sup>(٩٩)</sup> وغيرها <sup>(١٠٠)</sup> . وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي ٢٥٧ هـ وكان - كما يقول مايرهوف « أول مسلم أتقن علوم اليونانى إلى حد يدعو إلى الدهشة » <sup>(١٠١)</sup> . وقد « ترجم من كتبمن

(٩٤) الفهرست ٣٥٢.

(٩٥) المصدر السابق.

(٩٦) مسالك الثقافة ٢٣٧.

(٩٧) انظر : مسالك الثقافة : ٢٣٩ ، الكندي ٦٩ - ٧٠ ، التراث اليوناني : ١٠٣ هامش ٣ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٢ ، أفلاطون عند العرب ٣ - ٥ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٨١.

(٩٨) طبقات الأمم ٤١ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٤٤.

(٩٩) الفهرست ٣٥٥.

(١٠٠) انظر : طبقات الأطباء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، مسالك الثقافة ٢٥٥.

(١٠١) التراث اليوناني ٥٩.

الفلسفة الكثير ، وأوضح منها المشكك ، ولشخص المستعصي . وبسط العريض <sup>(١٠٢)</sup> . ومن بين ما ترجمه « جغرافية » بطليموس ، وما فسره ولخصه كتاب « الأنثولوجيا » المعروف بالربوبية <sup>(١٠٣)</sup> . « وثبتت بن قرة الصابى الحرانى ٢٨٨ هـ <sup>(١٠٤)</sup> الذى ترجم إلى العربية عدداً وافراً من الكتب الفلكية والرياضية ، من تأليف أقليدس ، وأبلونيوس ، وبيس ، ونيقوماخوس ، وأنطولوقيس ، وثاودوسيوس ، وبطليموس <sup>(١٠٥)</sup> .

ويبدو من دراسة الآثار الباقية من هذه المترجمات غير الرسمية أنها كانت تتسم إلى حد ما بعدم الدقة ، إذ كان المترجمون لها يتصرفون في ترجماتهم بالتلخيص حيناً والتفسير حيناً آخر . كما لم تكن لديهم الوسائل العلمية التي تكفل صحة نسبة الأفكار والكتب إلى أصحابها . ولعل ذلك يرجع إلى قصور جهودهم المادية عن استحضار نسخ متعددة من الكتاب المراد ترجمته . على عكس المترجمين الرسميين الذين كانوا يجوبون أقصى البلاد ، بل ويرحلون أحياناً إلى البلد الأجنبية ، للحصول على المخطوطات المختلفة <sup>(١٠٦)</sup> . ومن ثم يمكن أن يقال إن المترجمين غير الرسميين قد ابتدعوا في الترجمة اتجاهها جديداً أقرب إلى الاقتباس ، إذ لا يعتمد على النقل الدقيق الأمين الكامل للأفكار

<sup>(١٠٢)</sup> طبقات الأطباء ١ / ٢٠٧ .

<sup>(١٠٣)</sup> انظر : التراث اليوناني ٦ ، المهرست ٣٥٢ .

<sup>(١٠٤)</sup> طبقات الأطباء ١ / ٢١٥ ، طبقات الأمم ٥٦ - ٥٧ .

<sup>(١٠٥)</sup> التراث اليوناني ٥٩ .

<sup>(١٠٦)</sup> أخبار العلماء ١١٩ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٤ ، مالك الثقافة ٢٤٩ ، المهرست ٤٠٩ . الحضارة الإسلامية ١٦٣ - ١٦٤ .

الأصلية، وإنما يهدف إلى استخلاص الأفكار الرئيسية ثم دعمها بما يزيدها وشرحها بما يقربها إلى فكر القارئ العربي المسلم لغة ومادة معاً. ولعل هذا الأسلوب يتضح من تحليل الكتاب الذي عرفه العرب باسم (أتوولوجيا : الريبوية) الذي نسبوه إلى أرسطو <sup>(١٠٧)</sup>. فقد ترجمه ابن ناعمة وأصلحه الكندي <sup>(١٠٨)</sup>. وقد ثبتت الدراسات الحديثة أن هذا الكتاب ليس مترجمًا كله ، إذ الفصل الأول منه من وضع الكندي ، وبباقي أجزاء الكتاب ليست إلا تلخيصا للتاسوعات الرابعة والخامسة والسادسة من كتاب « أفلاطين » الذي نشره فرفريوس الصوري <sup>(١٠٩)</sup>.

### **الخصيصة الثانية :**

من خصائص الترجمة في هذه المرحلة التركيز الشديد على العلوم الإنسانية ، وعلى الفلسفة والمنطق بصفة خاصة ، ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية إلى ثقافة المأمون التي يغلب عليها الطابعان : الفارسي واليوناني . وقد ظهر التأثير الفارسي في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة على حين بدا التأثير الإغريقي جلياً في ولعه الشديد بالمناقشات العقلية ، ثم في حرصه البالغ على ترجمة كل من أثر عن الثقافة اليونانية من فلسفة ومنطق .

وقد تناولت الترجمة في المرحلة السابقة بعض الآثار العقلية في الفلسفة والمنطق <sup>(١١٠)</sup> ، ولكن طابع المرحلة كلها كان - بحكم

<sup>(١٠٧)</sup> الفهرست ٣٥٢.

<sup>(١٠٨)</sup> التفكير الفلسف في الإسلام ٧٤/٢ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢٢ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٨١ ، الفهرست ٣٥٢.

<sup>(١٠٩)</sup> الكندي ٦٩ - ٧٠ ، أفلاطين عند العرب ٣ - ٥ ، التراث اليوناني ١٠٣ .

<sup>(١١٠)</sup> طبقات الاسم ٧٥ .

الظروف التاريخية - الاهتمام بالعلوم العملية ، وبصفة خاصة الطب والهندسة والفلك والصيدلة ، فلم تكن هذه الظروف تتغير حتى انصرفت كل الجهد إلى ترجمة الفلسفة والمنطق ، وهكذا دعم «المأمون» ما بدأ به جده المنصور فأقبل على طلب العلم في مواجهته ، واستخرج من معادنه ، بفضل همة الشريفة ، وقوة نفسه الفاضلة ، فداخل ملوك الروم وأتحفهم بالهدايا الخطيرة ، وسالمهم صلته بما لديهم من كتب الفلسفة ، فيبعثوا إليه بما حضرهم من كتب أفلاطون وأرسطوطيليس وأبقراط وجاليوس واقليدس وبطليموس وغيرهم من الفلاسفة ، فاستخار لها مهرة الترجمة ، وكلفهم إحکام ترجمتها ، فترجمت على غایة ما أمكن ، ثم حض الناس على قراءتها ورغبتهم في تعليمها <sup>(١١١)</sup> .

والحقائق التاريخية تؤكد هذا الذي ذكره «صاعد» ، فإن أول اتصال بين الفكر الفلسفى والمنطق الإغريقى عن طريق الترجمة فى عصر «بني العباس» كان فى عهد أبي جعفر المنصور ١٣٦ - ١٥٨ هـ : ٧٥٤ - ٧٧٥ م ، إذ ترجم ابن المقفع الابن كما أثبت بول كراوس <sup>(١١٢)</sup> كتب أرسطو الثلاثة «التي فى صورة المنطق» ، وهى كتاب (فاطاغوريات) و، كتاب (بارى أرمانياس) وكتاب (أنوطيقا) وذكر أنه لم يترجم منه إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط ، وترجم ذلك المدخل إلى كتاب المنطق المعروف بالإيساغوجى <sup>(١١٣)</sup> لفرفيروس الصورى <sup>(١١٤)</sup>

(١١١) طبقات الأمم ٧٦ .

(١١٢) التراث اليونانى . مقالة بول كراوس ١٠١ وما بعدها .

(١١٣) في طبقات الأمم خطأ : الإيساغومى .

(١١٤) طبقات الأمم ٧٧ ، وصاعد يرى أن المترجم هو ابن المقفع الاب . وهو ما نقضه بول كراوس . راجع مقالته السابق الإشارة إليها .

وقد أعاد حنين ومدرسة الترجمة الرسمية النظر في تلك الترجمات القديمة فأصلاحوا ما يمكن إصلاحه منها وأعادوا ترجمة ما لم يرضوا ترجمته<sup>(١١٥)</sup>. ومن ثم نقل حنين بن إسحاق (فاطاغورياس : المقولات) إلى العربية<sup>(١١٦)</sup> ، ونقل إسحاق ابنه كتاب (بارى أرميناس : العبارة) إلى العربية بعد أن مهد له والده بترجمته إلى السريانية<sup>(١١٧)</sup> ، كما أشرف حنين على ترجمة ثادروس لكتاب (أنالوطيقا الأولى : تحليل القیاس) إلى العربية<sup>(١١٨)</sup> . ثم تبعت ترجمة كتب الفلسفة والمنطق ، وبخاصة كتب أرسطو المنطقيات والطبيعيات والإلهيات والخلقيات<sup>(١١٩)</sup> . وهي كما عرفها العرب بالإضافة إلى الكتب السابقة (أنالوطيقا الثاني : البرهان) و (طبيقا : الجدل) و (سوفسطيقا : المغالطة) و (ريطوريقا : الخطابة) و (أبو طيقا : الشعر) و (السمع الطبيعى) بتفسير الإسكندر وبتفسير يحيى النحوى ، و (السماء والعالم) و (الكون والفساد) و (الأثار العلوية) و (النفس) و (الحيوان) و (الحرروف المعروفة بالإلهيات) و (الأخلاق)<sup>(١٢٠)</sup> . كما ترجم إلى العربية أيضاً ما وضع لهذه الكتب من شروح وتفسيرات بالإغريقية أو السريانية ، وكذلك ما صنف لها من ملخصات<sup>(١٢١)</sup> . حتى ليكاد «نشاط المترجمين منذ أيام «حنين بن إسحاق» يكون مقصوراً كله على الكتب

(١١٥) الفهرست ٣٤٧ ، مسالك الثقافة ٢٤٩ .

(١١٦) الفهرست ٣٤٧ .

(١١٧) الفهرست ٣٤٨ .

(١١٨) الفهرست ٣٤٨ .

(١١٩) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

(١٢٠) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

(١٢١) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

المعزوة إلى أرسطو بحق أو بباطل ، وعلى مختصرات لها وتفسيرات  
вшروح (١٢٢) .

ويؤكد هذا التركيز الكبير على الفلسفة والمنطق ، بالإضافة إلى كل ما سبق ، وجود محاولات مختلفة لنشر كتبها والتبشير بأفكارها ، وقد بدأت تلك المحاولات من التعليق على غواصات التعبيرات والأفكار إلى أن وصلت إلى تقديم شروح كاملة لها (١٢٣) ، تتضمن في بعض الأحيان نقداً لبعض جوانبها ، وهو نقد - في جوهره - لا يمتد عن النظر المستقل ، وإنما يعود صدى لتأثير المترجمين أو الشارحين بأفكار بعض المدارس المعاصرة للمدرسة الارسطية ، وبصفة خاصة مارسة أفلوطين (١٢٤) .



وكانت المرحلة الثالثة - بعد سنة ٣٠٠ هـ - امتداداً للمرحلة الثانية في كل خصائصها :

١- فقد استمر الاهتمام بالتراث الإغريقي ، واتصلت العناية بالعلوم الإنسانية . وظل التركيز واضحاً على الكتب المنطقية والفلسفية . وكان أبرز من ساهم في هذه المرحلة في خدمة الترجمة « أبو بشر متن بن يونس ٣٢٨ هـ ) (١٢٥) . وقد نقل إلى العربية « كتاب نقل كتاب

(١٢٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٣ - ٢٤ .

(١٢٣) انظر مثلاً : طبقات الأطياه ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

(١٢٤) انظر : تاريخ الفلسفة في الإسلام ٣٢ - ٣٣ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٨١ .

(١٢٥) مختصر تاريخ الدول ٢٨٥ ، طبقات الأطياه ١ / ٢٣٥ . أخبار العلماء ٢١٢ .  
النهرست ٣٦٨ ، التراث اليوناني ٧٦ .

البرهان الفص ، كتاب نقل سوفسطيقا الفص ، كتاب نقل كتاب الكرون والفساد بتفسير الإسكندر ، كتاب نقل كتاب الشعر الفص ، كتاب نقل اعتبار الحكم وتعقب المواقع لشامسيطوس ، كتاب نقل كتاب تفسير الإسكندر لكتاب السماء <sup>(١٢٦)</sup> و « شرح المقيدورس على كتاب الكلام على الآثار العلوية » <sup>(١٢٧)</sup> . وأبو سعيد سنان بن ثابت بن قرة ٣٣١ هـ - وابنه <sup>(١٢٨)</sup> أبو الحسن ثابت بن سنان بن ثابت ٣٦٣ هـ <sup>(١٢٩)</sup> ، وقد غالب عليهما الاهتمام بالناحية العملية لاشتغالهما بالطبع تدريساً وممارسة <sup>(١٣٠)</sup> وأبو زكريا يحيى بن عدي ٣٦٤ هـ <sup>(١٣١)</sup> الذي كان عاشقاً لكتب الفلسفة <sup>(١٣٢)</sup> ، وهو أكبر من عنى بأرساطه في هذه المرحلة المتأخرة ، فترجم له كتاب طوبيقا : الجدل <sup>(١٣٣)</sup> ، كما هذب تفسيري الإسكندر وأمونيوس له وجمعهما في شرح واحد ترجمه أيضاً <sup>(١٣٤)</sup> ، وترجم أيضاً كتاب سوفسطيقا : المغالطة <sup>(١٣٥)</sup> ، وأصلح ترجمة المقالة الأولى من السمع الطيعي بتفسير الإسكندر <sup>(١٣٦)</sup> ،

(١٢٦) المهرست ٣٦٨ - ٣٦٩ ، أخبار العلماء ٢١٢ .

(١٢٧) المهرست ٣٥١ .

(١٢٨) طبقات الأطباء ٢٢١/١ ، أخبار العلماء ١٣٠ ، المهرست ٤٢١ .

(١٢٩) طبقات الأطباء ٢٢٦/١ ، وذكر ابن النديم في المهرست ٤٢١ أن وفاته كانت سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

(١٣٠) طبقات الأطباء ١/٢٢١ - ٢٢٢ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(١٣١) مختصر تاريخ الدول ٣١٧ ، طبقات الأطباء ١/٢٣٥ ، التراث اليوناني ٨٠ .

(١٣٢) المهرست ٣٥٤ .

(١٣٣) المهرست ٣٤٩ .

(١٣٤) المهرست ٣٤٩ .

(١٣٥) المهرست ٣٤٩ .

(١٣٦) المهرست ٣٥٠ .

وترجم المقالة الثانية منه <sup>(١٣٧)</sup> ، ونقل بعض المقالة الأولى من السماء العالم ، كما نقل شرح ثامسطيوس له <sup>(١٣٨)</sup> ، ونقل شرح الإسكندر على الكلام على الآثار العلوية <sup>(١٣٩)</sup> ، وبعض كتاب الحروف <sup>(١٤٠)</sup> ، وأصلح ترجمة «منى» لشرح الإسكندر على كتاب الكون والفساد <sup>(١٤١)</sup> . كذلك ترجم كتاب ما بعد الطبيعة لثاوفرسطس <sup>(١٤٢)</sup> . وأخر من قام بدور بارز في الترجمة كان أبا الخير الحسن بن سوار الخمار المولود سنة ٣٣١ هـ <sup>(١٤٣)</sup> إذ نقل إلى العربية كتاب الآثار العلوية ، وكتاب اللبس في الكتب الاربعة في المنطق ، وكتاب مسائل ثاوفرسطس ، وكتاب مقالة في الأخلاق <sup>(١٤٤)</sup> ، ثم أبا على عيسى بن إسحاق بن زرعة ٣٣١ - ٣٩٨ هـ <sup>(١٤٥)</sup> الذي وضع ترجمات لبعض المؤلفات في الطب والفلسفة <sup>(١٤٦)</sup> ، ومنها «ترجمات لكتاب الحيوان ، وللوفسطيقا ، ولبعض شروح أرسطو ، ولكتاب نيقولاوس الدمشقي في فلسفة أرسطوطاليس» <sup>(١٤٧)</sup> . وبهؤلاء كما يقول «أوليير» تنتهي طائفة

. (١٣٧) الفهرست ٣٥٠.

. (١٣٨) الفهرست ٣٥١.

. (١٣٩) الفهرست ٣٥١.

. (١٤٠) الفهرست ٣٥٢.

. (١٤١) الفهرست ٣٥١.

. (١٤٢) الفهرست ٣٥٣.

. (١٤٣) الفهرست ٣٧٠ ، أخبار العلماء ١١٣ ، طبقات الأطباء ١/ ٣٢٢.

. (١٤٤) الفهرست ٣٧٠.

. (١٤٥) الفهرست ٣٦٩ ، طبقات الأطباء ١/ ٢٣٦ ، التراث اليوناني ٨٨ ، مسالك الشفاعة ٢٥٦.

. (١٤٦) مسالك الشفاعة ٢٥٦.

. (١٤٧) التراث اليوناني ٨٨ ، أخبار العلماء ٣٧٠.

المתרגمين في آسيا ، ويتحول النشاط بعد ذلك إلى التعليق والعرض مع المراجعة أحياناً لبعض الترجمات القديمة (١٤٨) ، ولعل التعبير يكون أكثر مطابقة للحقيقة لو قلنا أن النشاط « لا يتحول » إلى التعليق والعرض والمراجعة ، وإنما « يقتصر » عليها . إذ وضع في المرحلة السابقة تقليد تأليف المתרגمين أنفسهم أو تلاميذهم شروحاً أو مختصرات لما يترجم من كتب ، وقد استمر هذا التقليد في هذه المرحلة أيضاً فلما نجاد واحداً من اتصل بهذا الفكر إلا يضع فيه شروحاً أو ملخصات .

ومن هؤلاء :

قويري : أبو إسحاق إبراهيم أستاذ متى بن يونس (١٤٩) ، وقد وضع عدداً من الشروح والتفسيرات لبعض كتب أرسسطو المنطقية ، ومن بين مؤلفاته في هذا المجال « كتاب تفسير (فاطيغورياس ، مشجر ، كتاب (بارى أرمانياس) مشجر ، كتاب (أنالوطيقا الأولى) مشجر ، كتاب (أنالوطيقا الثاني) مشجر » (١٥٠) . وابن كرنيب : أبو أحمد الحسين ابن أنس الحسن بن إسحاق (١٥١) ، وقد شرح بعض أجزاء من السماع الطبيعي (١٥٢) ووضع كتاباً في الأجناس والأنواع (١٥٣) . وأبو يحيى المروري أحد أساتذة متى بن يونس (١٥٤) وقد وضع كثيراً من المؤلفات

(١٤٨) مسالك الثقافة ٢٥٦ .

(١٤٩) الفهرست ٣٦٧ ، أخبار العلماء ٣٧ ، طبقات الأطياه ١/٢٣٤ ، التراث اليوناني ٧٥ .

(١٥٠) الفهرست ٣٦٧ .

(١٥١) القسطنطيني ١١٦ ، طبقات الأطياه ١/٢٣٤ ، الفهرست ٣٦٧ ، التراث اليوناني ٧٦ .

(١٥٢) القسطنطيني ٣٩ ، التراث ٧٦ .

(١٥٣) الفهرست ٣٦٧ .

(١٥٤) الفهرست ٣٦ .

بالسريانية (١٥٥) وقليلًا منها بالعربية ، ومن بينها تفسير لأنالوطيقا الثاني (١٥٦) . ومتي بن يونس وقد ألف كتاب المقاييس الشرطية وكتاب مقالة في مقدمات صدر بها ترجمته لكتاب أنالوطيقا (١٥٧) ، كما فسر الكتب المنطقية الأربع المنسوبة إلى أرسطو ، وقد حظيت تفسيراته لها بالقبول من العلماء وشاعت في الشرق الإسلامي (١٥٨) . وألف يحيى ابن عدى كتاب تفسير طويقا لارسطو ، ومقالة في البحوث الاربعة ، ومقالة في سياسة النفس ، ومقالة في أبنية صناعة المنطق وماهيتها ، وغيرها (١٥٩) . كذلك وضع أبو الفرج عبد الله بن الطيب شروحاً لكل ما تُرجم منسوباً إلى أرسطو ، ومن مؤلفاته : تفسير كتاب قاطيغورياس وتفسير كتاب باري أرمنياس وتفسير كتابي أنالوطيقا الأولى والثانية ، وتفسير طويقا وتفسير سوفسطيقا وتفسير الخطابة وتفسير الشعر وتفسير الحيوان (١٦٠) . وألف أيضاً تفسيراً لإيساغوجي لفرفريوس الصوري (١٦١) . أما ابن الخمار فقد وضع كتاب الهيولي ، وكتاب سيرة الفيلسوف ، وكتاب الصدقة والصديق ، كما ألف تفسيرين لإيساغوجي أحدهما مبسوط والأخر مختصر (١٦٢) . وأما ابن زرعة فقد وضع كتاب

(١٥٥) انظر الفهرست ٣٨٣ حيث يقطع ابن النديم بأن جميع مؤلفاته بالسريانية وقد نقله عنه ابن أبي أصيوعة / ٢٣٥ .

(١٥٦) الفهرست ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(١٥٧) طبقات الأطباء ١ / ٢٣٥ ، أخبار العلماء ٢١٢ .

(١٥٨) الفهرست ٣٦٩ ، القسطنطيني ٢١٢ ، صاعد ٨٥ .

(١٥٩) الفهرست ٣٦٩ ، طبقات الأطباء / ٢٣٥ .

(١٦٠) طبقات الأطباء ١ / ٢٤٠ .

(١٦١) طبقات الأطباء ١ / ٤٤١ .

(١٦٢) طبقات الأطباء ١ / ٢٣٦ ، الفهرست ٣٧٠ .

أغراض كتب أرسطر المنطقية ، وكتاب شرح معانى كتاب إيساغوجى ،  
وكتاب معانى قطعة من المقالة الثالثة من كتاب السماء (١٦٣) .

\* \* \*

وقد كان للترجمة ، وبخاصة ترجمة الفكر اليونانى عن الإغريقية والسريانية ، أخطر الآثار وأعمقها فى الفكر العربى الإسلامى ، فإن المتصلين بهذه الأفكار من المترجمين وتلاميذهم أدركوا بوضوح أنهم يقفون على فكر يختلف إلى أبعد غایيات الاختلاف عن العلوم المتعددة التى تفرع إليها النشاط العلمي فى العالم الإسلامى فى المادة والمضمن معا ، ثم فى المناهج التى تعالج هذه المادة وهذا المضمن جمیعا . وتأكد لديهم أنهم يبدأون بداية جديدة تماما على الفكر العربى الإسلامى ، لا تمتد عنه ولا تتسم بأية صورة من الصور إليه ، بل و لا تتأثر باى شكل من الأشكال به . وما لبث هذا كله أن ميز بين اتجاهين أساسيين فى القرن الثاني الهجرى : الاتجاه الأول يضم هؤلاء المترجمين وتلاميذهم من اتصلوا بالثقافات الأجنبية بعامة ، وبالثقافة الإغريقية بصورة خاصة ، وبالمعنى اليونانى والفلسفة اليونانية على نحو أخص ، والاتجاه الثانى يجمع أولئك الملتزمين بأصول العلوم الإسلامية كما قررتها القواعد الدينية ، وتفاصيلها كما شكلتها الحاجات الاجتماعية وصاحتها التطورات الذاتية للثقافة الإسلامية .

وأهم ما يتميز به أصحاب الاتجاه الأول هو التسليم المطلق لعلوم (الأولين) أو (الأوائل) كما اصطلح عليها فى الحياة الثقافية فى العالم

---

(١٦٣) المصدران السابقان .

الإسلامي ، ومسند هذا التسليم الذي لا تردد فيه من مجالات البحث العلمي إلى اتجاهات الفكر الفلسفى والمنطقى ، دون أن يفرق بين طبيعة هذه العلوم التي تختلف جذرياً إلى درجة التناقض . ففي الطب والصيدلة والفلك والهندسة والكيمياء نجد التزاماً كاملاً بالنظريات المأثورة عن الإغريق . والأمر كذلك أيضاً في الفلسفة والمنطق المنسوبين إلى اليونان ، فإن المתרגمين والشراح في العالم الإسلامي قد اعتبروا هذه العلوم بأسرها وحدة متكاملة ، فسلموا بها كلها ، ووصل بهم الإعجاب بهذا الفكر والتعصب لهدرجة حاولوا معها تبرئته مما فيه من اختلاف وتناقض ، إذ كانوا يرون أن لقدماء الفلاسفة سلطاناً في العلم يجب الخضوع له ، وكان المفكرون الأولون (من المתרגمين والشراح) في الإسلام مؤمنين بسم العلم اليوناني ، حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ أعلى درجات اليقين <sup>(١٦٤)</sup> .

وكان تبعية هؤلاء المترجمين والشراح للفكر الفلسفى والمنطقى اليونانى أخطر ما جد على الحياة الفكرية في العصر العباسي من مؤثرات ، فقد جعل هؤلاء المترجمون غایتهم الكبيرة التي لا يحيدون عنها في مجال البحث الفلسفى التوفيق بين المعتقدات الدينية الموروثة والأراء الفلسفية الإغريقية ، وبهذا الموقف خلعوا على التراث اليونانى قداسة لم تكن - في فكرهم - متوفرة في تعاليم كتبهم الدينية . وقد دفعهم ذلك إلى أن يضعوا المنطق اليونانى في أرفع منزلة ، إذ هو المؤصل إلى تأكيد تلك الأفكار والمبرهن على صحتها ، ومن ثم لم

---

(١٦٤) تاريخ الفلسفة في الإسلام لدى بور ٣٣ .

يلبثوا حتى جعلوه المقياس الوحيد للصحة والخطأ ، وقد حملهم هذا كله على أن يجردوا المنطق الأسطى من بعض المباحث المادية فيه ليصبح صوريًا صرفا ، حتى يصبح كونه ميزاناً شكلياً مجرداً عن كل مضمون ، مهما كان نوعه أو اختلفت خصائصه (١٦٥) . واستقر في فكر هؤلاء الأتباع من المترجمين والشراح أن المنطق « آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال : هو حق أو باطل فيما يعتقد ، وبين ما يقال : هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال : هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان ، وبين ما يقال : هو حسن قبيح أو بالفعل » (١٦٦) . وبتعبير أكثر اختصاراً ، صار المنطق اليوناني المقياس الوحيد للفكر ، تورن به علومه كلها وتقاس إليه مواده بأسرها ، دون تفرقة بينها في الخصائص والمقومات .

ومن الطبيعي أن يتبع هذا التمتع المطلق للتفكير اليوناني رد فعل مضاد له ، ومناقض لاتجاهاته ، إذ إن أولئك المترجمين والشراح الذين استسلموا للتفكير الإغريقي كانوا يشغلون مراكز رفيعة في الحياة الفكرية والسياسية ، وقد مكتتبهم مناصبهم التي شغلوها من التأثير المباشر في سياسة الدولة الثقافية . ثم إنهم - فوق ذلك - لم يكتفوا في مجال تبشيرهم بالتفكير اليوناني بما قدموه من ترجمات وتفسيرات وشرح ، بل خطوا في هذا الميدان خطوات أبعد مدى وأعمق خطراً ، إذ تناولوا بعض القضايا الفكرية المعقدة التي شغلت بالالمفكرين المسلمين ،

(١٦٥) انظر : مقدمة ابن خلدون ٤٩١ - ٤٩٢ .

(١٦٦) المقابسات ١٧١ ، وانظر : احصاء العلوم ٥٣ .

وخاضوا فيها والتزموا في هذا المجال بالفلسفة اليونانية فكراً والمنطق اليوناني معياراً . ومن ذلك مثلاً قضية العالم بين القدم والحدث ، وقضية النبوة وإثباتها <sup>(١٦٧)</sup> ، وموافق الفرق الدينية المختلفة إسلامية وغير إسلامية <sup>(١٦٨)</sup> . وهذه كلها قضايا باللغة الحساسية عميقة الأثر فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا . ومن ثم لم يكن بد عند المفكرين الإسلاميين الملتزمين بالفكرة الإسلامية مادةً ومنهجاً معاً من أن يتخذوا موقفاً محدداً من هذا الأسلوب الجديد الذي يراد فرضه على الحياة الفكرية بأسرها ، وليس عسيراً أن تتصور أن يكون رفض هذا الأسلوب هو نقطة البدء الأساسية التي تجمع كل المفكرين الإسلاميين حولها . وعلى الرغم من تعدد الأسباب المباشرة في هذا الموقف فإن من الواضح أن هؤلاء الباحثين والمفكرين الإسلاميين قد صدروا في رفضهم الحاسم للفكرة اليونانية عن وعن عمق وصادق بوجود هوة سحيقة تفصل بين الفلسفة اليونانية في مضمونها واتجاهاتها وبين المعتقدات الدينية الإسلامية ، وإدراك صحيح بوجود تناقض صريح بين المنطق اليوناني وبين خصائص التصور الإسلامي للطبيعة وفيما وراءها . وطبعي أن يرفض المسلمون ذلك المنطق الذي يستند جوهرياً إلى معطيات الفلسفة اليونانية وبخاصة في بحوثها الميتافيزيقية . وقد أدرك ذلك المفكر العظيم ابن خلدون فقرر أن المتكلمين لم يأخذوا بالاقتباس لملابساتها للعلوم الفلسفية المبادئ للعقائد الشرعية بالجملة فكانت

مهجورة عندهم لذلك <sup>(١٦٩)</sup> .

(١٦٧) انظر : طبقات الأمم . ٨٢ .

(١٦٨) انظر : الفهرست . ٣٧ . طبقات الأطهاء / ١ . ٢٣٦ ، ٢٣٥ . طبقات الأمم . ٤١ .

(١٦٩) مقدمة ابن خلدون . ٤٦٥ .

ولم يكن موقف هؤلاء المفكرين الإسلاميين عن تعصب أعمى كما فعل أصحاب الاتجاه المضاد من المترجمين والشراح ، فإن الحقائق التاريخية تثبت أنه ابشق عن الإدراك الدقيق لإمكانات المنهج الإسلامي والثقة التي لا حد لها في سلامته . ولعل كلمات « ابن فقيبة » القصار تشير إلى شيء من ذلك حين يقول : « ولو أن مؤلف حد المتنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم » (١٧٠) . وهذه الكلمات تكشف عن إحساس واضح بوجود نوع من الاتساق بين المنهج الإسلامي وبين هذه المواد المختلفة التي يعالجها ، وهو نوع من ملاحظة الخصائص الذاتية في العلوم ، أو بتعبير آخر ، هو نوع من اعتبار المادة في المنهج . ولعله لذلك كان أهم ما استند له المفكرون الإسلاميون في نقد المتنطق اليوناني - خلوه من ملاحظة المضمون جملة ، أي شكلية هذا المتنطق . وقد كان أبو سعيد السيرافي أوضح النحاة العرب الذين سجلوا على المتنطق اليوناني - بصورته العربية - هذا المأخذ ، يقول : « هبّك عرفت الراجع من الناقص من طريق الوزن ، من لك بمعرفة الموزون : فهو حديد أو ذهب أو شبة أو رصاص ؟ وأراك بعد معرفة الوزن فقيرا إلى معرفة جوهر الموزون ، وإلى معرفة قيمته وسائر صفاته التي يطول عدها . فعلى هذا لم ينفعك الوزن الذي كان عليه اعتمادك ، وفي تحقيقه كان اجتهادك ، إلا زنعا يسيرا من وجه واحد ، وبقيت عليك وجوه » (١٧١) .

(١١) أدب الكاتب :

(١٧١) الامتحان والمواصلة ١٠٩/١ - ١١٠ ، المقابلات ٧٠ ، صوت المتنطق والكلام ١٣ .

والواقع أن المنطق اليوناني قد قوبل من المفكرين الإسلاميين حتى فترة متأخرة نسبياً - حوالي القرن الخامس الهجري تقريباً - أسوأ مقابلة، فقد هوجم من الفرق الإسلامية الكلامية ، كما هوجم أيضاً من غير علماء الكلام ، ولذلك صح لمفكر إسلامي كبير كابن تيمية أن يقرر في جزم لا تردد فيه أن « نظار المسلمين (أى أهل النظر منهم) لا يلتفتون إلى طريقهم (أى طريق الناطقة) ، بل إن الأشعرية والمعتلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبونها ويشتون فسادها »<sup>(١٧٢)</sup> وأنه « لا زال نظار المسلمين بعد أن عُرب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في مواريثتهم العقلية والشرعية»<sup>(١٧٣)</sup> .

ومرد هذا الموقف الحاسم من المفكرين الإسلاميين إلى أسباب كثيرة ، ليس من بينها رفض الإفادة من التراث البشري الذي يعد ملكاً مشتركاً للحضارات الإنسانية بأسرها . بل يمتد هذا الموقف من المنطق اليوناني عن التحليل الدقيق له من وجهة النظر الإسلامية .

وأول ما يكشف عنه هذا التحليل أنه مشكوك فيه إلى حد كبير ، ويرجع هذا الشك إلى أسباب كثيرة ، أهمها عدم قدرة المترجمين أنفسهم على الإحاطة بالتراث اليوناني ، حتى إن السيرافي يجعل من قبيل الفرض أن تكون الترجمة قد « صدقت وما كذبت ، وقامت وما حرفت ، وزوّنت وما جزفت ، وأنها ما الثالث ولا حافت ، ولا نقصت

(١٧٢) انظر : الشار مناج : الباب الثاني رايضاً : صون المنطق والكلام ١٣ .

(١٧٣) صون المنطق والكلام ٤٣٣ .

ولا زادت ، ولا قدمت ولا أخرت ، ولا أخلت بمعنى الخاص والعام ،  
ولا بمعنى الخاص ولا بمعنى العام »<sup>(١٧٤)</sup> . ثم يزيد على ذلك فيقرر  
أن هذا الفرض « لا يكون ، وليس في طبائع اللغات ولا في مقدار  
المعانى »<sup>(١٧٥)</sup> . ومن قبله يقرر الجاحظ « أن الترجمان لا يؤدى أبدا  
ما قال الحكيم على خصائص معانيه ، وحقائق مذاهبه ، ودقائق  
اختصاراته ، وخفيات حدوده ، ولا يقدر أن يوفيها حقوقها ويؤدى  
الأمانة فيها ... وكيف يقدر على أدائها وتسلیم معانيها والإخبار عنها  
على حقها وصدقها إلا أن يكون في العلم بمعانيها واستعمال تصاريف  
الفاظها وتأويلات مخارجها مثل مؤلف الكتاب وواضعه ! فمعنى كان -  
رحمه الله تعالى - ابن البطريق ، وابن ناعمة ، وابن قرة ، وابن فهر ،  
وابن وهبى ، وابن المقفع ، مثل أرسططليس ! ومعنى كان خالد مثل  
أفلاطون !<sup>(١٧٦)</sup> .

وهذا النص يلمس بذكاء بعض شروط الترجمة الدقيقة الأمينة ،  
ويكشف بوضوح عن عدم تحققها في المترجمين والشراح ، بل إن  
الجاحظ يزيد نظرته النافذة هذه عمما حتى تصبيع نظرية في الترجمة بما  
تنص عليه من ضرورة توفر شروط ثلاثة : اتقان اللغة المترجم منها ،  
وتقان اللغة المترجم إليها ، ثم التمكن من العادة المترجمة ذاتها ،  
وذلك إذ يقول : « لابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة

<sup>(١٧٤)</sup> المقابسات ٧٢ ، الامتعة والموانة ١ / ١١٢ ، صون المنطق والكلام ١٩٣ .

<sup>(١٧٥)</sup> المصادر السابقة .

<sup>(١٧٦)</sup> الحيوان ١ / ٧٥ - ٧٦ .

في وزن علمه في نفس المعرفة ، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة  
المنتولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سوء وغاية »<sup>(١٧٧)</sup> .

والنتيجة الثانية من نتائج تحليل المفكرين الإسلاميين له أنه يرتكز  
على دعامتين لا سبيل إلى تجريديه منها ، ولا مناص من رفضهما  
كليهما من وجهة النظر الإسلامية ، وأولى هاتين الدعامتين هي ميتافيزيقا  
أرسطو ، أو الميتافيزيقا اليونانية بصفة عامة . والدعاة الثانية هي اللغة  
اليونانية التي يبني المنطق في جانب كبير من تحلياته للقضية عليها .  
وإدراك المفكرين الإسلاميين للرابطة الوثيقة بين المنطق اليوناني وبين  
الميتافيزيقا الإغريقية واضح في نصوص كثيرة ، ويكتفى أن نحيل على ما  
ذكره ابن تيمية وابن خلدون لتفسير هذا الموقف عند المتقدمين من  
مفكري الإسلام على اختلاف طائفتهم <sup>(١٧٨)</sup> . ومعرفة هؤلاء المفكرين  
بالصلة العميقية بين المنطق واللغة اليونانية ثابتة منذ عصر مبكر أيضا ،  
ويكتفى أن نرجع إلى ترجمات بعض هؤلاء المفكرين <sup>(١٧٩)</sup> . كما يزيدنا  
اطمئنانا إلى هذه الحقيقة بعض الإشارات المثبتة في التراث الإسلامي  
ابتداء من الشافعى <sup>(١٨٠)</sup> . بل إن بين العلماء المسلمين من جعل  
الاختلاف الواضح بين اللغتين : العربية واليونانية محور دراسات تتناول  
بالنقد الفكر المنطقي وأتباعه في العالم الإسلامي .

---

. (١٧٧) الحيوان ١ / ٧٦ .

(١٧٨) انظر : صون المنطق والكلام ١٣ ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ .

(١٧٩) انظر : مثلا ترجمة الشافعى في : مناقب الشافعى ، الباب ٢٤ .

(١٨٠) انظر صون المنطق والكلام ١٥ .

وثلاث هذه التتابع هي شكلية هذا المتنطق<sup>(١٨١)</sup> . وهذا النقد في الواقع يصلح لصورة المتنطق كما عرفها العالم الإسلامي بعد أن بدا في هذه الصورة مجردًا من كل عنصر مادي ، بل مجرد ميزان صوري شكلي يراد به استعماله في العلوم على اختلافها . وفي مناظرة أبي سعيد السيرافي لمتى بن يونس القنائى ما يؤكّد إدراك المسلمين لهذه الحقيقة التي تحدّ من قيمة المتنطق وتجعله يقصّر عن أداء الدور المراد له وهو كونه ميزاناً عقلياً صرفاً ، قابلاً لأن يكون محور الصحة والخطأ في كل نشاط فكري ، وصالحاً أيضاً للأخذ به في كل عمل إنساني<sup>(١٨٢)</sup> .

وآخر هذه التتابع أن المفكرين الإسلاميين قد أثبتوا أن المتنطق اليوناني - بصورته العربية - فضلاً عن كونه لا يصلح مقاييساً شكلياً مطلقاً صالحًا للأخذ به في العلوم المختلفة ، لأن شكليته تغفل لحظ الخصائص الذاتية للمضمون ، فإنه لا يتسم - في ذاته - بالسلامة أيضاً . وقد تناول هؤلاء المفكرون عدداً من البدويات في هذا المتنطق بالتحليل وأثبتوها فسادها ، وأهم ما قدموه في مجال النقد الذاتي للمنطق اليوناني ينصب على قوانين ثلاثة فيه :

**الأول** : قانون عدم الجمع بين النقيضين .

**والثاني** : قانون ارتفاع النقيضين .

**والثالث** : قانون العلية .

(١٨١) انظر المدخل إلى الفلسفة ٤١ ، قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ . تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٢ ، المتنطق الوضعي ٣ / ٣٢١ - ٢٢٢ .

(١٨٢) انظر : إحصاء العلوم ٥٣ وما بعدها ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٤٩٩ .

وقد أثبت المفكرون الإسلاميون فساد هذه البدعيات التي يرتكز  
عليها المعتقد اليوناني<sup>(١٨٣)</sup> ، وانتهوا منها إلى فساد المعتقد نفسه  
لارتكازه على قوانين فاسدة وبدعيات مضللة .

\* \* \*

ومن الطبيعي أن ينشب الصراع حادا بين هاتين المدرستين ،  
وتؤكد الإشارات المختلفة المستشرة في المصادر الإسلامية أن هذا  
الصراع كان موجودا في أواخر القرن الثاني الهجري<sup>(١٨٤)</sup> . وأنه استمر  
في بعض المجالات حتى القرن الرابع<sup>(١٨٥)</sup> ، وفي مجالات أخرى بقى  
طيلة القرن الخامس أيضا<sup>(١٨٦)</sup> . وقد ساعد على إذكاء حدة هذا  
الصراع كثير من العوامل ، أهمها أولا : الاختلاف الجذرى في المنهاج  
الفكري الذي تتبعها كل من المدرستين ، ثانيا : الحساسية العقدية فقد  
كان معظم أتباع المدرسة اليونانية من غير المسلمين ، وكانت الفرق  
الدينية غير الإسلامية أول الفرق التي استخدمت المعتقد في الهجوم على  
المعتقدات الدينية الإسلامية ، ثالثا : التصدى للمؤلفات . فقد كان  
أتباع المدرسة اليونانية كثيرا ما يضعون مؤلفات تتناول بعض المشكلات

(١٨٣) انظر : رد ابن تيمية على المعتقد اليوناني في كتابه : نصيحة أهل الإيمان في الرد  
على معتقد اليونان ، الذي لخصه السير طن في كتابه : جهد القربيحة في تحرير  
النصيحة . وأيضا دراسة الدكتور التشار عن مناهج البحث عند مفكري الإسلام .

(١٨٤) انظر صون المعتقد والكام ٨ حيث يقطع السير طن بوجود هذا الصراع في أيام الرشيد .

(١٨٥) انظر الإمام والمرآة ١٠٧/١ ، المقابسات ٦٩ ، صون المعتقد والكلام ١٩٠ ،  
وأيضا موقف النحاة من المعتقد وهو القسم الثاني من هذا الفصل .

(١٨٦) انظر : جهد القربيحة في تحرير النصيحة ٢٠٦ .

الفكرية والدينية من وجهة النظر الأغريقية ، وينقضون ما يقدمه الإسلاميون في هذه المشكلات من آراء . ومن أبرز هؤلاء من عرفاوا - فيما بعد - باسم : فلاسفة الإسلام وليسوا من فلاسفة الإسلام في شيء ، كالكتندي والفارابي وأبي سينا . وقد كشفت هذه العوامل كلها عن حاجة العلماء الممثلين لوجهة النظر الإسلامية إلى بلورة المنهج الإسلامي وتأكيد خصائصه في مواجهة المنطق اليوناني ، وأكد هذه الحاجة ما كان يحدث من لقاءات مباشرة مع أتباع هذا المنهج ، وما كان يجري في تلك اللقاءات من مناظرات <sup>(١٨٧)</sup> .

ولعل أهم ما خلفه هذا الصراع الفكري هو إدراك أصحاب المدرسة الإسلامية ضرورة التناول الأصيل للأثار المترجمة ، بحيث لا يقعون أسرى خصائصها ولا يقفون متجمدين دونها ، ومن ثم لا يسلمون كل التسليم لارسطو ويبونان ولا يعکفون على الأصول الأولى التي ورثوها عن أسلافهم المسلمين . بل يحاولون الإفادة من الثقافات الإنسانية مهما كانت مصادرها إفاده يلتقطون فيها بخصائص ترايهم ومقومات حضارتهم وغايات دينهم . وهكذا كان لهذا الصراع الفضل الأكبر في اكتشاف المنهج الموضوعي في العالم الإسلامي هذا المنهج الذي تدين به الإنسانية للحضارة الإسلامية وللعلماء المسلمين الذين استشارتهم محاولات تطبيق المنطق الارسطي واليوناني على مختلف ضروب العلم إسلاميا وغير إسلاميا . فكان أن انطلقت كل قواهم المبدعة لاستكمال

(١٨٧) انظر مثلاً : المقابلات ٦٩ ، الامتناع والموازنة ١ / ١٠٧ ، مرجع الذهب ٢ / ٣٨١ - ٣٨٠ ، صون المنطق والكلام ٨ ، ١٩٠ .

المنهج الإسلامي في مجال البحث النظري كما تحددت قسماته على يد الأصوليين : متكلمين وغير متكلمين <sup>(١٨٨)</sup> . ونشطت إمكاناتهم الخلاقة حتى توصلت إلى الأسس العامة للمنهج التجريبي في مجال البحث العلمي <sup>(١٨٩)</sup> ، وهو الأساس الحقيقي للحضارة المعاصرة .



---

(١٨٨) مناهج البحث عن مفكري الإسلام : الباب الثاني : الفصلان الأول والثاني ٦٤ وما بعدها .

(١٨٩) الفصل الخامس من تجديد الفكر الديني في الإسلام ، وبخاصة ١٤٩ وما بعدها .

## الفصل الثاني

# أصالة الفكر النحوي

إذا كان للترجمة هذه الآثار البعيدة المدى في الفكر الإسلامي ، فلا مناص من أن يكون لها تأثيرها البالغ العمق في البحث النحوي أيضا ، إذ إن البحث النحوي - منذ نشأته الباكرة - كان يصور إلى حد كبير اتجاهات المنهج الإسلامي ، و يتبع إلى مدى بعيد أساليبه<sup>(١)</sup> . وقد جد المنهج المنطقي اليوناني بأبعاده الفلسفية فكان ضرورياً أن يترك ظللاً من التأثير في ميادين الدراسة اللغوية الرحبة ، وفي مجال الدراسة التركيبية أو النحوية بوجه خاص .

وتحليل التراث النحوي بغية تحديد مدى اتصال هذا التراث بالمنطق اليوناني والفلسفة الإغريقية وتأثيره بهما - سلباً أو إيجاباً - يكشف عن حقائقين مهمتين إلى أبعد غایات الأهمية :

الأولى : أن النحو العربي كان من آخر العلوم اللغوية تأثراً بالمنطق اليوناني وجوانبه الميتافيزيقية في منهجه ، فقد سبق النحاة إلى التأثر بالفلك الإغريقي من الذين يهتمون بالنشاط اللغوي علماء البلاغة والأدب

---

(١) انظر : تاريخ النحو العربى ٤٤ وما بعدها .

والنقد الأدبي . ودراسة الإنتاج الأدبي في هذه المرحلة من مراحل اتصال الفكر العربي بالفكر الأجنبي - في أواخر العهد الاموي وأوائل العصر العباسي - تكشف عن أصداء واضحة للأفكار الميتافيزيقية اليونانية بصورة عامة ، وللبحوث المنطقية الإغريقية بوجه خاص . والامر كذلك أيضا في البلاغة والنقد الأدبي ، فإنهما على الرغم من نشأتهم العربية قد تأثرا بالبحوث الجمالية والفلسفية والمنطقية اليونانية ، بل تأثرا أيضا بكثير من البحوث الجمالية والفنية الفارسية والهندية (٢) . وليس من شك في أن تأثر الجماليين العرب بالبحوث الفنية وال النقدية المنقوله عن اللغات غير العربية لم يكن سويا ، لاختلاف خصائص الأجناس الأدبية التي يعالجها النقاد والبلغيون العرب عن تلك التي وضعت لها الاسس الفنية في اللغات اليونانية والفارسية والهندية . ومن ثم فإن تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية أعمق مما خلفته البحوث النقدية من آثار . ولعل السر في ذلك أن النقاد العرب كانوا دائمًا يتبعون الأدباء ولا يرتادون أمامهم أساليب الإنتاج الفني والأدبي ، وهذه التبعية من النقاد للأدباء قد أسللت بالضرورة إلى تأثيرهم بما تأثر به الأدباء من أفكار ميتافيزيقية ومنطقية إغريقية ، نتيجة لمشاركة هؤلاء في الحياة الفكرية التي كانت تهتم إلى أبعد غایيات الاهتمام بالبحوث الجدلية حول الطبيعة وما وراءها ، دون أن تعنى كثيرا بالبحوث الفنية أو الخصائص

(٢) في مجال التأكيد من هذه الحقائق يمكن الرجوع إلى دواوين شعراء هذه الفترة وكذلك كتب «الجاحظ» وبخاصة «البيان والنبي» وبعده كتب «ابن قتيبة» وبخاصة «عيون الأخبار» حيث تتجاور فيها صور تأثير الثقافات في مفهوم البلاغة العربية وخصائصها الجمالية .

الجمالية إلا إذا اتصلت على نحو أو آخر بذلك الصراع الفكري العقدي أو المنهجي .

والحقيقة الثانية أن النحو العربي لم يتأخر تأثيره منهجيا بالبحوث الفلسفية والمنطقية الإغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب ، بل ظل فترة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضا . وحين تم الاتصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية لم يقعوا أسري الأفكار الإغريقية ، بل صمد منهجهم فترة طويلة في مواجهة التراث الإغريقي ، ولم يستطع هذا التراث أن يغير من الأصول العامة للتفكير النحوي إلا بعد أن تسلل إلى كثير من الجزئيات النحوية ، حتى أن من النحاة العرب من هاجم المنطق هجوما مسيرا ، مثبتا فساده منهجا للتفكير ومعيارا للبحث ، في الوقت الذي كان يخضع فيه بالفعل لأساليب هذا المنهج وقواعده في كثير من أحكامه النحوية ، تعينا وتعليقها معا <sup>(٣)</sup> .

لهذا كله نعتقد أن موضوعية البحث العلمي تفرض تقسيم الفترة الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي من المنهج الإسلامي إلى المنهج المنطقي إلى مراحل ثلاث لكل مرحلة منها خصائصها المميزة .

---

(٣) قارن مثلا موقف « السيرافي » في مناظرته مع « مثنى بن يونس » بأساليبه المنطقية في التعريب والتعليق في شرحه للكتاب .

## المرحلة الأولى :

وتمتد هذه المرحلة قرابة قرن كامل ، إذ تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية وصياغتها في قواعد نحوية ، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي وتقنيتها وتطبيقاتها جمِيعاً .

وقد استطاع البحث النحوي في هذه المرحلة أن يكشف عن الظواهر الرئيسية للغة العربية . وكان أول ما اكتشف في هذا المجال ظاهرة التصرف الإعرابي ، ثم ما لبث أن كشف النحاة أيضاً عن ظاهرتي التطابق والترتيب ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في درسنا للظواهر اللغوية في غير هذا الكتاب <sup>(٤)</sup> . وكان اكتشاف النحاة لهذه الظواهر نقطة بدء موضوعية لتقنيتها ، وهو ما حاولوه بالفعل ومضوا فيه إلى مدى محدود ، إذ كانت تعترضهم بعض الصعوبات المنهجية ، ومن أبرزها تحديد الأساليب المختلفة لتناول المادة اللغوية والتقييد لظواهرها <sup>(٥)</sup> .

والملحوظ بوضوح في هذه المرحلة تجرد الإنتاج النحوي فيها من التأثر بمؤثرات إغريقية بصفة عامة ، وبراءته من التأثر بالمنطق والفلسفة بوجه خاص ، ولعل السر في ذلك يعود إلى أن المشكلات التي أثيرةت بين النحاة في هذه المرحلة كانت مشكلات داخلية ، خاصة بالعربية - إن صع هذا التعبير - لا تجزء فيها البحوث الفلسفية ولا تجدى معها

---

(٤) انظر : تاريخ النحو العربي ٣٨ - ٣٩ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٢٠ وما بعدها ، ٢١٨ وما بعدها .

(٥) انظر : الباب الثاني من هذه الدراسة (سلامة الفكر النحوي) .

المعالجة المنطقية . وعلى سبيل المثال كان من أهم المشكلات التي شغلت النحويين مشكلة جمع المادة اللغوية من أفواه العرب باديهم وحاضرهم على السواء ، ثم مشكلة تصنيف هذه المادة المجموعة لاكتشاف خصائصها التركيبية . وما كان للبحوث المنطقية بخصائصها الميتافيزيقية أن تحل هذه المشكلة أو تلك ، ولا حتى أن تسهم فيها بقدر محدود .

ونفى تأثر الإنتاج النحوي في هذه المرحلة بالتراث الإغريقي بعامة ، والفلسفى والمنطقى منه بخاصة ، لا يستلزم نفي اتصال النحاة أنفسهم بهذا التراث ، إذ إن النحاة مثقفون حريصون على تبع الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى . ولعل هذا هو السبب الذى حدا ببعض الدارسين المؤرخين إلى إثبات نوع من الاتصالات الإنسانية والفكرية بين رواد البحث النحوى وبين غيرهم من المثقفين بالثقافات الأجنبية<sup>(٦)</sup> . بيد أن التحليل الموضوعى لما ذكر فى هذا المجال يثبت ابتعاد النحاة أنفسهم عن الاتصال بهذه الثقافات ونأيهم عن الارتباط بأهلها . ويكفى أن نحلل هنا ما قيل عن اتصال «أبي الأسود» بالبحوث السريانية المتأثرة باليونانية ، وما زعم من علاقة الخليل بـ «حنين بن إسحاق» ، لتزداد يقيناً بأن ما ذكر عن وجود علاقة محددة تربط بين النحو العربى فى نشأته وتطوره فى هذه المرحلة وبين البحوث غير العربية بعامة ، واليونانية بخاصة - لا يقوم على أساس .

---

(٦) انظر مثلاً : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها ، القراءات النحوية ٧٩ ، مسالك الفقارة الإغريقية إلى العرب ٢٤٧ ، طبقات الأطيا ١٨٤ - ١٨٥ ، أخبار الحكماء ١١٨

ذلك أن من الثابت تاريخياً أن «أبا الأسود الدؤلي» تولى ضبط المصحف ضبطاً إعراقياً بوساطة النقط ، وقد سبق أن فصلنا ذلك في غير هذه الدراسة<sup>(٧)</sup> ، وقد تساءل الاستاذ «عبد الحميد حسن» : «هل وضع - أبو الأسود - ذلك على غير مثال في عصره وفي اللغات السامية الأخرى؟»<sup>(٨)</sup> ثم عقب على هذا التساؤل بقوله : «المعروف في تاريخ اللغات السامية أن السريان هم الذين ابتدعوا علامات الحركات في لغتهم ، وأخذها عنهم سائر الساميين ، وكانت هذه العلامات نفطاً فوق الحرف أو تحته أو وسطه ، وقد قصدوا بذلك الاحتفاظ بالأحرف الهجائية دون تغيير فيها ، فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله «أبو الأسود الدؤلي» في اللغة العربية؟»<sup>(٩)</sup> . ثم لا يجيب الاستاذ «عبد الحميد حسن» على هذا السؤال المباشر إجابة صريحة ، وكأنما يترك ذلك للدكتور «حسن عون» الذي يقرر دون تردد أن «طريقة الشكل - وهي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي - قد استمدتها «أبو الأسود الدؤلي» من النحاة السريانيين»<sup>(١٠)</sup> . ثم يسرد ما يراه أدلة كافية على تأثر النحو العربي في فترة شأنه الباكرة بالنحو السرياني فيقول : «من هذه الأدلة أن «أبا الأسود» قد اتّخذ بيته العراق موطنًا ، وكان بها والي إدارياً ، وفيها عالماً لغويًا ، وزعيمًا دينيًّا - ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربي وبعده مغزوة باللغة السريانية ، وبالمعارف السريانية ، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان ، وميداناً

(٧) انظر : تاريخ النحو العربي ٦١.

(٨) القواعد النحوية ٧٩.

(٩) القواعد النحوية ٧٩.

(١٠) اللغة والنحو ٢٤٨.

لدراساتهم ومناقشاتهم وجدهم ، لا في الناحية الدينية أو الفلسفية فقط ، ولكن في مختلف العلوم الإنسانية ، ومنها اللغة والنحو . ونعلم أيضاً أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الإسلامية إلى نفس الأزمة التي تعرضت لها اللغة السريانية في خلال القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد : ظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن إلى نصوص الكتاب المقدس ، هذه هي مظاهر الأزمة التي مرت بها اللغة السريانية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين واللغة العربية بعد اتساع الفتوح . ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا في وضع ضوابط لشكل كتابتهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التي استعملها أبو الأسود الدؤلي في ضبط شكل القرآن «<sup>(١١)</sup> ». وهكذا ينتهي الدكتور حسن عون من حديثه إلى أن « المقدمات متشابهة ، والظروف متشابهة ، والتتابع متشابهة ، وكلا العملين قد حدث في بيته واحدة . أليس من العناد إذن أن نقول : إن أبو الأسود الدؤلي لم يستمد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل »<sup>(١٢)</sup> . وقد لا يكون من العناد أن يقال أن أبو الأسود لم يتأثر بالنحو السريان في نقط المصحف ، فإن البحث العلمي لا يقر الافتراض وحده دليلاً لإثبات حقيقة من الحقائق أو لرفعها . وقد تبه لذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي في نقد هذه الفكرة<sup>(١٣)</sup> ، التي ستظل - على الرغم من

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(١٢) اللغة والنحو . ٢٥٠ .

(١٣) أبو على الفارس ٤٣٦ - ٤٣٧ .

كل ما قيل فيها - مجرد فرض لا يُرجّع فضلاً عن أن يسلم إلى اليقين . ومن المؤكد - على العكس من ذلك - أن صدور هذه الدعوى عن هذين الأستاذين الجليلين في مجال إثبات تأثر النحو العربي بغيره يتسم بالغرابة ، إذ تتضمن الخلط بين قضيتين مختلفتين إلى أبعد غایات الاختلاف ، وهما ضبط المصحف ، ونشأة النحو ، ولو صدرت هذه الدعوى عن غير هذين الأستاذين الجليلين لربما كان ثمة مبرر يسوغ معه هذا الخلط ، وأبسط ما كان يمكن أن يقال حينئذ أن أبي الأسود هو بطل القضيتين معاً ، وأن القضيتين وإن اختلفتا مضموناً وغاية فإنهما تصلان مادة وفكرة ، وأنه لذلك قد يظن أن إثبات اتصال أبي الأسود بالنحو السرياني وأخذته ضبط المصحف عنهم كافٌ وحده لإثبات تأثر النحو العربي في نشأته بالنحو السرياني . ولكن كيف يقع هذان الأستاذان الجليلان بما لهما من قدرة على البحث اللغوي في هذا الخطأ؟ وكيف يتصوران أن ضبط المصحف هو نقطة البدء الأساسية في النحو العربي ، وأن طريقة الشكل هي اللبنة الأولى في بناء هذا النحو؟ كيف لم يفطن أستاذانا الجليلان إلى أن ضبط المصحف كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة محددة هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ، وأنه على فرض أن أبي الأسود الدؤلي قد أفاد من السريان في طريقة الضبط الآلية فلا اتصال بين ذلك وبين الإحساس بوجود الظاهرة ذاتها ، لأن وجود الظاهرة قديم ، والإحساس به معروف . والقيمة الحقيقة لأبي الأسود تباع من كونه قد حاول أن يجعل من هذا

الإحساس الغامض غير المحدد موضوعاً للبحث والدرس بينه وبين من اتصل به من تلاميذ ١٩ (١٤).

وأمعنُ من هذه القضية في الخطأ وأبعد منها في الوهم ما قرره بعض المؤرخين من اتصال الخليل بن أحمد بحنين بن إسحاق ، وما يتبع ذلك من تعرف الخليل بالمنهج الفكري المنطقي الإغريقي الذي يعد حنين أكثر المتصلين به وأقوى المتمكنين منه . ودعوى اتصال حنين بن إسحاق بالخليل وهم عجيب ، ما كان لنا أن نعني كثيراً بالرد عليه أو التوقف فيه ، لولا أنه قد انزلق إليه كثير من المؤرخين من عرب ومستشرقين : كابن أبي أصيبيعة (١٥) ، والقطنطي (١٦) ، وصاعد (١٧) ، أو ليبرى (١٨) ، مما يترك ظلالاً من الشك حول حقيقة منهج الخليل ، وهل يعد امتداداً ذاتياً للخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي أم تأثر في بعض جوانبه بالفكر الإغريقي ؟ وهذا كله يتطلب - ضرورة - تحليل هذه الدعوى في ضوء الحقائق التاريخية أولاً ثم مع لحظة الأبعاد المنهجية لفكرة الخليل . ثانياً - حتى لا تظل ظلال الشك تتشوب حقيقة من أبرز حقائق الفكر العربي ، وهي أصالة المنهج الذي يمثله الخليل بن أحمد والذي سارت عليه من بعده أجيال من أخذوا عنه ثم من أخذ عنهم من تلاميذه .

---

(١٤) انظر ص ٦٨ - ٧٠ من تاريخ النحو العربي .

(١٥) انظر : طبقات الأطباء ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٦) انظر : أخبار الحكماء ١١٨ .

(١٧) انظر : طبقات الأمم ٥٥ .

(١٨) انظر : مسالك الثقافة ٢٤٧ .

والحقائق التاريخية وحدها تنفي ما زعم من اتصال الخليل بحنين ابن إسحاق ، فإن أقدم من ذكر شيئاً عن هذا الاتصال - وهو صاعد - يضيف إلى ما يذكره ما يفيد شكه فيما يرويه ، فهو يقول في مجال استعراضه للمرجفين النصارى « ومنهم حنين بن إسحاق أبو زيد ، تلميذ يوحنا بن ماسويه ، أحد أئمة الترجمة بالإسلام ، وكان عالماً باليونانية والعربية ، وتعلم العربية في البصرة من الخليل بن أحمد ، وهو أدخل كتاب العين ببغداد ، ولم يكن الخليل بن أحمد بأرض فارس ، وإنما كان بالبصرة ، وتوفي بها في سنة سبع ومائتين ، وبين وفاته ووفاة حنين المذكور تسعون سنة ، فانظر !! »<sup>(١٩)</sup> . ويضيف صاعد: « وذكر ابن النديم في الفهرست أن حنيناً مات يوم الثلاثاء لست خلون من صفر سنة ستين ومائتين ، وهو الصواب »<sup>(٢٠)</sup> . ونص صاعد المتشكك المضطرب هذا - الذي سنهله بعد قليل - هو الأصل الذي نقل عنه القبطي وابن أبي أصيبيع . ولكن كلاً منها أغفل ما دعا إليه صاعد من « النظر » فقرر ابن أبي أصيبيع بأسلوب قاطع أن حنيناً « أقام مدة بالبصرة ، وكان شيخه في العربية الخليل بن أحمد »<sup>(٢١)</sup> . وجزم القبطي بأنه قد « دخل البصرة ، ولزم الخليل بن أحمد حتى برغ في اللسان العربي ، وأدخل كتاب العين ببغداد »<sup>(٢٢)</sup> . وطبع القبطي دون تردد أو ليرى فحكى عن حنين أنه بعد أن ذهب إلى الإسكندرية ، حيث حصل هنالك على معرفة تامة باللغة الإغريقية ، وخبرة بفقد

(١٩) طبقات الام ٥٥ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) طبقات الأطباء ١٨٤ / ١٨٥ - ١٨٥ .

(٢٢) أخبار الحكماء ١١٨ .

النصوص « عاد في الوقت المناسب ، واستقر حبنا في البصرة حيث تعلم العربية على يدي الخليل بن أحمد ، ثم ذهب قبل عام ٨٢٦ إلى بغداد »<sup>(٢٣)</sup> .

وهكذا لم يقطن ابن أبي أصيبيعة والقسطنطيني ومن بعدهما أذليرى إلى خرافة هذا الاتصال لاستحالته من الناحية الزمنية ، فإن الخليل بن أحمد قد توفي بين سنتي سبع وخمسين ومائة وخمس وسبعين ومائة<sup>(٢٤)</sup> ، إذا استثنينا ما ذكره ابن الجوزى ونقله الواحدى من أنه توفي سنة ثلاثين ومائة<sup>(٢٥)</sup> - على حين توفي حنين بين سنتي ستين ومائتين وأربع وستين ومائتين<sup>(٢٦)</sup> ، فيبين وفاتهما ما يقرب من تسعين سنة إلى أكثر من مائة . ولم يتعلم حنين العربية ساعة ولد ، وإنما بعد أن تعلم الترجمة من الإغريقية إلى السريانية ، إذ أراد أن يوسع من نطاق قدرته عليها ويزيد من إفادته فيها فيتعلم الترجمة إلى العربية مباشرة<sup>(٢٧)</sup> . ولم يبدأ إنتاجه العظيم في الترجمة من الإغريقية إلى السريانية إلا بعد أن فشل في دراسة الطب بعد أن سخط عليه يوحنا بن ماسويه<sup>(٢٨)</sup> ، فخرج من العبرة ، وسار إلى الإسكندرية لدراسة اللغة اليونانية والثقافة الإغريقية . ومثلث

(٢٣) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٢٤) انظر : مرآة الجنان ٧ / ٣٦٢ ، وفيات الأعيان ١٩ / ٢ ، شذرات الذهب ١ / ٢٧٦ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٦١ ، وطبقات الزبيدي ٤٧ . تهذيب التهذيب ٣ / ١٦ ، الفهرست ٦٤ ، بغية الروحاء ٢٤٤ ، أنبأ الرواية ١ / ٣٤٦ ، الفلاحة والمقلعون ٧٠ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٥ / ٥٨ ، مرآة الجنان للباعث ، حوادث سنة ١٧٠ ، المزهر ١ / ٦٤ ، سرح العيون ٢٦٩ .

(٢٥) انظر : مرآة الجنان ١ / ٣٦٢ .

(٢٦) انظر الفهرست ٤٠٩ ، اختيار الحكماء ١١٩ ، طبقات الأطباء ١ / ١٩٠ .

(٢٧) الحضارة الإسلامية ١٦٣ .

(٢٨) طبقات الأطباء ١ / ١٨٥ ، اختيار الحكماء ١٢٠ .

في هذه المرحلة ما بين عامين وثلاثة أعوام<sup>(٢٩)</sup> ، ثم عاد إلى العراق ليسهم في حركة الترجمة السريانية ، حيث تكشفت له حاجته إلى تعلم العربية . . . فمتى يلم إنسان بهذه الخبرات كلها ؟ إنه لا يبدأ في دراسة الطب عادة قبل انتصاف العقد الثاني من عمره ، ثم ليس ممكناً أن يجوب البلاد وأن يتنقل بين أقطار الدولة الإسلامية صبياً يافعاً ، بل شاباً طموحاً ، وأغلب الظن أنه ما تخرج من مدرسة الإسكندرية إلا بعد أن تجاوز العشرين . فهذه عشرون عاماً أيضاً لابد من أن تضاف إلى التسعين أو المائة التي تفصل بين وفاة الخليل وحنين ليصبح من مجموعها أولاً حداً أدنى يسمح بقاء الخليل بحنين ، وثانياً مجموع عمر حنين بن إسحاق ، وهو ما لم يقل به أحد . إذ لم يعرف حنين بين المعمرين<sup>(٣٠)</sup> ، بل من المقطوع به أنه قد مات عن سبعين عاماً<sup>(٣١)</sup> . بل قطع ابن أبي أصيبيعة أن مولد حنين كان سنة مائة وأربعة وسبعين<sup>(٣٢)</sup> ، فيبين مولده وبين وفاة الخليل أكثر من عشرين عاماً .

ونعود بعد هذا كله إلى نص صاعد ، وأول ما يلفت النظر فيه هو عدم دقة التواريخ فهو يزعم أن الخليل مات سنة سبع ومائتين ولم يقل بذلك أحد ، ثم يرجع في الوقت نفسه رواية ابن النديم عن وفاة حنين سنة ستين ومائتين . ومع ذلك يجعل بين وفاة الخليل ووفاة حنين تسعين سنة !! مما يوحى بوجود اضطراب كبير في النص المنشور . ويؤكد

(٢٩) انظر : طبقات الأطباء ١ / ١٨٥ حيث يحكى يوسف بن إبراهيم أنه وجده حنينا في منزل ابن الشخص بعد غياب دام أكثر من ستين .

(٣٠) انظر مثلاً : المعمرون للجستانى فمع أن السجستانى معاصر له لم يذكره .

(٣١) انظر طبقات الأطباء ٧ / ١٩٠ .

(٣٢) المصدر السابق .

وجود هذا الاضطراب أيضاً عدم دقة الأسلوب ، وبخاصة في استخدام  
الضمائر والصفات فهو يذكر عن حنين أنه تلميذ يوحنا بن ماسويه ، ثم  
يعقب على ذلك مباشرة بقوله : « أحد أئمة الترجمة بالإسلام » مما  
يترك مجالاً للاختلاف حول المقصود بهذه الصفة : فهو حنين أم  
يوحنا؟ والحقائق التاريخية لا تجعل يوحنا - وإن شارك في الترجمة -  
من أئمتها، إذ شغلته ممارسة الطب عنها <sup>(٣٣)</sup> ، وإن فإن المقصود هو  
حنين ، وكان الأجرأ أن يفصل بين الصفة ويوحنا غير الموصوف  
بضمير الغائب ، ليشير إلى أن الموصوف هو حنين ، فقد أسقط هنا  
هذا الضمير مع الحاجة إليه في توضيح المعنى وجلاء الأسلوب ،  
ثم زاد في موضع آخر هذا الضمير حين قال : « وهو أدخل  
كتاب العين ببغداد » ، وهذا كله يقطع بعدم صحة النص أسلوباً  
ومضموناً معاً .

ويؤكد ما تسلم إليه هذه الحقائق التاريخية من نتائج لحظ  
الخصائص الفكرية لمنهج الخليل بن أحمد في النحو ، فإن هذه  
الخصائص تكشف بوضوح عن أن دور الخليل الرئيسي لم يكن في  
ابتكار منهج خاص في التفكير النحوي ، وإنما في تحديد الملامح  
العامة التي تركها أسلاته من النحاة ، ذلك أنه قد تسلم النحو وهو يتسم  
بسمات ثلاثة <sup>(٣٤)</sup> :

(٣٣) انظر ترجمة يوحنا في : أخبار الحكماء ٢٤٨ وما بعدها ، طبقات الأطباء ١٧٥/١ وما  
بعدها .

(٣٤) انظر : تحليل دور الخليل في البحوث النحوية في كتابنا : تاريخ النحو العربي ، ص  
١٠٥ وما بعدها .

أولها : الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد وينقاد منه .

ثانيها : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص .

ثالثها : افتراض واقع لغوى لا يمتد عن واقع اللغة ذاتها ، وإنما يمتد عن القواعد المرنة ، المستبطة من المستويات اللغوية المختلطة .

وقد استطاع الخليل - بقدرته العقلية الفذة - أن ينسق بين هذه السمات ، وأن يجعلها من مجرد ملامح متباينة وخطوط قاصرة ، إلى أصول واضحة ، استطاعت أن تلبى حاجة المادة المتطرفة إلى المنهج العلمي الذى يتطور بها ، فى نفس الوقت الذى يعيد فيه تشكيلها .

### المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد ، ونتنهى بالزجاج . فتتمتد بذلك قرابة قرن ونصف قرن . ولعلها -- باعتبارها فترة انتقال -- أكثر المراحل أهمية في تاريخ النحو العربي ، بل في حياة الفكر العربي بأسره ، إذ هي المرحلة التي شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي وبين الأفكار غير العربية الإسلامية بعامة ، والإغريقية منها بصورة خاصة ، والميتافيزيقية والمنطقية منها بوجه أخص . وحدث فيها ذلك الصراع العظيم الخصب بين المنهج الإسلامي كما تحدد عند العلماء المسلمين أصوليين وغير أصوليين ، وبين المنهج المنطقي كما قدمه للعالم الإسلامي المترجمون والشراح غير المسلمين ثم المسلمين

أيضا . وانتهى فيها هذا الصراع في جوانب متعددة من هذا الفكر العربي الإسلامي إلى أن تأثر بعض التأثير بذلك الفكر المنظفى الميتافيزيقى ، كما أتى في مجالات مغايرة من هذا الفكر العربي تأكيد خصائصه الإسلامية وتعقيتها ونفي كل تأثير أجنبي عنها .

وكان النحو أحد العلوم العربية التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكرة الإغريقية ، بمعطياته الميتافيزيقية وقوانينه المنطقية ، فقد تأثر فيها التفكير النحوي في جملته ببعض الأفكار الفلسفية اليونانية ، كما تأثر بعض النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر . وكان لهذا وذاك صداء الخافت أولا في دراسات النحاة لظواهر اللغة التركيبية وتقنيتهم لها ، ثم القوى آخر الأمر في مجال تقنين الظواهر وتفسيرها وتحديد أصولها جسميا . وبعد أن تأثرت الدراسات النحوية بالفكرة الإغريقية في هذه المرحلة خضعت كل حقول الدرس اللغوي لهذا الفكر ، وانضمت بذلك دراسات سلامة النصوص إلى غيرها من البحوث البلاغية والنقدية التي تتناول جمال النصوص في تأثيرها جسميا بالأفكار الفلسفية اليونانية والقوانين الفكرية الإغريقية . ولم يعد يضارع الخصائص اليونانية منها إلا بعض العلوم الإسلامية ، وفي مقدمتها أصول الفقه وعلم الكلام .



وتأثير الفكر النحوي ببعض الأفكار اليونانية الميتافيزيقية ملحوظ في كثير من الجذئيات النحوية ، وبخاصة في مجال التقسيمات ، وسنكتفي بأن نقدم هنا مثلا واحدا لتأثير التقسيمات النحوية بالفلسفة الإغريقية . وهو تقسيم النحاة للكلمة والكلام .

فقد أخذ النحاة في هذه المرحلة بتنقسم الكلمة إلى أقسام ثلاثة :  
 الاسم ، والفعل ، والحرف . ولم يكن مرد أخذهم بهذا التقسم إلى  
 استقراء دقيق للكلمات في اللغة العربية ، فإن في اللغة نماذج كثيرة من  
 الكلمات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتهي إليه : أهو الاسم أم  
 الفعل أم الحرف ؟ وقد تجاوز ذلك الاختلاف حدود الكلمات المفردة  
 فتناول أنواعاً عديدة منها ، كانت بدورها محور خلاف كبير في تصنيفها  
 النحوي (٣٥) . بل إن الأسس التي أقرها النحاة لهذا التقسم تتناقض في  
 بعض الأحيان مع الأحكام النحوية الجزئية التي كان من المفروض أن  
 تكون تطبيقاً لهذه الأسس نفسها (٣٦) . وهذه الحقائق كلها تؤكد أن  
 هذا التقسم لا يمكن رده إلى أصل لغوى ، فما هو الأصل الذي صدر  
 عنه هذا التقسم النحوي ؟

إن الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسم إلى أصل  
 ميتافيزيقي ، هو التقسم الأفلاطوني للموجودات ، فإن أفالاطون - في  
 مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات إلى ذات  
 وأحداث ، وجعل اصطلاح : (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور  
 المادية أو المعنوية ، كالكرسي والحجرة ، والعدل والرحمة . وجعل  
 اصطلاح : (الأحداث) ينصب على الأفعال التي تقع في زمن خاص ،  
 كالضرب الذي يقع في زمن خاص تشير إليه كلمة : ضرب ، أو :  
 اضرب ، ، مثلاً . « ولابد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات  
 بعضها وبعض . فمثلاً لابد من وجود علاقة بين الضرب والشخص

(٣٥) من ذلك مثلاً اسم الفعل .

(٣٦)ليس وضع النحاة للمنتقىات بين الأسماء مظهراً لهذا التناقض ؟

الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه ، ولا شك أن كلام من الضرب والولد موجود وجودا واقعيا ، أما العلاقة بينهما ف مجرد اعتبار ذهنى . . . وقد قسم أفلاطون الالفاظ فى لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات فقال بأن الكلمة قسمان : (اسم) وهو ما يدل على ذات ، و(فعل) وهو ما يدل على حدث . وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة) . وفي رأى أفلاطون أن الاسم بجميع أنواعه كلمة ، وأن الفعل المضارع دون سواه من الأفعال كلمة ، لأنهما وحدهما يدلان على موجودات ، أما الفعل الماضى والمستقبل فلا يدل أيهما على موجود ، ولهذا يعتبران أشكالا تعنور الفعل لا أكثر ولا أقل » <sup>(٣٧)</sup> .

من هذا العرض الموجز يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذى ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات ، وهو الدلالة ، وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة . كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة فى اللغة الإغريقية من اعتبار المحرر مجرد علاقات أو روابط . فاكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه ما يدل على معنى ليس باسم ولا فعل . أو مالا يدل على معنى فى نفسه . أو ما دل على معنى فى غيره <sup>(٣٨)</sup> دون ملاحظة أن المحرر فى اللغة العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لا سيل إلى تجريديها منها ، والتى تفيدها مع

(٣٧) دراسات نقدية فى النحو العربى ٩ - ١٠ .

(٣٨) انظر فى تعريفات الحرف : كتاب سيريه ٢/١ ، الصالحين ٥٣ ، الإيضاح فى حلل النحو ٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ ، شرح كتاب سيريه للسيرافى ٧/١ .

السبك التركيبي وقبله معا ، بحيث يعد تعريفها بأنها : « لا تدل على معنى في نفسها » بين الخطأ . فإن دلالة (من) مثلا على الابتداء لا يمكن تجاهلها أو إنكارها . ومن ثم فإن استقلال الصيغة الحرفية بأداء معنى لا يقل عن استقلال صيغة الاسم أو صيغة الفعل بأداء ما يقصد بها من معنى . فهذه الوحدات الثلاثة خارج التركيب اللغوي - وهي الاسم والفعل والحرف - تتشابه من حيث دلالتها على معنى خاص جزئي يتغير بالتركيب وتتحدد به علاقاته .

وكما يرتد تقسيم النحوة للكلمة في اللغة العربية إلى أصل ميتافيزيقي إغريقي ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضا إلى الأصل نفسه ، وإن كان صاحبه في هذه المرة هو أرسطو وليس أفلاطون . ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ - من حيث الإفراد والتركيب - إلى مفرد ومركب ، والمفرد عنده هو ما لا يدل جزءه على جزء معناه . وأما المركب فهو ما يدل جزءه على جزء معناه <sup>(٣٩)</sup> ، وقد أضاف إلى ذلك الشرح الإسلاميون قسما ثالثا هو المؤلف ، وفرقوا بين كل من المركب والمؤلف لأن « المركب هو ما يدل جزءه على جزء معناه » <sup>(٤٠)</sup> . وهذا الفارق الدقيق بين التركيب والتاليف هو الذي لحظه النحوة الذين يفرقون بين

(٣٩) حاشية الباجورى على السلم ٣٣ . وإيضاح مناجم البحث عند مفكري الإسلام ٢٢ . ٣٣

(٤٠) المصادران السابقان .

الكلام والجملة والتركيب<sup>(٤١)</sup> بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية إلى أصلها الميتافيزيقي الارسطي كما عرفه العالم الإسلامي .

\* \* \*

وكما تأثرت بعض التقسيمات النحوية بالبحوث الفلسفية الإغريقية تأثر بعض النحويين بالخصائص المنطقية للفكر اليوناني في بعض المجالات . ويلمس في هذه الناحية بداية التأثير المنطقي في الأصول النحوية ، بالإضافة إلى تأثيرات متنوعة تدخل الأفكار النحوية في مجال التعقيد . والذى يهمنا هنا بصفة خاصة هو تسجيل صور التأثير الأولى لل الفكر المنطقي في الأصول النحوية . فإنها إن اتسمت بالقصور في هذه المرحلة فقد بلغت مداها في المرحلة التالية ، ومن ثم فإن لحظ صور التأثير الأولى في هذه المرحلة والكشف عن اتجاهاتها وتحليل خصائصها يلقى ضوءاً وضاحاً على النمو التركمي لتأثير البحوث المنطقية في الفكر النحوي .

ويمكن أن نلمح هذه البذور الأولى النامية للتأثير بالمنطق في

مجالات ثلاثة من الأصول النحوية في هذه المرحلة :

أولها : بعض الآقىسة .

ثانيها : بعض الحدود .

ثالثها : بعض التعميلات .

---

(٤١) انظر : إحصاء العلوم ٦٠ - ٦١ ، وانظر أيضاً المصفحات ٦٤ - ٧٦ من كتابنا الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

ووجود بعض الخصائص المنطقية في هذه الأصول الثلاثة للتفكير النحوي لا يعني خضوعها الكامل لهذا الفكر ، بل يشير - على العكس من ذلك - إلى أن تأثير الاتجاهات المنطقية في هذه المجالات كان أشبه بتسلل الحذر منه باقتحام القادر ، وقد استغل في ذلك بعض الضرورات الاجتماعية والفكرية الملحة ، فبذا قربا من الحل المرحل الذي لابد منه ، وليس بالتغيير الجذري الذي لا رجعة فيه . ومع ذلك فطن كثير من النحاة - وبخاصة في بداية هذه المرحلة - إلى أن الفزو الفكرى يمكن أن يبدأ بالتسلل ، فهاجموا الاتجاهات المنطقية نظراً وتطبيقاً ، أى أنهم في الوقت الذي نقضوا فيه الأسس المنطقية رفضوا فيه بالفعل تطبيق هذه الأسس .. لكن هذا الموقف ما لبث أن تغير في آخريات هذه المرحلة ، إذ اكتفى النحاة برفض المنطق نظرياً في الوقت الذي قبلوا فيه بعض نتائجه تطبيقاً . ولم يحسوا بتناقض مواقفهم بين النظر والتطبيق . وكان ذلك هو نقطة التحول التي مهدت - فكرياً وإنسانياً - لتبني الأفكار المنطقية نظرياً وعملياً معاً في المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التأثير المنطقي في النحو العربي . ولعل هذه الحقائق كلها تتأكد من تحليل كل مجال من تلك المجالات الثلاثة التي شهدت بهذه التأثير المنطقي في الأصول النحوية .

### أولاً : الأقىسة :

بدأ تأثير المنطق الشكلي كما عرفه العالم الإسلامي في البحوث اللغوية بوجه عام والنحوية بشكل خاص باستخدام القياس ، فقد أحسن اللغريون والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي لتنمية

الحصيلة اللغوية حتى تلاحق التطور الاجتماعي وتلبي احتياجاته المتعددة التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها . وهكذا بدأ تأثير المنطق أول ما بدأ في الاشتقاد ، ثم في قياس النصوص بوجه عام .

ولم يقابل التأثير المنطقي في هذا المجال بصعوبات تذكر من النهاة ، فإن الحاجات الملحة التي كشف عنها التطور الاجتماعي والثقافي لم تدع أمامهم مجالا غير ارتكاب الصعب وهو الأخذ بالقياس الشكلي في هذا العجز المحدود ، كما أن عملية « التوليد » الشكلية التي بدأ بواسطتها التعامل مع المنطق لم تشککهم في جدواها أو طبيعتها ، بخضوعها لما كان يسلم إليه استقراء الصيغ والأوزان من قواعد ، واعتبارها ضوابط لابد منها في عملية « التوليد » ذاتها .

ولكن القياس الشكلي لم يقف عند هذا القدر ، فما لبث النهاة أن أدركوا أن توليد صيغة لم تسمع من صيغة مسمومة معروفة الدلالة ، أو اشتقاد لم يحفظ من اشتقاد محفوظ الوزن ، يجب إلحاقه بخطوة أخرى لتحديد الحكم النحوي . فإن الصيغة الجديدة لابد من تصنيفها نحويا ، ولا بديل من تحديد وظيفتها وعلاقتها بغيرها من الصيغ - محفوظة وغير محفوظة - إذا دخلت التركيب اللغوي . ومن ثم تطور هذا النوع من القياس من « توليد » الصيغ بغية إثراء اللغة . إلى « إلحاق » الصيغة منها بأخرى لتحديد حكمها النحوي .

ثم جد تطور آخر . لم تقف فيه عملية الإلحاق عند الكلمات المستحدثة ، وإنما امتدت لتشمل كثيرا من الكلمات المحفوظة صيغها وأوزانها جميعا ، ولكن حدث خلاف في تحديد وظائفها من الناحية

التركيبيّة نتج عنه بعض الاضطراب في استخدامها لغويًا وتصنيفها نحوياً . وقد وجد النحاة أن الاستعانة بالقياس الشكلي يمكن أن يحسم هذا الاختلاف وأن ينهي ذلك الاضطراب ، وذلك بالحق تلك الصيغ التي كانت محور الخلاف وبمبعث الاضطراب بصيغ أخرى لا خلاف فيها ولا اضطراب معها ، فتأخذ حكمها ويكون لها أندماط من العلاقات التركيبيّة مطابقة لها أو شبيهة بها ، ومن هنا وجدنا في هذه المرحلة نماذج عديدة من إلحاقي الصيغ بعضها بعض في العمل ، بعد إلحاقيتها بها في الدلالة .

وليس من شك في أن استخدام القياس الشكلي في مجال تحديد وظائف الصيغ المختلفة فيها تركيبياً لم يكن الأسلوب الصحيح لحل هذا الخلاف ، إذ إن شكلية القياس وصورته يسرت لكل نحوى أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، مرتکزاً على ما يراه « جاماً » بين طرفي هذه العملية ، وهما : المقيس عليه والمقيس ، دون ارتباط بمقاييس موضوعية محددة تضبط عملية الإلحاقي ذاتها . ومن ثم زاد استخدام القياس الشكلي للخلافات النحوية اتساعاً وعمقاً معاً .

كذلك ليس من شك في أن الأخذ بالقياس الشكلي في هذه المرحلة في مجال « الصيغ » ثم « الأحكام » النحوية ، هو الذي مهد بصورة حاسمة لنمو التأثيرات المنطقية وتراثها في البحوث النحوية في المرحلة التالية ، حتى أصبح الركيزة الأساسية « للحكم » النحوى ، والمحور الرئيسي « للاستدلال » في كافة المجالات التي تفرع إليها البحث النحوى ، بما في ذلك تلك الجوانب التي ظلت - طيلة هذه المرحلة - بمنأى عن التأثير بالقياس . وفي مقدمتها الأحكام النحوية

التي تعتمد على « النصوص » المطردة ، بعد أن أصبحت هذه الأحكام النحوية - وإن اعتمدت على النصوص - لا ثبت بالنص وإنما ثبت بالعلة (٤٢) .

### ثانياً : العحدود :

بدأت محاولات النحاة في وضع الحدود للمصطلحات والأبواب النحوية بمعزل عن التأثير بالفكرة المنطقى وما يصاحب هذا الفكر من اتجاهات ميتافيزيقية . فقد كان الهدف المباشر للنحاة العرب من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه . ومن ثم رأينا كثيراً من نحاة هذه المرحلة - وخاصة المتقدمين منهم - يكتفون فيما يضعون من حدود بما يرون في المحدود من علامات تميزه عن غيره ، وتوضيحه عن سواه . وقد تأثر النحويون في تحديدتهم بهذه الغاية للحد ببحوث الأصوليين الذين يرون أن القصد الأساسي من الحد أو التعريف - وهو بمعنى واحد عندهم - (٤٣) هو : « التمييز بين المحدود وغيره ، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته . . . وإنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره ، بل أكثر (الطوائف) لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ، ولا يجوز أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره ، سواء سمي جنساً أو عرضاً عاماً ، وإنما يحدون بما يلازم المحدود طرداً وعكساً ، ولا فرق

---

(٤٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢١ - ١٢٢ .

(٤٣) انظر : كشف اصطلاحات الفتوح ١ / ٢٨٦ .

عندهم بين ما يسمى فصلاً وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره » (٤٤) .

وإذا كانت الغاية « من التحديد في اصطلاح المتكلمين الفرق وخاصة الشيء وحقيقة التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره » (٤٥) فإن هذه الغاية من الحد ما لبست أن تغيرت عند النهاة تحت إلحاح الأفكار المنطقية فأصبحت تهدف إلى تصوير « ماهية » المحدود أى « حقيقة » المعرف (٤٦) ، وذلك يتحقق في تصورهم بتحصيل « صورته الذهنية » وهي الغاية من التعريف في المنطق الأرسطي . وتصوير ماهية المحدود أو تحصيل صورته الذهنية لا يتم إلا بعد إدراك دقيق وشامل لجميع عناصر المحدود وكافة مقوماته أولاً ، ثم ترتيبها ترتيباً دقيقاً يبدأ من المشترك من هذه المقومات والعناصر بين المحدود وسواء ثم ينتهي بما يخص منها المحدود دون سواه . وهكذا يبدأ التعريف بالجنس فالجنس الأدنى فالفصل حتى يصل إلى الخاصة .

ودراسة الحدود النحوية في هذه المرحلة تكشف عن هذا التحول العميق في هدف التعريف ومضمونه وأسلوبه جميماً . وسنكتفي بأن نمثل هنا لهذا التحول بما قدم في هذه المرحلة من تعريفات للفعل ،

---

(٤٤) انظر : الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ ، ونقله السبوطي بتصرف يسريفي : جهد القريبة ٢٠٦ .

(٤٥) الرد على المنطقية ٩٧ ، البحر المحيط ٨٥ / ٩ . جهد القريبة ٢٠٦ .

(٤٦) انظر : الإيضاح في علل النحو ٤٦ ، شرح المفصل ٣/٧ ، اصلاح الخلل ١٢ ، شرح حدود الفاكهة ١٣ ، المسائل الخلافية ٩٣ ، شرح الجمل لأبن العريف ١١٠ ، تحفة القريب (باب الألف المفردة) . المحصول في شرح الفصول ١٨ .

بعد أن قدمنا في بحث سابق مثلا آخر يتبع التعاريف النحوية للاسم وتحليلها<sup>(٤٧)</sup>.

يقول الكسانى في تعريف الفعل : « الفعل ما دل على زمان »<sup>(٤٨)</sup>.

ومن الواضح أن القصد من وراء هذا التعريف لم يكن تحصيل ماهية الفعل ، وإنما ذكر بعض ما يميزه عن غيره ، وواضح أن الدلالة على الزمان ، وإن لم تكن خاصة به - لمشاركة بعض الأسماء له فيها كالظروف ، وكذلك مشاركة بعض المشتقات أيضا - فإنها بعض العلامات الواضحة المقربة للتعرف عليه ، للزومها دائما له وعدم انفكاكها عنه .

والامر كذلك أيضا في تعريف سيبويه له بأنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »<sup>(٤٩)</sup> ، إذ على الرغم من أنه قد أضاف إلى الدلالة على الزمان - ماضيا أو حالا أو مستقبلا - الاشتغال من المصدر<sup>(٥٠)</sup> ، فإنه لم يقدم في الواقع تعريفا منطقيا للفعل ، وهو ما فطن له ابن فارس الذي نقهده بقوله : « ذكرت هذا في أول كتابك ، وزعمت بعد أن (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من

---

(٤٧) انظر : *الظواهر اللغوية في التراث النحوى* ٧٣ - ٧٦ .

(٤٨) *الصحابى* ٥٢ ، اصلاح الخلل ٢ ب ، ونسب إلى ابن العريف تعريفا آخر لا يختلف منهجا عن هذا التعريف ، انظر *شرح الجمل* له ١٠ ب - ١١١ .

(٤٩) *كتاب سيبويه* ١ / ٢ .

(٥٠) *شرح كتاب سيبويه للسيرافي* ١ / ٨ - ٩ .

مصادر ، فإن قلت : إنني حددت أكثر الفعل وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدد ولم ينقصه ما هو له»<sup>(٥١)</sup> .

ويمكن أن ترد إلى الفترة الأولى من هذه المرحلة - وهي فترة التأثير بالاتجاه الأصولي في الحد - بعض التعريفات التي نقلها الزجاجي وابن فارس<sup>(٥٢)</sup> ، ومنها أن الفعل « ما كان صفة غير موصوف » أو « ما امتنع من الشنية والجمع » أو « ما حسنت فيه التاء ، نحو قمت وذهبت أو « ما حسن فيه أمس وغدا »<sup>(٥٣)</sup> فإن هذه التعريفات - على اختلافها - تهدف إلى غاية واحدة ، وهي تمييز الفعل عن قسميه : الاسم والحرف ، وذلك بذكر علامة أو أكثر من علاماته . ولا تنفي أي منها تصوير ماهية الفعل وتحديد حقيقته .

على أننا لا نثبت أن نجد - في أخريات هذه المرحلة - نماذج أخرى من التعريفات تختلف مضمونا وأسلوبا ، إذ تهدف إلى بيان حقيقة الفعل دون أن تكتفى بتمييزه ببعض ما يميذه ، وفي بيانها حقيقته تلتزم بالقواعد المنطقية في ترتيب مقوماته وعناصره . ومن ثم نجد من يعرف الفعل بأنه : « كلمة تدل على معنى في نفسها مقتربة بزمان محصل »<sup>(٥٤)</sup> . ويمهد هذا التحول الذي حدث في هذه المرحلة في

---

(٥١) الصالحيين ٥٢ .

(٥٢) انظر : الإيضاح في حلل النحو ٥٣ ، الصالحي ٥٢ ، وانظر أيضا نماذج جديدة من تعريفات هذه المرحلة في شرح الجمل لابن المرييف ١٠ ب ١١ ، واصلاح الخلل ١ ، والمسائل الخلافية ٩٧ ، شرح الجمل لابن الصانع ج ١ غير مرقم .

(٥٣) المصادر السابقة .

(٥٤) انظر مثلا : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧ ، الامالي الشجرية ١ / ٢٩٣ .

الحدود النحوية للمرحلة التالية ، فتنطلق من نقطة بدء منطقية خالصة ، حتى إن النحاة فيها يرجعون إلى المأثور من الحدود والتعرifات عن المراحل السابقة فیناقشونها من وجهة نظر منطقية ، ونرجو أن نوضح ذلك بعد قليل ، ولكن حسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن عيـش في نقد تعريف سيبويه للفعل لتأكد هذه الحقيقة ، حيث يجعل من مأخذـه عليه : « أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي » ، وقولـه : « ما دل » من الناظـ العـوم ، فهو جـنس بـعـيد ، والـجيـدـ أن يقال كـلمـة أو لـفـظـة أو نـحـوـهـما لأنـهـما أـقـرـبـ إلى الفـعـلـ منـ ماـ . فإنـ قـلـتـ : ماـ هـمـاـ وـأـنـ كـانـ عـامـاـ فـالـمـرـادـ بـهـ الـخـصـوـصـ ، وـوـضـعـ الـعـامـ مـوـضـعـ الـخـاصـ جـائزـ . قـيلـ : حـاـصـلـ مـاـ ذـكـرـتـ الـمـجـازـ وـالـحـدـ الـمـطـلـوبـ بـهـ إـثـابـ حـقـيقـةـ الشـيـءـ فـلـاـ يـسـتـعـملـ فـيـهـ مـجـازـ وـلـاـ اـسـتـعـارـةـ » (٥٥) .

### ثالثاً ، العلل :

من الحقائق المسلمة لدينا أن العلل النحوية قد نشأت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية (٥٦) ، دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربي . ولم تترك هذه الأسباب أثراً في نشأة التعليـلـ فـحسبـ ، بل حدـدتـ لهـ مجـالـهـ وـشـكـلتـ لهـ منهـجـهـ جـمـيعـاـ . إذ أصبحـ الـهـدـفـ الـمـبـاـشـرـ منـ التعـلـيلـ فيـ مرـاحـلـهـ الـأـوـلـىـ ثـمـ الشـانـيـةـ هوـ توـسيـعـ «ـ الـمـوـجـودـ بـالـفـعـلـ » منـ الـظـواـهـرـ الـلـغـوـيـةـ وـ «ـ الـمـقـنـنـ فـيـ الـوـاقـعـ » منـ الـقـوـاعـدـ النـحـوـيـةـ ، دونـ أنـ تـتـجاـوـرـ الـمـوـجـودـ فـيـ الـظـواـهـرـ وـالـقـوـاعـدـ إـلـىـ غـيرـ الـمـوـجـودـ فـيـهـماـ (٥٧) .

(٥٥) شرح المفصل ٣/٧ .

(٥٦) انظر : أصول التفكير النحوي ، ص : ١٦٢ وما بعدهـ .

(٥٧) انظر المرحلتين : الأولى والثانية من التعليـلـ فـيـ كـاتـبـاـ: أـصـوـلـ التـفـكـيرـ الـنـحـوـيـ ، صـ : ١٧٩ـ ـ ١٦٥ـ .

ولكن هذا الهدف الواضح ما لبث أن تغير تحت تأثير الأفكار المنطقية والميتافيزيقية اليونانية ، فصار التعليل محور البحث النحوي ، بعد أن أصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق . وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشى في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في مرحلة القياس . وذلك شىء طبيعى ، إذ إن الاستقراء - وهو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات - لا يسمح للفرض بالتأثير في هذا الانتقال ، بل يتلزم بالحقائق الموضوعية الجزئية ويتقلل منها إلى الحقيقة الشاملة أو الحكم الكلى . أما القياس - وهو الانتقال من الكليات إلى الجزئيات ، أى من الأحكام العامة إلى الأحكام الجزئية ، أى إلى الصورة التطبيقية الجزئية لهذه الأحكام - فإن من الطبيعي أن يلجأ لتحقيق هذا الانتقال إلى نوع من افتراض وحدة الظروف والملابسات وتشابه الأسباب والمقومات التي يصدر عنها الحكم الكلى ويصلح بها في الوقت نفسه للتطبيق على الجزئيات .

وقد شهدت المرحلة التي معنا بداية هذا التطور الكبير في التعليل مفهوماً وغاية ومنهجاً ، وفي التراث النحوي المنسوب إلى هذه المرحلة كثير من العلل التي لا تبدأ من الواقع اللغوي بل من النظر العقلى السابق على الواقع اللغوى . ولا تلتزم بالموجود بالفعل وإنما تفترض أساساً سابقة في الوجود على الموجود مؤثرة فيه<sup>(٥٨)</sup> . كذلك شهدت هذه المرحلة تغيراً آخر في التعليلات ، إذ لم تقف عند تبرير الحقائق الجزئية

(٥٨) انظر : بين التقعيد والتعليل . الباب الثاني من كتابنا : أصول التفكير النحوي ، ص :

المفضية إلى الأحكام الكلية ، ولم تكتف بمحاولاتها الأولى لتسويغ بعض تطبيقات للأحكام الكلية على جزئيات مختلفة ، بل تنازعت أيضاً بعض صور انتقال الحكم النحوي من جزئي إلى جزئي . فاقتربت بذلك كثيراً من فكرة التمثيل الأسطري <sup>(٥٩)</sup> . وهكذا يتجاوز في العلل المأثورة عن هذه المرحلة التعليل الاستقرائي - إذا صع هذا التعبير - والتعليق القياسي مع العلل التمثيلية جميعاً <sup>(٦٠)</sup> .

\* \* \*

ولعل عرض صور التأثير المختلفة للفكر الإغريقي في هذه المرحلة في البحوث النحوية يكشف عن تصاعد الخط الياني لتأثير الأفكار الفلسفية والمنطقية اليونانية دون توقف . فقد بدأ هذا التأثير - كما رأينا - بالجزئيات ، ثم استطاع أن يلون بعض الأصول النحوية بخصائص غالبت المعالم الأصلية لها ، وفي تناوله للأصول النحوية بدأ من الأقىسة وبها ، مستغلاً حاجات التطور الاجتماعي والثقافي إلى لغة مواتية ، تسعف في التعبير عنه ، وما لبث أن انتقل من ذلك إلى استخدام القياس منهجاً لاستخلاص بعض الأحكام النحوية . وكذلك الأمر في التعريف والتعليق أيضاً . فقد بدأ التأثير بتغيير الهدف الذي يستوحيه النحاة بهما ويهدفون إليه منها ، وبعد أن تغير الهدف صار من الضروري أن تغير الأساليب الموصولة إليه .. وهكذا جدت نماذج من

(٥٩) انظر : مناجي البحث عند مفكري الإسلام - ٦٠ .

(٦٠) للرقوف على نماذج التمثيل المختلفة في هذه المرحلة انظر مثلاً : المقتضب ، الكامل ، معانى القرآن ، أعراب القرآن ، فإن العلل تقاد تصبح كل حكم نحوي فيها .

التعريفات في البحث النحوى لا تقصد إلى تمييز المعرف عن سواه ، وإنما تهدف إلى بيان ماهيته . ونشأت أنماط من التعليلات لا تبرر الموجود بالفعل في الطواهر اللغوية والقواعد النحوية ، وإنما أصبحت - في تصور النحاة - محور وجود ما هو موجود ، عنها يمتد ومنها يبدأ . وبذلك مهد السبيل ، بصورة كافية - للانتقال إلى المرحلة التالية ، التي شهدت الانتصار الكامل للفكر اليونانى في ميدانين البحث اللغوى بصورة عامة ، وفي مجال الدراسات النحوية بوجه خاص .

### المرحلة الثالثة :

وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج ، وتظل خصائص هذه المرحلة الفكرية تمتد عبر القرون التالية حتى العصر الحديث ، فإن الدراسات النحوية التقليدية المعاصرة تتبع في دقة اتجاهات النحاة على هذه المرحلة ، وتلتزم بأصولهم عن وعن حينا ودون إدراك أحيانا ، ودون تمرد على هذه الأصول دائما . وعدم قدرة البحوث النحوية المعاصرة على أن تتصدى للأصول النحوية الراسخة يسلب جميع المحاولات المعاصرة لتبسيير النحو وتصحيح اتجاهاته نقطة البدء الوحيدة التي تسم بالسلامة وتتصف بالدقة وتحتفظ فيها الموضوعية ، لأن مشكلات البحث النحوى في جوهرها امتداد تلقائى وحتمى للأصول المتتبعة في هذا البحث . وكل محاولة لحل هذه المشكلات لا تبدأ من هذه الأصول لابد أن تنتهي من حيث بدأت بخلق مشكلات جديدة مكان المشكلات القديمة وإحلال أخطاء مبتكرة محل الأخطاء الموروثة .

وأبرز سمات هذه المرحلة هي التبعية الكاملة للمنطق ، والخضوع المطلق له في كافة البحوث النحوية : في المنهج الكلى الذى تتبعه ، والتفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج ، ومن ورائهما تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جديعا . حتى إننا لا نكاد نجد في هذه المرحلة أثرا كثيرا للموروث عن المراحل السابقة في الكليات أو الجزئيات إلا إذا كان متصلا بالمنطق بسبب أو آخر ، أو مخرجا عليه بحيث يتفق معه أو يلتقي به بصورة أو أخرى . ومن هنا فإنه يمكن أن يقال إنه قد تم في هذه المرحلة إعادة « وضع النحو » وضعا جديدا ، ينطلق فيه من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقية التي تبحث عن الماهية دون أن تكتفى بتمييز الذوات أو الأحداث بعلامات خارجية سطحية ، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي والوصول إلى الانسجام بين جزئياته . ولعل كلمات أبي سليمان السجستاني التي قصد بها إلى التفرقة بين النحو العربي والنحو اليوناني تصلح نفسها للدلالة على مدى ما حدث من تغير في المناهج النحوية قبل هذه المرحلة وفيها ، إذا اعتبرنا ما تم من صراع في المرحلة السابقة مجرد تمهيد للتحوّلات الفكرية العميقية التي حدثت في هذه المرحلة ، إذ من المزكد كما قال السجستاني إن « نحو العرب فطرة ونحونا فطنة »<sup>(٦١)</sup> . ولم يُست فطرة النحو في المراحل السابقة أى في خضوعه للمنهج الإسلامي ، تعني شأنه الذاتية أو صادرة عن تطوره التلقائي ، وإنما تستمد الفطرة في

---

(٦١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع / ٤١٧ .

النحو وجودها من اتساقها الطبيعي مع اللغة التي تقدّم لها وتقتنى خصائصها . كما أن التزعة الجديدة في النحو لا تقسم بالفطنة بمعنى الذكاء المجرد ، وإنما بمعنى البحث العقلى الحالى ، الذى لا يهدف في جوهره إلى الإحاطة المباشرة « بالوجود » بكل ما فيه من سمات وما له من خصائص ، بل يقصد إلى « الإدراك العقلى » له ، وكأنما يستعپض عن الواقع بالمثال ، فيصل في تبعيته للفكر الإغريقي في تناوله للغة وتقنيته لخصائصها إلى حد يكاد يجمع فيه بين منطق أرسطو ومتافيزيقا أفلاطون معا (٦٢) .

وخصوص البحوث النحوية في هذه المرحلة للمنطق في كلياتها وجزئياتها ، أي في مناهجها وأصولها ثم أحکامها ، حقيقة لا يرفعها ما حدث في هذه المرحلة نفسها من هجوم بعض النحاة على المنطق نظراً ونقدّهم للنحو المسرفين فيه فعلاً . ولعل أبرز من أسهم في هذا المجال أباً على الفارسي في نقهه لاتجاه على بن عيسى الرمانى ، الذي يراعى فيه الحقائق المنطقية ويحرص على الاهتمام بها ، إذ يقول : « لو كان النحو ما يقوله الرمانى لم يكن معنا منه شيء ، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء » (٦٣) ، ومن قبله أبو سعيد السيرافى الذي يرفض اعتبار المنطق مقياساً صالحًا للاستخدام في كافة العلوم ، وعلى رأسها النحو (٦٤) . ويتبّع هذا الموقف منه ويعرف عنه ، حتى ليستعان به

(٦٢) في نظرية المثل يمكن الرجوع إلى : قصة الفلسفة اليونانية ١٥٨ ، تاريخ الفلسفة الغربية ١٩٨ ، قصة الحضارة ٧ / ٤٧٩ .

(٦٣) نزهة الآباء ٣١٠ .

(٦٤) كون المنطق « معيار العلوم » قضية بدھية عند ذوى الثقافة اليونانية منذ بداية الترجمة ،

في مناظرة كبار الشراج في العالم الإسلامي للمنطق اليوناني، عله يفسد ما تقرر عند هؤلاء الشراج من أنه « لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل ، والصدق من الكذب والخير من الشر ، والحججة من الشبهة ، والشك من اليقين - إلا بما حورينا من المنطق وملكتها من القيام به ، واستفدىنا من واضعه على مراته وحدوده ، واطلعننا عليه من جهة اسمه على حقائقه » (٦٥) .

وهذا الهجوم على المنطق نظراً ، وعلى المسرفين في تطبيقه في مجال البحث النحوى خاصة ، لا يؤثر في تلك الحقيقة التي أشرنا إليها منذ قليل ، وهى خضوع البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية ، لسبب يسير جداً ، وهو أن هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق قد تأثروا به بالفعل في إنتاجهم النحوى ، وتحليل إنتاج هؤلاء النحاة يكشف عن أن هذا التأثير بالبحوث المنطقية قد بلغ درجة الخضوع الكامل لاتجاهات المنطق اليوناني والالتزام الدقيق بشروطه ومقدماته وأشكاله وفضايته . ونظرة واحدة إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ثم إلى المحفوظ من كتب أبي على الفارسى ، وبخاصة كتابه الإيضاح ، كافية لتأييد هذه الحقيقة ، ففي كافة مجالات الدرس النحوى التي يدرسها السيرافى في شرحه ويتناولها الفارسى في إيضاحه ، نجد أثر الثقافة المنطقية واضحاً

= ولكن الإسلاميين رفضوا هذه القضية ودللوا على فسادها ، بيد أن الاتجاه الإسلامي ما لبث أن انحصر في علم الكلام والأصول ، اللذين ظلا يتصديان للمنهج المنطقى حتى أواخر القرن الخامس الهجرى ، حين اعترف بيادحة المنطق إمام الحرمين الجوينى وتلميذه أبو حامد الغزالى ، ونرجو أن نفصل هذه الحقيقة بعد قليل . (٦٥) المقابسات ٦٩ ، الامتناع والموانسة ١١/١ ، صون المنطق والكلام ١٩١ .

في الحدود والتقسيم والتثمين والتعليل ، أي في الأصول والفراء  
جميعاً.

وإذا كان تأثير السيرافي والفارسي بالبحوث المنطقية حقيقة يؤكدها  
إنماجاً نحوياً ، فما السر في هجومهما على المنطق ونقدهما له  
وزرايتهما بأهله؟ لعل الكشف عن الدوافع التي تحبط بهذا الموقف يبين  
جوانب من الصراع الفكري في القرن الرابع الهجري ، أو بعض بقائها  
هذا الصراع ، ويوضح أيضاً ما له من آثار في تفكير النحوة وموافقتهم من  
المشكلات الفكرية التي عاصروها .

وأول ما يلحظ في هذا المجال أن كلاً من السيرافي والفارسي قد  
أخذ عن ابن السراج <sup>(٦٦)</sup> ، فاتح هذه المرحلة الجديدة وصاحب  
المحاولات الجادة لتقنين أصول النحو <sup>(٦٧)</sup> . ولكن ابن السراج لم يكن  
نحوياً فحسب ، ولكن كان على اتصال بفكرة المعتزلة أيضاً <sup>(٦٨)</sup> .  
والمعتزلة في تاريخ العقيدة الإسلامية أنشط القوى المسلمة في مواجهة  
أعداء الدين ، وأقواها أيضاً على التصدي لهم ، ومن ثم كان المعتزلة  
أخلص المدافعين ضد محاولات الغزو الفكري الإغريقي . هذا الغزو  
الذى اعتمد على المنطق اليونانى فى محاولته فرض قيمه الخاصة على  
الحياة الفكرية الإسلامية واستبدالها بقيم هذا الفكر وخصائصه . وليس  
من شك فى أن اتجاهات ابن السراج الفكرية قد أحدثت تأثيراً فى

(٦٦) انظر : نزهة الآلية ١١٣ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ . آناء الرواة ١ / ٣١٣ .

(٦٧) نزهة الآلية ٣١٤ .

(٦٨) يمكن الرجوع إلى ابن السراج مباشرة للتأكد من هذه الحقيقة . انظر كتابه : أصول  
النحو بميكروفيلم ، مخطوطه ، المتحف البريطاني ، مخطوطة المكتبة العامة  
بالمغرب .

تلميذه : « أبي سعيد السيرافي » و « أبي على الفارسي » . « فالسيرافي » وإن لم ينقل عنه كلفه باتجاهات المعتزلة<sup>(٦٩)</sup> من الواضح أنه وقف على بعض الآثار المنسوبة إليهم<sup>(٧٠)</sup> ، وأهم من ذلك أنه كان « يستحل في الفقه مذهب أهل العراق »<sup>(٧١)</sup> ، فقد « أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة فما وجد له خطأ ، ولا عثر منه على رلة »<sup>(٧٢)</sup> ، وثبت أن فقهاء العراق يمثلون مدرسة في التشريع الإسلامي تميل إلى الأخذ بالرأي<sup>(٧٣)</sup> ، فكان السيرافي قد عدل عن القول بالرأي في مجال العقيدة، غير المأمون إلى الأخذ به في ميدان التشريع وهو جد مأمون ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الظروف السياسية غير المستقرة ، التي كانت تصل بالمعتزلة إلى مركز السلطة وتمكنهم من التوجيه الشفافي للدولة حيناً ، ثم تتأى بهم عن السلطة وتناهض اتجاهاتهم الفكرية وتطارد القائلين بها أحياناً أخرى . وأما أبو على الفارسي فمن المؤكد أن اتصاله بالاعتزال لم يقف عند حد الإلمام المتعاطف مع ثقافة المعتزلة فحسب، بل بلغ مبلغ الأخذ بهذه الثقافة في كثير من الجزئيات التي تعرض لها في بحوثه النحوية<sup>(٧٤)</sup> ، حتى إنه لي يمكن الزعم بأنه قد قام بدور المبشر بالفكر المعتزلي بين قرائه وتلاميذه ، في وقت كان الاعتزال فيه شبهة دينية وجريمة سياسية معاً .

(٦٩) طبقات الزبيدي ١٣٠ .

(٧٠) السابق وأئمته الرواة ١ / ٣١٣ .

(٧١) السابق (آباء) ١ / ٣١٣ .

(٧٢) المقابسات ٦٥ .

(٧٣) انظر : أبو حنيفة للأستاذ أبو رهرة . فصل الإسلام ٢ / ١٥٢ . قاضي القضاة - مخطوط - ورقة ٣٩ .

(٧٤) انظر مثلاً: الإيضاح ٦٨ ، ٧٦ ، ١٠١ .

وثانى ما يلحظ فى هذا المجال أيضاً أنه على الرغم من النفور الذى بلغ مبلغ العداء الصريح فى أحياناً كثيرة بين علماء الكلام من معتزلة وغير معتزلة ، ثم بين المتكلمين والفقهاء ، فمن الحق الذى يكشف عنه تحليل طبيعة التطور الفكرى فى العالم الإسلامي أن هؤلاء وأولئك كانوا يقفون موقف العداء الحاد من الفكر الإغريقى بعامة ، وبصفة خاصة من المتنطق اليونانى كما قدمه إلى العالم الإسلامي المترجمون والشراح ، وأنهم فى عدائهم لهذا الفكر يصدرون عن منهج آخر يختلف فى غایاته ووسائله عن ذلك المنهج المتنطقي . فليس غريباً إذن أن يقف أبو سعيد السيرافى «الفقىه» وأبو على الفارسى «المعتزالى» من المتنطق اليونانى موقف العداء ، وأن يتناولاً خصائصه بالتفصى ، وأن يصباً على أتباعه والأخذين به ألواناً من السخرية وصنوفاً من الاحتقار ، وبخاصة وأنهما قد اتصلا بالفكر المعتزلى الكلامى على نحو أو آخر ، فأورثهما ذلك الاتصال يقيناً بالدين فوق يقين ، وأذكى فيما الرغبة فى التصدى لأعدائه فى الفكر والواقع معاً .

كان طبيعياً إذن أن يهاجم «السيرافى» و«الفارسى» المتنطق وأتباعه ، ولو سكتنا عنه وعنهم لكان ذلك السكتوت هو موطن الغرابة ، وإذن فإن الذى يحتاج إلى تفسير ليس هجوم «السيرافى» و«الفارسى» وإنما هوأخذ كل من السيرافى والفارسى - على الرغم من رفضهما المنهج المتنطقي نظراً - بهذا المنهج تطبيقاً . إذ كيف يطبق هذان الشيختان الأساليب المتنطقة مع مخالفتها لما يعتقدان أنه الحق منهجهما وفكرة؟

والواقع أن موقف «السيراقي» و«الفارسي» يمتد عن التطور العميق الذي حدث في الحياة الفكرية في العالم الإسلامي بعامة ، وفي ميادين الدرس اللغوي الفسيحة وخاصة ، فإن البحوث المتصلة باللغة ما لبثت أن تأثرت بالثقافات المترجمة ، وفي مقدمتها الثقافة الإغريقية . وقد بدأ تأثير هذه الثقافات كما أشرنا من قبل في مجالات الدرس الأدبي الجمالي ، ثم ما لبث أن انتقل منه إلى البحث اللغوي والنحوى (٧٥) . وقد بدأ تأثير هذه البحوث اللغوية والنحوية كما رأينا في المرحلة الثانية في مجال الجزئيات ، فلم يقابل بصعوبات تذكر ، إذ مهد له وساعد عليه الحاجة إلى تطوير اللغة وتنمية حصيلتها الموروثة لمواجهة حاجات المجتمع الجديدة النامية ، ولكنه ما لبث أن اتصل ببعض الأصول ، فغير من مضموناتها وقدم فيها نظرة جديدة تنطلق من الفكرة العقلية وليس من الوجود الواقعي . وهكذا كان البحث النحوي واللغوي في آخريات المرحلة السابقة يحكي في كثير من جزئياته أثراً منطقياً وفلسفياً ، ويصور في بعض أصوله اتجاهات فلسفية ومنطقية . وقد مهد كل ذلك السبيل للنحوة كي يأخذوا بالفلسفة والمنطق في جميع الجزئيات ، ويسدوا عنهمما في معالجة الأصول . وهو ما تم بالفعل في هذه المرحلة في ميادين الدراسة اللغوية والنحوية ، وبه خضعت حقوق البحث اللغوية الجمالية ثم التصحيحية باسرها للمنطق في أصولها العامة ثم في تفاصيلها الجزئية معاً .

---

(٧٥) انظر ص ٦٦ من هذه الدراسة .

وقد ساعد على هذا التطور في مجال الدرس اللغوي وما أسلم إليه من خضوع بحوثه للمنطق اليوناني حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن الفكر العربي ما لبث أن امتص الحقائق المنطقية وأعطها طابعه ، حتى بدت بعد ذلك جزءاً من هذا الفكر أصيلاً فيه ، وليست غريبة عنه ووافدة عليه . وبذلك سهل الخلط بين الخصائص المعتبرة عن النظر المنطقي الإغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي الممتدة عن المنهج الإسلامي ، تلك الخصائص التي قنطها في علم الأصول الفقهاء والمتكلمون معاً . وقد يسر كل ذلك للغوريين والنحاة أن يخضعوا في بحوثهم للخصوصيات المنطقية وأن يطبقوا في تفكيرهم قوانين الشكلية العلية دون أن يفطنوا إلى نسبة هذه الخصائص والقوانين للمنطق اليوناني ، وبخاصة أن هؤلاء اللغوريين والنحاة لم يكونوا من يعنون كثيراً بالبحوث الجدلية أو يتفرغون لتحصيل نتائجها . فإن اتصالهم بهذه البحوث اتصال المثقف المترف الذي لمّ من كل فن بطرف : وليس المتخصص المدقق الذي يتتوفر عليها للإلمام بها واستكناه حقائقها وإدراك خبياتها والوقوف على مسارها . وبهذا الاتصال السريع أدرك بعض النحاة واللغوريين أن المنطق مضاد للفكر الإسلامي منهجاً ، فهاجموه ، ونقد الآخذين به ، وفاته أن المنطق الذي يهاجموه قد أفرغ من مدلوله ، وأن هذا المدلول قد اتسم في بعض حقول الدراسة بسمة عربية ، وأنه قد غير شكله وموافقه ، فأصبح في مجالات الدرس اللغوي طريقاً لا حباً ، وفي ميادين البحث التحوى أسلوباً متبعاً ولم يعد حيث هو ، حقائق مجردة منعزلة عن التأثير بعيدة عن علوم العربية .

وهذا التفسير يتنهى بنا إلى تقرير حقيقتين مهمتين ، لعل رصدهما معا يلقى الضوء على بعض المؤشرات في التراث النحوي ومشكلاته .

أولى هاتين الحقيقتين : أن النحاة ، الذين بقيت منهم بقية في القرن الرابع وما بعده تهاجم المنطق ، كانوا متأثرين بانجاهات المفكرين الإسلاميين الذين وقفوا من المنطق الإغريقي موقف المواجهة الصريرة ، لارتكابه بصورة جوهرية على الميتافيزيقا اليونانية المضادة للحقائق البدوية في الإسلام ، ومعنى هذا أن نقد النحاة للمنطق لم يكن نابعاً من إدراكيهم لخطورة الأخذ به في مجالات البحث اللغوي بعامة ، وفي ميدان التناول العلمي الموضوعي للتراكيب اللغوية تبعبداً وتفسيراً بخاصة ، وإنما كان صدى لاتصال هؤلاء النحويين بالبحوث الكلامية والأصولية ، التي ظلت تقاوم المنهج المنطقي حتى أخريات القرن الخامس الهجري <sup>(٧٦)</sup> ، فإن أول من حاول المزج بين المنهج الإسلامي كما استقر على يد الأصوليين والمنهج المنطقي كما عرفه المسلمون هو « إمام الحرمين الجويني » <sup>(٧٧)</sup> هـ (٤٨٨) ، وهي المحاولة التي بلغت أوجها على يد تلميذه الغزالى الذى أراد أن يختلط طريقة وسطاً يجمع فيه بين منطق « أرسسطو » وبين قواعد الأصوليين فاعتبر معرفة منطق « أرسسطو » شرطاً من شروط الاجتهاد ، ومن ثم جعله فرض كفاية على المسلمين <sup>(٧٨)</sup> . وإن بقى بين جمهور الإسلاميين دائمًا من لم يسلم له .

(٧٦) انظر : مقدمة ابن خلدون حيث نجد الكثير من النصوص تتحدث عن هذه المقاومة .

(٧٧) مناهج البحث عند مفكري الإسلام . ٧٦

(٧٨) انظر : المستنصرى / ١ - ٥ - ٦ ، وأيضاً : صون المنطق والكلام ١٣ ، التهافت . ٧١

ومن ظل على موقفه من رفض المنطق اليوناني والفكر الإغريقي جملة (٧٩) .

والحقيقة الثانية : أنه في الوقت الذي كان المفكرون الإسلاميون من متكلمين وأصوليين يتصدون فيه للمنطق اليوناني ، ويكتسبون في اتجاههم بعض اللغوين والنحاة ، كان التأثير المنطقي قد أخذ سبيلاً بالفعل في كثير من العلوم العربية . وفي البحوث النحوية بوجه خاص ، بدأ هذا التأثير في مجال الجزئيات ، ثم ما لبث أن امتد منه إلى الأصول . وقد ساعد على تغيير الأصول النحوية تدريجياً تحت إلحاح الأفكار المنطقية أولاً المعايشة الطويلة لهذه الأفكار في إطار الجزئيات ، بحيث لم تعد غريبة عن التفكير النحوي ، وأصبحت على العكس من ذلك مقبولة تماماً ، ومتبعة دائماً . وما دام النحاة قد أخذوا - دونوعي علمي في أحيان كثيرة - بوجهة النظر المنطقية في الجزئيات فقد كان سهلاً أن يأخذوا بوجهة النظر ذاتها في الكليات . وثانياً أن هذه الكليات التي خضعت للنظر المنطقي تماماً في مرحلتنا هذه قد عولجت لفترة طويلة علاجاً مختسماً - إذا صع هذا التعبير - إذ أسهمت فيها الخصائص الذاتية لوجهة النظر الإسلامية إلى جوار الخصائص الجديدة للنظرية المنطقية . وكان تجاور النظريتين في الأصول العامة للتفكير النحوي فترة طويلة كافياً لإحداث قدر من التلامم بين النظريتين ، بحيث لم يستطع النحاة التفرقة بين الخصائص الإسلامية والخصائص المنطقية

---

(٧٩) انظر مثلاً : معيد النعم وميد النعم ٧٧ - ٨٠ ، جهد الفريحة ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ .

في الأصول النحوية ، وقد ساعد على ذلك - دون شك - الوحدة الشكلية لبعض الأصول النحوية ، منطقياً وإسلامياً . ففي الأصول الإسلامية قياس ، وفي المنطق قياس . وفي الأصول الإسلامية تعليل ، وفي المنطق تعليل . وفي الأصول الإسلامية حد ، وفي المنطق حد . ولكن فات النحاة أن كلاً من القياس والتعليق والتعرير في المنهج الإسلامي يختلف في خصائصه وشرائطه وغاياته عن نظيره في المنطق الإغريقي .

فالقياس في المنهج الإسلامي يرجع إلى « نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على فكرتين أو قانونين : أولاً : فكرة العلية أو قانون العلية ، وتتلخص في أن لكل معلوم علة ، أي أن الحكم ثبت في الأصل لعلة كذا ، فحكم التحرير في الخمر معلوم بالإسكار . ثانياً : قانون الإطراد في وقوع الحوادث ، وتفسيره أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلوماً متشابهاً ، أي القطع بأن العلة - علة الأصل - موجودة في الفرع ، فإذا ما وجدت أنتجت نفس المعلوم ، فإذا كنا قد وجدنا الإسكار في الخمر وجدنا التحرير ، ثم وجدنا الإسكار في أي شراب آخر جزءاً من بوجود التحرير فيه ، فهناك إذن نظام في الأشياء ، وإطراد في وقوع الحوادث »<sup>(٨٠)</sup> . والقياس المنطقى لا تحكمه هذه القوانين ، إذ لا يمتد عن الاستقراء الدقيق للجزئيات ، ومن ثم يمكن في الواقع أمر ما بأخر لمجرد وجود « الشبه » يتخلله القياس .

---

(٨٠) مناهج البحث عند منكري الإسلام ١٠٥ .

والعلة في المنهج الإسلامي هي «السبب» في الظواهر المختلفة، فالإسكار علة لأنها سبب تحريم الخمر مثلاً، ومن ثم فإن العلة كما عرفها المنهج الإسلامي أقرب ما تكون إلى الوصفية. على حين أن العلة aristotélique تنقسم إلى أربع: علة مادية، وعلة فاعلية، وعلة صورية، وعلة غائية، «وال الأولى مادة الشيء، والثانية فاعله، والثالثة صورته التي يبدأ عليها في النهاية، والرابعة حكمة وجوده»<sup>(٨١)</sup>. ولعلم أهم هذه العلل تأثيراً في البحث النحوى العلة الغائية، التي اتجه فيها النحاة إلى البحث عن «الغاية» التي هدفت إليها اللغة بظواهرها و«الغرض» الذي قصد إليه النحاة بتقنيتهم لهذه الظواهر، ثم «الهدف» الذي تتبعيه كل ظاهرة منفردة، وتتحررها كل قاعدة على حدة.

والامر كذلك في الحد أيضاً، فإنه عند المسلمين «مرادف للمعرف (بالكسر)، وهو ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً ومعرفاً، بالفتح»<sup>(٨٢)</sup>، والقصد منه «الفرق بخاصة الشيء وحقيقة التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره»<sup>(٨٣)</sup>، ومن ثم فإن محور التعريف ليس سوى تمييز صورة عما عادها»<sup>(٨٤)</sup>. أما في المتنطق فإن التعريف هو «تصوير ماهية المعرف»<sup>(٨٥)</sup>، ومن ثم فإن الاقتصار على

(٨١) منهج النحاة العرب ١٦ ، وانظر أيضاً : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٣ - ٤٤ ، أثر العلم في المجتمع ١١ - ١٢ ، قصة الحضارة ٧/٥٠٦ الهاشم .

(٨٢) كشاف اصطلاحات الفتن ١/٢٨٦ .

(٨٣) مناهج البحث عند منكري الإسلام ٩٣ - ٩٢ عن البحر المحيط للزرتشي ، ٨٥/٩ ، وانظر أيضاً : الرد على المتنطقيين ٩٧ .

(٨٤) كشاف اصطلاحات الفتن ١/٢٨٦ ، وانظر أيضاً : جهد القربي ٢٠٣ - ٢٠٦ .

(٨٥) الواقع أن هذا التعريف أحد نوعي الحد aristotélique ، ييد أنه النوع الشائع فهو فيه وأما النوع الآخر فهو يعني العلاقة اللغوية بين المحدود والحد المشار به إليه .

تمييز المعرف عن سواه بمعزفات خارجية دون تقييم حقيقته بذكر مقومات هذه الحقيقة وعناصرها لا يتحقق المقصود من التعريف ، وهو «تحصيل صورة غير حاصلة »<sup>(٨٦)</sup> في الذهن .

وهاتان الحقائقتان معاً تشيران إلى انقلاب في تأثير المنهج الإسلامي والمنهج المنطقي في التراث النحوي في هذه المرحلة . فإذا كان المنهج الذي اتبعه النحويون في المرحلة الأولى منهجاً إسلامياً خالصاً ، فإن المنهج الذي اتبع في المرحلة الثانية متزوج فيه النظرية المنطقية بالإسلامية ، وتسجاور فيه الخصائص الإسلامية مع الملامع المنطقية، ييد أن النظرية الإسلامية فيه أقوى تأثيراً والخصائص الإسلامية به أوضح ظهوراً . أما في هذه المرحلة فقد انعكس الوضع ، فإن الخصائص المنطقية قد أصبح لها الغلبة على فكر النحوة وأثارهم ، وصارت الخصائص الذاتية للمنهج الإسلامي من القلة والضائقة بحيث لم تعد ملموسة في الأصول العامة ، وإنما يمكن أن تدرك آثارها في بعض جزئيات هذه الأصول ، بالإضافة إلى بعض القواعد الجزئية أيضاً<sup>(٨٧)</sup> ، ونرجو أن نتناول هذه الآثار بالتحليل بعد قليل .

وتبعية النحويين منهجياً للمنطق الإغريقي في هذه المرحلة تتجلى بوضوح في عديد من الأصول النحوية . ولعل أهم هذه الأصول المستأثرة بالفكرة الإغريقية وأبعدها أثراً في التراث النحوي المجالات الخمسة الآتية :

(٨٦) كتاب اصطلاحات الفنون ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٨٧) انظر مثلاً : تأثير علم الكلام في البحث النحوي في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٣٤ - ٣٣٩ .

أولا - القياس .

ثانيا - التعليل .

ثالثا - التعريف .

رابعا - طرد الأحكام .

خامسا - التأليف .

و سنخصص في الفصل التالي كل أصل من هذه الأصول بتحليل يكشف مدى أحدها بالاتجاهات الفكرية اليونانية بعامة ، ومدى اتباعه لقوانين المنطق الإغريقي بشكل خاص .



### الفصل الثالث

## صُور التأثير الإغريقي في النحو العربي

ذكرنا في ختام الفصل السابق أن أبرز ملامح التأثير الإغريقي في النحو العربي تتجسد في مجالات بعینها أكثر من غيرها ، وهي «القياس» و «التعليل» و «التعريف» و «طرد الأحكام» وأخيراً في مجال «تأليف» المصنفات النحوية .

ومن المؤكد أن بعض هذه الآثار يتناول الأصول العامة للفكر النحوي ، وبعضها يقتصر على أسلوب عرض معطيات هذا الفكر ونتائجـه . ولعل من الخير أن نبدأ أولاً بالحديث عن مظاهر التأثير في الأصول ، ثم نختـم هذا الفصل بلمحـة عن الجانب الآخر من التأثير ، وهو الآثار الشكلية .

أولاً : القياس :

القياس المنطقـي :

القياس أهم أجزاء المنطق الأرضـي كما عرفـه العالم الإسلامي و «هو أشدـها تقدماً بالشرف والريـاسة »<sup>(١)</sup> ، بل هو المقصود الأسـاسي منه ، ومن ثم فإنـ باقـ أجزـاه إنـما هي توطنـة له ومدخلـ إليه ، أو

(١) إحصـاء العـلوم لـلفـارـابـي ٧٢ .

مسوقة لإعانته وتحريره والبلوغ به إلى غاية<sup>(٢)</sup> ، وهو أن يكون قانوننا يقوم العقل ويسدد الإنسان « نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المقولات ، والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يمتلك بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط»<sup>(٣)</sup> .

والقياس الارسطي تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة ، وللقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم أطلقه عليه الأسكولاستيون (المدرسيون) ، وأكثر هذه الأنواع شيوعا هو الذي يجيء على هذه الصورة : (المقدمتان موجباتان كليتان) :

كل الناس قانون (مقدمة كبرى) ، وسفراط إنسان (مقدمة صغرى)، إذن : سفراط فان (نتيجة) .

أو : كل الناس قانون ، كل الإغريق ناس ، إذن : كل الإغريق قانون .

وسائل صور القياس هي :

لا أسماك عاقلة ، وكل القرشون أسماك ، فلا قروش عاقلة .  
 (المقدمة الكبرى كلية سالبة ، والصغرى كلية مرجبة) .

(٢) انظر : المصدر السابق ٧٣ - ٧٤ .

(٣) إحصاء العلوم ٥٣ .

كل الناس عاقلون ، وبعض الحيوان ناس ، إذن فبعض الحيوان عاقل : الكبرى م ك (موجبة كلية) ، والصغرى م ج (موجبة جزئية) .

لا إغريق سود ، وببعض الناس إغريق ، إذن بعض الناس ليس أسود . (الكبرى ك س (كلية سالبة) ، والصغرى م ج (موجبة جزئية) .

لا إغريق سود ، وببعض الناس إغريق ، إذن بعض الناس ليس أسود . (الكبرى ك س (كلية سالبة) ، والصغرى م ج (موجبة جزئية) .

هذه الصور الأربع كلها تكون الشكل الأول ، ثم يضيف أرسطو إليه الشكلين الثاني والثالث ، وجاء المدرسيون فأضافوا شكلا رابعا ، وبين المشتغلون بالمنطق أن الشلة الأشكال الأخيرة يمكن تحويلها إلى الشكل الأول بطرق كثيرة مختلفة «<sup>(٤)</sup>» .

وقد وقف المسلمون على هذا القياس الأرسطي <sup>(٥)</sup> ، ولكنهم لم يقفوا عنده ، بل تناولوه ببعض التغيير متأثرين بما أثر عن الشراح اليونانيين لمنطق أرسطو ، وأبرز آثار هذا التغيير ينصب على تقسيمهم القياس إلى حمل وآخر شرطى ، وتقسيم الشرطى إلى اتصالى وانفصالى <sup>(٦)</sup> .

وثمة خصيستان تعدان أهم خصائص القياس المنطقى :

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٣ - ٣١٤ ، وانظر بعض طرق رد القياس إلى الشكل الأول في: المنطق الوصفي ٢٨٢ - ٢٩٦ .

(٥) انظر : هذه الدراسة ومصادرها ، وأيضا المهرست لابن النديم ، طبقات الأطماء لابن أبي أبيعة .

(٦) انظر : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص : ٥٥ ، قصة الفلسفة اليونانية ص : ٢٢٩ .

**الخصيصة الأولى** : انتسامه بالميتافيزيقية . و ميتافيزيقية القياس استداد حتى لميتافيزيقية المنطق اليوناني بأسره ، و تتجلى هذه الميتافيزيقية أولاً في الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح (٧) ، مع أنه ليس إلا نوعاً واحداً من أنواع الاستدلال ، ثم في تفضيل الاستنباط القياسي مع أنه لا سبيل إلى الاستدلال عليه وإثبات صحته في أحيان كثيرة إلا بالاستقراء ، إذ كيف يمكن أن ثبت مثلاً أن كل الناس فانون دون الاتجاه إلى الاستقراء ! ولكن الاستدلال الاستقرائي لا يثبت في الواقع هذه القضية الكلية ، إذ كل ما يمكن أن يتهم إلى إيه هو أن من مضى من الناس يموتون مهما امتدت أعمارهم إذا تجاوزوا سناً معينة ، لكن لا سبيل إلى تعميم الحكم ليشمل من يعيش من الناس اليوم ومن سوف يعيش بعد ذلك ، وإنذا فإن الاتجاه إلى الاستقراء يجعل القضية محتملة الصدق ، ولكن لا سبيل إلى أن تبلغ درجة اليقين ما دام في عالم الوجود أناس أحياء .

ومرد هذا الخطأ في الواقع أن القياس عملية ذهنية ، لا تبدأ من الوجود الواقعي باعتباره المصدر الأساسي للمقدمات ، وإنما تنطلق أساساً من القضايا الكلية التي تصل في فكر القياسيين المنطقيين إلى يقين يجعلها من قبيل المسلمات البدوية . مع أنها ليست في حقيقتها سوى مجموعة من المصادرات التي ترتكز على أسس ميتافيزيقية ، غير واقعية .

**وأما الخصيصة الثانية** : فهي اتصافه بالصورية أو الشكلية ، فالقوانين التي تحكمه تعنى كل العناية بتحقيق الاتساق بينها عن طريق

---

(٧) انظر : قصة الحضارة ٤٩٦/٧.

دراسة الإطارات الفكرية وحدها، دون أن تلتفت إلى مضمونها ، ومن ثم فإنه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها ... لأننا إذا قلنا مثلاً أن  $A = B$  ،  $B = C$  وجب علينا - بناء على البديهية القائلة بأن الكائن المساوين لكم ثالث متساويان - أن نصل إلى هذه التبيجة ، وهي أن  $A = C$  وإلا وقعنَا في التناقض . ويلاحظ أن ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبّر عنها الرموز :  $A$  ،  $B$  ،  $C$  . فمن الممكن أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد أو الأوزان أو بعض الحدود اللغوية . وهكذا يكون القياس الأرسطوطاليسي شكليا<sup>(٨)</sup> .

والواقع أن شكلية القياس ظهر من مظاهر صورية المنطق الأرسطي كله<sup>(٩)</sup> .

#### القياس الأصولي :

أما القياس الأصولي الذي ابتكره المنهج الإسلامي فيختلف اختلافاً جذرياً عن القياس المنطقي ، فهو لا يتسم بالغبية ، ولا يتصرف بالصورية ، بل على العكس من ذلك يرتبط هذا القياس ارتباطاً حيوياً بالواقع من ناحية وبالنصوص المقتلة لهذا الواقع من ناحية أخرى . . ومن هنا فإن الأصوليين بعد أن قسموا الأدلة الشرعية إلى ضررين : ما يرجع إلى النقل المحسن ، وما يمتد عن رأي المحسن<sup>(١٠)</sup> ، قرروا

(٨) انظر : المنطق الحديث ومتاهج البحث ١٧ .

(٩) انظر : قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ - ٢٢٩ وارجع أيضاً إلى ما سبق أن ذكرناه عن المنطق كما عرفه العالم الإسلامي . وانظر : ص ٦٠ من هذه الدراسة .

(١٠) انظر مثلاً : المواقف في أصول الأحكام ٢١/٣ - ٢٢ .

بوضوح أن هذه القسمة نظرية فحسب ، لأن « كل واحد من الفرعين متقر إلى الآخر ، لأن الاستدلال بالمنقولات لابد فيه من النظر ، كما أن الرأى لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل »<sup>(١١)</sup> . وإذا كان الرأى لا يعتبر شرعا إلا إذا كان مستندا إلى النقل ، فمعنى هذا في الحقيقة « أن الأدلة الشرعية في أصلها محصورة في الضرب الأول ، لاز لم تثبت الضرب الثاني بالعقل وإنما ثبتناه بالأول ، إذ منه قامت أدلة صحة الاعتماد عليه . وإذا كان الأمر كذلك فال الأول هو العمدة ، وقد صار إذ ذاك الضرب الأول مستند الأحكام التكليفية من جهتين : إحداهما جهة دلالته على الأحكام الجزئية الفرعية ، والآخرى جهة دلالته على القواعد التي تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية »<sup>(١٢)</sup> .

معنى هذا أن الخلاف الأساسي بين القياس المنطقي والاصولى أو الإسلامي يتركز في ناحيتين : الأولى الحكم ، والثانية علة الحكم . أما الاختلاف في الحكم فمحوره أن حكم الأصل في الاصولى لابد أن يرتكز على أساس نقلية ، وليس ممكنا أن يتمتد عن نظر خالص ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يثبت بقياس ، على حين أن الحكم في القياس المنطقي يقوم على أساس من التلازم المعنوى المحسض دون ارتباط بروابط غير ذهنية ، حتى ولو كانت مسلمات شرعية<sup>(١٣)</sup> . وعلى نحو من ذلك

(١١) الموافقات ٢١/٣ .

(١٢) الموافقات ٢٢/٣ .

(١٣) ولهذا اشترط فيه :

١- أن لا يكون العقيس عليه محصورا بحكمه .

٢- أن لا يكون الأصل معدولا به عن القياس .

٣- صلاحية الحكم الشرعي الثابت بالنص للتعذر إلى فرع هو نظيره .

أيضاً جوهر الخلاف بين العلة الأصولية والعلة المنطقية - على نحو ما سنذكر بعد قليل - وقد فطن لذلك الأصوليون ، فقرروا أن القياس المعمول به في الأدلة الشرعية هو غير المأخوذ به في المنطق ، وأن القياس المنطقي «ليس دليلاً شرعياً عند الأصوليين» ، لأن الآية المنطقية ليست لإثبات الأحكام ، بل المقصود منها بيان التلازم العقلي»<sup>(١٤)</sup> .

### العلاقة بين هذين النوعين من القياسين<sup>١</sup>

ننتهي من العرض الذي قدمناه في الصفحات السابقة إلى أن التشابه بين القياس الأصولي والقياس المنطقي مجرد اتفاق في الشكل ، أي أن العلاقة بين هذين النوعين من القياس نظر محض محصرة عند الشكل الذي تم فيه عملية إلحاقي الفرع بالأصل ، ولكن المقومات التي تحكم هذه العملية والأهداف التي تهدف إليها والأسس التي تطبقها وتلتزم بها - كل ذلك يفترق بين الاثنين ويتناقض ، بحيث بعد الوقوف عند التشابه السطحي الخارجي وحده جهلاً بحقيقة المقومات والخصائص التي تصوغ هذا التشابه وتتحدد له مدة . وهو ما وقع فيه النحويون بالفعل ، إذ لم يفطنوا إلى أكثر من كون القياس عملية إلحاقي شكلية تهدف إلى

= ٤- أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان .

= ٥- أن لا يكون دليلاً حكم الأصل شاملًا لحكم الفرع .

انظر : مختصر السنار ٢٠ ، وأيضاً : سلم الوصول إلى علم الأصول ٣٧ - ٣٨ ، وانظر تفسير هذه الشروط في : شرح الجلال المحتلى على جمع الجوايم ، وحاشية البانى عليه ٢ / ٢٤ وما بعدها .

(١٤) انظر : تحرير الشربينى على حاشية البانى على شرح الجلال المحتلى على جمع الجرامع ٢ / ٢١١ .

اعطاء الفرع حكم الأصل<sup>(١٥)</sup> . ومن هنا أدرك رجل كالشاطبي - بفضل ثقافته الأصولية - أنا « إذا قلنا ضرب زيد عمرا وأردنا أن نعرف (ما) الذي يرفع من الاسمين وما الذى ينصب ، فلا بد من معرفة الفاعل من المفعول ، فإذا حققنا الفاعل وميزناه حكمنا عليه بمقتضى المقدمة التقلية ، وهى أن كل فاعل مرفوع ، ونصبنا المفعول كذلك لأن كل مفعول منصوب . وإذا أردنا أن نصغر عقربا حققنا أنه رباعي فيستحق من أبنية التصغير (فيعمل) ، لأن كل رباعي على هذه الشاكلة تصغيره على هذه البنية ، وهكذا في سائر علوم اللغة »<sup>(١٦)</sup> ، ففطن إلى أن الحكم لابد أن يعتمد على مقدمة نقلية أى لابد أن يبدأ من الواقع الذى تتضادر عليه النصوص . وهكذا قاده بصره بخصائص المنهج الإسلامي إلى الاعتراف بضرورة الالتحام المباشر بين المادة والمنهج . على حين زعم بعض النحاة « أنا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : ضرب زيد عمرا (قد ثبت) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما »<sup>(١٧)</sup> . فساقهم المنهج المنطقى إلى موقف مضاد لطبيعة المادة ذاتها ، إذ حملهم على أن يكون المحور الأساسى فى البحث النحوى هو الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية وليس « النقل » الذى ينسخ كل فكرة لا تنبثق منه ويدحض كل صورة لا تمتد عنه .

(١٥) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ٩٣ ، ١٢١ ، الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .  
الاقتراح في علم أصول النحو ط ٢ - ٣٩ .

(١٦) المواقفات ٢٤ / ٣ .

(١٧) لمع الأدلة ١٢١ .

إن دراسة القياس النحوى فى هذه المرحلة تكشف عن تأثيره العجيب بالقياس المنطقى ، هذا التأثير الذى يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له ، والالتزام المطلق به ، وتجلى ذلك التبعية وهذا الالتزام فى امتداد خصائص القياس النحوى فى هذه المرحلة عن الخصائص المميزة للقياس المنطقى .

فشكليّة القياس النحوى واضحة في تحليل المقيس ، وبصورة خاصة في مجال قياس الظواهر ، حيث يلحق النها ما يشاهدون من الأحكام بما يشاهدون منها ، ويعتبرون ما يلحقونه به أصلاً وما يلحقونه فرعاً . ولا يترجحون في هذا المجال من أن يقيسوا ما ثبت من الأحكام على ما اختلف في ثبوته ، كما لا يترددون في الحق ما يشكرون فيه بما يشكرون فيه أيضاً<sup>(١٨)</sup> ، دون أن يستندوا في كل ذلك إلى سند موضوعى أو يعتمدوا على أساس من الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر . ومن ثم فإن القياسات النحوية لم تبدأ بما كان ينبغي أن تبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلوره خصائصها . مما كان يقدم أساساً مقبولاً للتعامل المباشر مع الظواهر من حيث الحق بعضها بعض . ومن ثم في امتداد الأحكام من بعضها إلى بعض . وإنما على العكس من ذلك بدأ بنقل الأحكام من ظاهرة إلى أخرى بتطبيق القواعد الشكلية للإلحاف . فقفزت إلى النتائج دون أن تلم بالمؤثرات الموضوعية التي أسلمت إليها .

(١٨) انظر : أصول التفكير النحوى ، ص ٨٩ - ٩٤ .

وشكلية القياس النحوي جلية أيضاً في المفهـس عليه ، وبشكل بارز في القياس على القليل وعلى الشاذ<sup>(١٩)</sup> ، حيث تتصافر القرائن المختلفة في التراث النحوي على تأكيد حقيقة لا مجال للشك فيها .. وهي أن الأقىـة في هذين المجالين بصورة خاصة لا تستند إلى سند من النصوص ، وإنما تعتمد على عملية الإلـاحـاق التـكـلـيـة التي لا تـبـالـىـ في كـثـيرـ من الـاحـيـانـ بالـنـصـوـصـ ، سواءـ فيـ ذـلـكـ قـلـيلـهاـ أوـ كـثـيرـهاـ . وـعـنـىـ هـذـاـ أـنـ الـأـصـولـ التـيـ يـقـرـرـ النـحـاـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـحـلـةـ اـسـتـخـدـامـهـاـ لـتـقـنـيـنـ الـظـواـهـرـ أوـ تـفـسـيرـهـاـ ، وـالـتـيـ اـسـتـخـدـمـهـاـ بـالـفـعـلـ ، تـهـمـلـ نـقـطـةـ الـبـدـءـ الـوـحـيـدـةـ التـيـ تـصـلـحـ لـلـبـحـثـ لـلـغـوـيـ التـرـكـيـيـ ، وـيـهـيـ مـلـاحـظـةـ الـنـصـوـصـ وـتـصـنـيـفـهـاـ لـاـكـتـشـافـ عـلـاقـاتـهـاـ وـإـدـرـاكـ قـرـائـبـهـاـ فـمـ صـيـاغـتـهـاـ فـيـ قـوـاعـدـ مـلـزمـةـ .

وإذن .. فإن تحليل القياسات النحوية من حيث شكلها يتنهى بما إلى تقرير ما يمكن أن يعد أصلاً من الأصول النحوية وهو « إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها » مع أنها السند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنيـنـ وأن تمتد عنه القواعد . ولا يـنـفـيـ هـذـهـ الـحـقـيقـةـ ماـ نـرـاهـ عـنـدـ النـحـاـةـ أـحـيـاـنـاـ ، بلـ كـثـيرـاـ ، منـ قـيـاسـ عـلـىـ الـكـثـيرـ . ذلكـ أـنـ تـحـدـيدـ موقفـ منـ النـصـوـصـ لـاـ يـحـتـمـلـ غـيرـ سـيـلـيـنـ لـاـ ثـالـثـ لـهـمـاـ : فـإـمـاـ الـإـلـزـامـ بـهـاـ وـالـوقـوفـ عـنـدـ مـاـ هـوـ مـوـجـودـ فـيـهـاـ ، إـمـاـ عـدـمـ التـقـيـدـ بـهـاـ ، وـهـوـ يـعـنـىـ بـالـضـرـورةـ فـيـ مـجـالـ التـقـنـيـنـ إـهـمـالـهـاـ . وإنـ فـإـنـ الـإـلـزـامـ بـالـنـصـوـصـ مـبـداـ منـ الـمـبـادـئـ التـيـ لـاـ تـقـبـلـ الخـرـوجـ عـلـيـهـاـ ، وـمـوـقـفـ مـنـ الـمـوـاـقـفـ التـيـ

---

(١٩) انظر : أصول التفكير النحوي ، ص ٩٧ - ١١٠ .

تأتي الاستثناء فيها ، إذ إما أن يكون التزاماً أو عدم التزام . وقد قبل النحاة العرب أن يخرجوا على هذا المبدأ ، ولم يقفوا في خروجهم عليه عند موضع يستثنونها ، بل إنهم جعلوه أصلاً مطرداً في ظواهر بأسيرها وفي مواقف بجملتها .. وهذا دليل لا يقبل شكاً على إهمال النحاة للنصوص في قياساتهم ، والاستعاضة عنها بأساليب القياس المنطقي . ولا ينبغي أن يخدعنا عن هذه الحقيقة بناء النحاة على الكثير في عدد من الموضع ، أو التزامهم بالنصوص في بعض المواقف .

وإذا كانت شكلية القياس المنطقي قد أحدثت آثارها في الأقىسة النحوية ، فإن ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداتها في الأقىسة النحوية أيضاً . وأهم المجالات التي تتضح فيها هذه الميتافيزيقية هي الحكم ، ذلك أن الحكم النحوي لا يبني في تصور النحاة على النصوص التي تحمله ، ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده ، وإنما يمتد عن الفكرة الذهنية للقياس النحوي المستمد في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي . ومحور هذه الصورة تجريد الحكم من مقوماته المادية التي يبني عليها ، وجعله مرتبطاً ارتباطاً ذهنياً صرفاً عن طريق التلازم العقلاني بالقضايا والأشكال . وهو الأساس في الفكرة الذهنية التي يرتكز عليها القياس النحوي ، فإن الحكم النحوي في تصور النحاة لا يبدأ من أية مقومات مادية : إذ لا يستمد من تحليل النصوص ولا يستند إلى تضافر الظواهر ، ومن ثم يصح عندهم نقله من مجاله الموضوعي الذي وردت به النصوص والظواهر معاً إلى مجالات أخرى

لم ترد لها نصوص ولم تشر إليها ظواهر . بل أمكن عندهم نتيجة لهذا التصور الذهنی نقل الحكم إلى حيث تناقضه الظواهر والنصوص جميما.

وإذا كانت شكلية الأقىسة النحوية قد أسلمت إلى إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها ، فإن ميتافيزيقية هذه الأقىسة قد دعمت هذا الموقف النحوی بما انتهت إليه من تناقض كثیر بين الأحكام التي يتوجهها القياس النحوی الشكلي الميتافيزيقي وبين الواقع اللغوي الذي تستند فيه الأحكام إلى مقومات موضوعية مادتها الموجود بالفعل في الظواهر والنصوص ، ولبس الصورة الذهنية لما هو موجود ، هذه الصورة التي يشكل أبعادها من الواقع فكرة الباحث عما هو موجود وعما ينبغي أن يوجد ، ثم منهجه في تحليله ، أكثر مما يؤثر فيها ما هو موجود بالفعل ، بحيث يمكن أن يقال إن الصورة الذهنية للموجود لا تحمل من خصائص الوجود سوى ما يتصل بالباحث نفسه من سمات .

وقد كان إهمال النصوص ، ثم تناقض الأحكام - وهما النتيجتان اللتان تركهما الأخذ بخصائص القياس المنطقی في القياس النحوی - وراء كثیر من صور التعارض بين الأدلة في التراث النحوی ، ويستوي في ذلك ارتکاز هذه الأدلة على النصوص أو اعتمادها على الأقىسة . مما اضطر النحاة إلى ابتكار وسائل لترجيع ما يتھون إليه من أحكام من ناحية ، وتأييدها بالنصوص من ناحية أخرى ، فكان أن استعاروا من المنهج الإسلامي ما تحدد في علم أصول الفقه من أساليب لترجيع الأدلة حين تتعارض ، وشققا المؤثر من التراث اللغوي ليلتمسوا موردا جديدا من موارد المادة اللغوية (٢٠) .

(٢٠) انظر أصول التفكير النحوی النص الثالث من الباب الاول ، ص ١٢١ وما بعدها.

وهكذا أسلمت الخصائص المنطقية في القياس النحوي إلى آثار عميقـة المدى في الأصول النحوـية والمادة اللغـوية جـمـيـعاً .

ثـانـياً ، التـعلـيل :

الـتعلـيلـ المنـطـقـى :

يعتـبرـ أرسـطـوـ قـانـونـ العـلـيـةـ منـ المـقـدـمـاتـ الـأـولـيـةـ بـإـطـلاقـ .ـ فـلاـ يمكنـ عـنـهـ الـقـدـحـ فـيـ بـداـهـتـهـ .ـ وـقـدـ عـالـجـ أـرسـطـوـ العـلـيـةـ «ـ لـاـ عـلـىـ أـنـهـ فـقـطـ مـبـدـأـ أـوـ مـشـكـلـةـ طـبـيـعـةـ أـوـ مـيـتـافـيـزـيـقـةـ ،ـ بـلـ أـيـضـاـ عـلـىـ اـعـتـبـارـ أـنـهـ قـانـونـ عـقـلـىـ مـنـطـقـىـ ،ـ تـسـتـنـدـ إـلـيـهـ أـبـحـاثـ الـمـنـطـقـ جـمـيـعاـ »ـ (ـ ٢١ـ)ـ .ـ وـمـنـ ثـمـ تـشـغـلـ الـعـلـةـ فـيـ الـاسـتـدـلـالـ الـمـنـطـقـىـ الـأـرـسـطـيـ الـقـيـاسـيـ حـيـزاـ كـبـيرـاـ .ـ

وـعـلـىـ الرـغـمـ مـمـاـ تـمـتـازـ بـهـ بـحـوثـ أـرسـطـوـ فـيـ الطـبـيـعـةـ عـلـىـ وـجـهـ الـعـسـومـ مـنـ حـرـصـ عـلـىـ التـعـالـمـ الـمـبـاـشـرـ مـعـ الـفـلـوـاهـرـ ،ـ وـالـرـقـوفـ عـنـ مـعـطـيـاتـ الـحـواـسـ باـعـتـبـارـهـاـ الـمـصـادـرـ الـوـحـيـدـةـ لـلـمـعـرـفـةـ ،ـ وـتـصـورـ الـقـوـانـينـ الـكـلـيـةـ عـلـىـ أـنـهـ «ـ لـيـسـ إـلـاـ أـفـكـارـ مـعـمـمـةـ ،ـ وـأـنـهـ لـيـسـ فـطـرـيـةـ ،ـ بـلـ نـكـوـنـتـ مـنـ مـشـاهـدـاتـ لـلـأـشـيـاءـ الـمـتـمـاثـلـةـ ،ـ فـهـيـ مـدـرـكـاتـ وـلـيـسـ أـشـيـاءـ »ـ (ـ ٢٢ـ)ـ .ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ كـلـ ذـلـكـ فـإـنـهـ لـاـ يـكـادـ يـتـقـلـلـ إـلـىـ الـبـحـثـ فـيـ الـإـنـسـانـ وـمـاـيـصـلـ بـهـ مـنـ قـوـانـينـ حـتـىـ يـنـقـلـبـ إـلـىـ مـيـتـافـيـزـيـقـىـ خـالـصـ (ـ ٢٣ـ)ـ .ـ وـتـصـبـحـ اـسـتـدـلـالـاتـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ ذـاتـ طـابـعـ مـيـتـافـيـزـيـقـىـ صـرـفـ ،ـ إـذـ يـرـىـ أـنـ الـفـاـيـةـ الـتـىـ يـنـبغـىـ أـنـ يـتـحـراـهاـ الـإـنـسـانـ -ـ دـارـسـاـ أوـ فـيـلـوسـفـاـ -ـ هـىـ

(ـ ٢١ـ)ـ مـنـاجـيـ الـبـحـثـ لـلـشـارـ ١٥٧ـ .ـ

(ـ ٢٢ـ)ـ قـصـةـ الـحـضـارـةـ ٧ـ /ـ ٤٩٦ـ .ـ

(ـ ٢٣ـ)ـ قـصـةـ الـحـضـارـةـ ٧ـ /ـ ٥٠٤ـ .ـ

التوصل إلى « الصورة العقلية للأحداث والقبض على «الصورة الذهنية» للأشياء ، باعتبارها « الصورة الجوهرية » الحقيقة لها ، وأن تحقيق هذه الغاية لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء ، والتوصل إلى تلك الصورة لا ينبع عن الاحتكاك الفعلى بالأحداث ، وإنما يتم بواسطة النظر العقلى التأملى الذى لا يتقييد بالأشكال الخارجية للظواهر <sup>(٢٤)</sup> . ومن هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند «الأسباب» المباشرة التى تؤثر فى الظواهر من أحداث وأشياء وعلاقات ، وإنما اضطر إلى أن يجعل منها «الغايات» أو «الأهداف» التى يتصور المفکر وجودها ، وذلك ليفى بحاجات «الصور» الميتافيزيقية وليدة منهجه الاستدلالي .

وهكذا جعل أرسطو المعلول نتیجة أربع علل : «المادية (التي يتكون منها) والفعالة (العامل فيها أو فعله) ، والشكلية (طبيعة الشيء) ، والغائية (الهدف) و . . . يضرب لذلك مثلاً عجيبة فيقول : ما هي العلة الفعالة ؟ هي البذرة والنطفة ، (أى عملية التلقيح) . وما هي الشكلية ؟ هي الطبيعة ، (أى طبيعة العوامل ذات الشأن) وما هي الغاية ؟ هي الغاية التي يهدف إليها <sup>(٢٥)</sup> . ثم ما لبث المنهج aristotelian عند شراحه اليونان ثم عند نظرائهم في العالم الإسلامي أن جعل العلة الغائية أهم أنواع العلل aristotelian وأكثرها شيوعا . وأجدرها بالبحث عنها و«القبض على عناصرها . ومن ثم فقد اتصف التعليل في المنهج المنطقى بصفتين جوهريتين : **الضرورية والغائية** .

(٢٤) انظر الفصل الذى عقده رسول عن ميتافيزيقاً أرسطو فى كتابه : تاريخ الفلسفة الغربية ، وبخاصة ٢٦١ وما بعدها .

(٢٥) قصة الحضارة ٧ / ٥٠٦ الهامش .

التعليق في المنهج الإسلامي يختلف اختلافاً عميقاً إلى أبعد غایات العمق عن نظيره في المنهج المنطقى اليونانى . فقد رفض المفكرون الإسلاميون التصور المنطقى الميتافيزيقي للعلة<sup>(٢٦)</sup> ، وما يسلم إليه من اتصافها بالضرورة والغاية . إذ إن تطبيق هذا التصور في مجالين من أهم المجالات الدينية الإسلامية - وهما السمعيات والمعجزات - سيتهى إلى إحالة كل منها . ومن ثم فإن العلة في الفكر الإسلامي لا تتصف بالضرورة ، وقدرة الله من الشمول بحيث لا يحدها ولا يمكن أن يحدها ذلك التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول كما يتصور أصحاب المدرسة الإغريقية وأتباعها . فإن الله قادر دائماً على « أن يستأنف الأفعال ، وعلى أن يحدثها في زمان كانت قبله معدومة »<sup>(٢٧)</sup> . وإذا فإن تتابع الظواهر كما نراها ليس ناتجاً عن تلازم محتمل بين هذه الظاهرة وتلك التي تعد سبباً فيها ، وإنما مرد هذا التتابع إلى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتمية معه ، « فالاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً ، وبين ما يعتقد مسبباً ، ليس ضرورياً عندنا . بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل : الرى والشرب ،

(٢٦) انظر تحليل الدكتور النشار لموقف علماء الكلام المسلمين من الملة الأرسطية في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ١٥٧ - ١٦٧ .

(٢٧) التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة ٥٣ .

والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطلوع الشمس ، والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا إلى كل المشاهدات من المفترضات في الطب والنجوم والصناعات والحرف . فإن افتراضها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق لا لكونه ضروريًا في نفسه غير قابل للغوت . بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وإدامة الحياة مع جز الرقبة ، وهلم جرا إلى جميع المفترضات «<sup>(٢٨)</sup>» وإنذن فإن التابع الذي نلحظه بين العلة ومعلولها إنما هو في الواقع نوع من الارتباط الذهني العادى «<sup>(٢٩)</sup>» الذي لا يستند إلى حقيقة موضوعية أو ركيزة علمية «<sup>(٣٠)</sup>» .

. ٢٢٥) تهافت الفلسفة (٢٨).

(٢٩) انظر : حاشية البنائى على شرح الجلال المحتلى / ٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ ، تحرير الشربينى عليه - بهامشه - .

(٣٠) لا يفوتنا أن نسجل هنا أن نقد المنهج الإسلامى لضرورة العلة قد سبق بقرون نقد التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول عند بعض الفلسفات المحدثين ، وعلى رأسهم ديفيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦ م) الذى يقرر أن ما نراه لا يعد اقتضاناً خاصاً بين الموضوعات ، وهي موضوعات مميزة منفصلة بعضها عن بعض ، « فإن الأسئلة العديدة المتشابهة التى تولد فكرة القرة - « العلة الضرورية » - ليس لها أى تأثير فيما بينها ، ولا يمكن قط أن تتبع إيه ككيفية جديدة في الموضوع يمكن أن تكون أصل فكرة القوة ، إلا أن ملاحظة هذا التشابه تولد انتباعاً جديداً في الذهن . هذا الانطباع هو النموذج الحقيقي لفكرة الرابطة الضرورية » . ومن ثم فإن الضرورة في الواقع تصور ذهنى وليس علاقه بين الأشياء ، فهو « ليست إلا هذا التهوى في الفكر للمضى من العدل إلى المعلمولات ، ومن المعلمولات إلى العدل ، بمقتضى وحدتها المجرية » .

انظر : تاريخ الفلسفة الحديثة ١٦٣ وما بعدها ، شخصيات ومناهج فلسفية ١٣٥ وما بعدها ، فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد ٨٧ - ٩٩ ، قصة الفلسفة الحديثة ١ / ٢٣٦ - ٢٤٠ .

وكما رفض المفكرون الإسلاميون اتصف العلة بالضرورة ، أنكروا أيضا اعتبار الغايات علا ، منطلقين من نقطة بده محددة هي التحليل الموضوعي للظواهر والكشف عن العلاقات الحقيقة بينها . وليس من شك في أن هذا التحليل يرفض اعتبار الغايات علا لأسباب كثيرة ، أهمها : أولا أن الكشف عن هدف ما للشارع لم يذكر صراحة - ويعبر عنه عادة في البحث الأصولي بالحكمة - لا سبيل إلى تحقيفه ، ومن ثم كل ما يمكن أن يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الاجتهاد الذي يختلف فيه المجتهدون . واختلاف المجتهدين لا يلزم واحدا منهم . وثانيا أنه على فرض الوقوف على حكمة الشارع في بعض الأحكام ، فإنه لا يمكن وضع مقاييس دقيقة وضوابط حاسمة تحول دون التعلل بالحكمة لإهدار بعض هذه الأحكام للتخفف من أعبائها ، ذلك أن من الحكمة ما يتصل بالنظام الاجتماعي ، كما أن منها ما يقتصر على السلوك الفردي ، وإذا كان ممكنا تحديد الأولى فإن من العسير تقدير الثانية . والمنهج الإسلامي لا يترك قضياء الكلية بغير تحديد موضوعي ملزم لا يسمح للمشاعر الفردية بالتجنّى عليها حماية لأصوله وأحكامه من ناحية ، وللفرد المسلم نفسه من ناحية أخرى . ومن هنا كان من أبرز شروط العلة في المنهج الإسلامي ثلاثة شروط :

- ١- أن تكون وصفا ضابطا لحكمة ، كالسفر في جواز القصر مثلا ، لا نفس الحكمة كالمشقة في السفر ، لعدم انضباطها <sup>(٣١)</sup> . يقول الشرييني في تفسير هذا الشرط : « يعني أنه لا يمكن ضبطها وإن كانت

---

(٣١) حاشية البناني على الجلال المحتلي ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

هي المقصود ، لاختلاف مراتبها بحسب الأشخاص والاحوال ، وليس كل قدر منها يوجب الترخيص والا سقطت العبادات ، وتعين القدر منها الذي يوجبه متعدد فنيطت بوصف ظاهر منضبط هو السفر ، فجعل إمارة لها ، ولا معنى للعملة إلا ذلك »<sup>(٣٢)</sup> .

- ٢- أن لا تخالف نصاً أو إجماعاً ، لأنهما مقدمان على القياس<sup>(٣٣)</sup> ، وذلك أمر ضروري بعد ما تقرر من أن ارتباط العلة بالمعلول ارتباط عادي ، إذ مادام ليس هناك تلازم حتمي بين الأسباب والمسببات أو النتائج والمقدمات فإن من المحتمن الوقوف عندما قررها الشرع منها دون قول بالرأي فيها .

- ٣- وأخر هذه الشروط أن تطرد العلة في معلولاتها فلا تنقض لفظاً ولا معنى<sup>(٣٤)</sup> . وبهذا الشرط تصبح العلة وصفاً دقيقاً للظواهر ، يعتمد على لحظتها وتسجيل علاقاتها ثم تصنيفها بصورة موضوعية دون أن يسمح في أي مرحلة من هذه المراحل بتجاوز الواقع ، سواء كان بالفرض الذي لا يطرد أو بإهمال بعض الجزئيات .

#### التعليق النحوى :

وتحليل المؤثر من العلل النحوية عن هذه المرحلة يوضح بجلاء تأثير هذه العلل بالتزعة المنطقية في التعلييل ، معبقاء بقایا من الانجاهات الأصولية محصورة في نطاق بعض القوانين التي تحدد مسلك

(٣٢) تقرير الشريبي على حاشية البناني ٢٥٠ / ٢ .

(٣٣) أياضاح سلم الوصول إلى علم الأصول ٣٩ .

(٣٤) الورقات في أصول الفقه ٣٧ .

العلة وسلامتها ، على نحو ما سذكر في الباب التالي - مكتفين في هذا الموضوع بتحديد ملامح التأثير المنطقى في العلل النحوية .

وأول ما يلحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية - في تصور النحاة وإناتهم معا - بالضرورة . فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتمل لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها ، وإنما هدفه الأساس هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جمِيعا ، وهي - لذلك - الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنيين : تقييدا وتفسيرا معا . يقول السيوطي تقريرا لهذه الحقيقة <sup>(٣٥)</sup> : « إذا استقررت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخلة ولا متسمحة فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومحملة ، واستدللاهُم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق » .

ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إمام بالظواهر اللغوية ، ولا تهدف إلى الإحاطة بها . وإنما تبني على ما يتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر وتقصد إلى الكشف عنها . وهو ما أراده السيوطي من إنكاره أن تكون العلة تابعة للوجود ، ويفهم منه

---

(٣٥) الاقتراح في علم أصول النحو ط ٢ ص ٤٦ .

ضرورة أن الوجود هو الذي يتبع العلة عنده . وبهذا الفهم لم يعد البحث النحوي دراسة للموجود بل صار ينصب بدرجة أساسية على علة الوجود ، أي بحثاً ميتافيزيقياً خلف ما هو موجود . لا يقر منه إلا ما يتسق معه أو ينفي عنه .

والملحوظة الثانية أن النحاة في كثير من الأحيان قد عاملوا العلل الغائية على أنها علل صورية أو شكلية . فجعلوا ما تصوروه من الغايات التي تشف عن حكمة اللغة والأهداف التي تؤكد هذه الحكمة أسباباً في ما تناولوه من ظواهر وما وضعوه لها من قواعد . ومن ثم وجدنا أمثل هذه الكلمات « الخفة ، التخفيف ، الفرق » تأخذ سيلها كاصطلاحات في البحث النحوي تعلل لكثير من الظواهر ، وتؤثر - بالضرورة - فيما يصاغ لها من قواعد<sup>(٣٦)</sup> .

وقد أسلم اتصاف العلل بالضرورة والغاية إلى تناقض العلل والاحكام مع الواقع اللغوي من ناحية ، ثم إلى تناقض بين العلل والاحكام من ناحية أخرى . ذلك أن تحديد الغايات التي تهدف إليها الظواهر اللغوية لم يكن يتم على أساس علمي محدد ، وإنما كان متروكاً للاجتهاد الفردي الذي يتأثر بالمشاعر الخاصة ثم بالثقافة الذاتية ، أي بالتكوين النفسي والفكري معاً ، وإذا كانت المكونات الفكرية تتقرب عادة بين النحاة فإن المكونات النفسية تختلف تبعاً للاختلاف في مدى الإلمام بالمدلولات الحضارية للإنسانية ، والإحساس بالقيم

---

(٣٦) انظر مثلاً : العباب في شرح اللباب ، شرح الجمل الكبيرة لأبن الصانع ، ج ١ ترجمة الغريب للدمامين ، وكلها مخطوطات غير مرقمة .

الحضارية للجنس ، والإحاطة بالخبرات السابقة والمعاصرة (٣٧) .  
ويترك كل ذلك آثاره في تصور الأهداف ومن ثم في مضمون العلل وما  
ينبني عليها من أحكام .

### ثالثاً، الحد : (التعريف) :

#### الحد المنطقي :

يهم أرسطو إلى أبعد غایات الاهتمام بالحد ، حتى أنه « يقضى  
نصف وقته في تعريف مصطلحاته ، فإذا فرغ من هذا شعر بأنه حل  
المسألة التي يبحث فيها » (٣٨) وهذا الاهتمام من أرسطو بالحد موقف  
طبيعي يفرضه دور الحدود في البناء المنطقي للفكر الأرسطي ، ويحتممه  
النسق الصورى الميتافيزيقى لهذا المنطق . ولم يقتصر تأثير النظرة  
الصورية الميتافيزيقية على هذا القدر من الاهتمام فحسب ، بل إنها قد  
تركت آثارا عميقة الغور في منهج الحد نفسه . ذلك أن أرسطو يعرف  
الحد تعريفا دقيقا بأنه « تحديد الشيء أو الفكرة ، بذكر الجنس أو  
الصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء أو تنتهي إليه تلك الفكرة : (قوله:  
الإنسان حيوان) والفرق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد  
الصنف : (الإنسان حيوان عاقل) » (٣٩) ، ويقتضى هذا التعريف للحد  
التمس أرسطو عددا من المظاهر الرئيسية التي يمكن دراسة أي شيء

(٣٧) انظر :

The Structure of Human personality 2/ 427, and Research planning at the  
frontiers of science.

(٣٨) قصة الحضارة ٧ / ٤٩٦ .

(٣٩) المصدر السابق .

بمقتضاهما ، فانتهى إلى مقولاته العشر : الجوهر (أو المادة) ، والكمية ، والكيفية ، والإضافة (أى العلاقة) ، والمكان ، والزمان ، والموضع ، والملك ، والفاعلية ، والانفعالية <sup>(٤٠)</sup> . ومعنى هذا أن غاية الحد الأسطري والمنطقى بوجه عام هي تصوير الماهية . وليس من سهل إلى تحقيق هذه الغاية إلا بتحليل المعرف ومعرفة مقوماته ، ثم ترتيب هذه المقومات ترتيبا دقيقا يبدأ من المشترك منها بين المعرف وسواء ثم ينتهي إلى ما يخص المعرف وحده دون سواه . وواضح تماما أن التزام الحد بتحقيق هذه الغاية وأسلوبه في الوصول إليها يتسم مع الخصائص الميتافيزيقية للمنطق الصورى بأسره .

#### الحد الأصولى :

اختلاف الحد في المنهج الإسلامي عن الحد المنطقي حقيقة لا ريب فيها ، ومقارنة غاية كل من الحدين ثم أساليب كل منها تووضح أبعاد هذه الحقيقة وتكشف أسبابها معا . ولعل ابن تيمية أدق من تناول من مفكري الإسلام هذه القضية بأصالة حين قرر أن « المحققين الإسلاميين من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره ، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته ، وإنما يدعى هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين وغيرهم ، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم فعلى خلاف هذا ، وإنما أدخل هذا في

---

(٤٠) المصدر نفسه ، وانظر أيضا : تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٩ ، ارسطو : ٨٨ .

كلام من تكلم في أصول الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة ، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني ، وأما سائر النظار من جميع الطوائف : الأشعرية والمعزلة والكرامية والشيعة وغيرهم ، فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره . . . بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوز أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره ، سواء سمي جنساً أو عرضاً عاماً ، وإنما يحدون بما يلازم المحدود طرداً وعكساً ، ولا فرق بين ما يسمى فصلاً وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره » (٤١) .

ومن الجلىً بعد هذه الكلمات أن هدف الحد في المنهج الإسلامي يختلف عن الغاية التي يتوكلاًها الحد في المنطق الصورى - فإن هدف الحد في الأول يقتصر على تمييز المحدود عن غيره ، أي التفرقة بين صورة ذهنية وأخرى ، على حين ينتهي الثاني رسم صورة ذهنية للمحدود أي تكوين صورة غير حاصلة في الذهن بالفعل (٤٢) . ولذلك يقتصر في الأول على ذكر مميز المحدود ، فإذا تجاوزه بذكر ما يشتراك بينه وبين غيره كان خطأ ، أما في الثاني فلا بد من أن يشمل التعريف ما يوضع مقومات المعرف وخصائصه وعلاقاته جميعاً ، ومن ثم فإنه

(٤١) الرد على المتنقية ١٤ - ١٥ ، وقد لخصه السيوطي في : جهد القربيعة ٢٠٦ ، ونقله النشار في مناجح البحث عند مفكري الإسلام ٩١ - ٩٢ .

(٤٢) في التفرقة بين الحد المتنقى والأصولى انظر الفصل الذى عقده ابن تيمية في الرد على المتنقية ، وقد لخصه السيوطي في جهد القربيعة ٢٠٦ - ٢١٨ ، وانظر أيضاً : كشف اصطلاحات الفنون ٣٨٦ / ١ ، ومناجح البحث عند مفكري الإسلام ١٩١ - ٢١٣ .

لابد من أن يبدأ التعريف ببيان المشترك بين المعرف وسواء قبل أن يذكر ما للمعرف من خصائص ، ولو عكس ذلك أو اقتصر على ذكر علامات المعرف وحدها كان خطأ .

### التعريفات النحوية :

ودراسة التعريفات النحوية في ضوء هذه التفرقة تكشف عن تأثير النحوة في هذه المرحلة بالتعريفات المنطقية ، غاية وأسلوبا ، فقد هدف النحوة من تعريفاتهم إلى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معرفات ، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم إلا باتباع الأساليب المنطقية التي تحدد أولا « الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة ، ثم تذكر بعد ذلك الفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصنف ». وقد اضطرتهم ملاحظة الشروط المنطقية في أحيان كثيرة إلى الانزلاق في خطأين : إذ كانوا بين أن يضخوا بعض جوانب الظاهرة التي يسوقون التعريف لبيانها لكن يسلم لهم « شكل » التعريف ، وبين أن يضخوا بالشكل المنطقي للتعريف حرصا على تمييز المعرف بصورة أقرب إلى مراعاة الاعتبارات اللغوية منها إلى ملاحظة الشروط المنطقية . وتحليل التعريفات المنسوبة إلى هذه المرحلة يثبت شيوخ الخطأ الأول من هذين الخطأين بحيث يمكن أن يعد الاتجاه السائد في البحث النحوي في هذه المرحلة هو « تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية » . ولعل في مناقشة النحوة لما قدمه صاحبا المفصل وشرح الأجرمية من تعريف للصفة ما

يوضح نمط التفكير الذى امتد تأثيره منذ أوائل القرن الرابع حتى العصر الحديث .

يقول الزمخشري فى كتابه المفصل فى النحو فى تعريف الصفة : « هى الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وذلك نحو : طويل وقصير ، وعاقل وأحمق ، وقائم وقاعد ، وسقيم وصحيح ، وفقير وغنى ، وشريف ووضيع ، ومكرم ومهان » (٤٣) .

ويناقشه ابن يعيش فيقول : « قوله : (الاسم الدال على بعض أحوال الذات ) تقريب وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف ، نحو : مررت برجل قام ، ومررت برجل أبوه قائم ، وبرجل فى الدار ، ومن الكرام .... قوله : (الدال على بعض أحوال الذات) لا يكفى فصلا ، ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات ؟ » (٤٤) .

ويعرف الشيخ خالد النعت فى شرحه للاجوبية بقوله : « تابع للمنعوت ، فى رفعه إن كان مرفوعا ، ونصبه إن كان منصوبا ، وخفضه إن كان مخوضا ، وتعريفه إن كان المぬوت معرفة ، وتنكيره إن كان المぬوت نكرة .... بالغ » (٤٥) .

ويرد النحاة هذا التعريف أيضا : « لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الغ ليس واردا موردا التعريف ، بل « بيان حكم من أحكام

(٤٣) المفصل فى النحو ط ١٦ أوروبا .

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧ / ٣ .

(٤٥) شرح الشيخ خالد للاجبوبة ٦٢ .

النعت «<sup>(٤٦)</sup>» ويرتضون تعريفاً آخر ، هو أن « النعت هو التابع المشتق ، بالفعل أو بالقوة ، الموضع لمتبوعه أو المخصص له »<sup>(٤٧)</sup> . لأن هذا التعريف يطبق في دقة الشروط المنطقية : « فالتابع : جنس في التعريف شامل لجميع التوابع » والمشتق بالفعل أو بالقوة ، فصل مخرج لحقيقة التوابع ، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤوله بالمشتق . وبقى التوكيد اللغظى المشتق ، نحو : جاء زيد الفاضل الفاضل . الأول نعت والثانى توكيد لفظى فيخرج بقول التعريف : (الموضع لمتبوعه أو المخصص له) ، فإن التوكيد اللغظى ليس الغرض منه واحداً من هذين الأمرين<sup>(٤٨)</sup> وبمكذا نسى النحاة - في سبيل لحظ الخصائص المنطقية - بعض أجزاء المعرف . فإن التوضيح والتخصيص ليسا الهدفين الوحديين للنعت ، إذ يكون أيضاً لمجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وأمثالها معرفة . كذلك يكون للتتميم نحو : أن الـ يحشر الناس الأولين والآخرين ، أو التفصيل نحو : مررت برجلين عربي وأعجمي . أو الإبهام نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، أو التعليل نحو : عظم زيد العالم ، أو لبيان الماهية نحو : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحجز . . . . بل ويكون للتأكد أيضاً كما في نحو : « تلك عشرة كاملة »<sup>(٤٩)</sup> .

وهذا النوع من الخطأ من التعريف شائع في التراث النحوي<sup>(٥٠)</sup> ،

(٤٦) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للأجرمية ٦٢ .

(٤٧) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٤٤ .

(٤٨) حاشية حسن العطار على شرح الأزهري ٧٧ - ٧٨ .

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) انظر مثلاً : الحدود النحوية للأسمى ، الحدود النحوية للفاكهي ، شرح حدود الفاكهي ١٣ ، الشكت الحسان لأبي حيان ١٢ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٢-ب ، شرح الجمل لأبن العريف ١٠-أ-ب-، المحصول في شرح الفصول ١٨ .

وستكتفى بأن نقدم مثلا آخر يمتاز بأنه ليس فيه كبير خلاف ، وهو لذلك يشير إلى ما بعدحقيقة لا تقبل جدلا في منهج التعريف النحوى ، وهى مراعاة الخصائص المنطقية فى الحد ، وبذلك يثبت أن ما ورد مخالفًا فى غيره من التعريفات لم يصدر عن منهج مغایر ، وإنما نتاج عن اختلاف فى أساليب تطبيق المنهج الواحد .

يعرف النحوة الحال بأنه : (الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه) ويرون أن هذا التعریف سليم لأن « (الوصف) جنس يشمل الخبر والنتع والتمييز ، و (الفضلة) فصل يخرج الخبر نحو (صاحب) من : زيد صاحب ، لأنه ليس بفضلة ، وإن كان وصفا . وأما النتع والتمييز فيخرجان بقيد (المبين لهيئة صاحبه) . لأن التمييز مبين للذات والنتع إنما يذكر لتخصيص المعنوت ، وإنما يقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا »<sup>(٥١)</sup> .

وعلى الرغم مما يتميز به هذا التعريف من اتساق فى الشكل ، فإنه يتناقض مع المضمون الذى قصد به إلى تحديده ، وليس من سبب فى ذلك إلا حرص النحوة على تقديم تعريف منطقى ، « فمثلا قيد الفضلة الذى جعلوه (فصلا) ليخرج الخبر لا يخرج الخبر وحده، بل يخرج

(٥١) انظر : حاشية العطار على شرح الإزهري ٩٧ - ٩٨ وانظر تعريفات عديدة للحال لا تخرج عن هذا التعريف فى : غایة الإحسان ٦ ، النكت ٥٤٠ ، شرح حدود الفاكهي ٢١ ب ، شرح الجمل لابن السعیر ٣٥ ، شرح التسهيل للمرادى ورقه ١٤٨ ، المحصول ٢٩٩ - ٣٠٠ ، شرح اللمع للثناوى مصور ١١٤ / ١ ، لباب الاعراب ٧٢ ، لب الباب ٢٥ ، الباب فى علل البناء والإعراب ١٥٣ ، العباب فى شرح الباب (غير مرقم) .

أحوالاً كثيرة لا يستغني عنها الكلام ، إذ يتوقف عليها صحة المعنى ، وفي كتاب الله تعالى نجد : « ولا تمش في الأرض مرحًا » و « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » و « وما خلقنا السماوات والارض وما بينهما لاعبين » وكلها أحوال لا سبيل إلى دخولها في التعريف بهذا « الفصل » الذي ذكروه . كذلك فإن شرط (المبين لهيئة صاحبه) لا يخرج التمييز والتعت وحدهما ، بل يخرج أحوالاً لا تتناول الصورة المحسوسة المشاهدة بالتبين . ومن ذلك مثلاً : تكلم محمد صادقاً ، ومات مسلماً ، فإن الصدق والإسلام لا يبيبان هيئة محمد وشكله ، بل يصفان التكلم والموت ، وهما أمران معنويان » <sup>(٥٢)</sup> .

#### رابعاً ، طرد الأحكام :

طرد الأحكام أحد الظواهر الواضحة في البحث الفلسفى ، إذ إن غاية الفيلسوف اتخاذ موقف محدد وشامل ومتسم بالاتساق من مشكلات الفكر والواقع معاً ، ونظرته الشاملة الكلية هي التي تميز تناوله للأحداث الجزئية عن تناول غيره من الناس لها ، مفكرين كانوا أو غير مفكرين . ففي الوقت الذي يستوعب فيه الواقع بتفاصيله العديدة جهود الناس العاديين ينأى الفيلسوف بنفسه عن أن تستهلكه تلك الأشياء الكثيرة التي تمر به ، ويظل دائماً يمارس حياته من خلال نظرية عليا إلى الواقع ، ومن فلم توفر لديه القدرة على النظر الشامل والحكم الكلى .

---

. ٣٤٥ (٥٢) الحذف وانتقاد في النحو العربي .

والفيلسوف بحكم النمط الخاص الذي يعايش به الوجود لا يستطيع أن يتعامل مباشرة مع كثير من الأشياء، إذ إنها فضلاً عن كثرتها الكمية في الطبيعة تمتد إلى ما وراءها كذلك ، فثمة استحالة كمية وأخرى نوعية أيضاً . ومع ذلك فهو بحكم اهتماماته الفكرية التي تؤرقه ، ورغبته في أن يكون له نسقه الفلسفى الخاص به ، مطالب بأن يتخد من تلك الأشياء الكثيرة التي لم يتعامل معها بصورة مباشرة موقفاً ، إذ لا سبيل إلى إغفالها في أي بناء فلسفى . وهكذا يدفعه التصور عن الإحاطة الشاملة بالواقع - ماديه وغيبيه معاً - ثم الرغبة في استخلاص إطارات عامة للوجود بأسره ، ووضع صيغ محددة له ، يضطره كل ذلك إلى أن يتناول الجزئيات التي يباح له أن يتعامل معها باعتبارها نماذج صالحة للأخذ بها وعبرة في الوقت نفسه عما وراءها ، ومن ثم فإنها تحول في فكره إلى أنماط مجردة عن كثير من الخصائص الجزئية والملامع الذاتية .. أي أن الأحداث الجزئية تصبح في نهاية الأمر صوراً ذهنية مجردة قابلة للتكرار . ولذلك فإن إطلاق حكم ما عليها كلها أو بعضها لا يقتصر عليها وحدها ، وإنما يمتد ليشمل كل ما تمثله في ذهن الفيلسوف وترتبط به في فكره . وبذلك ينسجم الحكم الفلسفى بأمررين : أولهما أنه يمتد عن الصور الذهنية للواقع وليس عن الأحداث الواقعية ، وثانيهما أنه يتصف بالإطراد النظري بحكم امتداده عن الصور الذهنية المتسقة في الفكر .

وتحليل الأحكام النحوية في هذه المرحلة من مراحل البحث النحوي يكشف عن تأثير النحوة في أحكامهم التقييدية والتعليمية معاً

بخصائص الحكم الفلسفى ، وبصفة خاصة بما يميز هذا الحكم من طرد الأحكام الممتدة عن بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى ، اكتفاء بنوع من الاتساق النظري بينها لا يعتمد على ركائز يقينية ، وإنما تشيده التصورات الذهنية وحدها ، بصرف النظر عن الوجود الواقعى لها . ومن ثم صرّع عند ابن جنى أن يجعل من بين أقسام الكلام من حيث الإطراد والشذوذ ما كان مطردا في السمع شاداً في القياس ، وما كان مطردا في القياس شاداً في السمع<sup>(٥٣)</sup> دون أن يحس بتناقض هذا التفاوت في الحكم بين السمع والقياس ، إذ لم يعد المسموع والمروي ذا قيمة مؤثرة في الفكر النحوي بعد أن أغنى عنهما الإدراك العقلى للنصوص اللغوية . ومن هنا فإن ما يبدو عجيبة من تناقض الأحكام مع الواقع اللغوى يبدو مبرراً ومتلقياً مع منهج البحث النحوى في هذه المرحلة .

فيثلا الحكم بأن مخوا... (لن) النافية الناقصة على الفعل المضارع شاد في القياس ليس غريباً !! لأنه « لما كان نفياً لقولك : (سوف يفعل) أو (سيفعل) وكان الفعل لم يدخل عليه في الإيجاب حرف يعمل فيه اسبيغى أن لا يدخل عليه في النفي حرف يعمل فيه ، فيسجرى النفي مجرى الإيجاب . لأن النفي فرع على الإيجاب . ألا ترى أن (لا رجل) لما كان جواباً لقولك : هل من رجل ، سوغ ذلك عمل (لا) في : رجل ، لتكون مماثلة لمن في عملها في رجل »<sup>(٥٤)</sup> .

والزعم بأن الإعراب أصليل في الأسماء حقيقة مقررة في البحث

(٥٣) انظر : *الخصائص* ١ / ٩٦ وما بعدها .

(٥٤) انظر : *الطبع - لابن برهان - ١٥٩* .

النحوى ، مع أن قسماً كثيراً من الأسماء مبنيٌ ، وقسماً آخر لا تظهر عليه حركات الإعراب ، وعلى الرغم من أن من الأفعال ما يعرب .  
وادعوى أصلية العمل في الأفعال ولذلك لا يسأل عن سبب عملها ،  
وفرعية العمل في الأسماء والحرروف ومن ثم لابد من معرفة سرها<sup>(٥٥)</sup> ،  
توشك أن تستقطب اعتراف جمهور النحوين بها ، مع أن من الجلى أن  
من الأسماء ما يعمل ، ومن الأفعال ما يهمل ، وأن قضية الاختصاص  
التي رد إليها النحاة عمل ما يعمل من الحروف مهللة إلى درجة لا  
تسمح حتى بالتصدى لها .

وتقدير حركات البناء ، فضلاً عن تقدير حركات الإعراب في  
المضاف إلى ياء المتكلّم ونحوه ، قاعدة من القواعد المتبعة ، دون  
إحساس بوجود تناقض بين طبيعة حركة البناء وما تعنيه من ثبوت  
و恃تازمه من لزوم وبين مبدأ التقدير وما يعنيه من عدم الوجود فضلاً عن  
اللزوم والثبات . ومن غير شعور بالتفاوت بين مدلول حركة الإعراب  
وما تتطلبه من تغيير . وبين حركة ما قبل ياء المتكلّم وما تتصف به من  
لزوم .

والامثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى . وحسيناً هذا القدر  
اليسير ليشير إلى هذه الخاصية من خصائص البحث النحوى في هذه  
المرحلة وهي خصيصة لها أهميتها البالغة في البحث النحوى : أصوله

---

(٥٥) انظر كتابينا : الظواهر اللغوية في الشرات النحري ، والمحذف والتقدير في النحو  
العربي : الباب الأول .

وفروعه معا . إذ أن طرد الأحكام وما يتضمنه بالضرورة من تعديمها ، ثم تناقضها مع كثير من الحقائق الجزئية المقررة - نصوصا وقواعد - قد ألزم نحاة هذه المرحلة باعتماد التأويل : أصلا من أصول منهجهم فيتناول خصائص اللغة التركية بالتفعيد وتفسيرها بالتحليل معا .

وهكذا كان التأويل في المراحل السابقة نتاج موقف مغاير للتأويل في هذه المرحلة . فهو في المراحل السابقة ثمرة الاحترام الكامل للنصوص اللغوية : مسموعة ومروية . وهو من أجل ذلك ينصب عليها . أو بتعبير أكثر دقة على ما يخالف القواعد منها ، أما في هذه المرحلة فهو نتيجة الاحترام الكامل للأصول النحوية ، ومن ثم فإنه يمتد من النصوص المخالفة ليشمل القواعد المتغيرة أيضا .

#### خامسا : التأليف النحوى :

يكشف تحليل المؤلفات النحوية المنسوبة إلى القرن الرابع وما بعده عن حدوث تطور عميق المدى فيها يبعدها في الشكل عن أساليب التأليف المأثورة عن القرون السابقة ، ويوضح هذا التطور بصورة تکاد تجسده في مجالين معا : أولهما تبويب الأفكار النحوية ، وثانيهما ترتيب المصنفات النحوية .

ويبدو التطور في تبويب الأفكار النحوية جليا إذا قورنت أبواب المؤلفات النحوية التي خلفتها مرحلتنا هذه بالآبوب ذاتها التي اصطنعها النحاة في المراحل السابقة . وتكشف هذه المقارنة عن اتسام الآبوب النحوية في مرحلتنا هذه بسمتين على جانب كبير من الأهمية .

**الأولى** : أن عنواناتها قد أخذت طابع الاصطلاح ، بعد أن استقر تعامل النحاة معها وذكرهم لها بصورة مجردة عن التفصيلات التي كان من الضروري أن تصبّحها للدلالة عليها في المراحل السابقة . تلك التفصيلات التي كانت تمتّد أساساً عن « وصف » الحكم النحوى أو الأسلوب اللغوى . أما في هذه المرحلة فقد استغنى النحاة عن هذا الوصف اكتفاء بما يشير إليه من كلمات ما لبثت أن أخذت طابع الاصطلاح الفنى . وحسبنا أن نشير إلى عدد من الأبواب النحوية التي يحتويها كتاب سيبويه ، ونقارنها بما استقر في التأليف النحوى من مصطلحات . إذ يعبر سيبويه عن التنازع بقوله : « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منها يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به » ، وعن الاشتغال بقوله : « باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنياً عليه الفعل » ، وعن الفعل اللارم بقوله : « باب الفاعل الذى لم يتعد فعله إلى مفعوله » ، وعن المبني المجهول بقوله : « باب المفعول الذى لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل » ، وعن النعت السببي بقوله : « باب ما جرى من الصفات غير العلل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه » ، وعن المفعول بقوله : « باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر » .

**الثانية** : أن موضوعاتها قد أخذت طابع الترابط ، فقد كانت الأبواب في المرحلة السابقة تعقد لما اتفق مسائله من الموضوعات اتفاقاً كاملاً ، ومن ثم كان الموضوع الكلى يشقق إلى عدد كبير من الأبواب ليعلم بكل مسائله الجزئية ، وعلى هذا النحو مثلاً وجدنا سيبويه يعقد

للاستثناء سبعة عشر باباً ، وإن وأن ثلاثة عشر ، وللتاريخي اثني عشر ، « وهو تشقيق مبالغ فيه ، يدل على إهدار الروابط الجامعية ورعاية الفروق اليسيرة ، ولا نعرف لذلك فائدة ، ولا نحسب أن بنا إليه حاجة إلى تشتيت الذهن ، وتعويق الإحاطة والتحصيل »<sup>(٥٦)</sup> . أما في هذه المرحلة فإن المؤلفات النحوية قد برئت من هذا العيب ، ولعل مرد ذلك إلى نوع من شمولية النظرة التي تتجاوز الفوارق الجزرية ، والتي أفادت النحاة في محاولتهم « تركيب » الأبواب النحوية بعد « تحليل » مسائلها التفصيلية في المراحل السابقة .

ومن المرجح أن هذا النمط من التطور في التأليف النحوى كان ثمرة التطور الذاتى في النحو ، ومن المتبع تأثر النحاة في هذا المجال بمؤثرات أخرى ، إذ إن طبيعة هذا التطور تؤكد أنه نتيجة معاناة تجربة التأليف النحوى ، هذه التجربة التي تبدأ بالوقوف عند المسائل وتحليلها وتترافق بالضرورة في تشكيلها ضمن غيرها ، أو مع غيرها ، وتتردد في العنونة لها ، حتى يباح لها أن تنضح باكتشاف الروابط الوثيقة التي تجمع بعض المسائل وبعض المصطلحات الدقيقة التي تدل عليها أو تشير إليها .

وإذا كان تبوب الأفكار النحوية نتيجة للتطور الذاتى للتأليف ، فإن من المؤكد أن ترتيب المصنفات النحوية قد تأثر بشكل جوهري بمؤثرات خارجية غير عربية وعلى وجه التحديد بتراث الإغريق كما عرفه العالم العربي .

---

(٥٦) مسيبويه إمام النحاة : ١٧٩

وتحديد دور الفكر الإغريقي في ترتيب المصنفات النحوية يتجلّى من مقارنة المؤلفات النحوية قبل هذه المرحلة وبعدها ، وليس من سهل إلى الحكم على المؤلفات النحوية التي تتسمى إلى المرحلة الأولى من مراحل التفكير النحوي ، إذ لم يحفظ لنا التاريخ منها غير أسمائها<sup>(٥٧)</sup> . ومن ثم فإن كتاب سيبويه يعد أقدم ما أثر من المؤلفات النحوية على الإطلاق ، إذ ينتمي إلى أوائل المرحلة الثانية ، ومن ثم فإن مقارنة هذا الكتاب بما كتب في مرحلتنا هذه ، يبيّن إلى أي مدى تأثر ترتيب المصنفات النحوية بالفكرة الإغريقية .

والملحوظ - على وجه العموم - أن النظرة العاجلة لكتاب سيبويه تنتهي إلى أنه « ليس له نسق يجري عليه في ذكر أبوابه »<sup>(٥٨)</sup> فإن الكتاب « خال من المقدمة ومن الخاتمة ، وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذى نجده في كتب النحو التي جاءت بعده »<sup>(٥٩)</sup> . وقد يؤيد ذلك التناول السريع لموضوعات الكتاب . فإن الكتاب بدأ « باشتات من الموضوعات ، يمهّد بعضها للنحو ويقدم بعضها الآخر بين يديه ، وخص كلا بباب ، فتكلّم عن أقسام الكلمة ، وعلامات الإعراب والبناء والمعرف والمبني . وعن المستند والمستند إليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقاً واختلافاً ، وعن الأعراض التي تصيب اللفظ من الحذف والاستغناء والتعويض ، وعن علاقة المعنى في استقامته وإحالته ، وفي

<sup>(٥٧)</sup> انظر : تاريخ النحو العربي ، ص ٧٦ وما بعدها .

<sup>(٥٨)</sup> كشف الظنون ٢ / ٢٨١ .

<sup>(٥٩)</sup> الفواعد النحوية ٢٦١ .

حسنه وقبحه بتأليف الكلام ونظمه وعما يحتتمل الشعر من الفضـرائر»<sup>(٦٠)</sup>. ثم يتناول سيبويه بعد ذلك على الترتيب : اللازم والمتعدي ، ما ينصلب مفعولين أو أكثر ، ضمير الشأن ، النازع في العمل ، الاشتغال ، الإلغاء ، البدل ، عمل اسم الفاعل ، عمل المصدر ، الصفة المشبهة ، المصدر ، أسماء الأفعال ، حذف العامل ، التحذير ، المفعول معه ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله ، الحال ، الظرف ، الجر ، التوايـع ، التعتـ السبـيـ ، علم الجنس ، المبـداـ ، إنـ وأخواتـها ، كـم ، النـداء ، النـدبـة ، الاختـصـاص ، التـرـخيـم ، لاـ النـافـيـةـ للجـنسـ ، الاـسـتـثـنـاءـ ، الضـمـيرـ ، أـىـ ، المـضـارـعـ ، التـواـصـبـ وـالـجـواـزـ ، أـنـ وـأـنـ المـشـدـدـتـيـنـ ، أـنـ وـإـنـ المـخـفـفـتـيـنـ ، أـمـ ، أـوـ ، ماـ يـنـصـرـفـ وـمـاـ لـ يـنـصـرـفـ ، الإـضـافـةـ ، التـثـيـةـ ، الجـمـعـ ، الإـضـافـةـ إـلـيـ يـاهـ المـتـكـلـمـ ، التـصـغـيرـ ، حـرـوفـ الـقـسـمـ ، حـذـفـ تـنـوـينـ الـعـلـمـ إـذـاـ وـصـفـ بـاـبـنـ ، التـونـ الثـقـيلـةـ وـالـخـفـيقـةـ ، الـفـعـلـ الـمـضـعـفـ ، الـمـقـصـورـ وـالـمـمـدـودـ ، الـعـدـدـ ، بـنـاءـ الـأـفـعـالـ ، الـإـمـالـةـ ، هـمـزةـ الـوـصـلـ ، التـسـاءـ السـاـكـنـيـنـ ، الـوـقـفـ ، حـرـوفـ الـزـوـائـدـ ، الـإـعـلـالـ وـالـإـبـدـالـ ، الـإـدـغـامـ .

ولكن النـظـرةـ الـفـاحـصـةـ تـرىـ وـرـاءـ هـذـاـ الشـتـاتـ نـوعـاـ مـنـ النـظـامـ ، يـصـدرـ عـنـ مـرـاعـاةـ «ـالـعـاـمـلـ أـوـلـاـ وـأـخـيـراـ ، فـقـدـ نـظـرـ (ـسـيـبـويـهـ)ـ فـيـ الـجـمـلـةـ حـيـنـ تـكـلـمـ عـنـ الـمـسـنـدـ وـالـمـسـنـدـ إـلـيـهـ ، فـإـذـاـ هـيـ فـعـلـيـةـ وـاسـمـيـةـ ، فـتـكـلـمـ عـنـ الـفـعـلـ الـمـذـكـورـ وـمـاـ حـمـلـ عـلـيـهـ فـيـ الـعـلـمـ ، وـعـنـيـ بـذـلـكـ الـمـرـفـوـعـ فـيـ حـالـهـ الـمـاـيـلـةـ مـنـ الـفـاعـلـ وـنـاثـيـهـ وـاسـمـ كـانـ وـأـخـوـاتـهـ وـالـمـرـفـوـعـ فـيـ أـصـلـهـ مـنـ

---

(٦٠) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٢ - ٨.

منصوبات ظن وأخواتها ، ثم نكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكر وأنواع ما ينطوي على الفعلين وعن استعمالات المصدر رما حمل عليه أخذنا على عادته من التبع والاستفراه ، ثم نكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التوابع ، وصار من هنا إلى آخر النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية ، فنتكلم عن الابتداء ونواصيه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل <sup>(٦١)</sup> .

معنى هذا أن محور النظام الذي سار عليه كتاب سيبويه هو مراعاة نوع الصيغ التي يتالف منها الكلام وليس لحظ عملها فحسب ، وهو ما عبر عنه الأستاذ على النجدي بـ «النحو العامل نفسه». وهذا الترتيب وإن بدا مشوشًا إلى حد ما في كتاب سيبويه فإن فكرته التي يصدر عنها صحيحة ، إذ من الواجب في مجال تحليل التراكيب دراسة الصيغ ذاتها دون الاكتفاء ببيان آثارها الإعرابية وحدها . فإن في تصنيف الأبواب على حسب الآثار الإعرابية وقوف عند «شكل» هذه الآثار دون تحليل دقيق لمقدماتها ، ثم إنه فوق ذلك لا يراعى غير ظاهرة واحدة ، هي ظاهرة التصرف الإعرابي ، وبهمل ما سواها من ظواهر اللغة التي ينبغي أن تلحظ آثارها في مجال التصنيف كما تراعى بالضرورة في مجال التقنيين .

وهذه النتيجة التي يتنهى إليها تحليل كتاب سيبويه يؤكدها أيضًا نماثر من كتب عن نحاة المرحلة التي ينتمي إليها سيبويه ، كالأنفس وقطرب والفراء وثعلب والمبرد وغيرهم من نحاة القرن الثالث الهجري .

<sup>(٦١)</sup> سيبويه إمام النحاة ١٧٨ - ١٧٩ .

وترتيب المصنفات النحوية في المرحلة الثالثة يختلف إلى حد بعيد عن هذا الترتيب ، والاعتبار الذي يصدر عنه موقف النحاة في هذه المرحلة يتناقض مع الفكرة التي أخذوا بها في المرحلة السابقة ، فإن النحاة قد بنوا موقفهم هنا على أساس مراعاة أثر العوامل ، فجعلوا ملوك ترتيب الأبواب التشابه في شكل الحركة الأخيرة دون أن يعبأوا بأية مؤشرات أخرى . ومن ثم فإن الترتيب المتبع بين النحاة في هذه المرحلة - حتى لا يكاد يختلف - يبدأ بذكر مجموعة من المقدمات العامة التي تتناول الكلمة والكلام وأقسامهما والإعراب والبناء وأنواع كل منها ثم يتلو هذه المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الإعرابية ، بدءاً بالمرفوعات تعقبها المنسوبات ثم المجرورات ، وأخيراً المجزومات . وفي داخل هذه الإطارات العامة يقدم النحاة أحکامهم وآراءهم ، لا يكادون يختلفون في ترتيبها ، وإن اختلفوا - في بعض الأحيان - فإن خلافاتهم محصورة في بعض الجزئيات والتفاصيل .

ومن الواضح أن ترتيب المصنفات النحوية في المرحلة السابقة يضع في الحسبان عدداً من الاعتبارات التي يجمعها ما اصططلعنا عليه «بتحليل الصيغ» ، على حين لا يعني التقسيم والترتيب في هذه المرحلة بغير الانفاق في شكل الحركة ، وإن فإن التقسيم السابق - وإن بدا في التطبيق إلى حد ما غير مكتمل - فإن فكرته أقرب إلى لحظ الخصائص الموضوعية ، وهي إحدى السمات الواضحة في المنهج الإسلامي . على حين لا يشير الترتيب - في مرحلتنا هذه - إلى شيء من هذه الخصائص ، إذ كل ما يلتفت إليه هو مدى الانفاق في «الشكل» بغض

النظر عن دوافع هذا الاتفاق . وبضميمة هذه الحقيقة إلى الحقائق المختلفة التي تتأثر على تأكيد دور المنطق الإغريقي في الأصول النحوية - وقد وقفتا عندها في الصفحات السابقة - يصبح من الميسور تصور هذا التغيير في ترتيب المصنفات النحوية على أنه بعض ما للتراث الإغريقي من تأثير في شكل هذه المصنفات فضلاً عما له من آثار في مادتها ومنهجها معاً .

### خلاصة :

في ختام هذا الباب لا يفوتنا أن نسجل عدداً من الحقائق لا مناص من ذكرها .

### الحقيقة الأولى :

أن تأثير المناهج النحوية بمؤثرات إغريقية لا ينفي تأثير النحو في جملته بمؤثرات أخرى ، فمن المحقق أن كثيراً من الجزئيات النحوية كان ثمرة الاتصال المباشر حيناً وغير المباشر أحياناً بين النحاة وبين اللغات : الفارسية والعبرية والسريانية<sup>(٦٢)</sup> . ومن المقطوع به أن اللغة السريانية بصفة خاصة قد أثرت تأثيراً كبيراً في النحو العربي ، إذ كانت في فترة طويلة الوسيط الذي انتقلت بوساطته كثيراً من الاتجاهات الفكرية الإغريقية إلى اللغة العربية<sup>(٦٣)</sup> ، ومن ثم كان في مقدور المفكرين

(٦٢) انظر : القواعد النحوية ٢٥١ - ٢٥٣ ، وعلى الرغم من أن كثيراً من صور التأثير والنثر التي ذكرها المؤلف تعود إلى اتفاق الظواهر اللغوية فإن من بينها ما يشير إلى عدد من القواعد النحوية .

(٦٣) انظر مثلاً : اللمعة الشهية ١ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

العرب - و منهم النحاة - أن يتصلوا بالفکر اليونانى بصورة غير مباشرة قبل أن يتاح لهم الاتصال به بشكل مباشر عن طريق المترجمات . ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا سيل إلى عد هذا التأثير و نحوه من قبيل التأثير في مناهج التفكير النحوى ، إذ ظلت دائما نتائج الاتصال محصورة في نطاق بعض الجزئيات لا تتجاوزها إلى الأصول ، وبذلك لم ينفع لغير الفكر الإغريقي أن يؤثر بوضوح في الأصول النحوية .

### الحقيقة الثانية :

أن تأثير الأصول النحوية بمؤثرات غير عربية قد تم بعد مرحلة طويلة من الصراع بين خصائص المنهج الذي كان متبعا في البحث النحوى منذ نشأته - وهو في جوهره مستمد من الخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي - وبين الفكر الإغريقي ، ولم يصحب هذا الصراع نشأة التفكير النحوى بل تأخر عنه قرابة قرن ظلت فيه الأصول النحوية مستقلة عن التيارات الفكرية غير العربية . ومن ثم فإن أسالة منهج البحث النحوى حتى أواخر القرن الثاني الهجرى - شأنها شأن أصالة نشأة التفكير النحوى جملة - لا مجال للتrepid فى القطع بها ، فإن كل الظروف والملابسات تعرف بها ، كما أن تحليل كافة الحقائق الموضوعية يسلم إليها .

### الحقيقة الثالثة :

أن عدم وعي النحاة بخصائص المنهج الإسلامي الذاتية وخلطهم بين المقومات الإسلامية والعناصر الإغريقية قد أسهم إلى حد كبير في

استقرار الأساليب اليونانية في التفكير النحوي ، بحيث لم نجد محاولة واحدة لتقويم الأصول النحوية بعية رفض السيطرة الفكرية للثقافة اليونانية على هذه الأصول وتجريدها منها ، على حين كان إدراك علماء الكلام والاصول للغوارق العميقة التي تفصل وتميز المنهج الإسلامي عن المنهج المنطقى الميتافيزيقي الإغريقى سببا في بقاء مدرسة فكرية ظلت ترفض التأثير المنهجى للثقافة اليونانية في هذين العلمين حتى عصور متأخرة .

#### الحقيقة الرابعة :

أنه إذا كان التحليل التاريخي قد كشف عن أصلية المناهج النحوية في فترة من الفترات ، وأثبت تأثر هذه المناهج بمؤثرات أجنبية في فترة أخرى ، فإنه لم يحدد موقفا من صلاحية هذا المنهج أو ذاك للأخذ به أو رفضه . ذلك أن الرصد التاريخي للظواهر يهتم بتسجيل كل الحقائق التاريخية - وإن هانت - لتشكيل صورة الواقع كما حدث ، أو أقرب ما تكون إلى حدوثها ، وكل بُرْزِيَّة في هذا المجال لها قيمتها لمساعدتها في تشكيل الحقيقة التاريخية ورسم أبعادها . والأمر كذلك في التحليل التاريخي للأفكار ، فإن لكل فكرة قيمتها التاريخية من حيث دلالتها على حقيقة بعينها أما القيمة الدائمة التي تجاور الحقل التاريخي لفكرة ما ، أو لظاهرة بأسراها فإنها تتوقف على التحليل الموضوعي لها ، ومن ثم فإنه لا فكاك من تحليل سلامة المناهج النحوية للكشف عن مدى صلاحيتها .

وهذا هو موضوع الباب التالي .



الباب الثاني

سلامة الفكر النحوي



## بَيْنِ يَدِي الْبَابِ

إن قضية تحديد مدى سلامة شيء ما ، أو صلاحية أمر من الأمور لمجابهه حدث من الأحداث ، ليست قضية بسيطة حتى على المستوى الاجتماعي وحده ، بل إنها بالضرورة تعبّر عن موقف مركب وكثير من خلال معاناة شكل من أشكال هذا الموقف بصورة جزئية . وأهم العناصر المكونة لذلك الموقف الكلى :

أولاً : حتمية وجود قانون شامل ومفصل وصريح للاحتكام إليه في القطع بسلامة هذا الأمر أو ذاك ، أو عدم سلامته .

وثانياً : إدراك دقيق لكل جزئية من جزئيات الموقف الخاص ، ورؤى واضحة لطبيعة العلاقات التي تشد عناصره بعضها إلى بعض ، وفهم كامل لنوعية التأثير والتأثر المتبادل بينها ، والمحدث آخر الأمر شكل الموقف الخارجي وما وراء هذا الشكل من مسارب أيضا . وبغير استثناء كل ما يتصل بالموقف الخاص من حقائق وأوهام وأساطير يستحيل تصور العدل حتى على المستوى الاجتماعي ، وبدون وجود حتى للقانون يحتكم إليه في كافة الأحداث والواقع الحاكم والمحكوم معاً يصبح العدل - اجتماعياً - شعاراً زائفًا فضفاضًا يسع كل المتناقضات .

قضية السلامة إذن قضية معقدة على المستوى الاجتماعي ، لأنها في جوهرها قضية عدالة . وهي على المستوى الفكرى النظري مجرد أكثر تعقيدا ، لأنها تتطلب اليقظة الذهنية البالغة الحدة ، للتفرقة بين ما يصلح لتقديم إضافة ما لشكل الحقائق أو مضمونها وبين قيمة الحقائق كلها ، وبتعبير آخر : التفرقة بين ما له قيمة تاريخية وما ليس له هذه القيمة ، ثم بين ما له قيمة تاريخية من ناحية وقيمة مطلقة من ناحية أخرى . ومعنى هذا أن رصد الحقائق تاريخيا بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلالاتها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل محصورا في إطار الحقائق التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخي . الذي يظل - على أهبيته - شكلاً نسبياً ومحتملاً للوجود الإنساني . ويظل من المحتم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدتها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحي الفعال المؤثر في واقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضا .

وقضية السلامة في مجال البحث النحوى المنهجى في اللغة العربية أكثر تعقيدا وأعمق صعوبة من كل ما يمكن علاجه في الفكر العربى من قضایا ، لأنها بالإضافة إلى ما تحتاجه من بصر ذهنی نافذ لتفويت كافة الحقائق التاريخية موضوعيا ، تحتاج إلى منهج لغوى يتصرف بالكلية والشمول والدقة ، ويتسم بصلاحيته للوفاء بالاحتياجات المباشرة للخصائص الإنسانية والقدرة التاريخية للغة العربية .

وليس الفكر النحوى - كما تحددت ملامحه ونكشفت أصوله من قبل - قادر على تلبية هذه الاحتياجات ، فإن طبيعته المعبرة عن مراحل

بعينها في الفكر الإنساني تقصر قيمته بشكل عام على مراحل تاريخية ، وتجعل من كل محاولة لسدها إلى غير نطاقها عملاً ساذجاً يصدر عن انtrapos تجمد ما تعبّر عنه اللغة من نشاط اجتماعي وذهني معاً .

والامر في المناهج اللغوية المعاصرة أشد صعوبة ، فإنها تناج التطور الحديث في الفكر الإنساني ، ثم إنها أيضاً تسم بالعملية التي تكاد تجعلها تشبه المناهج التجريبية ، بل إنها تطبق بالفعل هذه المناهج في بعض مستويات التحليل اللغوي ، ثم هي - فوق هذا كلّه - قد أثبتت القدرة على ممارسة التحليل اللغوي في لغات شتى ، وبذلك أصبحت مناهج علمية وإنسانية معاً ، فمن العيب تجاهلها وعدم الأخذ بها في اللغة العربية ومن ثم فإن قياس مدى سلامتها الفكر النحوي ينبغي أن يكون إليها ، ولا ينبغي أن يصدنا عن الأخذ بتتاح هذه المناهج من أساليب موضوعية للبحث العلمي حساسية فكرية أو تعصّب عقدي . وفي الحق أن هذا جانب من الحقيقة ، ولكن ثمة جوانب أخرى لا ينبغي إغفالها ، ولا يتسم التناول بالعلمية والموضوعية معاً بغير الوقوف عليها واستئناء دلالاتها .

وأول هذه الجوانب : أن الحقيقة البارزة في حياة العربية الفصحى ، والتي يجب وضعها في الاعتبار في أي بحث فيها على أي مستوى من مستوياتها - وبخاصة مستوى التركيب - هو التحامها التحامًا يكاد يكون عضويًا بالنّص القرآني . وقيمة القرآن مطلقة وليست تاريخية تقتصر به عند مراحل بعينها فكريًا واجتماعياً . ومن ثم فإنه يتصنّف بالبقاء والدّوام . ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتّحتم أن يكون لها صفة

الامتداد . ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف - أو يجب أن تختلف - عن نقطة البدء في دراسة آية لغة أخرى . وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتيًا وتركيبيًا ودلاليًا ، وتصور كل مرحلة منها عصراً محدداً بخصائصه الفكرية والثقافية المنشكسة عن واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية - فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة ، حتى يمكن الاطمئنان إلىبقاء النص القرآني ، كما أريد له أن يكون: نصاً لغوياً معبراً عن القيم الكلية للعقيدة الدينية .

والجانب الثاني : أن ابتكار منهج ما موقف حضاري ، ويتصل أوتى النصال بروح الحضارة حتى ليتمكن اعتباره معيّراً عنها في المجال العلمي المحدود الذي يتناوله وينصب عليه : فالمنهج المنطقى يعبر في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهى حضارة القلة المستفينة بعمل الكثرة ، والمستمدّة إلى أبعد غايات الاستمتاع باللهو والفراغ والترف ، والبحث العلمي عندها من قبيل الترف العقلى ، وسبك القضايا النظرية في دقة عمل لا ينفصل عن المتعة المادية ، فهو نتاجها من ناحية ، وموصل إليها بشكل أو باخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعي على أنها حقائق مقررة مبررة قدرياً وتاريخياً . ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزal بشكل حاسم

عن كل مضمون اجتماعى وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون بصورة أو بأخرى . والامر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها فإن الوضعيـة المنطقية مثلاً تعكس بأصالة روح النـظام الرأسـمالـي ، وهو نظام يقوم على أساسين: أولهما الفـرد في مقابل المجتمع ، وثانيهما انفصال الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية .. وهذا العـزل للحقائق المترابطة والكلـية ، وهذا التـفتـت في الـوحدـات المتصلة بالطـبـيعـة هو محـور منـهج الـوضـعـية المنـطـقـية الـذـى يـرى أنه لا سـيلـ إلى تـحلـيلـ حـقـيقـةـ منـ الحقـائقـ إـلاـ بـعـزـلـهاـ إـلـىـ مـجمـوعـةـ الـفـاظـ ،ـ ثـمـ إنـهـ لاـ مجـالـ لـفـهـمـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ إـلاـ بـتـنـاـولـ كـلـ لـفـظـ مـنـهـاـ مـسـتقـلاـ عـنـ باـقـيـهـاـ .ـ وـتـعبـرـ المـادـيـةـ الجـدـلـيـةـ عـنـ النـظـامـ الـاشـتـراـكـيـ السـماـرـكـيـ ،ـ الـذـيـ يـعـكـسـ دـعـامـتـيـ النـظـامـ الرـأسـمـالـيـ ،ـ فـالـمـجـتمـعـ عـنـدـهـاـ قـبـلـ الـفـردـ ،ـ وـرـغـيفـ الـخـبـزـ عـنـدـهـاـ قـبـلـ تـذـكـرـةـ الـاـنـتـخـابـ .ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـاـ فـطـنـ إـلـيـهـ هـذـاـ المـنهـجـ مـنـ وـحدـةـ وـظـواـهـرـ وـاتـصـالـهـاـ فـإـنـهـ يـقـفـ عـنـدـ المـادـيـ مـنـهـاـ فـحـسـبـ .ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـاـ أـدـرـكـهـ أـيـضاـ مـنـ حـدـوثـ عـدـدـ مـنـ التـفـيـراتـ وـالـتـحـوـلـاتـ فـيـهـاـ فـإـنـهـ لـمـ يـفـطـنـ إـلـىـ دـورـ الـفـكـرـ فـيـ إـحـدـائـهـاـ أوـ الـاسـتـجـابـةـ إـلـيـهـاـ ،ـ وـلـذـلـكـ كـانـ مـحـورـ المـادـيـةـ الجـدـلـيـةـ يـلتـقـىـ مـعـ جـوـهـرـ النـظـامـ السـماـرـكـيـ وـيـعـبـرـ عـنـهـ :ـ الـمـادـةـ قـبـلـ الـفـكـرـ ،ـ وـالـمـادـةـ مـؤـثـرـةـ فـيـ الـفـكـرـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ كـانـ التـفـيـرـ الـاـقـتـصـادـيـ لـلـتـارـيـخـ ،ـ وـالـتـفـيـرـ السـماـرـكـيـ لـلـأـدـيـانـ ،ـ وـالـتـحـلـيلـ الـمـادـيـ لـلـمـجـتمـعـ ،ـ وـالـاـهـتـمـامـ بـتـغـيـيرـ عـلـاقـاتـ الـإـنـتـاجـ ،ـ كـانـ كـلـ ذـلـكـ نـتـائـجـ ضـرـورـيـةـ وـحـتـمـيـةـ فـيـ المـادـيـةـ الجـدـلـيـةـ .ـ

ترى . . . ما الموقف الحضاري الذي تعبـرـ عـنـهـ المـناـهـجـ الـلـغـوـيـةـ

الـمـعاـصـرـةـ ؟ـ

إن هذه المناهج - على الرغم مما بينها من اختلاف في العديد من أساليب التحليل اللغوى - تتفق على ضرورة الفصل الحاسم بين المراحل التاريخية للغة التى تدرسها و من غير العلمى فيها أن تدرس اللغة و تخلل دون تقسيمها إلى عدّد من التقسيمات ذات الخصائص الموحدة أو المتقاربة . و نحسب أن هذا الموقف لا يمكن أن يعني إلا أن طبيعة العلاقة التى تربط المجتمعات اللغوية (غير العربية) بمضاربها تتحصر في مجرد الروابط التاريخية . وأنه ليس ثمة دوافع خاصة تدعو إلى الارتباط العضوى بالتاريخ ، إذ إن الواقع يستوعب كل اهتمامات البشر ويستقطب كافة جهودهم . وهو ما يختلف فيه المفکر العربى الإسلامى ويتعدد فى قوله ، فإن العلاقة بين المجتمع المسلم والماضى لا تتحصر فى إطار تاريخي بحث ، بل إن مماثلة المسلم لواقعه تنطبع إلى حد كبير بما يستوحى من حياة الأسلام ، وبخاصة حياة الرسول وصحابه . وليست المسألة قصرًا على المواقف الفردية ، بل إن أشكالا كثيرة من النشاط الاجتماعى تتسم بالشكل إسلامى الذى يكاد يلغى عنصر الزمن و يجعل التاريخ حيا .

وهكذا . . . إذا كان الموقف العلمى يطلب بالضرورة الفصل المرحلى فى تاريخ اللغات المختلفة بين فترة وأخرى ، فإنه هو نفسه بما يستلزم من لحظ الظروف الموضوعية يستوجب ، حدة المراسيل التاريخية فى تحليل لغة القرآن : العربية الفصحى .

لذلك كله نحسب أن منهج التحليل الذى اقترحناه الأخذ به من قبل<sup>(١)</sup> ، عن وعي بما فى التراث من أصول يبنيى الحفاظ عليه ، وما

(١) الحذف والتقدير في التحرير العربي ٣٩٢ وما بعدها .

فيه من رائق يجب التخلص منه . وعن إدراك بما في المناهج المعاصرة من جديد يتلامس أسلوباً مع الخصائص الموضوعية للغة العربية ، ولا يتناقض معها غاية . نحسب أن هذا المنهج أكثر المناهج صلاحية للأخذ به في البحوث الترتكيبية للغة العربية . وملبيفة هذا المنهج تعتمد على ركائز من الالتصاق الكامل بالواقع اللغوي ، والالتزام بما فيه من ظواهر دون تحريف أو تغيير . وغاية الباحث النحوي فيه تحليل الصيغ والتراتيب والأساليب المتسمية إلى مستوى اللغة الفصحى بغية الوصول إلى ما تلتزم به من قواعد ، وما يطرد فيها من خصائص ، دون أن يفرض عليها صورة عقلية ، أو يفترض فيها بناء منطقياً .

ويتم تحقيق هذه الغاية على مرحلتين متضادتين :

الأولى : تصفية المادة اللغوية موضوع الدرس والتحليل والاستبطاط ، حتى لا يختلط التراث اللغوى فيها بالخصوصيات اللهجية . واللغة التي يدرس النحو العربى قواعدها هي اللغة الفصحى ، ومن ثم يجب أن نفصل بين النصوص المنسوبة إلى هذه اللغة وبين تلك التي تحمل خصائص لهجية . كما ينبغي ألا يوضع فى الاعتبار فى التعقيد النحوى إلا نصوص الفصحى وحدها .

ومفتاح التفرقة بين الفصحى واللهجات الموقف اللغوى ، إذ هو الذى يفسر النص ويحدد مكانه من اللغة أو اللهجة : فإذا كان الموقف اللغوى يفرض - مراعاة لاعتبارات معينة - لغة مشتركة ، فمن الطبيعي أن تكون اللغة المقصولة فى هذا الموقف بريئة من الخصائص اللهجية . أما إذا كان الموقف لا يفرض تلك اللغة ، لأن الأطراف

المشاركة فيها لا تطلبها ، فمن الممكن أن تشرب إلى التعبير بعض المخصائص اللهجية : صوتية أو دلالية أو تركيبية ، أو هي جمبيا .

**والثانية** : دراسة المادة اللغوية المصفاة التي أنتجتها المرحلة السابقة دراسة تتسم بشمول النظر ، وتنتمي إلى تحقيق الاتساق في القواعد ، ولا يتم هذا الاتساق في القواعد إلا بمحاجة خصائص التركيب الجوهرية لا سماته الخارجية وحدها . ومن ثم يمكن أن تدرس التركيب على مستويين (٢) .

**١- المستوى الألفي** : ويتم فيه دراسة التركيب دراسة أسلوبية ، أي يحدد الموقف اللغوي وما يتطلبه من أساليب خاصة في التعديد .

**٢- المستوى الرأسى** : ويتم فيه تحليل التركيب المختلفة إلى صيغ ومفردات ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، ثم دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة .

و واضح أن هذا المنهج لا يرفض التطور العلمي العالمي ، بل يفيد منه ، ولكن دون تبعية تلغى مراعاة المخصائص الموضوعية للغة وللتفكير وللحضارة جميا .

و واضح أيضا أن المناهج النحوية التقليدية التي حكمت الفكر النحوي كما تكشفت معالجتها في دراساتنا السابقة (٣) لا تتفق كثيرا مع

---

(٢) انظر نموذجا لتطبيق هذا المنهج في حل قضية العامل النحوي في : الحذف والتقدير ٣٥٩ - ٣٦٢ .

(٣) انظر مؤلفاتنا : *الظواهر اللغوية في التراث النحوي - الحذف والتقدير في النحو العربي* - *مناهج البحث عند النحاة العرب - أصول التفكير النحوي - تاريخ النحو العربي* .

هذا المنهج . بل إنها تختلف معه إلى درجة التناقض : فليس في تلك المناهج فصل بين مستويات الأداء اللغوي ، إذ يخلط النحوة بين ما ينسب إلى اللغة وما يتمنى إلى اللهجات . كذلك لم يفطن النحوة إلى ضرورة اتسام بحثهم في الظواهر اللغوية وتقعيمدهم لها بالنظرية الشاملة ، بل كان التناول الجزئي مع طرد الأحكام أسلوبهم في التقنيين والتفسير معاً . ثم إنهم فوق هذا كله لم يقفوا عند مرحلة تحليل الظواهر ، بل تجاوزوها إلى تقديم محاولات شتى لتحليلها ، متأثرين في ذلك أولاً بتعصبيهم للغة وتقديسهم لها ، وثانياً بالنظرة الفلسفية التي تبحث عن علة الوجود في كل ما هو موجود ، وعلة العدم فيما ليس له وجود .

ولهذا كله يتسم الفكر النحوي العربي بعدد من الأخطاء الجوهرية ، وأهم هذه الأخطاء :

أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .

ثانياً : التناول الجزئي وطرد الأحكام .

ثالثاً : التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية .

و سنخصص كل خطأ من هذه الأخطاء بتحليل يكشف مظاهر وجوده وما له من آثار في الفكر النحوي ومناهجه .



## **الفصل الأول**

### **الخلط بين مستويات الأداء اللغوي**

ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب ، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة وتدل على تصور محدد لها ، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهمجي دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية وبين ما ينتمي إلى اللغة الفصحى ، واعتبار الكل لغة واحدة ، محددة الخصائص متحدة المستوى . وهذا الموقف يعني أن اللغة ليست مستوى واحداً يتميز بخصائصه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية عن كل لهجة من اللهجات على حدة ثم عن اللهجات في مجموعها ، وإنما هي مجموع اللهجات القبلية ذاتها .

والذى يكشف هذا التصور ويدل عليه مواقف النحاة أنفسهم فى عصر الاستشهاد النحوى ، فقد كانوا يلجأون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم «المادة اللغوية» من كل سبيل : بالرحلة إلى البدائية ، وبالأخذ عن البداء الرحليين إلى المدن ، وكان السماع أهم الأدالib التي أعادتهم فى هذا المجال . وهم فى سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التى أعادتهم فى هذا المجال . وهم فى سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة

وآخرى من القبائل التى استقر عندهم فصاحتها ، كذلك لم يفرقوا بين إنسان وآخر من الناطقين باللغة !! وهكذا أباح لهم منهجهم أن يسمعوا من النساء والصبيان والمجانين أيضا<sup>(١)</sup> دون أن يفطنوا إلى وجود فوارق تركيبة ودلالية تميز فيما يسمعون بين المستويات اللهجية ومستوى اللغة الفصحى .

وقد أكد هذا التصور بعد ذلك مواقف النحاة عقب عصر الاستشهاد ، فإنه إذا كانت مواقفهم في ذلك العصر تشير إلى هذا التصور فإن كتاباتهم الصريحة بعده تقطع به . وحسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن جنى فى كتابه *الخصائص* ، فى الفصل الذى عقده تحت عنوان : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة »<sup>(٢)</sup> ويعنى باللغات : اللهجات القبلية المنتشرة بين القبائل العربية . فهو يصدر الفصل بقوله : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التيميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجاريين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل من القومين ضربا من القياس يتوخذه ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكن غاية ما لك فى ذلك أن تخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنها بها . فاما رد إحداهما بالآخر فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس مستدليتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فاما أن تقل إحداهما

(١) المزهر ج ١ / ص ١٤٠ ، داعي الفلاح لنباتات الافتراح : ورقة ٧٦ .

(٢) انظر : *الخصائص* ٢ / ١٠ - ١٢ .

وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواها قياساً <sup>(٣)</sup> . على أن هذا الأخذ ليس على سبيل الإلزام ، إذ يجوز أن يستعمل ما يشاء من اللهجات بما فيها تلك اللهجة الضعيفة بما يميزها من خصائص حتى في كافة مجالات التعبير الأدبي بما في ذلك التعبير الفني ، دون أن يكون تعبيره غير صحيح . صحيح أنه يستحسن أن يتخير المستكلم ما يقوى ويشع من اللهجات <sup>(٤)</sup> ، بيد أنه إذا استعمل اللهجات الضعيفة «لم يكن مخطاناً ل الكلام العربي ، لكنه كان يمكن مخطئنا لأجداد اللغتين ، فاما إذا احتج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منع عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا . ويقول على مذهب من قال كذا : كذا » <sup>(٥)</sup> ويختم ابن جني هذا التقرير العريض بكلمته القاطعة : « وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ » <sup>(٦)</sup> وهو يعني بالضرورة كونه مصرياً في حديثه بالعربية الفصحى غير مخطئ في خصائصها .

وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حتمية عن فكرة ثابتة في يقينهم لم يتع لهم أن يناقشوها ، ومن ثم لم يتيسر لهم أن يتبعوا ريفها . وهي فكرتهم الخاصة عن « السليقة اللغوية » . فقد ظنوا أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص المروبة غير متاثر بعوامل أجنبية - عربياً ، أى

(٣) الخصائص ٢ / ١٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الخصائص ٢ / ١٢ .

(٦) المصدر نفسه .

متسمًا بالظواهر والخصائص التي تتميز الفصحى عن غيرها . وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم «السلقة» ، هذا التفسير الذى يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس ، ويردونها إليهما لا إلى الدرة والمران والمعاناة . وحسبوا أنه ما دام دم العربى حالصاً من الاشتراك ، والحياة العربية بريئة من شوائب العجمة فمن المحتم أن يكون النشاط اللغوى الذى يصدر عن هؤلاء البشر فى هذه الظروف عربياً صحيحاً فصحيحاً . يستوى فى صحته الصيانت الأغرار والشيخوخ المهرفون والمجانين والنساء مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوى القدرة على ممارسة الإنتاج الفنى الرفيع ، إذ إن صفة السلقة مشتركة بينهم جميعاً . وهى تقضى أن يكون كلامهم كله فصحيحاً ، سليماً من الخطأ ، معتدلاً فى ميادين البحث اللغوى على تعدد مستوياتها واختلاف مناهجها ، وفي المقدمة منها مستوى التركيب والتحليل النعوى له .

وهكذا يجب أن يوضع فى الاعتبار - فى تصور اللغويين العرب - تلك الحقيقة المقررة عندهم عن مفهوم اللغة ، ومن ثم يجب أن يلحظ فى تعريف ظواهرها وتفسيرها معاً أن تتشكل وفقاً لنظمها وطبقاً لظواهرها جميعاً .

وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة آثاره البعيدة فى دراساتها . على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها ، فإن آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى واللهجات القبلية موجودة فى كافة مجالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضاً . وسنكتفى بالإشارة إلى

تأثير هذا الخطأ المنهجي في مستويات الأصوات والصيغ والدلالة المعجمية ، على أن نفصل ما له من آثار في البحث النحوي ومتناهجه .

### (أ) التأثير في الأصوات :

ترك تفهم اللغويين العرب لللغة وتصورهم لها على أنها مجموع اللهجات القبلية آثاراً شتى في دراسة أصوات العربية الفصحى وتحديد خصائصها . ويمكن رصد هذه الآثار في مجالين :

أولهما : اعتبار الخصائص الصوتية اللهجية ظواهر لغوية ، تنتهي إلى اللغة الفصحى في نفس الوقت الذي تتسبّب فيه إلى اللهجات . ويجوز لذلك استخدامها في مستوى اللغة وفي مستوى اللهجة جديماً . فهي تسم باللهجة من حيث شيعتها بين أبناء قبيلة بعينها ، وهي تتصف باللغوية من حيث إن اللهجة جزء من اللغة ، وأنه يصح بإطلاق نقل الظاهرة من الجزء إلى الكل .

ومن الحق أن نقرر أن هذه الثانية في وضع الظاهرة الصوتية أو هذا الازدواج في تشكيلها وتصنيفها شائع في البحوث اللغوية . بحيث يمكن دون كبير تجور أن نزعم أنه يمتد إلى كافة الظواهر الصوتية للهجات العربية . فهي ظواهر لهجية ولغوية معاً بهذه الاعتبار الذي سبق تحديده . وعلى هذا الأساس يجوز في الفصحى مثلاً زيادة سين على كاف المؤنث وقفا ، قياساً على أن من العرب من يقول : مررت بكِس ، وزلت عليكِس<sup>(٧)</sup> . ويجوز فيها كسر فاء : « كل ما كان وسعه

---

(٧) سر صناعة الإهرا ب / ٢١٤ .

حرف حلق مكسوراً . كقولك : « بِعِير ، وَرِغْيف ، وَرِحْيم ، وَهِي لُغَة  
بَنِي تَمِيم »<sup>(٨)</sup> . بل من اللغويين من أجاز كسر فاء (فَيْل) وإن لم يكن  
فيه حرف حلق ، اعتماداً على أن من العرب من يقول : كِثِير ، وَكِبِير ،  
وَجِيلِيل ، وَكِرِيم ، وما أشبه ذلك بالكسر »<sup>(٩)</sup> بل يجوز فيها أيضاً ما  
كان نطقاً لأفراد ، طالما كان ممكناً التثبت من نسبهم والتتأكد من نقاء  
دمهم . وكان اللّغة - بهذا الاعتبار - أضحت مجتمع الشاطِّ الكلامي  
لكلّافة أبناء الجنس العربي ، وحسبنا أن نذكر هنا ما قرره ابن جنّى من  
عدم جواز قلب الشين المعجمة سِيَّنا مهملة ، مع ورود ذلك في قول  
سِحِيم<sup>(١٠)</sup> :

فلو كنت ورداً لونه لمسقتي      ولكن ربي ساننى بسواديا

لأنه إنما قلب « الشين سينا لسوداه » ، وضعف عبارته عن الشين ،  
وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كاللغة<sup>(١١)</sup> أي أنه نوع من العيب الناتج  
عن طول الممارسة للنطق الخاص لبعض الأصوات ، ولو لم يكن  
كذلك لصح الأخذ به واعتباره ، ثم التباس عليه في اللغة الفصحى !!

وعلى الرغم من الأضطراب والخلخلة في رصد الظواهر الصوتية  
فإنّ اللغويين العرب قد استطاعوا أن يردوا عدداً منها إلى قبائل بعينها ،

(٨) شقيق اللسان وتلقيح الجنان ٢٢٧ .

(٩) انظر : المصدر السابق .

(١٠) هذه رواية سر الصناعة ١ / ٢١٤ ، وهي تتفق مع ما يعرف عن مميزات لهجة سِحِيم  
الخاصة ، ولكن رواية الديوان ص ٢٦ فيها الشين خالصة : « لعشقتن .. شانى ..  
ولعله من تصحيح محققة الاستاذ الميسن .

(١١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٤ .

بحيث يمكن تفسيرها علمياً مرعاً لطبيعة البيئات الجغرافية المتباينة وأثارها في المنابر الصوتية ، وبخاصة في الأنماط المختلفة لتأثير الظواهر الموقعة . وأهم هذه الظواهر الصوتية اللهجية ما اصطلع عليه بالإملاء (١٢) ، والمنعنة (١٣) ، والكشكشة (١٤) ، والكسكة (١٥) ، والفحفة (١٦) ، والمعججة (١٧) ، والشنثنة (١٨) ،

(١٢) لدراسة ظاهرة الإملاء في القبائل العربية انظر : في اللهجات العربية للدكتور أنيس ، الإملاء في القراءات واللهجات العربية من ٧٥ وما بعدها ، وارجع إلى معجم الهوامع ٢٠٠ / ٢ وما بعدها ، كتاب سيريه ٢٦٠ وما بعدها ، التصریح على التوضیح ٣٥٠ / ٢ وما بعدها ، شرح المفصل ٩ / ٥٤ ، الخصائص ١ / ١٦٤ ، الأشموني ، ٤ / ٢٢١ .

(١٣) المنعنة إيدال صوت المهمزة عينا ، وهي إحدى الخصائص الصوتية للهجة تميم باتفاق . ونسبت أيضاً لقبس وقضاعة ، انظر : سر الصناعة ١ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، الخصائص ٢ / ١١ ، الصاحبى ٢٤ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، فقه اللغة للشاعلي ، خزانة الادب ٤ / ٤٩٥ .

(١٤) اختلف في مضمون هذه الظاهرة الصوتية المنسوبة لربيعة ومضر وسد بخاصة ، ونبهها ابن عبد ربہ لنسميم أيضاً . فقليل هي زيارة شين بعد كاف الخطاب المكررة وفنا ، فيقال : رايتش وبلکش وبلکش ، وقيل بل زيادتها وصلوا روفقا ، وقيل بل هي إيدال صوت الكاف شيئاً مكسرة في الوصل ساكنة في الوقت فيقال : منش وعليش . انظر : الصاحبى ٢٤ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، العقد الفريد ٢ / ٢٧٧ ، سر الصناعة ١ / ٢٣٥ ، الخصائص ٢ / ١١ . الخزانة ٤ / ٤٩٥ ، وانظر أيضاً في اللهجات العربية ٩ - ٨٦ ، فقه اللغة للشاعلي ٧٣ .

(١٥) هي إحدى الظواهر الصوتية المميزة لللهجات ربعة ومضر وهوارن ، وجعلها ابن عبد ربہ في بكر مقابلة للكشكشة عند تميم ، قال السيوطي : يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينا ... وقصدوا بذلك الفرق بينهما . المزهر ١ / ٢٢١ ، وقرب ٢٣٥ منه ما ذكره الصاحبى ٢٤ ، والخصائص ٢ / ١٢ ، سر الصناعة ٢١٤ ، ٢١٦ ، العقد الفريد ٢ / ٤٧٧ ، الخزانة ٤ / ٤٩٥ ، وانظر أيضاً في اللهجات العربية ٩ - ٨٧ ، فقه اللغة للشاعلي ٧٣ .

(١٦) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة هذيل ، وهي قلب صوت الحاء عينا ، انظر المزهر ١ / ٢٢٢ .

(١٧) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة قضاعة ، وذكر أبو علي القالي أنها توجد في لهجة قفيم وهي قلب الياء الشديدة جيما . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ ، الصاحبى ٢٥ ، سر الصناعة ١ / ١٩٢ ، أمالي القالى ٢ / ٧٧ .

(١٨) إحدى الظواهر الصوتية المميزة لللهجات اليمن ، وهي قلب صوت الكاف شيئاً - أى تقدم مخرجها . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ .

والطمطمانية<sup>(١٩)</sup> ، والوسم<sup>(٢٠)</sup> ، والوكم<sup>(٢١)</sup> ، والوهن<sup>(٢٢)</sup> ،  
والاستناء<sup>(٢٣)</sup> ، والخلخانية<sup>(٢٤)</sup> ، والتفسجع<sup>(٢٥)</sup> ، والتللة<sup>(٢٦)</sup> ، والعجرفة<sup>(٢٧)</sup> ،

(١٩) أصل الطمطمانة العجمة ، ويراد بها : أن يكون الكلام مشبهاً لكلام المجم ويطلق  
اصطلاح : الطمطمانة على إحدى الظواهر الصوتية المميزة للغة حمير ، وهي قلب  
اللام مثما . فيقال مثلا : طاب مهوا ، بدلا من : طاب الهواء . ونحسب أن قلب  
اللام مثما ليس ظاهرة صوتية شاذة حتى يحمل التغويين العرب على وصفه بالمعجمة ،  
فقليل أصل الاصطلاح بطلق ويراد به مجتمع الظواهر الصوتية المميزة للغة الحميرية  
أو الجنوبية ، ثم اقتصر اللغويون على التمثل ببعض هذه الظواهر ، وهي قلب اللام  
مثما . انظر : اللسان / ١٥ ، ٢٦٤ ، العقد الفريد / ٢ ، ٤٧٦ ، المزهر / ١ ، فقه اللغة  
للتعاليني ٧٣ .

(٢٠) إحدى الظواهر الصوتية الشائعة في اللهجات اليمنية ، وهي قلب صوت السين تاء .  
انظر : المزهر / ١ ، ٢٢٢ ، وقد ذكر ابن جنی بعض أمثلة هذا القلب في سر صناعة  
الأهرب / ١ ، ١٧١ - ١٧٣ .

(٢١) إحدى الظواهر الصوتية الموجودة في بعض اللهجات ربيعة ، عند قوم من كلب .  
يقولون : عليكم وبكم ، بكسر كاف الخطاب حيث كان قبلها ياء أو كسرة . انظر :  
المزهر / ١ ، ٢٢١ .

(٢٢) إحدى ظواهر لهجة كلب أيضا ، وهي كسر هاء ضمير الغائبين مطلقا ، وإن لم يكن  
قبلها ياء ولا كسرة . فيقولون : منهم وعنهم وبينهم بكسر الهاء فيها جميعا .  
انظر المزهر / ١ ، ٢٢٢ .

(٢٣) إحدى ظواهر اللهجات سعد بن بكر وهذيل والأرد وقيس والأنصار ، وهي قلب العين  
الساكنة تونا إذا جاوزت الطاء . انظر : المزهر / ١ ، ٢٢٢ .

(٢٤) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة أعراب الشعر وعمان ، وهي قصر الفتحة  
الطويلة اكتفاء بفتحة قصيرة . نحو : مثا الله ، بدلا من ما شاء الله . انظر : المزهر  
/ ١ ، ٢٢٣ ، فقه اللغة للتعاليني .

(٢٥) إحدى الظواهر الصوتية التي جعلها ابن جنی ثقلا عن ثعلب من خصائص لهجة قيس  
دون أن يحدد مضمونها ، ولعلها قلب الكاف جيما ، فإن فيما ذكره السيوطي أن  
من العرب من يجعل الكاف جيما كالجعية ، يزيد : الكعبية . انظر : الخصائص  
/ ١١ ، المزهر / ١ ، ٢٢٢ ، وانظر العلاقة بين أصوات الكاف والكاف والجيما في  
الصحابي ٢٥ .

(٢٦) إحدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جنی إلى بهراء ، وهي كما فسرها كسر حرف  
المضارعة . وكسر حرف المضارعة ظاهرة صوتية تميز لهجة عدد من القبائل من بينها  
آسد وقيس كما ذكر ابن فارس . وقد يراد بالتللة قلب بعض الأصوات المقاربة للتأء ،  
في المخرج أو المقابلة لها في الصفة إلى تاء ، كالسين والصاد والطاء ، وهي ظواهر

بالإضافة إلى عدد من الظواهر التي لم يستفر الاصطلاح عليها ، ومن ذلك إيدال الجيم في لغة تميم <sup>(٢٨)</sup> . وهي المقابلة لإيدال الباء فيما عند فقيم <sup>(٢٩)</sup> . فضلاً عن تلك الظاهرة الواضحة التي تسم بـها لهجة قريش ، وهي ظاهرة تسهيل الهمزة <sup>(٣٠)</sup> .

ولكن إدراك اللغويين العرب لاتصال هذه الظواهر الصوتية بلهجات بعینها لم يسلم إلى ما كان ينبع من أن يفطنوا إليه ، وهو وجود فوارق أساسية في المجال الصوتي بين اللغة من ناحية ، واللهجات من ناحية أخرى ، ثم بين اللهجات بعضها وبعض . ولكنهم - على العكس من ذلك تماماً - تصوروا أن هذه الظواهر المتناقضة تتسع إلى المستوى الذي تتسع إليه اللغة ، وأنه ليس ثمة فوارق نوعية بين هذه اللهجات وبين اللغة الفصحى وإن كان ثمة فوارق درجة بين اللهجات بعضها وبعض ، طبقاً لمدى شيوع تلك الخصائص الصوتية أو عدم شيوعها .

\* صوتية، حكاما ابن جنى نفسه في سر صناعة الإعراب / ١٧١ - ١٧٤ ، وانظر أيضاً: **الخصائص** ١١/٢، سر الصناعة / ٢٣٥ ، الصاحبي ١٩ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، الخزانة ٤/٤ . ٤٩٥

(٢٧) المعجمة إحدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جنى نقلاً عن ثعلب إلى نسبة دون أن يحدد أى منها مخصوصيتها ، على حين نسبها ابن فارس إلى قيس دون تحديد لها أيضاً. انظر: **الخصائص** ١١/٢ ، الصاحبي ٢٣ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، خزانة الأدب ٤/٤ . ٤٩٥

(٢٨) انظر العديد من نماذج هذه الظاهرة في: **المخصص** ١٤ / ٣٤ وما بعدها .

(٢٩) انظر: **الإمامي للقالى** ٢ / ٧٧ ، وهذه الظاهرة هي التي يصطليح عليها بالمعجمة وتتعدد في لهجة قضاعة أيضاً. انظر: **المزهر** ١ / ٢٢٢ ، الصاحبي ٢٥ ، سر الصناعة ١ / ١٩٢ .

(٣٠) انظر: **السان** ١ / ١٤ ، **المخصص** ١٤ / ١٣ ، الصاحبي ١٩ .

وبناء على ذلك وجدنا لغويًا فدًا ونحوياً قديرًا كابن جنى يرى أن من يزيد الحديث بالفصحي لو استعمل بعض هذه الظواهر «لم يكن مخطئنا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئنا لا جود اللعتين . فاما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منع عليه » (٣١) .

وانطلاقاً من هذا التصور بنى النحاة نتيجتين على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي :

الأولى : اتصاف اللهجات العربية المعترف بها في البحث اللغوي جميماً بالفصاحة ، واعتبار الفوارق بينها مجرد فوارق في درجة الفصاحة وحدتها . وبناء على ذلك اعتبار لهجة قريش أفصاح اللهجات العربية بأسرها ، نظراً لظروف معينة : سياسية واقتصادية ودينية ، جعلت من السهل انتشارها بين القبائل العربية على اختلافها (٣٢) .

والثانية : التوحيد بين اللغة الفصحي وبين لهجة قريش ، بناء على ما في تصورهم من أن القرآن إنما نزل بلغة قريش ، أفصاح « لغات العرب » وأصفاها .

ولا نعتقد أن بين اللغويين المعاصرین من يقبل أياً من هاتين النتيجتين أو يقر الأساس الذي أسلم إليهما ، ونحسب أن رصد هذه «الحقائق» !! وحده كاف لبيان زيف علاقتها واضطراب نتائجها جميعاً .

\* \* \*

---

(٣١) الخصائص ٤ / ١٢ .

(٣٢) انظر : المصاوي ، ٢٣ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، الخصائص ٢ / ١١ . خزانة الأدب ٤ / ٤٩٥ .

ثانيهما : الأخذ بنتائج الظواهر الموقعة في اللهجات : وما ينبع عنها من تأثير وتأثير بقصد المماثلة Assimilation أو المخالفه Dis-similation في مستوى اللغة الفصحى ، وعدم الفطنة إلى ارتباط هذه الظواهر بطبعية البيئة الجغرافية والإنسانية وتعددتها بالضرورة بتنوع الأنماط المختلفة للبيئة ، ثم تفاوتها فيما بينها بتفاوت الخصائص البيئية المميزة لكل منها ، والمعبرة عنها في إطار اللهجة الخاصة بها . ولذلك أجار اللغويون العرب عدداً من الصور الصوتية المختلفة باختلاف النطق اللهجي وخصائصه للكلمات . وفي المعاجم ، كما في كتب اللغة الأخرى أجيزة أن تتعاقب في عدد كبير من الكلمات في العربية الفصحى : الفاء والثاء <sup>(٣٣)</sup> ، واللام والنون <sup>(٣٤)</sup> ، والميم والباء <sup>(٣٥)</sup> ، والعين والحاء <sup>(٣٦)</sup> ، والسين والثاء <sup>(٣٧)</sup> ، والحاء والجيم <sup>(٣٨)</sup> ، والنون والميم <sup>(٣٩)</sup> ، والهاء والحاء <sup>(٤٠)</sup> ، والهاء والسخاء <sup>(٤١)</sup> ، والهاء

(٣٣) انظر مثلا : أمالى القالى / ٢٤ ، وقارن النماذج التي ذكرها بما في اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب اللغة .

(٣٤) انظر مثلا : الأمالى / ٤١ ، وقارن النماذج المذكورة باللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب اللغة .

(٣٥) انظر مثلا : الأمالى / ٥٢ ، وقارن نماذجه بما ذكره اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب .

(٣٦) انظر مثلا : الأمالى / ٦٧ وقارن نماذجه بالذكر في اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب .

(٣٧) انظر مثلا : الأمالى / ٦٨ ، وقارن نماذجه بالذكر في اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب .

(٣٨) انظر مثلا : الأمالى / ٧٨ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب .

(٣٩) انظر مثلا : الأمالى / ٨٩ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصوص والجمهرة وتهذيب .

والعين<sup>(٤٢)</sup> ، والدال والباء<sup>(٤٣)</sup> ، والسين والباء<sup>(٤٤)</sup> ، والباء  
والذال<sup>(٤٥)</sup> ، والسين والشين<sup>(٤٦)</sup> ، والقاف والكاف<sup>(٤٧)</sup> ، واللام  
والراء<sup>(٤٨)</sup> ، والصاد والباء<sup>(٤٩)</sup> ، والدال والباء<sup>(٥٠)</sup> ، والباء  
والباء<sup>(٥١)</sup> ، والدال واللام<sup>(٥٢)</sup> ، والباء والهمزة<sup>(٥٣)</sup> ، والباء

---

(٤٠) انظر مثلاً : الامالي ٩٧ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤١) انظر مثلاً : الامالي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٢) انظر مثلاً : الامالي ١٧٧ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٣) انظر مثلاً : الامالي ١١٢ / ٢ ، المخصص ١٣ / ٢٧ ، وقارنهما بما في اللسان والقاموس والجمهرة والتهذيب .

(٤٤) انظر مثلاً : الامالي ١١٤ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٥) انظر مثلاً : الامالي ١١٩ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٦) انظر مثلاً : الامالي ١٢٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٧) انظر مثلاً : الامالي ١٣٩ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٨) انظر مثلاً : الامالي ١٤٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٤٩) انظر مثلاً : الامالي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٥٠) انظر مثلاً : الامالي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٥١) انظر مثلاً : الامالي ١٥٦ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

(٥٢) انظر مثلاً : الامالي ١٥٦ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

والهمزة<sup>(٥٤)</sup> ، والهمزة والواو<sup>(٥٥)</sup> ، والذال والذال<sup>(٥٦)</sup> ، والكاف والفاء<sup>(٥٧)</sup> ، والعين والهمزة<sup>(٥٨)</sup> ، والسين والزاي<sup>(٥٩)</sup> .

والعلاقة بين كل صوتين من هذه الأصوات التي أجيزة تعاقبها في العديد من الكلمات في العربية الفصحى واضحة . وقلب أحد الصوتين منها إلى الآخر ممكن إذ إنه المقابل للأخر ، إما في الجهر والهمس ، أو في الشدة والرخاوة ، أو في الترخيم والترقيق . والعلاقة بين حروف الحلق أيضا من الوضوح بحيث لا يحتاج تبادلها مواقعها في هذه الكلمات إلى تفسير . وهذه العلاقة الصوتية الوثيقة قد فطن إليها أبو علي الفارسي ، فقرر « أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها . وذلك : الذال والطاء والباء ، والذال والظاء والشاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجها<sup>(٦٠)</sup> » .

(٥٣) انظر مثلا : سر الصناعة / ١٩٧ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٥٤) انظر مثلا : الامالي / ٢ / ١٦٠ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٥٥) انظر مثلا : الامالي / ٢ / ١٦٦ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٥٦) انظر مثلا : الامالي / ٢ / ١٧١ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٥٧) المرجع السابق .

(٥٨) انظر مثلا : الامالي / ٢ / ١٧٧ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٥٩) انظر مثلا : الامالي / ٢ / ١٨٥ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهديب .

(٦٠) سر صناعة الإعراب / ١٩٧ .

لذلك فإنه من المؤكد أن إجازة الصور الصوتية المختلفة للكلمة الواحدة في اللغة الفصحى لا ترتكز على غير التصور الخاطئ الذي تقرر فيه أن كافة الخصائص اللهجية يمكن أن تمتد إلى اللغة باعتبار أن اللهجات هي وحداتها المكونة لها .

ومن المؤكد أيضاً أن هذه الأخطاء الصوتية قد تركت آثاراً عميقاً المدى في المعاجم العربية ، فقد تعددت المواد اللغوية فيها بتنوع الصور المقوله بها، كذلك كان لها آثارها الكبيرة أيضاً في ظاهرتي : الترداد والاشتراك اللغظى .

#### (ب) التأثير في الصيغ :

للخطأ في فهم اللغة آثاره العديدة في التحليل الصرفى للصيغ والمفردات العربية ، وسنكتفى بالإشارة إلى عدد من الأبواب التي يتضح فيها بجلاء تأثير هذا الخطأ .

#### ١- تصريف الأفعال :

في تصريف الأفعال تختلف صيغة كل من الماضي الثلاثي والمضارع بين اللهجات ، وبخاصة بين لهجتي قريش وتنيم (٦١) . فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت : زَهَدْ وَحَقَّدْ ، كسرتها تميم غالباً وقالت : زَهِدْ وَحَقِّدْ (٦٢) .

وفي المضارع يتجلى الاختلاف بين اللهجات أولاً في حركة حرف

---

(٦١) انظر مثلاً : الزهر ٢ / ٢٧٦ .

(٦٢) الزهر ٢ / ٢٧٦ .

المضارعة ، فقيلتنا أسد وقيس تكسره ، فيقولون : تعلم وتعلمون ، بكسر الناء ، على حين تفتحه بقية اللهجات (٦٣) ، وثانية في نسخ صيغة المضارعة : فيما يجعل بعض اللهجات مسارع (فعل) يفعل بفتح العين (٦٤) تجعله لهجات أخرى يفعل بكسرها ، ولهجات ثالثة تنطقه يفعل بضمها ، « وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثالثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع ، فسبب جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات (٦٥) » ، وهذا الاختلاف من الشيوخ والكترة بحيث قرر الصرفيون رد اشتغال المضارع إلى السماع وعدم خضوعه للقياس .

#### ٤- المشتقات :

الاختلاف في صيغ المشتقات مبني أيضاً على الاختلافات بين اللهجات ، ونجد هذه الخلافات واضحة في : صيغ المصادر (٦٦) ، وأمثلة المبالغة (٦٧) ، واسم المفعول من الفعل الأجوف (٦٨) ، وصيغة (فعلن) بمعنى فاعل ، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ولكن من تميم من يكسرها (٦٩) ، وصيغة (فعال) الدالة على أسماء الزراعة ، فهي

(٦٣) الصاحب ١٩ .

(٦٤) انظر نماذج كثيرة لذلك في المزهر ٢ / ٢٣٧ ، ٢٦٧ وأيضاً مادة (رف) في اللسان والقاموس وتهذيب اللغة والجمهرة .

(٦٥) انظر دراسات في لغة اللغة ٧٨ .

(٦٦) انظر : المزهر ٢ / ٢٧٦ .

(٦٧) انظر : شرح التصريح ٢ / ٦٨ ، معن المهاجم ٢ / ٩٧ ، شرح الرضى ٢ / ١٨٧ .

(٦٨) انظر مثلاً : الامالي الشجرة ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٦٩) المنصف ١ / ١٩ ، ثقہ اللسان ٢٢٧ .

بالكسر في لهجة وبالفتح في أخرى<sup>(٧٠)</sup>.

#### ٤- جمع التكسير

في جمع التكسير صور عديدة من الاختلاف مردها في مجموعها إلى فوارق لهجية ، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإن من هذه الصيغ ما يطرد ، والمطرد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيرا ، أما غير المطرد فيتمى إلى لهجات أقل شيوعا .

وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير الاختلاف بين ما يطلق عليه (جمع القلة) وما يطلق عليه (جمع الكثرة) . فإن هذين النوعين معا لا يرتبطان بالعدد كما يتصور الصرفيون ، وإنما هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين في جمع الصيغة أو الصيغة الواحدة .

#### ٤- النسب :

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واضح في عدد من أقسام النسب وبخاصة في النسب إلى ما آخره ألف تأبٍت ممدودة أو مقصورة.

#### (ج) التأثير في الدلالات المعجمية :

ترك فهم اللغويين العرب اللغة على أنها مجموع اللهجات القبلية أثراً كبيراً في الدلالات المعجمية للكلمات . ويتركز هذا الأثر بشكل خاص في ظاهرتين من ظواهر اللغة أحدهما اضطراباً في تحليل المعاجم لدلالات المواد ثم في تحديد الأشكال الصوتية للمواد ذاتها . وهاتان

(٧٠) انظر : المزمر / ٢٧٦ .

الظاهرتان هما : الترافق والاشتراك اللغوي . وكل واحدة منها في حاجة إلى دراسة خاصة للكشف عن مدى تأثيرها بالخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وليس ذلك موضوع هذا البحث ، ومن ثم فإننا سنكتفى بالإشارة إلى ما لكل منها من نتائج في المعاجم العربية .

ويمكن إدراك الآثار المباشرة لذلك الخلط في :

١ - تعدد الدلالات المعجمية للمادة الواحدة . ودراسة المعاجم العربية تكشف عن أن الكثير من التعدد في دلالات الكلمة أو المادة إنما يعود إلى الاختلاف بين اللهجات . ومن الحوادث التاريخية ما يؤيد هذا التحليل ، ولعل فيما ترويه كتب المغازي عن أسرى خالد بن الوليد ، وما ذكره الصاحب ومن نقلوا عنه عن ضيف ملك حمير <sup>(٧١)</sup> ما يغنى عن التفصيل .

لذلك فإن العديد من المعاني المذكورة في المعاجم يمكن تصفيتها إذا فسرت في ضوء هذا الخلط بين اللغة واللهجات . وهو ما يسر إلى حد كبير تجريد المعاجم من عقبة هامة في سبيل استخلاص المعجم التاريخي .

٢ - تعدد الكلمات أو المواد . ومرد هذا التعدد إلى الخصائص الصوتية للهجات العربية ، ثم إلى نوعية الظواهر الموقعة المؤثرة في خصائص الأصوات ، أو بتعبير آخر : في خصائص النطق اللهجي لها ، وألاف المواد المذكورة في المعاجم يمكن أن تصنف إذا وضعنا في

---

. ٤٤) الصاحبي (٧١

الاعتبار هذه الخصائص اللهجية وأثرها في الصور الصوتية للكلمات . وحسبنا أن نشير إلى ما سبق ذكره من تعاقب الحروف المتماثلة في المخرج والمختلفة في خصائصها الصوتية ، وما نتج عن ذلك من وجود أشكال صوتية لهجية متعددة للمادة الواحدة واشتقاقاتها ، لندرك إلى أي مدى يؤثر هذا الخلط في المعاجم العربية ، ويحد من الإفادة منها ، ويقف عقبة دون الوصول إلى المعجم العلمي الموضوعي والمعجم التاريخي معًا .

#### (د) التأثير في النحو :

كان خطأ النحاة واللغويين العرف في فهم مدلول اللغة وتصوره على أنه يشمل كل اللهجات القبلية آثار واسعة في البحث النحوي ، ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن تلمس فيه بشكل أو آخر اللهجات القبلية . ومن ثم فإن من المستحسن تصنيف أبرز هذه الآثار من خلال دراسة الطواهر اللغوية والقواعد النحوية المقتنة لها .

#### أولاً : هي ظاهرة التصرف الإعراقي :

أهم الأبواب النحوية التي يتجلّى فيها هذا الخطأ في تصور اللغة هي :

- 1 - عمل (ما) . إذ يجيز النحاة البصريون أن تعمل عمل ليس ، أي أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على حين يرى الكوفيون إهمالها . وورد هذا الخلاف إلى مراعاة البصريين لهجة قريش في هذا الموضوع .

ومراعاة الكوفيين لهجة تميم فيه (٧٢) .

٢- عمل (لا) عمل ليس ، إذ يجوز بعض النحاة أن تعمل عملها بشروط في المبتدأ والخبر معاً ، ومنهم من يرى قصر عملها على المبتدأ وحده ، كما أن بينهم فريقاً ثالثاً يرفض إعمالها مطلقاً .

وكذلك أجيزة أن ت العمل عمل إن بشرط يختلف فيها النحاة عدداً ونوعاً ، ومرد الاختلاف فيها وفي عملها عمل ليس أيضاً ، إلى ما يؤثر من النصوص اللهجية (٧٣) .

٣- عمل (إلا) في المستثنى المنقطع . من النحوين من أجاره أخذنا بلهجة العجازيين ، ومنهم من رفضه وذهب إلى أن المنقطع كالمتصل اعتباراً للهجة بنى تميم (٧٤) .

٤- استعمال (متى) حرف جر ، أخذنا بلهجة الهدللين (٧٥) ، ومنه قول أبي ذؤيب (٧٦) .

## شرين بماء البحر ثم ترتفعت مني لحج خضر لهن نشيج

(٧٢) انظر الخصائص ١ / ١٢٥ ، كتاب سيبويه ١ / ٢٨ ، معجم الهرامي ١٢٤ / ١ وما بعدها ، أسرار العربية - المخطوط - ٤٦ ، المطبوع ٥٩ ، الجمل الكبيرة ١٢٣ ، شرح الجمل لابن الصانع ٢ / ٣٢ ، اصلاح الخلل ٦٦ ب ، شرح التمهيل ١٥١ ، ١٨١ ، المحصول ٤٤١ وما بعدها .

(٧٣) انظر : التصریح على الترضیح ١ / ١٩٤ ، ٢٣٥ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٤ وما بعدها ، معجم الهرامي ١ / ١٢٥ .

(٧٤) تحفة الاخوان على العوامل ٣٣ ، شرح الرضي ١ / ٢٠٧ ، كتاب سيبويه ١ / ٣٦٣ .

(٧٥) التصریح ٢ / ٢ .

(٧٦) هذه هي الرواية المشهورة في كتب السحر ، وفي البيت روایات أخرى ، منها : ترؤت بماء البحر ثم تنصبت ... على حشيشات ... ، و ... ثم تصعدت ... مني لحج سود ، انظر دیوان الهدللين ١ / ٥١ - ٥٢ .

٥- استعمال (العل) حرف جر ، أخذًا بلهجة بنى عقيل <sup>(٧٧)</sup> ، ومنه  
قول كعب بن سعد الغنوى <sup>(٧٨)</sup> :

لعل أبي المفسوار منك قرير  
نقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرا

٦- اعتبار الجوار أو المجاورة عاملاً من العوامل النحوية . وقد  
اعترف سيبويه نفسه بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت ، حتى  
ظن بعض الدارسين أنه مقياس عنده <sup>(٧٩)</sup> ، وقد اعترف سيبويه صراحة  
بأنه لغة بعض العرب ، يقول بالنص : « ولكن بعض العرب يجره <sup>(٨٠)</sup> »  
وثمة حادثة للفراء تقطع بأن ما يفسره التحاة على أنه عامل نحوى ليس  
إلا نطقا لهجيا . يقول : « أنشدنا أبو الجراح » <sup>(٨١)</sup> :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم ، فقلت له : هل أنت : كلّهم ، بالنصب ؟ فقال :  
هو خير مما قلتني أنا . ثم استثنى فأنشدنيه بالخض <sup>(٨٢)</sup> ، واضح  
من هذه الحادثة أن هذا الأعرابي إنما ينشد طبقاً لمعاداته اللهجية التي  
حملته على اتباعها ، ولو كان في النطق الصحيح ما يفضل هذه  
العادات .

(٧٧) التصريح ٢ / ٢ - ٣ .

(٧٨) شرح شوامد المفنى ٢٣٦ .

(٧٩) الصبان على الأشمونى ٣ / ٥٧ .

(٨٠) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٢٠٩ ، وأيضاً ١١٧ .

(٨١) البيت لابن الغريب النصري وليس لابن الجراح العقيلي كما تتبه كثير من المصادر .  
وقد حقق ذلك الأستاذ المجنى في دليل المسط .

(٨٢) انظر : معجم الهرامع ٢ / ٥٥ ، الدسقري على المفنى ٢ / ٣٩٨ .

٧- أجاز النحاة أن تعمل (مذ) فيما يليها الجر أخذًا بلغة قريش ومزينة وغطfan وعامر بن صمعضة ومن جاورهم من قيس<sup>(٨٣)</sup> ، والرفع أخذًا بلهجتي أسد وتميم<sup>(٨٤)</sup> .

وأما في (منذ) فقد أجزى إلى جوار الرفع والجر أن تعمل النصب أيضاً إذا وليها ما يدل على الماضي لحكايتها عن عامر<sup>(٨٥)</sup> .

٨- أجاز بعض النحاة أن ت العمل (إن) النافية عمل (ليس) أخذًا بلغة أهل العالية<sup>(٨٦)</sup> وعلى رأس هؤلاء الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن السراج والفارسي وابن جنى من البصريين ، ثم ابن مالك وأبو حيان من الأندلسين<sup>(٨٧)</sup> .

٩- جواز الجزم (بأن) المصدرية عند الكوفيين وبعض البصريين كأبي عبيدة واللحياني . أخذًا بلهجة بعض بطون ضبة ، وهم بنو صباح<sup>(٨٨)</sup> .

١٠- جواز الجزم (بلن) أيضاً أخذًا ببعض اللهجات أيضاً ، وقد ورد فيها<sup>(٨٩)</sup> :

لن يخبر الآن من دون بابك الحلقة حرك من رجالك من

(٨٣) انظر : اللمع لابن برهان - مخطوط - ٦٧ ب .

(٨٤) المصدر السابق .

(٨٥) المصدر نفسه .

(٨٦) انظر : معجم الهوامع ١ / ١٢٤ - ١٢٥ ، الدرر اللوامع ١ / ٩٦ - ٩٧ .

(٨٧) المصدران السابقان . وانظر أيضاً : معنى اللبيب ، والدسوقي على المعنى .

(٨٨) معجم الهوامع ٢ / ٣ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣ ، الأمير على المعنى ١ / ١٩ .

(٨٩) معجم الهوامع ٤ / ٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٤ .

١١- جواز النصب (بإذن) مع فقدان بعض الشروط : فقد جوز الكسانى فيما حكاه ابن كيسان العمل بها مع الفصل بالقسم أو معهول الفعل ، ووافته هشام فى الثاني ، وأجيز فى المعنى مع الفصل بلا النافية ، وأجازه ابن عصفور مع الفصل بالظرف ، وابن باشا ذ م الفصل بالنداء أو الدعاء<sup>(٩٠)</sup> .

كذلك أجيز إهمال (إذن) مع استيفائها الشروط عن فريق من النحاة<sup>(٩١)</sup> . وإذا فإنه قد أجيز في (إذن) أن تعمل مع فقدان الشروط عند بعض النحاة ، وأن تهمل مع استيفاء الشروط عند فريق آخر . وقد استند كل من الفريقين إلى نصوص لهجية تؤيد ما يقول به .

١٢- جواز النصب (بلم) ، لأن النصب بها لغة حكاما للحيانى<sup>(٩٢)</sup> .

١٣- أجيز في إعراب المثنى :

(أ) القصر ، أي إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها في الأحوال الثلاثة : الرفع والنصب والجر . أخذنا بعض اللهجات .

(ب) إلزامه الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، أي معاملته معاملة الاسم المفرد الصحيح ، أخذنا بعض اللهجات أيضا<sup>(٩٣)</sup> .

(٩٠) انظر : التصريح على التوضيح ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، مع المقام ٢ / ٦ - ٧ ، الدرر الوراع ٢ / ٥ - ٦ .

(٩١) المصادر السابقة .

(٩٢) مع المقام ٢ / ٥٦ .

(٩٣) التصريح على التوضيح ١ / ٦٧ .

(ج) هذا بالإضافة إلى إعرابه بالحروف . وهو المشهور في  
اللغة الفصحى .

١٤- أجيزة في إعراب كلا وكنا أولاً التسوية بين ما أضيف إلى  
ظاهر وما أضيف إلى ماضي ، على عكس اللغة الفصحى الشائعة التي  
تفرق بينهما .

ثم إعراب كلا وكنا :

(أ) بالحرف مطلقاً ، أخذنا بلهجة كانانة (٩٤) .

(ب) بالحركات مطلقاً . أخذنا بلهجه بلحارث كما حكاما  
الفراء (٩٥) .

١٥- في إعراب الأسماء الستة :

(أ) أجيزة نقص (أب) ، أي إعرابها على الباء بحركات ظاهرة حتى  
مع إضافتها لغير ياء المتكلم ، استناداً إلى لغة من قال : هذا أباً ،  
بنقص الاب (٩٦) .

(ب) أجيزة قصر (أب) وأخواته ، « والمراد بقصرهن أن يلزم  
آخرهن الآلف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة ، فيعربيهن  
حركات مقدرة عليها » (٩٧) ، أخذنا ببعض اللهجات أيضاً .

---

(٩٤) التصريح ٦٨ / ١ .

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) التصريح على التوضيح ٦٥ / ١ .

(٩٧) المصدر نفسه .

١٦ - في إعراب صيغة (فعال) اسمًا للفعل أحجار النحاة عدداً من الوجوه استناداً إلى ما عرف من اللهجات :

- (أ) بناء الصيغة على الكسر ، وهي لغة أهل الحجاز <sup>(٩٨)</sup> .
- (ب) إعرابها إعراب ما لا ينصرف ، وهي لغة بعض بنى تميم <sup>(٩٩)</sup> .

(ج) بناء المختوم منها بالراء على الكسر ، وإعراب باقيها إعراب ما لا ينصرف . وهي لغة جمهور بنى تميم <sup>(١٠٠)</sup> .

(د) بناؤها على الفتح ، وهي لغة بنى أسد <sup>(١٠١)</sup> .

١٧ - في إعراب صيغة (فعال) علمًا للمؤنث أحجار النحاة :

(أ) بناء الصيغة على الكسر مطلقاً ، اتباعاً للغة أهل الحجاز <sup>(١٠٢)</sup> .

(ب) إعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً اتباعاً للغة في بنى تميم <sup>(١٠٣)</sup> .

---

(٩٨) انظر : الشذور ٩٧ ، المفصل ، شرح المفصل .

(٩٩) المصادر السابقة ، وانظر أيضاً : الأشموني ٥٣٧ ، الصبان على الأشموني .

(١٠٠) المصادر السابقة .

(١٠١) شذور الذهب ٩٧ .

(١٠٢) الأشموني ٥٣٧ ، الصبان على الأشموني ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شذور الذهب ١٠٣ - ١٠٥ .

(١٠٣) المصادر السابقة .

(ج) بناء المختوم منها بالراء على الكسر ومنع ما سواه من  
الصرف، وهي لغة جمهور بنى تميم<sup>(١٠٤)</sup>.

١٨- في إعراب العلم المختوم بـ (ويه) ذهب الجمهور إلى بنائه  
على الكسر ، وأجاز الجرمي إعرابه إعرابه إعراب ما لا ينصرف اتباعاً لبعض ما  
حفظ عن اللهجات<sup>(١٠٥)</sup>.

١٩- في إعراب صيغة (أمس) إذا أريد بها اليوم السابق على يوم  
التكلم مباشرةً أجاز جمهور النحاة وجوهها ثلاثة :

(أ) البناء على الكسر مطلقاً وهي لغة أهل الحجاز<sup>(١٠٦)</sup> .  
(ب) إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة بعض بنى  
تميم<sup>(١٠٧)</sup> .

(ج) إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ،  
ويتأوه على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي  
لغة جمهور بنى تميم<sup>(١٠٨)</sup> . وأجاز الزجاج وجهها  
رابعاً ، وهو بناء الصيغة على الفتح ، مستدلاً بقول  
بعض بنى تميم<sup>(١٠٩)</sup> .

لقد رأيت عجبًا مذاماً

عجائزاً مثل السعالى خمساً

(١٠٤) المصادر نفسها .

(١٠٥) شذور الذهب ٩٤ .

(١٠٦) شرح المفصل ٤/١٠٦ ، التصريح على الترسيخ ٢/٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٠٧) المصدران السابقان .

(١٠٨) شرح الأشموني ٥٢٦ ، الصبان على الأشموني ١/٢٦٧ .

(١٠٩) انظر : سيريه ٤٢ / ٢ ، الشذور ١٠٤ - ١٠٥ ، الأشموني ٥٣٦ - ٥٣٧ .

٢- وبالطبع اختلف في إعراب ما يلى الأدوات المختلف في عملها . ومن ذلك مثلاً : الجملة الاسمية التالية لما أو لا أو إن النافية ، والمستثنى المنقطع ، والاسم التالى لمتى ولعل ، وخبر ليس المقترب ب إلا ، ومميز كم الخبرية ، والاسم التالى لمذ ومنذ ، والمضارع التالى لأن ولن ولم .

\* \* \*

### ثانياً، هي ظاهرة التطابق :

أهم صور التطابق الداخلى ، كما كشفت عنها دراسة هذه الظاهرة في النحو العربي (١١٠) أمناء أولئك يرجع في تصور النحاة إلى الجنس ، أي يمتد عن التذكير والتأنيث . وثانيهما يعود إلى العدد ، أي الإفراد والتشبيه والجمع . وعلى الرغم من إدراك النحاة لهذه الحقيقة فإن بحوثهم التطبيقية تسمى بكثير من الاضطراب الذي نتج عن الخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وتناول النصوص المنسوبة إلى اللهجات باعتبارها مصادر ينبغي مراعاتها في القواعد المقتنة لهذه الظاهرة في نحو اللغة الفصحى .

ومن أبرز صور هذا الاضطراب :

#### ١- هي التذكير والتأنيث :

اضطراب تحديد النحاة لهذه الظاهرة اضطراباً بلغ حد التناقض أحياناً مع الواقع اللغوي ، وأول أسباب هذا الاضطراب ربطة بين

---

(١١٠) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي : الظواهر التركيبية ١٩ - ٢٣ ، ١٩٣ ، ١٩٥ .

فكرتني التذكير والتأنيث في اللغة وبين الجنس (١١١) ، ثم تقسيمهن الكلمات إلى مذكرة ومؤنثة فحسب ، مع ملاحظة أن فكرة الجنس إذا صدقت على أنماط عديدة من الكائنات الحيوانية فإنها لا تصدق على الكثير من الكائنات الحية والظواهر الطبيعية والاجتماعية ، ومن ثم فإن المنطق المقللي كان يحتم تقسيم الكلمات تطبيقاً لفكرة الجنس إلى مذكرة ومؤنثة ومحايدة . وهو ما يؤيده منطق اللغة أيضاً ، فإن هذا القسم الثالث من الكلمات ، وهو الكلمات المحايدة ، هو محور الأضطراب الرئيس في التذكير والتأنيث .

(١١١) في نشأة التأنيث اللغوي خلاف كبير بين الدارسين قدامى ومحديثين ولكن على الرغم من ذلك فإن من الممكن أن نلمس اتجاهها بوضوحاً أن يكون عاماً بينهم . فالمبرد يرى في كتابه : « المذكر والمؤنث » أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم مصدره ، كما أن مما ذكر من الأسماء مالاً يعرف لاي مسمى هو ، وهو بذلك يتقطع بوجوهه فوارق حاسمة بين التذكير والتأنيث اللغوي وبين المنطق المقللي العام . وقد يؤيده ما ترويه كتب اللغة من وجود أسماء مؤنثة لا علامة فيها على التأنيث ، وأسماء مذكورة وفيها علامة ثانية وأخرى يستري فيها المذكر والمؤنث . وقد يكون ذلك هو السبب الرئيس الذي حمل فينسنck Wensinck على أن يقرر ذلك في بحثه « بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية Some jAspects of Gender in Semitic Language » أن ما يسمى بعلامة التأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة ليس في الحقيقة إلا علامات للimbalance تفيد الكثرة ، فهي ترتبط بمفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بمفكرة التأنيث . وأن فكرة التأنيث إنما دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية ، وبعض التقاليد الموروثة من ناحية أخرى ، تلك التقاليد التي كانت ترى في المرأة سحراً وغموضاً ، ومن ثم تزنت الكلمات الدالة عليها ، ثم المعبرة أيضاً عن كافة الظواهر الخامسة التي لا يمكن تفسيرها ، وهو قريب مما ذهب إليه رايت Wright وكثير من المستشرقين من أن الخيال السامي قد أخضع جميع الكلمات لأحد اثنين : التذكير أو التأنيث ، وأنه شخص الأشياء ثم تصور في بعضها تذكيراً وفي بعضها الآخر تأنيثاً .

انظر : من أسرار اللغة ١٤٢ - ١٤٩ ، دراسات في فقه اللغة ٨٢ - ٨٩ ، المزهر ١١٨ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، تنقيف اللسان ١٧٤ - ١٨٢ ، أدب الكاتب .

ذلك أن هذا النوع لم يعامل معاملة واحدة ، ولم يطرد فيه موقف محدد من حيث التذكير والتأنيث ، فعلى حين استقرت معاملة العديد من كلماته معاملة الأسماء المذكورة وعدم إلحاقي أى علامة من علامات التأنيث اللغوي الثلاث بها <sup>(١١٢)</sup> استقر من ناحية أخرى إلحاقي بعض علامات التأنيث بأنماط من كلماته <sup>(١١٣)</sup> . وظلت مع ذلك مجموعة ثلاثة من الكلمات محور اختلاف في معاملتها ، حيث ورد فيها التذكير والتأنيث معاً ، ومن ثم فإن الاضطراب في تحديد وضع هذه المجموعة إنما يعود إلى الاختلاف بين اللهجات في تصنيفها . وأهم أنواع هذه المجموعة :

- ١- أسماء الأماكن ، كالقليل والطريق والسبيل والسوق والصراط والزقاق والكلا <sup>(١١٤)</sup> .
- ٢- أسماء الأعضاء ، كالمتن والكراع والذراع واللسان <sup>(١١٥)</sup> .
- ٣- أسماء الآلات كالسلاح والصاع والسكين والإزار والسروال والموسي والخوان والمائدة <sup>(١١٦)</sup> .
- ٤- أسماء النبات ، كالتمر والبر والشعير والبسر <sup>(١١٧)</sup> .

(١١٢) من ثاء التأنيث ، والف التأنيث المقصورة ، والله الممدودة .

(١١٣) انظر العديد من أمثلة النوعين في : المزهر / ٢٢١ - ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٢١٤ ، ٢١٥ ، تثيف اللسان ١٧٤ - ١٧٩ .

(١١٤) انظر : تثيف اللسان ١٨٠ ، المزهر / ٢٢٤ ، أدب الكاتب ٢١٥ .

(١١٥) نظم ابن مالك ما يذكر ويؤثر من أعضاء الحيوان كما نظمه غيره . انظر : المزهر / ٢٢٤ .

(١١٦) انظر : المزهر / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، أدب الكاتب ٢١٤ .

(١١٧) المزهر / ٢٧٧ .

- ٥- أسماء المعادن ، كالذهب (١١٨) .
- ٦- أسماء المعانى ، كالعرس والسلطان والحال والسعادة (١١٩) .
- ٧- الجموع :
- (أ) اسم الجنس الجمعي (١٢٠) .
  - (ب) اسم الجمع المعرب (١٢١) .
  - (ج) جمع التكبير (١٢٢) .
  - (د) جمعاً التصحيح (١٢٣) .
- ٨- الطواهر الطبيعية ، كالنهر (١٢٤) .
- ٩- أسماء الأطعمة ، كالعسل والخمر (١٢٥) .

وهكذا كان لاضطراب موقف اللهجات من هذا النوع من الكلمات أثره في اضطراب موقف النحاة منها ومن قضية التطابق في التذكير والتائيث جملة .

---

- (١١٨) المزهر ٢/٢٧٧ ، أدب الكاتب ٢١٥ .
- (١١٩) المخصص ١٦ / ١٠٠ وما بعدها .
- (١٢٠) انظر : رسالة في الفرق بين بعض فصول التحرر لابن كيران - مخطوط غير مرقم .
- (١٢١) التصريح على التوضيح ١/٢٧٨ - ٢٨٠ .
- (١٢٢) المصدر السابق ، وأيضاً : حاشية العليمي على التصريح بهامشه .
- (١٢٣) المصدران السابقان .
- (١٢٤) المزهر ٢/٢٢٥ .
- (١٢٥) المزهر ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(ب) في التطابق العددي :

للخلط بين مستوى اللغة الفصحى ومستويات اللهجات تأثيره فى القواعد النحوية المفنته لفكرة التطابق العددي . وسنكتفى بتقديم مثالين يوضحان نمط هذا التأثير .

١- التطابق بين الفعل والفاعل المتعدد .

والتطابق بينهما لهجة تسب إلى قيلتي : طء وأزد شنوة <sup>(١٢٦)</sup> . وقد أدرك سيبويه هذه الحقيقة فنص على أن « من العرب من يقول : ضربونى قومك فشبها هذا بالباء التى يظهرونها فى : قالت فلانة ، فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة » <sup>(١٢٧)</sup> .

ولذاك قرر سيبويه أنها « لغة قليلة » <sup>(١٢٨)</sup> . وعلى الرغم من ذلك أجار النحاة فى القواعد التى وضعوها لتنين ظاهرة التطابق العددي فى اللغة الفصحى هذا النوع من التطابق بين الفعل وفاعله ، مستندين إلى عدد من النصوص اللهجية المعبرة عن هذا التطابق والممثلة له <sup>(١٢٩)</sup> .

---

(١٢٦) مnar السالك ١ / ٢١٩ ، التصرير ١ / ٢٧٥ ، وانظر أيضاً : الصبان على الأشمونى ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(١٢٧) كتاب سيبويه .

(١٢٨) المصدر السابق .

(١٢٩) انظر العديد من هذه النصوص فى : الأشمونى ، الصبان على الأشمونى ٢ / ٤٧ - ٤٨ ، شرح شواهد المعنى ٢٦٦ ، مnar السالك ١ / ٢١٩ ، التصرير على الترضيع ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ .

#### ٤- التطابق العددي هي اسم الفعل .

تبعد مواقف النحاة من اسم الفعل يعطي أمثلة عديدة لتناقضهم بين النظر والتطبيق ، أو بين الأصول والقواعد ، ولكننا لن نقف عند هذه المواقف الآن إلا للاستدلال منها على تنوع مصادر الحكم النحوي فيها وتعدده بتنوع اللهجات المستوحي منها . ومن ذلك أن النحاة أجازوا في (هُنَّ) مثلاً حكمين ، أولهما إلزام الصيغة حالة واحدة إفراداً وثنية وجمعها وامتناع التطابق فيها جنساً وعدداً . والثاني تصريفها تصرف الأفعال والحاقةها الضمائر المعتبرة عن التطابق ، ثنية وجمعها وتأنيثها . ومرد هذا الجواز إلى نطق لهجى ، ، فإن الحجازيين يجردون هلم من صور التطابق ويلزمونها حالة واحدة ، على حين تعامل في لهجة تميم معاملة الأفعال (١٣٠) .



#### ثالثاً : هي الترقيب :

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوي في القواعد التي وضعها النحاة لظاهرة الترتيب واضح في كثير من الأبواب النحوية ، وحسبنا أن نشير إلى أهم هذه الأبواب لندرك الإطار الكلي لتأثير التصور الخاطئ لمفهوم اللغة في القواعد المقننة للترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية .

١- في الترتيب بين الفعل ومعمولاته : اختلف في جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، وفي جواز تقديم الفاعل

---

(١٣٠) انظر : الخصائص ٣٦ / ٣ .

المحصور يلا على المفعول ، ومرد الخلاف إلى الأخذ بما يحفظ من النصوص اللهجية بالإضافة إلى استعمال القياس الشكلي<sup>(١٣١)</sup> .

٢- في الترتيب بين المصدر ومعموله : اختلف في جواز تقدم معموله عليه أو الفصل بينه وبينه مع بقاء العمل . ويعود هذا الاختلاف إلى مراعاة بعض النصوص اللهجية التي يختلف موقفها من تقدم معمول المصدر والفعل<sup>(١٣٢)</sup> .

٣- في الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين معمولاتها : اختلف في جواز تقديم معمولها المنصوب عليها ، فقد ذهب سببويه إلى أنه يأخذ حكم منصوب الفعل المتعدى ، على حين حتم غيره تأخيره . ومرد الاختلاف في ذلك إلى « السماع » أي لحظ النصوص اللهجية المسموعة<sup>(١٣٣)</sup> .

٤- في الترتيب بين اسم المفعول ومعمولاته : اختلف في جواز تقدم معموله عليه : فأجاز بعض النحاة تقديم معموله مطلقاً مرفوعاً وغير مرفوع ، وخصه بعض النحاة بالمنصوب ، ومنعه فريق ثالث مطلقاً مرفوعاً ومنصوباً . ومرد هذا كله إلى النصوص اللهجية المسموعة والمروية<sup>(١٣٤)</sup> .

(١٣١) انظر : شرح التصریح /١ /٢٨٢ ، حاشیة العلیمی على التصریح بهامشة .  
(١٣٢) انظر : شرح الكافية للرضی /٢ /١٨١ ، معجم الہوامع /٢ /٩٣ ، تحفۃ الاخوان علی العوامل ٤٩ .

(١٣٣) انظر : كتاب سببويه /١ /٥٦ - ٥٨ ، شرح الرضی /٢ /١٨٧ - ١٨٨ ، معجم الہوامع /٢ /٩٧ ، التصریح علی التوضیح /٢ /٦٨ .

(١٣٤) انظر : العوامل المائة ١٠ ، الكافية ١٩ ، تحفۃ الاخوان علی العوامل ٤٦ - ٤٧ ، شرح الكافية /٢ /١٨٩ ، معجم الہوامع /٢ /٩٧ ، التصریح علی التوضیح /٢ /٧١ .

٥- في الترتيب بين اسم الفعل ومعموله اختلف في منع تقدم معموله عليه . فاشترط الجمهور ذلك ، ولكن الكسانى أجازه اعتماداً على بيت منسوب إلى جارية من بنى مازن (١٣٥) .

٦- في الترتيب بين المبتدأ والخبر . اختلف في جواز تقديم الخبر المحصور بـ إلا - إذا صاحبته إلا - على المبتدأ . ومرد الخلاف بين النحاة إلى السماع (١٣٦) .

٧- في الترتيب بين اسم ليس ودام وخبرهما . اختلف موقف النحاة ، فقد اشترط وجوب الترتيب ابن درستويه وابن معطي ، على حين جعله غيرهما جائزاً . وقد استدل كل فريق بالسمع (١٣٧) .

٨- في الترتيب بين كان ومعموليها . استثنى جمهور النحاة من جواز تقديم الخبر في خبر ليس . ففي تقديمها عليها خلاف . فقد منعه المتأخرون ، على حين أجازه المتقدمون استناداً إلى السماع (١٣٨) .

٩- اختلف في أحد الشروط التي وضعها النحاة لعمل (ما) عمل (ليس) متابعة للحجاريين وهو تقديم خبرها على اسمها ، فقد منعه الجمهور مع بقاء عمل ما ، وأجازه الفراء مطلقاً ، ووافقه ابن عصفور

---

(١٣٥) انظر : شرح الرضى ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح المفصل ٤ / ٢٥ ، شرح النصريين ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، حاشية العليمين على التصريح بهامشة .

(١٣٦) انظر : منار السالك ١٠١ / ١ ، التصريح على التوضيح ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(١٣٧) انظر : التصريح ١ / ١٨٨ .

(١٣٨) الانصاف في مسائل الخلاف ١٠٤ ، ارثاف الضرب - مخطوط - ١١٦٧ .

إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومحروراً . ومرد هذا الخلاف إلى مراءاة نصوص لهجية مختلفة (١٣٩) .

١٠- أجار الكسائي الفصل بالقسم بين الجار والمجرور في التر، اعتماداً على أنه سمع من بعض العرب : اشتريته بوالله درهم (١٤٠) .

١١- أجار بعض النحاة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام - والله - زيد ، كذلك أجار ابن الأباري الفصل بالشرط نحو ، : هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك ، وابن مالك الفصل ياماً . ويستند هؤلاء النحاة في موقفهم إلى نصوص لهجية (١٤١) .

١٢- اختلف النحاة في الفصل بين أن ، أو لن أو كي ، وأذن والفعل المنصوب بها ، فقد أجراه بعض النحاة ، ومنه آخرون ، ويستند هؤلاء وأولئك إلى نصوص لهجية متقاربة ، بالإضافة إلى استخدام القياس الشكلي الذي أخذ يتبعه النحاة في القرن الرابع وما بعده (١٤٢) .

\* \* \*

و واضح تماماً أن الخلط بين مستويات النشاط اللغوي المختلفة وما نتج عنه من تصور خاطئ للغة على أنها مجموع اللهجات التي ينطق بها

---

(١٣٩) انظر هذه النصوص وسوق النحاة منها في كتاب سيريه ١ / ٢٩ ، التصرير على الترضيع ١ / ١٩٨ .

(١٤٠) انظر : همع الهوامع ٢ / ٣٧ .

(١٤١) انظر : التصرير على التوضيع ٢ / ٥٨ - ٦٠ ، حاشية العلیمی على التصرير بهامشه .

(١٤٢) انظر : همع الهوامع ٢ / ٦-٣ ، شرح التصرير ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٠ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٢١٩ - ٢٢٠ ، حاشية المطار على الأزهرية ١١٢ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ب ٢ / ١١٢ - ١١١ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ ، العباب في شرح اللباب - مخطوط - غير مرقم

العرب قد خلف أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة ، وال نحوية بشكل خاص . ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تخلص من هذا الخطأ وأن تنفي هذا الخلط وأن تصل إلى تحديد لمستوى النصوص التي تتناولها بالدرس والتحليل لأمكن تذليل عقبة هامة من العقبات التي تعرّض البحث اللغوي وتبعد جهوده وتستنفذ طاقاته .





## الفصل الثاني

# التناول الجزئي وطرد الأحكام

ثمة حقيقة لا تحتاج إلى كثیر عناء في البحث النحوي ، وهى وجود كثیر من الاضطراب في معطيات الأحكام النحوية واتسام العديد من نتائجها بالتضارب الذي يشارف أحياناً حافة التناقض . وتحتاج هذه الحقيقة إلى تحليل علمي موضوعي يكشف عن أسباب هذا الاضطراب والتناقض معاً ، وليس من شك في أن ثمة أسباباً عديدة أسلمت إلى هذا الموقف في البحث النحوي ، من هذه الأسباب ما يتصل بالمادة التي جعلها النحاة موضوع التحليل والتقييد ، كما أن منها ما يعود إلى المنهج الفكري الذي حكم تصورهم للعلاقة بين الظواهر والقواعد . ثم إن من بينها - أيضاً - ما يمكن أن يعتبر امتداداً عن الشقاقات الذاتية للباحث النحوي . وهذه كلها - آخر الأمر - هي الإطار العام لأسباب الاضطراب الذي يكاد يصل إلى درجة التناقض في البحوث النحوية ونتائجها .

ولقد سبق دراسة ما يتصل بالمادة اللغوية من خصائص منهجية أثرت على تصور النحاة للغة وفهمهم لمضمونها . ولا يقل عن دور المادة أثراً في هذا المجال التصور الذهني للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد أو الأحكام النحوية . وتحليل هذا التصور يوضح بجلاء عاملاً

من أكثر العوامل أهمية في قصور مناهج البحث التقليدية عن الوصول إلى تحليل سليم لمقومات النشاط اللغوي ، ولمستوى تحليل التراكيب منها بشكل خاص .

وتحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغوية والحكم النحوي المقنن لهذه الظاهرة يستلزم بالضرورة دراسة أطراف هذا التصور . وأهم هذه الأطراف موضوعا العلاقة بين الظواهر والقواعد ، إذ هي الطرف الذي يمكن دراسته بصورة موضوعية للوصول منه إلى فهم ركيزة التصور النحوي ، دون الانزلاق إلى خطأ الافتراض أو التعميم .

والملحوظ في هذا المجال أن القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها ، وإنما تختلفان معا في كثير من الأحيان . ويعود هذا الاختلاف في جوهره إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعي عدم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات ، وإنما على العكس من ذلك الانتقال من الجزئيات إلى الكليات ، ويمنع هذا الانتقال أيضا من الجزئيات إلى الأحكام الكلية إلا بعد استقراء الجزئيات كلها ، أي بعد نظرية شاملة تحيط بكل حقائق الجزئية وتلم بخصائصها وتدرك طبيعة العلاقات التي تربطها بعضها ونوع القوى التي تشدها إلى سواها . ولم يتم شيء من ذلك في كثير من جزئيات البحث النحوي ، فإنه في كثير من الأحيان تم الانتقال من الظواهر الجزئية إلى الأحكام الكلية دون استقراء الظواهر ذاتها أو صياغة خصائصها فيما

يصدره النحاة بشأنها من أحكام . كذلك تم في بعض الأحيان الانتقال من الكليات إلى الجزئيات عكساً للمنهج العلمي ، أي إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها .

وحسينا أن نقدم أمثلة لهذين النوعين من الأحكام ، لعله من خلال الأمثلة يتضح جانب من التصور للعلاقة بين الظواهر والقواعد التي كان ينبغي أن تمتد عنها .

١ - « الاختصاص علة ما يعمل من الحروف » . هذه إحدى النظريات التي توشك أن لا تجد معارضًا لها أو مستشككًا فيها في التراث النحوي ، وبناء على هذه النظرية أصدر النحاة حكمين عاميين : أولهما أنه لا ي العمل من الحروف إلا ما يختص ، ومعنى هذا بالضرورة أن الحروف المشتركة لا تعمل . والثانى أن العرف المختص إنما ي العمل العمل الخاص بال نوع الذي يختص به . ويقتضى هذا بالضرورة أيضاً أن العرف المختصة بالأسماء لا تعمل في الأفعال ، وأن الحروف المختصة بالأفعال لا تعمل في الأسماء ، وأن الحروف المختصة بالأسماء إنما تعمل في الأسماء العمل المختص بها ، وهو الجر ، فلا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع . وأن الحروف المختصة بالأفعال إنما تعمل بدورها في الأفعال العمل الخاص بالأفعال ، وهو الجزم ، فلا يصح لها أن تنصب ولا أن ترفع أيضاً ، لأن الرفع والنصب من الحالات الإعرافية المشتركة بين الأسماء والأفعال معاً .

كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف ، وأهملوا ما سواهما ،

مجموعة « حروف الجزم » ، ثم مجموعة « حروف الجر » . وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالفعل وهو الجزم . كذلك عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر . وإن « فقد عمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به » ، وإن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل . وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحکامها .

ولعلنا لسنا في حاجة لأن نقرر أن هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات ، مع أن المراد منها في البحث النحوى تفسير العمل في الحروف باسرها ، فإنها تتناقض تماماً مع غير حروف الجر والجزم . ففي البحث النحوى حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقاً لاحكام هذه النظرية إلا تعمل ، ومع ذلك فإنها تعمل . ومن ذلك : (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، و (ست) و (كى) التعليمية . وفي النحو أيضاً حروف مختصة فكان مفروضاً أن تعمل ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئاً . ومن ذلك (ها) التي للتنبيه ، و (آل) المعرفة ، وهو ما يختصان بالأسماء . و (قد) و (السين) و (سوف) و (أحرف المضارعة) وهي تختص بالأفعال . كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بال النوع الذي تعمل فيه ، فإن منها ما يعمل التنصب والرفع أيضاً ، ومن ذلك مثلـاً (إن) وأخواتها ، وعملها جمـعاً لا خلاف فيـه ، و (أن) وأخواتها ، وعملها بدورها لا خلاف فيـه أيضاً . والأوليـات تختص بالأسماء وتعمل التنصب والرفع ،

والآخريات مختصة بالأفعال وهي تنصبها . والنصب حركة إعرابية مشتركة بين الأسماء والأفعال معاً ، وكذلك الرفع أيضاً .

وإذن فإن الحكم الكلبي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات ، وإنما بتناول بعض الجزئيات وطرد ما يستخلص منها من أحكام .

٢- وفي التفسير الدلالي الذي قدمه النحاة لظاهرة التصرف الإعرابي تقرر أن « تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها إنما يرتبط ارتباطاً عضوياً بما يقصد بها من معنى » ، وبناء على ذلك فرض النحاة وجود أطراف ثلاثة في هذا التغير : العامل أى المؤثر أو المغير ، والمعمول ، أى المتأثر أو المستغير ، والحركة المتغيرة في اللفظ أو في التقدير رمز عمل العامل في المعمول والدليل عليه . وبمقتضى هذا التصور لفكرة العمل أصدر النحاة عدداً من الأحكام العامة أهمها حتمية وجود الأطراف الثلاثة معاً : وكل عامل لابد له من معمول يحمل أثر العمل فيه ، وكل معمول لابد له من عامل ترك فيه تأثيره ، وكل حركة تغير بالفعل أو بالقوة لابد وراءها من عامل ومعمول معاً<sup>(١)</sup> .

وليست هذه الأحكام الشاملة صادرة عن التحليل الموضوعي للظاهرة اللغوية ، ولم تضع في الاعتبار الجزئيات العديدة التي تتناولها ، فإن تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها يرتبط بعدد من الظروف على رأسها : نوع الصيغة ، ووظيفتها ، ثم موقعها ، ومن ثم فإن في

(١) انظر : التفسير الدلالي ، في الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا ، الطواهر اللغوية في الترات النحوى ٨٩ - ٩٢ .

الأبواب النحوية عديداً من الصيغ التي ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل ومع ذلك ليس ثمة معمول لها ، وهناك الكثير أيضاً من الصيغ التي تغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير . وهذا الموقف هو أهم الأسباب التي اضطرت النحاة إلى اصطناع التأويل جزءاً جوهرياً من منهجهم في التقين والتفسير معاً . فمن أين استخلص النحاة هذه الأحكام الكلية ما داموا قد أهملوا مقدماتها اللغوية ، أو ما كان ينبغي أن يكون مقدماتها الضرورية ؟

إن النظرة الذهنية للأشياء هي المُفسّر الموضوعي لمثل هذا النوع من الأحكام التي تتصف بالعموم وتتناقض في الوقت نفسه مع الظواهر . والنظرة الفلسفية إلى الحركة الإعرابية لا ترى منها سوى كونها أثراً من المحتم بالضرورة أن يكون وراءه (أى الآثر) مؤثر ومتاثر معاً ، إذ هما الطرفان الضروريان القائمان في كل تأثير . وهكذا فإن حتمية وجود أطراف ثلاثة في « العمل » النحوي لا تمتد من الواقع اللغوي الذي توجد فيه بعض هذه الأطراف دون بعض ، وإنما تنبثق من الفكر الفلسفي النظري المجرد .

وإذن فإن قواعد نظرية العامل التي أفضت إلى تلك الأحكام الكلية التي افترض النحاة وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها ، وإنما اصطناع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغوية ، ثم أرادوا صبها على الواقع اللغوي فاقعسلوا عدداً من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصور نوع من التطابق بين أحکامهم الكلية وبين الظواهر اللغوية .

وهكذا يكون التناول الجزئي للظواهر والقواعد معاً عنصراً أساسياً في كثير من النتائج الخاطئة للمناهج النحوية ، ذلك أن التقينين الجزئيين يفقدان ما تقدمه النظرة الشاملة من قدرة على إدراك مدى ما في الظواهر من تضاد أو تناقض ، ومدى ما بين القواعد من اتفاق أو اختلاف . فإذا أضيف إلى ذلك تأثير الثقافات الذاتية للنحاة أنفسهم وتأثير منهجهم بالمناهج الفكرية المختلفة ، وعلى رأسها منهج الفلسفة بنظرته الشاملة وعلم الكلام بترابط ظواهره والبحث في المطلقة مع البحث في النسب فيه - وهو ما نرجو تفصيله بعد قليل - تكشف لدينا العلاقة بين الظواهر اللغوية والاحكام التي تقررها القواعد النحوية على أنها نمط من العلاقة العادلة التي يمكن تجاوزها بشكل أو بأخر . وليس محتملاً في ظل هذه العلاقة أن نصل من الجزئيات إلى الأحكام الكلية ، بل من الممكن أن تُسلِّم مراعاة بعض الجزئيات وحدها إلى تلك الأحكام ، كما يمكن في الوقت نفسه عكس الحركة فنهيئ من الأحكام المطلقة إلى جزئيات الظواهر أيضاً .

\* \* \*

والتناول الجزئي يَسِّم بحوث المناهج النحوية التقليدية : في تناولها للظواهر المختلفة أو للظاهرة الواحدة ، وفي تقنيتها لما تناوله من الظواهر أيضاً . ولعل في النماذج التالية ما يوضح صور هذا التناول ويشير إلى دلالاته .

## في الظواهر اللغوية :

في دراسة النحاة للضمائر في اللغة العربية فصل جمهورهم فصلا حاسما بين نوعين منها هما : الضمائر المتصلة والمنفصلة ، ولم يحاولوا تفسير أي من ظواهر الضمائر المنفصلة بالربط بينها وبين المتصلة ، ولو أتيح لهم أن يربطوا بين القسمين معا لوفر عليهم ذلك كثيرا من الاختلاف والاضطراب في تصنيفهم لصيغ الضمائر وتحليلهم لها . وسنكتفى في هذا المجال بتقديم نموذج لتحليلهم للضمائر المنفصلة ، وأخر لتصنيفهم للضمائر المتصلة .

أولا : في ضمائر النصب المنفصلة تكون الصيغة الدالة على الضمير من لفظ (إيَا) ومن لاصقة خلفية أو لاحقة على حسب تعبير صاحب المفصل <sup>(٢)</sup> « للدلالة على أحوال المرجع إليه » ، وتتنوع هذه الظاهرة بتنوع الشخص المعتبر عنه : حضوراً وغيابه ، إفراداً وتثنية وجماعاً دائماً . تذكيراً وتأنثها غالباً .

وقد حاول النحاة تحليل صيغ هذا النوع من الضمائر ، فقسموا صيغة الضمير إلى قسمين هما : لفظ (إيَا) واللاصقة الخلفية . ثم أرادوا أن يلحقوا كل قسم منها بأحد أقسام الكلمة الثلاثة ليعطوه حكسه الإعرابي . وقد اختلفت آراؤهم في هذه القضية على النحو الآتي :

- 1 - ذهب كثير من النحاة إلى أن (إيَا) هي الضمير ، وأن اللواصق الخلفية « حروف مجردة من مذهب الأسمية للدلالة على أعداد الشخصين وأحرّ بهم لا حظ لها في الإعراب » .

(٢) المنفصل في النحو لم يرسخنى .

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه على ما ذهبوا إليه بعدد من الأدلة منها (٢) :

(أ) أن «إيا» منصوب الموضع في جميع الأحوال ، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزم النصب إلا بعض الظروف وبعض المصادر ، وليس لفظ (إيا) واحداً منها . فلزومه النصب دليل على كونه مضمراً ، إذ مثله كمثل أنت وأنواعه في لزومها الرفع .

(ب) أن (إيا) يتغير آخره بتغير المقصود به ، والأسماء الظاهرة لا يتغير آخرها بل تتغير حركة الآخر لفظاً أو تقديرًا . فدل ذلك على أنه ليس اسماً ظاهراً .

(ج) ويدل على أن اللواصق الخلفية حروف تدل على أحوال المرجع إليه أنها لو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب ، ولو كان لها موضع إعرابي لكان إما رفعاً أو نصباً أو جراً . وذلك لا يجوز (٤) ، فدل ذلك على أنها ليس لها موضع من الإعراب . وإنذ فهي حروف وليس أسماء .

٢- والمذهب المأثور عن الخليل يسلم بما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من اعتبار (إيا) ضميراً ، ولكنه يرى اعتبار اللواحق

(٣) انظر مثلاً : شرح المفصل لابن عبيش / ٣ - ٨٩ .

(٤) لم يجز التحاة أن تكون في موضع رفع لأن (الكاف) مثلاً ليس من ضمائر الرفع . ولم يجوز أيضاً كونها من ضمائر النصب لأنها لا تناصب لها ، كذلك لم يجوز أن تكون في موضع جر لأن الجر إما بالحرف وإما بالإضافة ، وليس ثمة حرف جر ، ولا يجوز جره بإضافة (إيا) إليه لأنه اسم مضمّر عندهم والمضمّر لا يضاف .

الخلفية ضمائر مجرورة بالإضافة إليها . وهو مضمون مذهب المازنى أيضاً . والدليل على ذلك عندما أنه قد سمع « إذا بلغ الرجل الستين فإذا وإلي الشواب » فإن وقوع الاسم الظاهر مخوضاً بالإضافة يدل على أن اللواحق كذلك في محل خفض <sup>(٥)</sup> .

٣- وذهب الزجاج إلى أن (إيا) ليست ضميراً ، بل اسمًا ظاهراً مضافاً إلى الضمير ، فلو أضيف إلى اسم ظاهر كان قبيحاً <sup>(٦)</sup> .

٤- وأراد سيبويه أن يخلص من مشاكل التصنيف التحوى فقدم تصنيفاً آخر ، مقتضاه أن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضرر ، بل بهم يكنى به عن المنصوب ، والكاف والياء والهاء بيان عن المقصود ، ليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب <sup>(٧)</sup> .

٥- وهرب بعض النحوين من مواجهة هذه المشكلة فذهب - فيما يحكى ابن كيسان - إلى أن (إياك) بكمالها اسم ظاهر لا مضرر . مثلها مثل أسماء الإشارة في دلالتها على شيء بعينه . وعلى ذلك ليس ثمة ضمائر منفصلة للنصب <sup>(٨)</sup> .

ولو نظر النحاة إلى الضمائر بأسرها نظرة شاملة ، ووضعوا الضمائر المتصلة في الاعتبار وهم يصنفون الضمائر المنفصلة ، لأدركوا أن الضمائر المنفصلة ليست بمعزل تماماً عن المتصلة ، وإنما المنفصلة في جوهرها هي المتصلة مضافاً إليها مقطع (إيا) لاصقة أمامية <sup>(٩)</sup> .

(٥) ابن يعيش / ٣ ١٠٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) كتاب سيبويه / ٢ ٢٩٥ ونقله صاحب المفصل / ٣ ١٠١ .

(٨) شرح المفصل / ٣ ١٠٠ .

(٩) انظر تحليل هذه الضمائر في : التطور التحوى للغة العربية ٥٠ - ٥١ .

وشيء بهذا الاضطراب أيضا تحليل النحوة لضمائر الرفع المنفصلة، فقد عزلوا بينها وبين ضمائر الرفع المتصلة مما أسمهم : إلى بعد حد في تناقض أحکامهم وتضارب تصانيفهم ، وليس أدل على ذلك من أن أكثر الآراء شيئاً في تحليل (انت) وأخواتها أن « الاسم - أي الضمير - الآلف والنون ... وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب ، وهي حرف معنى مجرد من معنى الإسمية »<sup>(١٠)</sup>. فوصل النحوة إلى عكس ما يثبته التحليل العلمي لضمائر في العربية وأخواتها الساميّات ، وهو أن الضمير في الواقع هو ما حسّبه النحوة حرفاً مجرداً من معنى الإسمية ، وأما ما توهّمه النحويون ضميراً فليس سوى مقطع يشكل لاصقة أمامية ، ولعله كان أحد أدوات الإشارة<sup>(١١)</sup> . ولو أن النحوة ربطوا بين الضمائر المتصلة والمنفصلة ووقفوا على المشترك بينهما لأدركوا وجه الصواب في تحليلهم لصيغة الضمائر بنوعيها .

ثانياً : في ضمائر الرفع المتصلة تتعدد الآراء أيضاً ولكن يمكن أن يُميّز بينهما اتجاهان أساسيان :

الاتجاه الأول : يرى أنها حروف علامات كتاء التأنيث في قامَت مثلاً، ومن ثم فهي ليست عند أصحاب هذا الاتجاه ضمائر ولا أسماء جملة ، إذ الضمير مستكِن في الفعل كما استكِن في (قام) في نحو : محمد قام . « ففي قام ضمير في النية وليس له علامة ظاهرة ، فإذا ثنى أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة »<sup>(١٢)</sup> . وعلى

(١٠) شرح المفصل ٣ / ٩٥.

(١١) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٨.

(١٢) ابن يعيش ٣ / ٨٨.

رأس أصحاب هذا الاتجاه المازنی والأخفش (١٣) . « وشبہة المازنی فی ذلك أن الضمير لما استکن فی (فَعَلَ) و(فَعَلَتْ) استکن فی التثنیة والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق . وشبہة الأخفش أن فاعل المضارع لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالباء أول الفعل فی الغيبة ، ولما كان الخطاب بالباء فی الحالين احتج إلى الفرق ، فجعلت الباء علامۃ للمؤنث » (١٤) .

ويرد أصحاب الاتجاه الثانی ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ويرون أن هذه اللواحق علامات وضمائر فی الوقت نفسه ، « فالالف فی (قاما) علامۃ التثنیة وضمیر الفاعل ، والواو علامۃ الجمع وضمیر الفاعل . وإنما كان الواحد بلا علامۃ والتثنیة والجمع بعلامۃ من قبل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لابد له من فاعل كالكتابۃ التي لابد لها من كاتب . والبناء الذي لابد له من بان . ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه . فالفاعل معلوم لا محالة إذ لا يخلو منه فعل ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة . فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتاج له إلى علامۃ تدل عليه ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتج بهما إلى علامۃ (١٥) » .

و واضح أن مرد هذا التناقض بين النحوة أنهم لم يدرسوا الضمائر دراسة شاملة باعتبارها مظهرا من مظاهر التوافق السياقی في الجملة العربية ، وإنما تناولوها في مجالات مختلفة ممزولة ، ووصلوا بذلك إلى

(١٣) انظر : المصدر السابق وأيضا شرح الرضی على الكافیة ٨/٢ .

(١٤) معجم الهرامع ١/٥٧ .

(١٥) شرح المفصل ٣/٨٧ .

هذه النتائج المتضاربة التي يمكن العثور عليها أيضا في نتاج الباحث النحوي الواحد. ولن نجد في هذا الموقف أكثر من سبب واحد عن هذه الحقيقة ، فقد ذهب إلى أن هذه اللواحق أسماء ضمائر في نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فالالف اسم وهي ضمير الزيدان والواو اسم وهي ضمير الزيددين ، على حين قرر أنهما أنفسهما حرفان دالان على التثنية و الجمع في نحو : قاما الزيدان وقاموا الزيدون <sup>(١٦)</sup>. وللواحق هي اللواحق لم تتغير ، والصيغ الملحوظة بها هي لم تتنفس أيضا ، ولكن الحكم تناقض بين الموضعين ، ولم يكن لهذا التناقض ما يسوغه سوى النظرة الجزئية المحدودة في بعض جزئيات الظاهرة دون بعض .

#### **هي القواعد النحوية :**

وفي القواعد النحوية نجد أن التناول الجزئي قد ترك آثاره أيضا بما أحدهه من تناقض بين معطيات هذه القواعد من أحكام . وفي النماذج التالية ما يؤكد هذه الحقيقة في مجال القواعد التفصيلية في البحوث النحوية <sup>(١٧)</sup> .

١- في تركيب الشرط : أجاز بعض النحاة حذف جملتي الشرط والجواب معا إذا كانت أداة الشرط الملفوظة أو المقدرة هي (إن) ، وتوسيع بعضهم فأجاز هذا الحذف وإن لم تكن الأداة (إن) . ورد ابن مالك هذين الرأيين ، وذهب إلى أن حذفهما معا ضرورة ، يستوى فيها كون الأداة (إن) أو غيرها .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) انظر المزيد من هذه الأمثلة في الحذف والتقدير في النحو العربي ٣١٥ - ٣١٧ .

وفي حذف جملة الشرط وحدها دون جملة الجواب نمط من هذا التضارب ، فقد أجاز بعض النحاة حذفها بشرطين : أن تكون أداة الشرط (إن) ، وأن تقتصرن الأداة بلا النافية . وذهب آخرون إلى جواز الحذف مع فقدان أحد الشرطين وامتناعه مع فقدانهما معاً . على حين أجاز فريق ثالث حذف جملة الشرط مع انتفاء الأمرين جميعاً<sup>(١٨)</sup> .

٢- في جملة الصلة : اشترط كثيرون من النحاة أن تكون الجملة الموصول بها خبرية ولا يجوز عندهم الوصل بجملة إنشائية . على حين أباح الكسائي الوصل بأنواع من الجملة الإنسانية . وأجاز العارني أن تكون دعاء بما لفظه الخبر أى أن تكون إنشائية المعنى دون اللفظ . وأجاز صاحب الإفصاح الوصل بنعم وبئس ، وأجاز هشام الوصل بليت ولعل<sup>(١٩)</sup> .

٣- في تركيب القسم : اختلف النحاة في استخدام (لا) و (لن) في جواب القسم المنفي فذهب فريق إلى أنه يجاب بهما مطلقاً . وذهب فريق آخر إلى أنه لا يجاب بهما مطلقاً ، وتوسط فريق ثالث فذهب إلى أنه لا يجاب بهما إلا في الضرورة . ونقل أبو حياد أن من النحاة من أجاز أن يجاب بـ (لم) دون (لن) ، وذكر السيوطي عكسه ، أى أنه يجاب بـ (لن) دون (لم)<sup>(٢٠)</sup> .

(١٨) انظر : التصريح على التوضيح / ٢٥٢ / ٢ ، مع الهوامع / ٢ / ٦٢ .

(١٩) انظر : التصريح على التوضيح / ١ / ١٤١ .

(٢٠) انظر : مع الهوامع / ١ / ٤١ .

كذلك في ذكر جملة القسم إذا كانت أداته هي الواو خلاف : فقد أجازه ابن كيyan ، ورده أبو حيان الأندلسى ، وأول ما جاء مذكورة فيه جملة القسم من شواهد (٢١) .

فإذا تركنا هذه القواعد الجزئية التفصيلية بما تتضمنه من أحكام تتضارب وتتناقض . ونظرنا إلى المحاولات النحوية لتقديم قواعد كلية لوجدنا هذه القواعد بدورها تتسم بما اتسمت به القواعد الجزئية من تناقض . وحسبنا أن ندرس في هذا المجال فكرة « العامل المعنوي » وصورها التعليقية في التراث النحوي ، لتأكد هذه الحقيقة البارزة في النحو العربى ، وهى أن النظرة الجزئية المحدودة في إطار بعض جزئيات الظاهرة المدرستة ركيزة من أهم الركائز التى تبني عليها الأحكام النحوية الكلية ، وأنها - لذلك - سبب مباشر في كثير مما يشوب الدراسات النحوية من أخطاء في مناهجها الكلية وقضاياها التفصيلية معًا .

والعامل المعنوى هو المقابل عند النحاة للعامل اللغوى ، والعامل اللغوى هو ما يصدر عن لفظ موجود في التركيب اللغوى ، أو « ما يكون للسان فيه حظ على حسب تعريف النحاة » (٢٢) . وعلى ذلك يكون العامل المعنوى هو ما ليس له وجود لغوى في التركيب . أى ليس صادرا عن لفظ معين فيه . فليس « للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب » . كما يعرفه النحاة أيضا (٢٣) .

(٢١) انظر شرح المفصل /٩ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، التصريح /٢ ، ٣٥٧ ، همع المهرامع /٢ .

(٢٢) الإظهار للبرگرى ، ٣١ ، ٤٠ .

(٢٣) الإظهار ، ٤ ، لباب الإعراب - غير مرقم

وتأثير العوامل المعنوية معترف بها عند النحاة العرب ، لا يكاد يشد منهم أحد (٢٤) . فقد قال بها الخليل (٢٥) ، وسيبوه (٢٦) ، والكساني (٢٧) ، والأخفش (٢٨) ، والفراء (٢٩) ، والمبرد (٣٠) ، وثعلب (٣١) ، وابن السراج (٣٢) ، والرمانى (٣٣) ، والزمخشري (٣٤) ،

---

(٢٤) لا نكاد نجد بين النحاة من ينكر العامل المعنوي وتأثيره في الحركة الإهراوية ظاهرة أو مقدرة سوى ابن مضاه القرطبي ، الذي ينكر فكرة العمل النحوي تحت تأثير خلطه بين المؤثر في الحركة الإعرابية وموجد هذه الحركة . وقطرب أيضاً الذي يفسر الحركات الإعرابية تفسيراً صوتياً . انظر الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا الطواهر اللغوية .

(٢٥) من المواقع التي يقول فيها الخليل بالعامل المعنوي الصفة والتوكيد وعطف البيان . انظر : الآباء والنظائر / ١ . ٢٦٦ .

(٢٦) يقول سيبوه بالعامل المعنوي في موضع : رافع المبتدأ ، ورافع المضارع ، وناصب الحال والتمييز ، وجرا التحت بالمجاورة . انظر على الترتيب كتابه : ١ / ٢٧٨ ، ٤٠٩ - ٤١٠ - ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ١١٧ ، ٢٠٩ .

(٢٧) يرى الكسانى أن ناصب المستثنى معنوي ، انظر : التصريح / ١ ، ٣٤٩ ، همع الهوامع / ١ . ٢٢٤ .

(٢٨) قال بالعامل المعنوى في موضع منها : رافع المبتدأ والخبر (الصبان على الأشمونى ١ / ١٩٤ ، المنفصل ١ / ٨٥) ورافع المضارع (الآباء والنظائر / ١ ، ٢٥٤ ، المنفصل ٧ / ١٢) وجار المضارف إلها (التصريح / ٢ ، ٣٥) همع الهوامع / ٢ . ٤٦ .

(٢٩) قال بالعامل المعنوى في : رافع المضارع (هم الهوامع / ١٦٤) وناصبه بعد أو والروا ولفاء في الأجرية الشائنة (الآباء والنظائر / ٢٦٤ ، شرح المنفصل ١٢/٧) .

(٣٠) جعل المبرد رافع المبتدأ وحده معنوباً (الصبان على الأشمونى ١ / ١٩٤) .

(٣١) جعل ثعلب رفع المضارع معنوباً (الآباء والنظائر / ٢٦٤ ، همع الهوامع ١٦٤ - ١٦٥) .

(٣٢) قال به في رافع المبتدأ والخبر (الصبان ١ / ١٩٤ ، ١٩٤ ، المنفصل ١ / ٨٥) .

(٣٣) في رافع المبتدأ والخبر - المصادران السابقان .

(٣٤) في رافع المبتدأ وحده (شرح المنفصل ١ / ٨٤) .

والاعلم (٣٥) ، وهشام (٣٦) ، وخلف (٣٧) ، وابن مالك (٣٨) ، وأبو حيان (٣٩) ، والسيوطى (٤٠) ، ومن وراءهم من البصريين والковفيين والبغداديين والأندلسيين والمصريين (٤١) . ويتنوع هذا التأثير من الرفع إلى النصب والجر والجزم أيضاً : فقد نسب إليها النثة - في مجموعهم - عمل الرفع في المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمضارع المرفوع ، والصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، إذا كانت مرفوعة . والنصب في : الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمفعول معه ، والمنادى ، والمستثنى ، والمحذف منه حرف الجر ، والصفة . والتوكيد وعطف البيان إذا وقعت منصوبة ، والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوية الثمانية . والجر في : المضاف إليه والتواضع الثلاثة التي سبق ذكرها إذا وقعت مجرورة . والجزم أيضاً في جواب الشرط المجزوم (٤٢) .

(٣٥) في رافع المضارع (الاشباء والنظائر ١ / ٢٦٤) ، همع الهوامع ١ / ١٦٤ .

(٣٦) في رافع الفاعل (الاشباء والنظائر ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، شرح الرضى على الكافية ١ / ٦٣ .

(٣٧) في موضعين : رافع الفاعل (الاشباء والنظائر ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، شرح الرضى ١ /

(٤٠) وناسب المفعول (الاشباء والنظائر ١ / ٢٦٦) ، التصريح ١ / ٣٠٩ .

(٣٨) في رافع المضارع .

(٣٩) في جار المضاف إليه (التصريح ٢ / ٢٥ ، همع الهوامع ٢ / ٤٦) .

(٤٠) في رافع المضارع (همع الهوامع ١ / ١٤٦ وما بعدها) .

(٤١) انظر : المدح والتقدير في النحو العربى ٨٩ وما بعدها .

(٤٢) انظر هذه الآيات النحوية في : شرح المفصل ، شرح الرضى على الكافية ، شرح الأشمونى ، حاشية الصبان على الأشمونى ، همع الهوامع ، التصريح ، وأيضاً : لباب الإعراب ، الباب فى علل البناء والإعراب ، الباب فى شرح الباب ، شرح الفصول الخمسين ، المؤلف من شرح ابن عصفور .

وعلى الرغم مما يبدو واضحًا من عظم آثار هذه الفكرة في التراث النحوي فإنها تبدأ من مواقف جزئية ، ومن ثم تتصدّى نتائجها النهائية بالاضطراب الذي يتّأكّد من خلال المقارنات التي يمكن أن تتناول التجمعات النحوية واتجاهها من ناحية ، والعلماء أنفسهم من ناحية أخرى .

فالكوفيون - في مجموعهم - يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنية في : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول به ، والحال ، والتميز ، والمنادي ، والمضاف إليه ، والتواضع <sup>(٤٣)</sup> . ويعرفون بأثرها في : المضارع المرفوع ، والمنصوب في الأجوية الثمانية بعد أو والواو والفاء ، والجزوم في جواب الشرط <sup>(٤٤)</sup> . بل إن الاختلاف في العوامل المعنية يمتد ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها ، فعلى حين يعترفون «بالخلاف» عاملًا التصب في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ والمستثنى والمفعول معه والمضارع في الأجوية الثمانية ينكرون أن يكون عاملاً في الحال والتميز <sup>(٤٥)</sup> .

والبصريون بدورهم يعترفون «بالابتداء» و «المضارعة» و «الخلاف» و «التبعة» و «المجاورة» <sup>(٤٦)</sup> من العوامل المعنية ، بيد أنهم يرفضون الاعتداد «بنزع الخافض» و «الفاعلية» و «المفعولية» و «القصد» و «الإضافة السمعانية» <sup>(٤٧)</sup> . ثم إنهم - فيما بينهم -

(٤٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٨٩ وما بعدها .

(٤٤) المصدر السابق .

(٤٥) انظر الحذف والتقدير في النحو العربي .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) المصدر نفسه .

يختلفون في العامل الواحد أيضاً إلى درجة التناقض . فمنهم - مثلاً - من جعل « الابتداء » عاملًا في المبتدأ والخبر جميعاً ، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر . ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلاً وفي الخبر بمشاركة المبتدأ<sup>(٤٨)</sup> .

وهذا الاضطراب البالغ حد التناقض ليس صفة التجمعات النحوية واتجاهاتها فحسب ، بل يتردى فيه أيضاً العالم الواحد . ولن نجد في هذا المجال أبرز من سيبويه والكسائي ، رأسى التجمعات النحوية الأساسية في البصرة والكوفة . وسيبويه يعترف « بالابتداء » عاملًا ، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملًا في الخبر<sup>(٤٩)</sup> ويعرف « بالخلاف » عاملًا في الحال والتمييز<sup>(٥٠)</sup> ، ويرفض الاعتداد به في الظرف الواقع خبرًا والمفعول معه والمستثنى والصفة والتسوكيد وعطف البيان والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجرة الثمانية . وسيعرف « بالمجاورة » عاملًا في التواليع<sup>(٥١)</sup> ويرفض عملها في جواب الشرط . والكسائي يعترف « بالخلاف » عاملًا في المستثنى<sup>(٥٢)</sup> ولكنه يرفض عمله في الحال والتمييز ، وهو مع جمهور الكوفيين في الاعتداد

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) انظر : كتاب سيبويه / ٢٧٨ .

(٥٠) انظر : كتاب / ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٥١) انظر : الكتاب / ١ / ١١٧ ، ٢٠٩ .

(٥٢) انظر التصريح / ١ / ٣٤٩ ، معن الموسوع / ٢٢٤ ، شرح الفصل الخمسين ١٦٣ وكون الخلاف عاملًا في المستثنى أحد الآراء المنسوبة للكسائي في ناصب المستثنى . وتسب إليه آراء أخرى فيه . انظر أيضاً : شرح المنفصل / ٢ / ٧٧ ، شرح الرضى على الكافية / ١ / ٢٠٧ ، الانصار في مسائل الخلاف ١٦٧ .

« بترع الخافض » ، « بالمجاورة » في جواب الشرط (٥٣) ، ولكنه يرفض عملها في التوالي ، كما يرفض « القصد » و« الفاعلية » و« المفعولية » و« الإضافة المعنوية » و« المضارعة » و« الابتداء » .

وعلى الرغم من أن دراسة النحاة العرب للظواهر اللغوية بما تتصف به محاولاتهم لتقنين هذه الظواهر من جزئية التناول ، فإن تحليل هذه الظاهرة في التراث النحوي يكشف عن وجود خصائص تميز التناول الجزئي للظواهر عن التناول الجزئي للقواعد ، وتفرق بالضرورة بين معطيات كل من الأسلوبين مع وحدة الإطار العام لهما وهو « جزئية المفومات وكلية الأحكام » ، ومن ثم تهافتها على وجه العموم وقصورها عن الإلمام الدقيق بخصائص اللغة .

وأهم مظاهر التناول الجزئي للظواهر اللغوية أمران :

١- تشقيق الظاهرة الواحدة إلى عدد من الظواهر وفصم العلاقة بينها ، ثم تناول كل منها بصورة منعزلة عن غيرها . وقد نتاج عن ذلك بالضرورة عدم قدرة المناهج النحوية التقليدية علىتناول الموضوع عن للظواهر اللغوية . ولهذا لا نجد غرابة في أن النحاة العرب لم يدرسوا بشكل متكمال ظاهرة التطابق أو ظاهرة الترتيب مع إدراكيهم للعديد من التفاصيل التي تتصل بهما وتقنيتهم لها .

٢- الخلط في تحليل الظواهر المختلفة بتوهم اتصالها ، وعدم

(٥٣) انظر الآشيه والنظائر ١ / ١٦٥ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٣٥٤ ، شرح الرضي ٢ / ٢٣٧ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٧٨ ، حاشية الصباد على الاشمونى ٨٩٢ ، التصریح على التوضیح ١ / ٣١٢ - ٣١٣ .

إدراك الفواصل التي تفرق بينها . وقد أسلم هذا الخلط إلى اضطراب الأحكام النحوية المفترة لهذه الظواهر ، وتناقضها مع الظواهر ذاتها . ولعل موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي واضطرابهم في تصنيف جزئيات هذه الظاهرة يعطى نموذجاً واضحاً لهذا الخلط . فإن النحاة على الرغم من إدراكيهم للفوارق الواضحة بين الكلمات المعرفية والمبينة لجأوا إلى تقدير حركي للإعراب والبناء ، وبذلك توهموا كون كلمة معرفة ومبينة في آن (٥٤) .

#### وأهم صور التناول الجزئي للقواعد النحوية صورتان :

١- ارتكار القواعد النحوية على بعض الجزئيات المعبرة عن الظاهرة أو الظواهر التي يراد تقبيلها . ومن ثم عدم تحقيق الاتساق بين الأحكام المتباعدة عن القواعد ومقدمات هذه القواعد ذاتها إلا في نطاق الملاحظ بالفعل منها . والملحوظ فعلاً ليس إلا جزءاً لا يمكن اعتباره معبراً عن الكل إلا بالاستقرار الكامل له وانتخاب النماذج النمطية المعبرة عنه ، وهو ما لم يحدث في مقدمات الأحكام المحفوظة في التراث النحوي .

٢- الإسراف في التفصيل والتنويع والتقسيم ثم تعدد الأحكام لمقابلة الأجزاء والاقسام : مع عدم وجود أساس موضوعي منضبط يحتمّل إليه في التقسيم والحكم . مما أفسح المجال لتضارب التقسيمات النحوية وعدم تضادها مع تعددتها على تصور الخصائص النوعية للظواهر المقابلة أو المتشابهة ، ومن ثم فقدانها التكامل فيما بينها ،

---

(٥٤) انظر : الطواهر اللغوية في التراث النحوي .

وأتسام أحكامها بكثير من الاضطراب الذى يبلغ حد التناقض فى بعض الأحيان .

وهذه الخصائص المختلفة التى تميز كل أسلوب من أسلوبى التناول الجزئى عن الآخر تضافر جميعها على تأكيد ثرين مهمين للتناول الجزئى فى الأحكام النحوية :

الأول : تناقض كثير من الأحكام والظواهر . ذلك أن عدم قدرة النحاة على الإلمام بالظواهر اللغوية فى القواعد الموضوعة لتقنين هذه الظواهر ، ثم عدم استطاعتهم فى كثير من الأحيان استمداد أحكامهم من « اللغة » ذاتها ، ترك فجوة واسعة بين هذه الأحكام وبين الواقع اللغوى .

الثانى : تضارب الأحكام ذاتها ، فإن عدم قدرة النحاة على تحقيق الاتساق فيما يضعونه من الأحكام - وبخاصة تلك التى تتناول التفريعات والتقييمات الجزئية - وما أسلم إليه من اختلاف الأحكام وتضاربها ، كان نتيجة حتمية للمناهج النحوية . بعد أن فقدت ضماناً أكيداً من ضمانات اطراح القواعد واتساقها وبراءتها من الاختلاف والتضارب والتناقض ، وهو النظرة الشاملة .

★ ★ ★

### **الفصل الثالث**

## **الداخل المنهجي**

إن تحليل الفكر النحوي التقليدي بغبة تحديد ما به من أخطاء منهجية يتنهى بنتيجة تعبّر عن حقيقة من أهم حقائق هذا الفكر ، وتكشف في الوقت نفسه عن خطأ من أبرز أخطائه ، ونعني بذلك فقد الوحيدة فيه . تلك الوحيدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي . فقد كان المنهج الذي اتبّعه النحاة مزيجا غريبا من مناهج شتى ، أو لنقل إنه ركam هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غير عقول خصبة وعوْت معارف عصورها ، وتأثرت بالعديد من لوانها ، مما ساعد على تنمية شخصية الباحث بدلا من بلورة مادة البحث ، وساهم في تضخيم إحساسه بذاته حتى انعكست بشكل أو باخر على موضوعه . وكان أبرز أشكال هذا الانعكاس استخدام كل باحث نحوى لما يجيد من المناهج في التدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات وما يقرره من آراء ، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة وعلاقتها بالتركيب .

ولعل هذا الخطأ بالذات أهم الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي بمقاييس ما تركه في التراث النحوي من آثار ، إذ فضلا عن

تلك الآثار التي خلفها بصورة مباشرة في اضطراب الأصول النحوية ، على نحو ما سنذكر بعد قليل ، فإنه قد ترك آثاراً عديدة في القواعد بشكل غير مباشر أيضاً . فقد كان ركيزة ذلك النوع من الخطأ الذي لزم التناول الجزئي للظواهر اللغوية ، والذي عبرنا عنه من قبل بتناقض الظواهر والاحكام <sup>(١)</sup> . ذلك أنه مع تعدد المناهج وتناورتها انفلت النظرة الجزئية من كل قيد موضوعي . ولم تعد تخضع لغير اعتبارات ذاتية ووقتية معاً ، وهي اعتبارات من التعدد والتغاير والاختلاف والاضطراب والتناقض بحيث يصبح من غير الممكن تصور وحدة ما فيها ، ويكون من المستحيل الإلعام بتصورها ، أو تصنيفها . ولعل كل ما يستطيع فعله إزاءها هو تحديد المؤشرات العامة فيها . وهي ترتد في جوهرها إلى هذا الخطأ البالر من الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي ، وهو التداخل المنهجي . وهكذا كان تعدد المناهج التي لجأ إليها البحث النحوي لتحليل السراويل اللغوية محور خطأ مزدوج في البحوث النحوية .

واستعانت المناهج اللغوية على وجه العموم ، والنحوية بشكل خاص ، بمناهج العلوم المختلفة إسلامية وغير إسلامية لم يكن عفواً ، وإنما هو موقف منهجي واضح . يمتد عن « أن الفامض في بعض العلوم يُكشف بالظاهر في غيرها إذا اعتبرنا كشفه بغير ذلك » كما قال ابن برهان <sup>(٢)</sup> . والمثال الذي أراد ابن برهان أن يوضح به هذه المُسلمة النحوية يؤكد ما يسلم إليه تحليل التراث النحوي من أن النحاة قد فهموا

(١) انظر الفصل السابق من هذه الدراسة .

(٢) انظر كتابه : اللمع ٣٧ ب .

العلاقة بين العلوم المختلفة على أنها تتصف بالمرونة ، بحيث يمكن تطبيق ما يرونـه صالحـا من مـناهجـها أو اسـاليـبـها في أي مـيدـانـ من مـيـادـينـ الفكرـ وـعـلـىـ أيـ مـسـتـوـيـ منـ مـسـتـوـيـاتـهـ ، يقولـ فيـ الاستـدـلـالـ عـلـىـ أنـ المـصـدـرـ وـالـحـدـثـانـ وـالـفـعـلـ عـبـارـاتـ مـتـغـيـرـةـ وـمـعـنـاـهـاـ وـاحـدـ .ـ وـأـنـاـ أـصـلـ المـشـتـقـاتـ جـمـيـعاـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـأـفـعـالـ .ـ «ـ إـنـ الـمـعـانـىـ تـنـقـسـ إـلـىـ مـاـ يـصـحـ وـجـوـدـهـ إـذـاـ فـرـضـ اـرـتـفـاعـ كـلـ عـيـنـ سـوـاهـ ،ـ وـهـذـاـ هـوـ الـذـىـ يـسـمـيـ النـحـويـونـ :ـ الـعـيـنـ وـالـجـثـةـ .ـ وـإـلـىـ مـاـ لـيـسـ حـكـمـ هـذـاـ الـحـكـمـ بـلـ وـجـوـدـهـ تـابـعـ لـوـجـوـدـ غـيرـهـ .ـ فـإـذـاـ فـرـضـنـاـ اـرـتـفـاعـ وـجـوـدـ غـيرـ ذـلـكـ اـسـتـحـالـ وـجـوـدـهـ ،ـ وـمـنـتـ فـرـضـنـاـ اـرـتـفـاعـ وـجـوـدـهـ لـمـ يـسـتـحـلـ وـجـوـدـ غـيرـ ذـلـكـ ،ـ فـهـذـاـ هـوـ الـذـىـ يـسـمـيـ الـمـتـكـلـمـونـ :ـ الـعـرـضـ ،ـ وـيـسـمـؤـنـ غـيرـ ذـلـكـ :ـ الـجـوـهـرـ وـالـجـسـمـ ،ـ وـيـسـمـونـ الـعـرـضـ :ـ الـحـالـ ،ـ وـيـسـمـونـ غـيرـهـ :ـ الـمـحـلـ .ـ وـالـفـقـهـاءـ يـسـمـونـ الـمـحـالـ :ـ الـأـعـيـانـ ،ـ وـيـسـمـونـ الـأـعـرـاضـ :ـ الـأـثـارـ .ـ وـمـنـ النـاسـ مـنـ يـسـمـيـ الـقـائـمـ بـغـيرـهـ ،ـ وـيـسـمـيـ مـاـ قـامـ بـهـ :ـ الـقـائـمـ بـنـفـسـهـ .ـ

ومثال ذلك أنك إذا نقلت ساجة من موضع إلى موضع فقد أحدثت أمراً ما ، وليس ذلك الحادث عينك ولا نفسك ، ولا ذلك الحادث عين الساجة ولا نفسها ، وإنما الحادث أمر ثالث وهو نقل الساجة وتحريكها. فوجود الساجة من دون وجود النقل والتحريك يصح، ووجود التحريك من دون وجود الساجة لا يصح . فإذا قلت : دفعت الساجة فاندفعت ، فهناك ثلاثة أمور : الفاعل وهو الدافع ولم يتحدد عينه بنفسه في هذا القول ، وهناك المفعول به وهو الساجة وهو المندفع ولم يتحدد عينه في هذا القول ، وهناك أمر ثالث تحدد في هذا القول

وهو الاندفاع . والفاعل (أوجد) عين الاندفاع ، والمفعول به قيل تلك العين وقام وجودها به . فلولا وجودهما جميما لاستحال وجود الاندفاع ، لأنه كما يفتقر إلى مخرج له من العدم يفتقر إلى ما يقوم به في الوجود لاستحالة قيامه بنفسه . . .

المصدر بمتزلة الفضة والفعل والصفة ، والطرفان بمتزلة الآلة المصنوعة من الفضة ، ولذلك كان الفعل والصفة والطرفان من الدلالة على وجوب الحدثان في زمان . فأما ما كان في المصدر وزيادة فمساواتها للمصدر بمتزلة مساواة الأواني للنقرة في مجرد كونها فضة ، والزيادة التي فيها على المصدر بمتزلة الزيادة التي في الأواني على مجرد كونها فضة . . . الا ترى أنك تقول : (الضرب) في ذلك على وجود الحدث في زمن ما من غير تعبينه له . فإذا قلت : (ضرب) حصلَ الفعل أن الزمن ماض مع دلالته على مثل ما دل عليه الضرب . وكذلك الكلام في : يضرب وسيضرب واضرب ولا تضرب ، وضارب ، يدل على ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على مجرد الضرب ، ومضروب يدل على مثل ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على ما قام به الضرب وحل فيه . فلما كانت الأواني فروعا للنقار كانت هذه فروعا للمصدر فهذا معنى قول أصحابنا إنهم مشتقات من المصادر »<sup>(٣)</sup> .

فالنحوى هنا يستعين بالمصطلحات المنطقية والفلسفية والكلامية والفقهية ، ويستخدم في شرح هذه القضية اللغوية نحو : العين والجوهر والجسم والجثة والمحل والإعيان والقائم بنفسه ، و يجعلها في مقابل :

---

(٣) انظر كتابه : اللمع ٣٧ ب - ١٣٩ .

العرض والحال والأثر والقائم بغيره ، ثم لا يقف عند هذا الحد من الشرح حتى يمكن أن يقال إنه قد كشف الغامض بعد أن اعتاص عليه كشفه بغير اللجوء إلى أساليب العلوم المختلفة في الشرح والإيضاح . وإنما جعل هذا الشرح مقدمة لاستخدام طرائق الاستدلال والبرهنة في هذه العلوم . وبذلك خلط بين أمرين : بين الإفادة من معطيات العلوم المختلفة في جلاء الظواهر بتحليل أبعادها والكشف عن أسبابها وتقديم صورة كلية لعلاقاتها وتصنيفها بتحديد موضوعها من العلم والفكر والمجتمع جمعا ، واستخدام الأساليب المختلفة المتباينة لهذه العلوم في دراسة كل علم من بينها . وإذا جاز أن تكون نتائج العلوم المختلفة هي الوحدات الأولى لتشكيل الصورة العامة لظواهر الفكر والمجتمع ، فإن من المستحيل الوصول إلى هذه النتائج ما لم يستخدم الباحثون في كل علم من الطرق ما يتفق مع مادة هذا العلم ، فبدون الاتساق الكامل بين المادة والمنهج لا يمكن تناول المادة بشكل يتيهي بالوصول إلى نتائج علمية . ومن ثم فإن استخدام مناهج علوم مختلفة في علم واحد لا بد أن يسلم إلى اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم وتناقض في نتائجه معا ، وهكذا بدلا من أن تتضح الظاهرة وتتحدد أبعادها وعلاقاتها تتغشى معالمها وتنطمس ملامحها .

وليس موقف ابن برهان شاذًا ، بل إنه في الحقيقة يعبر عما استقر في البحث النحوى من قواعد وأصول ، فإن تحليل التراث النحوى يتفق في نتائجه مع ما صرخ به ابن برهان ومثل له من الاستعانة بمناهج العلوم المختلفة حتى في دراسة الظواهر الجزئية المتممية إلى ميدان اللغة ،

والمحتملة بمستوى معين من مستوياتها وهو التركيب . فإن النحاة قد استخدموها في علم النحو - الذي يقصد به أساسا دراسة ظواهر هذا المستوى - مناهج بعض العلوم التي لا تمت إلى اللغة بسبب ، وطرائق بعض العلوم التي تتناول اللغة ولكن في غير مستوى التركيب . بحيث يمكن رد الأصول النحوية ، بل كثير من القواعد التفصيلية أيضا ، إلى قواعد متبعة في عدد من العلوم اللغوية وغير اللغوية ، الإسلامية وغير الإسلامية ، فتأثير الدراسات الصوتية في ظاهرة التطابق كما تناولها النحاة العرب ليس بخاف <sup>(٤)</sup> ، وكذلك أيضا تأثير هذه الدراسات في النظريات التي قدموها لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي <sup>(٥)</sup> ، وبخاصة تلك النظرية التي تجعل النظام المقطعي وراء تغير الحركات في أواخر الكلمات أو ثبوتها ، حتى إننا آثروا أن نسميها نظرية التفسير الصوتي <sup>(٦)</sup> .

وثمة قواعد عديدة أيضا ما كان النحاة ليقولوا بها لو لم يضعوا في اعتبارهم بعض الظواهر الصوتية الخالصة . فإذا انتقلنا إلى دراسة الأصول العامة للتفكير النحوي فإننا نجدها تشف عن آثار عدد من العلوم التي تختلف مادة ومنهجا ، وعلى رأسها : الأصول وعلم الكلام والفلسفة والمنطق . بحيث يمكن أن يقال إن النحاة العرب قد أحالوا البحث النحوي إلى ميدان فسيح يستعرضون فيه مدى إلمامهم بالثقافات والعلوم والمناهج والأساليب ، ويدللون فيه على ما يمتازون به من ذكاء ويستعنون به من تفوق عقلي . ولا نحسب أحدا يستطيع أن ينكر دور

(٤) انظر : *الظواهر اللغوية في التراث النحوي* ص ١٢١ - ١٣٣ .

(٥) انظر : *الظواهر اللغوية في التراث النحوي* ص ٨٦ وما بعدها .

(٦) انظر : *الظواهر اللغوية في التراث النحوي* ص ١٠١ - ١٠٩ .

الاستقراء - وهو أساس عنصر هام من عناصر المنهج الإسلامي الأصولي<sup>(٧)</sup> - في الحرمن على جمع المادة اللغوية ، هذا الحرمن الذي يبلغ درجة جمع كل ما ينطق به العرب وكل ما أثر عنهم ، وقد كان هذا المفهوم هو مدلول القياس في مراحله الأولى<sup>(٨)</sup> . كذلك لا نظن أن بين الباحثين من يجهل دور العلة الأصولية في العلة النحوية، وبخاصة في ناحيتها : مسالك العلة، وشروط سلامتها. هذا إلى أنماط أخرى من التأثير في جزئيات وتفاصيل . ومن المؤكد أنه ليس بين النحاة والباحثين - على سبيل القطع - من لا يعرف بعض آثار الفلسفة والمنطق ، وإن كان بينهم من لم يتبعه إلى دور علم الكلام ، إذ أن القياس النحوي يحكى آثاراً منطقية وفلسفية ، ويدعم هذه الآثار ذلك التناول الذهني للغة الذي كان وراء ظاهرة التأويل بأساليبها المختلفة ، على حين يقتصر التأثير المباشر لعلم الكلام على القواعد التي تقنن الجزئيات النحوية أو تخرج بعض النصوص التي لا تتفق مع مقتضيات العقيدة من قداسة لمقام الالوهية وإجلال للنبوة وتسليم بالسمعيات . وأما في القواعد لعامة الكلية فإن تأثير هذا العلم يحصر أو يكاد - في التفسير الدلالي لظاهرة التصرف الإعرابي ، وبصفة خاصة في الخلاف الذي نشب بين النحاة في مسجد الحركة الإعرابية ، على نحو ما سشرح بعد قليل .

(٧) انظر : أصول التفكير النحوي ص ١١ وما بعدها ، وأيضاً : الباب السابق من ١٠٧ وما بعدها .

(٨) انظر : أصول التفكير النحوي ص ١٨ وما بعدها ، وأيضاً : الباب السابق من ١٠٧ وما بعدها .

وهذا الموقف الذى يجمع بين أساليب العلوم المختلفة فى دراسة مادة محددة دراسة تحليلية يصدر عن تصور غير علمى للعلاقة بين العلوم ، وهو تصور ضار ومضلل معاً ، لأنه يسىء استخدام هذه المناهج ويهدر قيمتها ويتحول دون الإفادة الكاملة منها . ولو أن اللغريين مثلاً أرادوا أن يستفيدوا فى بحوثهم اللغوية من أفكارهم التى تسمى إلى دراسات الفلسفة فتوجهاً لدراسة النشاط اللغوى من حيث هو رموز تعبّر عن حالات نفسية خفية ومستترة ، ولا سبيل إلى اكتشافها بمنطق العقل المجرد - لا فادوا حقاً من وقوفهم على بعض الأفكار الفلسفية ، ولنعوا هذه الأفكار وأثروا البحث اللغوى معاً ، ولفتحوا بذلك المجال أمام دراسات جديدة في العالم العربى لم يسع لها أن تظفر حتى اليوم بنصيب ، وعلى رأس هذه الدراسات علم النفس اللغوى . ولكنهم بدلاً من ذلك راحوا يستخدون ما يعرفون من قضايا الفلسفة والمنطق للاستدلال على آرائهم في ميدان تقنيين الظواهر اللغوية ، وبخاصة ما يتصل من هذه الظواهر بمستوى التركيب ، فضلوا عن فهم هذه الظواهر وأساءوا إلى أساليب الفلسفة والمنطق كما أساءوا إلى البحث اللغوى جميماً .

وليس يكفى فيما نظن هذه الإشارة العجلى إلى تداخل تأثير الأصوات والأصول والفلسفة والمنطق وعلم الكلام حتى تؤكد بتفصيل آثارها في التراث الذى خلفه النحاة ، ومع أن هذا التفصيل يحتاج إلى بحث مستقل يتوفّر على جلاء أشكال هذا التأثير وتحديد أبعاده فإن من الممكن تصوير بعض هذه الأشكال وأهم هذه الأبعاد في كلمات مرکزة، تاركين التفصيل إلى بحث مقبل إن شاء الله .

## أولاً، الأصوات:

تقدم الدراسات الصوتية في العالم العربي حقيقة تاريخية<sup>(٩)</sup> ، وقد حقق هذا التقدم - في فترة مبكرة نسبياً - نتائج دقيقة ، وبخاصة في مجال بحث خصائص الأصوات ودراسة مجريها ومخارجها . وليس من شك في أن مرد هذا التقدم الباكر راجع إلى اتصال الدراسات الصوتية الوثيق بالقراءات القرآنية . فإن هذه القراءات ترجع إلى عهد الرسول صلوات الله عليه . وتمتد في جوهرها عن خلافات صوتية<sup>(١٠)</sup> .

وقد ترك تقدم الدراسات الصوتية آثاراً عديدة في ميادين البحث اللغوي ، وساعد على ذلك اشتغال كثير من الدارسين في علوم اللغة المختلفة بالأصوات وإنماهم ببحوثها ثم إضافتهم إليها . وبذلك كانت علاقة الأصوات بحقول اللغة علاقة أخذ وعطاء ، إذ في الوقت الذي شكلت فيه الدراسات الصوتية محاور قضايا عديدة في بحوث اللغة ، أثري علماء كثيرون بالبحوث الصوتية مع اشتغالهم بعلوم أخرى . كالخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن جنی ، ثم الجاحظ ، والرمانی ، وابن سنان الخفاجي ، وعبد القاهر الجرجاني ، وضياء الدين بن الأثير ، وكذلك الفارابی ، وابن سينا ، وغيرهم كثير .

وأهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بدراسات الأصوات<sup>(١١)</sup>

هي :

(٩) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٥ .

(١٠) النشر في القراءات العشر ١ / ٢٧ ، القراءات واللهجات ١٤ وما بعدها .

(١١) لم تذكر المعاجم ضمن المجالات التي خضعت لتأثير الدراسات الصوتية ، لأن علماء المعاجم لم يصيغوا في الواقع جديداً إلى بحوث الصوتيات والصرف ، واكتفوا بتطبيق نتائجها .

## ١- الدراسات الجمالية :

وهي الدراسات التي يصطدح عليها في التراث العربي « بعلوم البلاغة » ، وأهم آثار الأصوات في هذه العلوم ينحصر في دراسة فكرة « الفصاحة » وبشكل خاص إلى أي مدى يمكن أن تقبل فكرة اتصاف اللفظ المفرد بالفصاحة ، ثم ما مقوماتها ؟ وأبرز من ساهم في هذه القضية الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، ثم الرمانى في رسالته في « إعجاز القرآن » ، وابن سنان الخفاجي في كتابه : « سر الفصاحة » ، وعبد القاهر في كتابه « دلائل الإعجاز » . وأهم ما يقال في هذا المجال إنه في الإجابة على السؤال الأول نجد اتجاهين : أحدهما يجعل الفصاحة من سمات الألفاظ المفردة في مقابل البلاغة بمعناها الضيق ، إذ تنصبُ على الكلام المركب . ومن ثم يبني هذا الاتجاه الفصاحة على مدى تلاقي الأصوات التي يتالف منها اللفظ ، ويفتح بذلك الباب لاعتماد البحث الجمالى على نتائج الدراسات الصوتية ، وأما الثاني فإنه يرفض أن يكون اللفظ قبل التركيب فصيحاً ، لأنَّه لا يتصور أن يكون بين لفظتين تفاضل حتى تكون إحداهما أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها ، وهل يتصور أن (رجلًا) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به ؟! وحتى يتصور في الأسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه ، وأبين كشفاً عن صورته من الآخر ؟ فيكون الليث مثلاً أدل على السبع المعلمون « من الأسد » (١٢) . ولكنه مع ذلك لا يهم نتائج البحوث الصوتية ، إذ يضع بين أساليب تفاضل الكلمات

---

(١٢) دلائل الإعجاز ٣٥ - ٣٦ .

المفردة « ان تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ، وما يكدر اللسان بعد »<sup>(١٣)</sup> .

وجلی أن خفة الحروف وحسن امتزاجها مبرر كاف عند أصحاب الاتجاه للأخذ بنتائج الدراسات الصوتية في البحث الجمالی ، وإن رفضوا بادئ بدء فكرة فصاحة اللفظ المفرد .

#### ٢- الدراسات الصرفية :

وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتماداً يوشك أن يكون تماماً على معلومات صوتية ، حتى إنه ليتمكن أن يقال - دون كبير تجوز - إنه ليس من الممكن تصور وجود واضح ومحدد لعلم الصرف كما حفظه لنا التراث مجردًا من المؤثرات الصوتية فيه ، إذ على اختلاف مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية الخالصة أو صداتها المباشر . وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب ، والسهم والتسهيل والمد ، والمحذف والزيادة - وهي محاور البحث الصرفي - دون أن يوضع في الاعتبار مخالف هذه الظواهر من حقائق صوتية ، ولو أن قيمتها - في بعض جوانبها - مجرد قيمة تاريخية .

#### ٣- الدراسات التحويية :

كان إمام النحوة بالآصوات و دراستهم لها ثم إضافتهم الجديد فيها عاملًا هاماً من عوامل تأثير الآصوات في البحث التحوي ، وليس أدل على هذا الاتصال من أن أبرز من اهتم بدراسة الصوتيات هو الخليل بن

---

(١٣) المصدر السابق ٣٦ .

أحمد حتى ليعلمه بعض الدارسين أول من وضع أصولها<sup>(١٤)</sup> ، وهو يعبر في الوقت نفسه عن مرحلة باللغة الأهمية في البحث النحوي ومناهجه<sup>(١٥)</sup> . ثم سيبوته ، وآثاره الصوتية منتشرة في كتابه الذي يعد حتى الآن أقدم ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية<sup>(١٦)</sup> . وقد ترك اهتمام هذين النحويين الكبارين بالأصوات ودراستهما لها آثاره في البحث اللغوي ؛ ولم يكونا في الواقع إلا مُعتبرين عن اتجاهات النحوة وروح العصر معاً ، تلك الاتجاهات التي تسم بطابع الاستيعاب الذي يلم بالمعرف المختلقة وينقلها إلى وعي المفكر والباحث حيث تصبح في مجدهما تياراً فكرياً خصباً ، هو نتاج معارف العصر ومؤثر في معارف العصر أيضاً .

وليس أدل على مدى تأثير البحوث الصوتية في النحو من أن صدى هذه البحوث يتردد في مجالات عديدة في دراسات النحوة للظواهر والقواعد ، كما أنه محور بعض نظرياتهم أيضاً ، ولعل في الأمثلة الآتية ما يشير إلى بعض مجالات هذا التأثير وبؤكد بالضرورة شيئاً من دلالاته.

١ - ففي ظاهرة التطابق نجد الأثر الصوتي واضحًا وبخاصة في دراسة النحوة لتطابق اللفظ مع ما يقصد به من معنى . وبدون معرفة واضحة لخصائص الأصوات من جهر وهمس وشدة ورخاوة وتفسخيم وترقيق يتعرّض فهم الصور التي حددتها النحوة لتطابق بين اللفظ المفرد

(١٤) برجمت اسر في كتابه : التطور النحوي للغة العربية ٥ .

(١٥) انظر : تاريخ النحو العربي ومصادره ١٠٥ - ١٠٦ .

(١٦) تاريخ النحو العربي .

والمعنى ، وبصفة خاصة تلك الصورة التي اصطلنا عليها من قبل «باختيار الأصوات الملائمة للأحداث»<sup>(١٧)</sup> .

٢- وفي القواعد نجد آثاراً مختلفة للدراسات الصوتية ، وأبرز أمثلة الخلط بين الآثر الناتج عن الأصوات والآثر الناتج عن التركيب في التعميد - معالجة النحاة للحركات الناتجة عن الجمود ، ومقابلة هذا التفسير بتفسير حركة الإتباع توضح إلى أي مدى أخذ النحاة بالظواهر الصوتية في قواعدهم وأحالوها إلى ظواهر تركيبية خالصة في الوقت الذي أوشكوا أو أوشك بعضهم أن يسند إلى الظواهر الصوتية ما ليس لها من التأثير في عدد من الظواهر الناتجة بالفعل عن التركيب<sup>(١٨)</sup> .

٣- وتأثير الأصوات في النظريات التي وضعها النحاة لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي واضح ، فقد استند إلى الظواهر الصوتية وخصائصها المقطعة أصحاب نظرية التفسير الصوتي وفسروا في ضرورتها كلاً من حركتي الإعراب والبناء . وبدون فهم كامل لنظام المقطع في اللغة العربية كما تصوره قطرب يستحيل فهم تفسيره لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات<sup>(١٩)</sup> . ومن غير إدراك لملعقة التي تصورها «المبرد» بين نوع الحركات من حيث : طولها وقصرها

(١٧) ص ١٢٢ - ١٢٣ من كتابنا : ظواهر اللغوية في التراث النحوي .

(١٨) انظر تحليل آراء النحاة في حركتي المجاورة والتبعة ضمن تحليلنا للعامل المعنوي في الحذف والتقدير في التحرر العربي ١٢١ - ١٢٣ . وفي الحقيقة أن الصور المختلفة لتأثير التجاور بين الصيغ داخل التركيب اللغوي يمكن أن يعاد دراستها نحوياً باعتبارها بعض ظواهر الموقعة في التحرر العربي . انظر أيضاً : الأشباء والنظائر ١ / ١٦٣ - ١٦٥ .

(١٩) انظر تحليلنا لنظام المقطع كما تصوره قطرب في : الحذف والتقدير في التحرر العربي ١٤٩ - ١٥٢ ، وقارنه بدراسة فيليب له في كتابه : العربية الفصحى ٤٢ وما بعدها .

والوضع الخاص للسان فيها: ضما وفتحا وكرا، وتواليها - لا يمكن تحصيل صورة ذهنية دقيقة لنظرية الخاصة بتفسير حركات البناء في الكلمات والصيغ والتركيب (٢٠) .

### ثانياً : الأصول :

لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات معينة في أصول التفكير النحوي ، حتى إنه ليتمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم. وهو أثر - أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار - تتضادر على أن يجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة . والذى ظل - على الرغم من مزاحمة الفكر اليوناني له بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي - يؤثر في جوانب عديدة من التفكير النحوي ، وعلى رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلحاح علم الأصول ، تلك المحاولة التي كانت ثمرتها علم أصول النحو .

ومجالات البحث النحوي التي توسيع تأثير النحاة بالأصول العامة المقوله في علم أصول الفقه عديدة ، وسنكتفى بالإشارة إلى أهم هذه المجالات بادئين بالاعم متھين إلى الأخص ، تاركين التفصيل إلى مجالة الطبيعي في بحث مقبل ، نسأل الله العون عليه ، والتوفيق فيه .

---

(٢٠) انظر : ص ١٠٦ - ١٠٩ من كتاب : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

وأوسع آثار الأصول في البحث النحوى تشكيله الإطار العام الذى سار عليه النحاة فى مرحلته الأولى قبل اتصاله بالفکر الإغريقى ، ثم فى فترة طويلة فى مرحلة الصرابين منهجه الأصول والمنطق<sup>(٢١)</sup> ، وأوضح خصائص هذا الإطار الاهتمام البشائر بالمادة اللغوية ، هذا الاهتمام الذى يعكس فكرة التلاحم ، بين المادة والمنهج - تلك الفكرة التى تصور موضوعية المنهج الإسلامى<sup>(٢٢)</sup> -والذى يتجلى تأثيره فى عدد من ظواهر المناهج النحوية :

- وأولى هذه الظواهر العناية بالالفة بالنصوص ، وصور هذه العناية بالنصوص اللغوية كثيرة ، تبدأ بحرص النحاة على الإلمام بها ، وتنتهى بحرصهم أيضاً على مراعاتها فيما يضعون من قواعد ، سواء بالأخذ بها أو بتأريخها<sup>(٢٣)</sup> . ويتجلى أيضاً فى مقاييس نقد النصوص نقداً داخلياً وخارجياً معاً<sup>(٢٤)</sup> .

- والظاهرة الثانية وقوف النحاة عند معطيات النصوص من أحكام ، دون أن يحاولوا أن يستوحوا أحکامهم من النظر الذهنى البعيد عن الواقع اللغوى ، وقد فتح ذلك بالضرورة الباب لتعارض الأحكام : نظراً لنضارب النصوص وتعدد المستويات التي تتنمى إليها<sup>(٢٥)</sup> .

(٢١) انظر : الباب السابق ، (الأصل المناهج النحوية) ص ٥٣ وص ٦٥ وما بعدهما .

(٢٢) فى فكرة الموضوعية هذه يمكن الرجوع إلى : الباب السابق ، ثم تاريخ النحو العربى ، الفصل الثانى من الباب الأول . وأيضاً بحث الوالد رحمة الله عن الإسلام والعلم ، ونرجو أن يكون ذلك موضوع دراسة قريبة .

(٢٣) الفصل السابق ، وانظر أيضاً : التمهيد ، والفصل الثالث من الباب الثانى .

(٢٤) انظر : أصول التفكير النحوى ، تاريخ النحو العربى .

(٢٥) ارجع إلى الفصل الثانى من الباب الثاني .

- أما الظاهرة الثالثة فهي نتاج الظاهرتين السابقتين معاً، وهي لجوء النحاة إلى تأويل النصوص لتحقيق الاتساق بين القواعد ، هذا الاتساق الذي يعد- أيضا - خصيصة من أهم خصائص المنهج الإسلامي الأصولي (٢٦) .

- الظاهرة الرابعة وقوف التعليل النحوى عندما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ومقتن في القواعد النحوية ، فالعملة النحوية تقف على هامش البحث النحوى ، وهى تكاد تكون مجرد مبرر يسوغ للمتعلمين قواعد البحث ويساعدهم على تفهمه واستيعابه ، دون أن يكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد (٢٧) .

وبعد انتصار الاتجاهات الإغريقية في صراعها مع الخصائص الإسلامية في البحوث النحوية ظل لعلم أصول الفقه بعض التأثير ، ولكنه انحصر في المجالات التالية :

أولها : ماسبق أن أشرنا إليه من محاولة جمع الأصول العامة للتفكير النحوى في علم مستقل ، بهدف أصلاً إلى تحديد هذه الأصول ليكون في البحث النحوى كعلم أصول الفقه في الدراسات الفقهية ، مرجعاً للباحثين وحكماء عند الاختلاف .

ثانيها : اعتبار كل من « استصحاب حال الأصل » و « الاستحسان » و « الاستدلال بالأصول » و « عدم النظير » و « العكس » أدلة في التقنيات النحوية ، يأخذ بها بعض النحاة في صياغة قواعدهم ويضعونها

(٢٦) انظر : تاريخ النحو العربي حول هذا الموضوع .

(٢٧) ارجع إلى : بين التعميد والتعليق : الباب الثاني من كتابنا : أصول التفكير النحوى .

بين أصولهم<sup>(٢٨)</sup> . وجميع هذه الأدلة ترتد إلى علم الأصول ، بل إن مواقف النحاة منها ليست سوى انعكاس لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها<sup>(٢٩)</sup> .

ثالثها : خلافات النحاة حول اعتبار كل من « الشبه » و « الطرد » جاماً بين طرفين القياس: المقيس والمقيس عليه<sup>(٣٠)</sup> ، فليست هذه الخلافات سوى تكرار لاتجاهات علماء الأصول إزاءها<sup>(٣١)</sup> .

رابعها : المقاييس التي ارتضاها النحاة بالاحتکام إليها في تعارض الأدلة والترجيح بينها ، وصور التعارض الرئيسية ثلاثة: ١- تعارض النصوص . ٢- تعارض الأقیة . ٣- تعارض النص والقياس . وتحل هذه الصور الثلاث إلى قرابة ستة عشر شكلاً فرعياً من أشكال التعارض<sup>(٣٢)</sup> . وكل صورة من صور التعارض وكل شكل من أشكاله الفرعية تتطلب مقاييس محددة للترجيح ، وقد استعار النحاة القواعد الأصولية للترجح بين الأدلة المتعارضة .

خامسها : في جوانب مختلفة من العلة . فعلى الرغم من أن

(٢٨) انظر : الإضراب في جدل الإعراب ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٣ ، الاقتراح ط ٢ - ٧٢ - ٧٧ ،  
الخصائص ١ / ١٣٣ ، ١٩٧ ، لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٧ وما بعدها ، ١٤١ - ١٤٢ -

(٢٩) انظر : مختصر تنقیح الفصول في الأصول ٧٤ وما بعدها ، وقواعد الأصول ومعاقد  
الفصول ١١٧ وما بعدها ، والورقات في علم أصول الفقه ٣٧ ، شرح الجلال  
المحلّي لجمع الجواجم ٢ / ٣٦٩ وما بعدها ، حاشية البانى عليه بهامشه ٢ .

(٣٠) انظر لمع الأدلة ١٠٧ ، ١١٠ ، الاقتراح ٦٢ - ٦٣ .

(٣١) انظر مثلاً : شرح الجلال المحلّي على جمع الجواجم ٢ / ٢٩٩ وما بعدها وكذلك  
٣٠٤ وما بعدها ، وأيضاً : حاشية البانى عليه بهامشه .

(٣٢) انظر : الاقتراح ٧٧ وما بعدها .

التعليق النحوي قد تغير شكلاً ومضموناً بعد انتصار الاتجاهات الإغريقية المنطقية على الاتجاهات الإسلامية الأصيلة في البحث النحوي ، فقد بقى في بحوث العلة النحوية آثار أصولية باللغة الأهمية ، وليس من شك في أن مرد ذلك إلى أن الفكر الإسلامي هو أول فكر تناول بالتحليل مقومات العلة وعناصرها ومدى سلامتها وأساليب المختلفة للتثبت منها . ويمكن أن نرد إلى هذه الآثار الأصولية في العلة النحوية القضايا التالية :

- ١ - تقسيم العلة إلى « بسيطة » و « مركبة » ، فإن هذا التقسيم يعتمد عن موقف الأصوليين من العلة وتقسيمها إلى هذين القسمين <sup>(٣٣)</sup> .
- ٢ - اختلاف النحاة في اشتراط « الطرد » و « العكس » في العلة ، فإن هذا الاختلاف ليس إلا محاكاة لمواقف الأصوليين من هذين الشرطين <sup>(٣٤)</sup> .
- ٣ - اختلاف النحاة في « العلة الفاسدة » ، حيث أجارها بعض النحاة ورفضها آخرون <sup>(٣٥)</sup> ، وقد تأثر أولئك وهؤلاء ب موقف علماء الأصول منها <sup>(٣٦)</sup> .
- ٤ - تحديد مسالك العلة ، وأهم هذه المسالك عند النحاة كما ذكرنا من قبل في كتابنا: أصول التفكير النحوي هي : الإجماع ،

(٣٣) انظر مثلاً : شرح الجلال المحتلي على جمع الجوابع / ٢٤٦ ، حاشية البناء بهامته .

(٣٤) المتصدر السابن / ٢٠٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٣٥) انظر : الأفتراح ط٢ ص ٥٣ ، داعي الفلاح - مخطوط - ١٥٢ ب .

(٣٦) انظر : شرح الجلال المحتلي على جمع الجوابع / ٢٥٣ .

والنص ، والإيماء ، والسر والتقييم ، والمناسبة ، والإخالة ، والشبه ، والطرد ، وإلغاء الفارق . وجميع هذه المسالك منقوصة من علم الأصول<sup>(٣٧)</sup> ، بل إن نقل النحاة لم يقف عند ذلك بل نقلوا إلى التراث النحوي خلافات الأصوليين في بعض هذه المسالك أيضاً . متصرورين أن استبدال الأمثلة النحوية بالفقهية كاف لمد هذه الخلافات المصطنعة بالحياة في مجالات البحث النحوي<sup>(٣٨)</sup> .

٥- في الشروط التي تبلّها النحاة لتحقّق من سلامة العلة ، وهي التي يصطلح عليها « بالقواعد في العلة » ، فإن هذه الشروط بأسيرها مستمدّة من علم أصول الفقه ، بما في ذلك أساليب الرد المختلفة على كل صورة من صور القدح فيها<sup>(٣٩)</sup> :

سادسها : في جوانب مختلفة من الحكم النحوي ، وبخاصة في تسميه إلى : واجب ، وممتنع ، وحسن ، وقبح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء<sup>(٤٠)</sup> . فليست هذه الأقسام شيئاً آخر غير أقسام الحكم الفقهي كما تحدد عند علماء الأصول<sup>(٤١)</sup> ، وواضح أن هذه

(٣٧) انظر : مختصر تبيّن الفصول على الأصول ٦٦ ، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ١٢٣ - ١٢٧ ، إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول ٤٠ - ٤٣ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجواجم ٢ / ٢٢٥ - ٣٠٧ ، حاشية البناني بهامشه .

(٣٨) انظر مثلاً خلاف النحاة في لمع الأدلة في أصول النحو ١١٢ وقارنه بما في شرح الجلال المحلي على جمع الجواجم ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٦ .

(٣٩) انظر : سلامة العلة في كتابنا أصول التفكير النحوي وقارنه بشرح الجلال المحلي ٢ / ٣٠٨ وما بعدها ، إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول ٤٤ - ٤٦ .

(٤٠) انظر : الاقتراح ط - ٢ - ١١ - ١٠ ، داعي الفلاح ١٣٦ - ١٣٨ .

(٤١) انظر : قواعد الأصول ١٢٣ وما بعدها ، وإيضاح سلم الوصول ٤٠ وما بعدها ، وشرح جمع الجواجم ٢ / ٢٨٥ وما بعدها .

الأقسام قد استندت إلى خصائص موضوعية في الأحكام الفقهية على حين ليس ثمة ما يبرر الأخذ بها باسراها في البحث النحوي .

ونختتم هذه الإشارات إلى الآثار الأصولية في علم النحو ببيان جانب آخر من التأثير الأصولي أتيح له أن يستمر منذ نشأة التفكير النحوي ومناهجه حتى بعد انتصار الخصائص الإغريقية في المناهج النحوية . ونعني بذلك تأثير المصطلحات الأصولية في المصطلحات النحوية .

وفي مجال تحليل علاقة المصطلحات النحوية بالأصولية يجب أن نفرق بين نوعين من المصطلحات النحوية لكل منها مستواه ومصدره : أولهما ذلك النوع من المصطلحات التي يمكن أن يطلق عليها «مصطلحات منهجية» . ويراد منها أنها إنما تتناول بالضرورة ما يتصل بالأصول العامة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال ، والنوع الثاني مصطلحات يصح أن تسمى «مصطلحات تطبيقية» ، ويقصد بها ذلك النوع من المصطلحات الذي ينصب على القضايا التفصيلية والقواعد الجزئية التطبيقية .

وتأثير المصطلحات الأصولية في مصطلحات النحو ينحصر في ذلك النوع الذي أطلقنا عليه من قبل في كتابنا «أصول التفكير النحوي » «الاصطلاحات المنهجية» ، فإن جميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال ترجع إلى أصل أصولي ، بيد أننا - مع ذلك - نلحظ وجود فوارق تجعل من هذه المصطلحات الأصولية الأصل قسمين : قسماً تطور مفهومه بعد انتقاله إلى مجال الدراسات

النحوية ، تحت تأثير تأثر هذه الدراسات بالبحوث الميتافيزيقية والمنطقية الإغريقية. وقمالم يتأثر على الرغم من ذلك ، بل ظل مضمونه في البحث النحوي مطابقاً أو محاكيًّا لمفهومه في التراث الأصلي ، ويمكن أن نضع في القسم الأول مصطلحات : «القياس» و «العلة» و «الحد» و «التعريف». على حين يشمل القسم الثاني كافة المصطلحات التي تتناول النص بالنقضي الخارججي «كالتواتر» و «الأحاداد» ، أو تعبّر عن أقسام القياس باعتبار الجامع «كقياس العلة» و «قياس الطرد» و «قياس الشبه» ، أو أقسام العلة مثل : «بسقطة» أو «مركبة» أو «قاصرة» أو «مسالكها» و «قوادحها» ، و «كالإجماع» و «النص» و «الإيماء» ... إلخ ، و «تخلف الحكم» و «النقض» و «تخصيص العلة» ... إلخ ، أو المحكم ومستوياته المختلفة : «واجب» و «ممتنع» ... إلخ - وأخيراً المصطلحات المستخدمة في حالات الجدل الناتج عن رد الأدلة أو تعارضها .

### ثالثاً ، الفلسفة والمنطق :

لعل تأثير البحوث الفلسفية والمنطقية في التراث النحوي أوضح ما يلقاه الدارس لهذا التراث . ولعل مرد ذلك أولاً إلى أن الخصائص الفكرية المنهجية المستمدّة من الفلسفة والمنطق قد استمرت لها السيادة قرونا عديدة ، دون أن تصاب بهزات تخلخل من سيطرتها أو تحدّ من أبعادها . واستقرار أي نظام من النظم الفكرية أو الاجتماعية يضفي على هذا النظام كثيراً من الاحترام الذي يكاد يتحول في بعض الأحيان إلى صور من القداسة ، تحول دون تقويضه حتى مع التشكيك في جدواه ،

لأنه - حياله - لا يظل مجرد أسلوب تنظيمي يمكن تغييره لموازنة التطور الإنساني والاجتماعي ، بل يصبح تراثاً تصاحبه مشاعر الولاء التاريخي للأباء والأجداد ، ومن ثم تشن تلك المشاعر الرومانسية العالمية كل إرادة للتغيير ، وثانياً أن استخدام أساليب الفلسفة والمنطق في التحليل اللغوي يعطي قدرًا من المرونة مرتداً إلى أن محور الامتياز العلمي آتى إنما هو الذكاء والتفوق العقلي ، وبذلك لا يرتبط بعناصر ثابتة ولا يبني على ركائز موضوعية ، وإنما يرتد إلى مقومات فردية ذاتية . وبذلك يتوفّر للباحث النحوي الذكي - الذي يؤمل فيه وحده في التغيير الشهجي - كثیر من الجهد في الوقت الذي يتحقق له فيه قدر من التأثير كبير . وهكذا يمكن أن يقال إن استخدام تلك الأساليب المنطقية الفلسفية يتماز باليسير وضمان النتيجة معاً . أليس أبسط ما يلحظ في هذا المجال أنه قد لجأ إلى استخدام هذه الأساليب النحوية جميعاً ، حتى أولئك الذين هاجموا نتائجها ووصفوها بالفساد (٤٢) .

وقد سبق أن تناولنا بالتفصيل دور الفلسفة والمنطق في التراث النحوي ، وفي ضوء تلك التفاصيل يمكن أن نجد خطين متوازيين لتأثير الأفكار الفلسفية والقضايا المنطقية في المناهج النحوية ، منها تمتذ كل المؤثرات ، وإليهما ترتد كافة صور التأثير .

وأول هذين الخطين يمكن أن يصطلح عليه بالتناول الذهني للغة القائم على التصور العقلي لها . والتناول الذهني المجرد حتى من

---

(٤٢) لم أوضح الأمثلة على ذلك فديما نقد ابن مضاء لنظرية العامل في كتابه : الرد على النحو ، وحديثنا نقد الاستاذ عباس حسن للنملة النحوية في كتابه : النحو واللغة .

المقدمات البدھیة موقف فلسفی بعند من القضايا الكلیة التي تتناول الكون والإنسان إلى أن يصبح سمة بارزة للنظرية الفلسفية إلى كل جزئية من جزئيات الكون وإلى أي موقف ذاتي وقتي فردي للكائن البشري<sup>(٤٣)</sup>.

ويمكن أن نجد صدى هذه التناول الفلسفى في دراسات اللغويين العرب للنشاط اللغوي حيث تقوم تلك الدراسات منهجاً على دعامتين من الصور العقلية للغة أكثر مما ترتكز على أساليب موضوعية للإلمام المباشر بها ، فإذا انتقلنا إلى مستوى التركيب بخاصة وجدنا النحاة يطبقون في دقة أساليب هذا التناول الذهني ، وتنصب دراستهم - في جوهرها - على الصورة العقلية للنصوص اللغوية دون أن تتوقف عند استبعاد الم موجود بالفعل في هذه النصوص وتحليل علاقاته وتحديد خصائصه ، وهكذا كان التناول الذهني للنشاط اللغوي ذا أثر حاسم في مناهج البحث النحوي .

فقد استطاع - أولاً - أن يشد اهتمام النحاة إلى التفكير العقلي بدلاً من أن يصرفهم إلى لحظ الواقع اللغوي ، بل إنه استطاع أن يشكل أساليب تناولهم لما في الواقع من ظواهر . فلم تعد تلك الظواهر محددة على نحو ما يقره الواقع بالفعل وإنما كان يعاد دائماً تشكيلاً لها بحيث تأخذ صورتها الأخيرة في البحث النحوي معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي ، وحسبنا مثلاً أن نشير إلى موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي ، هذا الموقف الذي لم يتحرروا فيه

(٤٣) انظر : الحذف والتقدیر في النحو العربي - ٣٢٨ - ٣٢٠ ومصادرها .

التقييد بما في الظاهرة اللغوية فعلاً من وجود نمطين فحسب من الكلمات: أحدهما معرب ، والآخر مبني ، وإنما تحولت الظاهرة في تصورهم إلى شيء آخر بإضافتهم قسماً جديداً هو المعرب المبني أو المبني المعرب ، لتلاءم هذه الأقسام الثلاثة وتساوق مع تلك الأطراف الثلاثة التي تخيلوها في « العمل » ، وهي العامل والمعمول وأنثر العامل في المعمول ، إذ لا يوجد في تصورهم عامل دون أن يوجد له - نحوياً - معمول ، ولا يوجد عامل ومعمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل في المعمول ، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجوب تقديرها . وهكذا يتسم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبنية لفظاً المعرفة معنى : مهلاً أو تقديرًا (٤٤) .

كما تمكّن النحاة بواسطته - ثانياً - من أن يصلوا إلى سند فلسفى يسعى فكريًا عدداً من ظواهر المناهج النحوية المتعلقة بمدى التزامها بالنصوص أو تحررها منها ، حتى إنه ليتمكن القول بأنه يقف بشكل خاص وراء التطورات العميقـة المدى التي حدثت للتـأويل النـحـوي بـأساليـبـ المـخـتـلـفةـ ، وـنـقلـهـ من مجرد مـحاـولاتـ اـجـتـهـادـ فـرـديـةـ تـسـتـخـدـمـ عـادـةـ وـسـائـلـ بـسيـطـةـ وـتـهـدـفـ غالـباـ إـلـىـ تـخـرـيـجـ ماـ يـخـالـفـ المـطـردـ منـ النـصـوصـ بـغـيـةـ تـحـقـيقـ الـاتـسـاقـ بـيـنـ الـظـواـهـرـ وـالـقـوـاعـدـ ، إـلـىـ ظـاهـرـةـ تـلـتـسـحـ عـضـوـيـاـ وـحـيـوـيـاـ بـيـقـيـةـ ظـواـهـرـ المـناـهـجـ النـحـوـيـةـ ، وـتـشـكـلـ بـاسـالـيـبـهاـ الـمـشـعـدـةـ - وبـخـاصـيـةـ الـأـسـالـيـبـ الـقـاتـمـةـ عـلـىـ إـعـادـةـ صـيـاغـةـ التـرـكـيبـ ذـهـنـيـاـ لـيـظـهـرـ فـيـ

---

(٤٤) انظر الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

التندير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد ، تلك التي تستخدم « الحذف » والتقدير » و « الزيادة » و « التحريف » و « التقديم والتأخير » و « الفصل » و « الحمل على المعنى » - جزءاً بالغ الأهمية من هذه المنهاج حيث لا يقف عند حد تكميلها بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العديد من ظواهرها<sup>(٤٥)</sup> .

والخط الثاني هو الأخذ بخصائص المنطق الصورى الشكلي ، وبصفة خاصة في القياس . وعلى الرغم من أن الأخذ بهذا المنطق نوع من التناول الذهنی للغة ييد أنه يمتاز بوجود ضوابط عقلية تقزن له ، وتميز بالضرورة نتائجه ، ومن ثم فإن الصور العقلية المطلقة من كل قيد موضوعي لا وجود لها في المنطق الصورى ، إذ تتصف صوره الذهنية دائماً بارتباكها على مقدمات عقلية موضوعية شكلاً من وجهة النظر المنطقية . وعلى ذلك يصح أن يقال إن التناول الذهنی الفلسفی متتحرر بالضرورة من كل قيد مادي أو عقلى ، أما التناول المنطقی فمع تحرره من قيود المادة ملتزماً بقيود العقل أو الشكل . وكلا النوعين من التناول موجود في التراث النحوی ، ألا ترى إلى أساليب التأويل وكيف تتبع ؟ وكيف يمكن أن تقول فيها « بالحذف » و « الزيادة » معاً ، أو « بالتقديم » و « التأخير » أو « بالحمل على المعنى » و « التحريف »<sup>(٤٦)</sup> دون أن تنسى في الاعتبار خصائص التركيب أو تقييد بقوانين العقل . وأبسط هذه القوانين إدراك التناقض بين « الحذف » و « الزيادة » ، و « التقديم » و « التأخير » وغيرها من أساليب التأويل التي يصح - عند الساحة -

(٤٥) انظر : أصول التفكير النحوی .

(٤٦) انظر : أصول التفكير النحوی من ٤٨٠ وما بعدها .

القول بأكثر من أسلوب منها في تخرج النص الواحد. ثم ألا ترى أيضاً إلى صور القياس وكيف تتعدد : من « قياس الصوص » إلى « قياس الظواهر » ، ثم من قياس على « المطرد » إلى قياس على ما دونه من « كثير » أو « قليل » ، ثم من قياس تجمع « العلة » بين طرفيه إلى قياس يعتمد على « الاطراد » أو يكتفى « بالشبه»<sup>(٤٧)</sup> ؟ ولكنها على الرغم من تعددتها يتعدد الطرفين وتنوعها يتبع الجميع تخضع جميعها لقواعد المنطق الصوري في الاستدلال والاستنتاج.

ولكن الأخذ بقواعد المنطق الصوري لم يحل بين القياسات النحوية والخطأ . بل على العكس من ذلك زاد اضطرابها حدة وخطاها عمقاً . ذلك أنه اكتفى في فواعده بوجود جامع ما<sup>(٤٨)</sup> ، وليس من شك في أن استخلاص رابط ما بين طرفي العملية القياسية ممكن وميسور . حتى بين الظواهر المتناقضة أيضاً ، إذ يصح أن يكون الجامع بينها هو التناقض بين معطياتها !! رحني حين اتخد النهاة « العلة » جاماًعاً لم تنج من الاضطراب والخطأ بل زادتهما وضاعت آثارهما بما أوشك أن يتقرر في البحث النحرى من أن « حكم الأصل ثابت بالعلة لا بالنص » وبما تقرر فيه فعلاً من مالك للعلة واضحة التفاوت<sup>(٤٩)</sup> مما فتح الباب فسيحاً لاختلاف النهاة في تحديد العلل أولاً ، ثم في استخلاص ما تفرضه العلل من قواعد ثانياً ، دون أن يلتفتوا إلى موقف النص أو النصوص من العلة المبتكرة أو القاعدة الموضوعة . ألم يتقرر في

(٤٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٣ وما بعدها .

(٤٨) انظر : المصدر نفسه ص ١١١ وما بعدها .

(٤٩) انظر : أصول التفكير النحوي الباب الثاني بين التعقيد والتعليل .

البحث النحوي أن المبتدأ ملزم للابتداء ، لأنه لا مبتدأ بغير ابتداء ،  
ذكانت هذه العلة المقلبة سبباً في اختلاف القواعد النحوية وتضاربها .  
فقد جاء من النحويين من استنتج منها أن العامل في المبتدأ إنما هو  
الابتداء ، وأنه يعمل في الخبر أيضاً ، لأن المبتدأ يستلزمـه كذلك فهو  
مزوم له بدوره <sup>(٥٠)</sup> . ورأى فريق آخر أنه إذا كان الابتداء يستلزمـ مبتدأ  
فإن المبتدأ هو الذي يستلزمـ الخبر ولذلك يقتصر عمل الابتداء على  
المبتدأ ، وأما العمل في الخبر فينصرف إلى المبتدأ وحده <sup>(٥١)</sup> . وذهب  
فريق ثالث إلى أن العلة لا تنتـج أياً من الاتجاهين السابقين ، فإنه إذا  
كان الابتداء يستلزمـ المبتدأ والمبتدأ يستلزمـ الخبر ، فإنـ الخبر في الواقع  
لا يستلزمـ المبتدأ وحده ، بل المبتدأ الذي يستلزمـ الابتداء ، وبذلك  
يكون ملزومـاً للمبتدأ والابتداء جـميعـاً ، ومن ثم فإنـ العامل فيه هو  
المبتدأ والابتداء معاً <sup>(٥٢)</sup> ، ولكنـ فريقـاً رابعاً رأى أنـ التلازمـ القائمـ في  
التركيبـ إنـما هو بينـ المبتدأ والخبر ، ومنـ ثم جـعلـ العاملـ فيـ المبتدأـ  
هوـ الخبرـ ، لأنـه لا يستغنـ عنـهـ ، والـعاملـ فيـ الخبرـ هوـ المبتدأـ ، لأنـهـ  
لا يـنـتفـعـ مـنهـ ، وـإـذـنـ فقدـ استـلزمـ كلـ مـنهـماـ الآخرـ ، «ـولـمـ كـانـ كـلـ وـاحـدـ  
مـنهـماـ لـاـ يـنـفـكـ عـنـ الـآخـرـ ، وـيـقـضـيـ صـاحـبـهـ اـقـضـاءـ وـاحـدـاـ ، عـملـ كـلـ  
مـنهـماـ فـيـ صـاحـبـهـ مـثـلـ ماـ عـملـ صـاحـبـهـ فـيـ» <sup>(٥٣)</sup> . وهـكـذاـ تـعـدـتـ  
الـقوـاعـدـ الـمـسـتـخـلـصـةـ مـنـ العـلـةـ الـأـسـاسـيـةـ - وـهـيـ التـلـازـمـ الـكـائـنـ بـيـنـ المـبـتـأـ

(٥٠) انظر : شرح المفصل ١ / ٨٥ . الصبان على الأشموني ١ / ١٩٤ .

(٥١) المصدران السابقان وانظر أيضاً : كتاب سببوبه ١ / ٢٧٨ .

(٥٢) شرح المفصل ١ / ٨٤ الانصاف في مسائل الخلاف ٣٥ / ٣١ .

(٥٣) الصبان على الأشموني ١ / ١٩٤ ، معـ التـهـابـ ١ / ٩٤ ، وـانـظـرـ أيـضاـ : شـرحـ المـفـصلـ ١ / ٨٥ ، الانـصـافـ فـيـ مـسـائلـ الـخـلـافـ ٢٣ـ - ٣٤ـ الـأشـيـاءـ وـالـنظـارـ ١ / ٢٦٤ـ .

والابداء - حتى تضارب ، دون عناء ما ب موقف النصوص ذاتها . وهكذا أصبح محور الخلاف ليس تحليل النصوص وإنما تحقيق العلة . أليس أبسط ما يكشف التعارض بين هذه الاتجاهات بأسرها من ناحية الواقع اللغوي من ناحية أخرى أن من الممكن لغويًا أن يوجد الخبر دون مبتدأ ، والمبتدأ من غير خبر . على حين أنه يتحتم نحوياً - في كافة القواعد المعنية على العلة السابقة ، ومع كافة الاتجاهات المتفرعة عنها - وجودهما معاً .

وهكذا تسايق تأثير المنطق في نتائجه مع نتائج التأثير الفلسفى المتجرد من كل قيد موضوعى على الرغم مما يبدو من اختلاف بينهما في أساليب معالجة الظاهر في كل منهما ، فكان أن تأثر التناول الذهنى مع القياس الشكلى على إغراق البحث النحوى في قضایا عقلية فلسفية لا صلة حقيقة بينها وبين المادة اللغوية .

#### رابعاً : علم الكلام :

تأثير علم الكلام في التراث النحوى يمكن أن يلحظ في كلا المجالين الرئيسيين لهذا التراث وهما : الأصول العامة والقواعد الجزئية . والأثار الكلامية في القواعد الجزئية عديدة واضحة ، وهى لذلك لا تحتاج لغير مثال يبين صورتها التي تعكس في مجال الدراسات اللغوية على وجه العموم والنحوية بشكل خاص أخذ علماء اللغة والنحو بعض الاتجاهات الفكرية التي ولدها الصراع بين علماء الكلام .

ففي دراسات النحاة لحرروف الجر قسموها إلى ثلاثة أقسام : حروف

أصيلة العمل ، وحرروف زائدة لا تعمل . ثم حروف بين بين (٥٤) ، وليس ثمة معنى - في التحليل اللغوي - لهذا التقسيم الذي يرتد إلى أصل كلامي ، حيث يعني المتكلمون دائمًا بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينياً والمرفوض . فيقسمون الناس في الدنيا مثلاً إلى مسلم لم يرتكب كبيرة ، وكافر ، ثم عاص و هو المسلم الذي ارتكب كبيرة ، ويقسمون الناس في الآخرة أيضًا إلى أصحاب الجنة وأصحاب النار وأهل الأعراف . وإذا كانت طبيعة البحث في المجال المقدى تقبل هذا النط من التقسيم ، بل تفرضه ، حيث تحتاج العقيدة دائمًا إلى سلوك واضح يميز أصحابها المخلصين لها عن أدعيائها - فإن البحث النحوي لا قبل له بهذا النسق من التفكير ، إذ ينبغي أن يقف عند تحليل الظواهر دون أن يفرض عليها سلفاً موقعاً محدداً . وفي هذا المجال لامعنى للحكم بزيادة أو حذف ، فإن تصور ذلك لا يمتد عن النص نفسه وإنما يصدر عن فكرة سابقة عليه .

وتأثير علم الكلام في الأصول النحوية لا يأخذ طابعاً صريحاً في غير مجالين : أولهما تأثير المذاهب الكلامية المختلفة في خلافات النحاة حول (موجد) الحركة الإعرابية ، وثانيهما تأثير الحقائق الكلامية المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات في موقف النحاة من النصوص . ففي تفسير النحاة (الموجد) الحركة الإعرابية اتجاهات ثلاثة : أولها اتجاه جمهور النحاة القائلين بالتفسير الدلالي ، ويرى أصحابه أن موجد الحركة الإعرابية ظاهرة أو متدرجة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً ،

---

(٥٤) النظر مثلاً : ابن يعيش - شرح إنسنوس . تمعن : حروف الياء والميم ومن .

لفظياً أو معنوياً، فهو الذي يجلب الحركة الإعرابية بحيث يمكن تعريفها بأنها « شيئاً جاء من العامل يختلف به آخر المعرف»<sup>(٥٥)</sup>. والاتجاه الثاني ذهب إليه ابن جني الذي يرى أن الإيجاد ليس من طبيعة اللفظ أو المعنى ، وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد فالموجد الحقيقي عنده هو المتكلم بمضامنة اللفظ ومصاحبه ،<sup>(٥٦)</sup> وأنكر ابن مضاء كلا الاتجاهين فرفض أن يكون الموجد هو اللفظ أو المتكلم ، لأن «القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ... ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى»<sup>(٥٧)</sup> ، وبذلك ذهب إلى أن « هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »<sup>(٥٨)</sup> .

ويمكن رد هذا الخلاف بأسره - بكافة اتجاهاته - إلى مؤثرات كلامية بحيث يمكن اعتباره - دون تجاوز - مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلسين .

وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطرار والاختيار ، ثم مدى مسؤولية الإنسان عنه . والخلاف في (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا نطيقاً نحوياً لهذه المشكلة الكلامية ، إذ إن البحث النحوي في حقيقته لا يعني « بالخالق» أو « الموجد » من حيث

(٥٥) تحفة الأخوان على العوامل ١٧ .

(٥٦) الخصائص ١ / ١٠٩ .

(٥٧) الرد على النحوة ٨٧ .

(٥٨) المصدر نفسه .

هو خالق أو موجد ، بل بملاحظة ماله من تأثير في النشاط اللغوى ، وفى مستوى التركيب بشكل خاص . وهذه المشكلة التى اختلف فيها النحاة ليست فى جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد ، وليس بحثا عن تأثير وتأثير ، وأبرز الاتجاهات الكلامية فى هذه القضية يحددها موقف الجهمية من ناحية ، والقدرية ثم المعتزلة من ناحية أخرى ، وبينهما الأشاعرة والماتريدية بما يمثلون من اتجاه وسط . واتجاه الجهمية أن الله هو الفاعل لكل شيء بإرادته وقدرته ، وأنه لا دخل للإنسان فيما يفعل ، أو بتعبير أدق فيما يجرى على يديه من فعل ، لأنه لا قدرة له عليه ولا إرادة له فيه . واتجاه القدرية والمعلولة أن الإنسان هو الذى يفعل ما يريد بقدرته ، فلا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته أو يكتب فيه قدرته . وأما الأشاعرة والماتريدية فيذهبون إلى أن فى العمل الإنساني الإرادى التقاء قدرات وإرادات بين الله والإنسان ، دون تنافس بين قدرة الله وقدرة الإنسان ، وبين إرادة الله وإرادة الإنسان أيضا<sup>(٥٩)</sup> .

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها فى موقف النحاة من (موجد) الحركة الإعرابية ، فموقف ابن مضاء ليس إلا تطبيقا لمذهب الجهمية ، وموقف جمهور النحاة يمتد إلى أصل قدرى معتزلى ، على حين يتميز موقف ابن جنى بالتوسط فيحاكي بتوسطه موقف متأخرى المتكلمين من أشاعرة وماتريدية .

وكما أثرت القضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين فى قضية الموجد للحركة الإعرابية واتجاهات النحاة فيها ، تركت الحقائق

---

<sup>(٥٩)</sup> انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٣٤ وما بعدها ومصادرها .

الكلامية تأثيرها أيضاً في مجال من أهم المجالات النحوية .. تعنى به موقف النحاة من النصوص . فقد تأثر هذا الموقف بما تقرر في علم الكلام من صفات لله سبحانه وللأنبياء عليهم السلام ، ثم بما استقر فيه كذلك من تصوير للسمعيّات . وكانت هذه الحقائق الكلامية سبباً في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفيد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجور أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقدية الدينية بعض النظر عن مدى وفاء النصر بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية إعراباً وبناءً وتطابقاً وترتيباً . ولعل في الرجوع إلى موقف النحاة من بعض آيات الكتاب العزيز ما يمثل لهذه الحقيقة خير تمثيل نحو قول الله تعالى : « وَاسْأَلِ الْفَرْقَةَ » ، قوله سبحانه : « وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمْعَهُمْ وَلَا أَسْمَاعُهُمْ لَتَولَوْا وَهُمْ مُغْرِضُونَ » ، وقوله جل شأنه : « صَوْنِ الْقُرْآنِ ذِي الذَّكْرِ » بِلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَزَّةٍ وَشَفَاقٍ » .

\* \* \*

## خلاصة :

هذه هي أهم الأخطاء الموضوعية في مناهج الفكر النحوي التقليدي . وليس من شك في أن المتصلين بالتراث النحوي والدارسين له يستطيعون أن يضيفوا إلى الأخطاء السابقة أخطاء جديدة ، أهمها «**تدخل المسائل والأحكام** » ، ثم «**الإسراف في ذكر الأنواع والأقسام** ». ولتكن آثراً أن نقف عندما يختص بالفكر النحوي من أخطاء ، تاركين هذه الأخطاء الشكلية التي تتصل بالمؤلفات النحوية إلى موضعها في بحث قريب . نسأل الله العون عليه ، والترفيق فيه .

وانتشار هذه الأخطاء بين التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة ، بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منها ، يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيراً من الدارسين في النحو العربي ، قدامي ومحدثين ، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي <sup>(٦٠)</sup> ، ويفكك ما سبق أن ذكرناه من أن «**المنهج الذي سارت فيه الدراسة نحوية واحد في مدنـه المختلفة تحكمه قواعد عامة**»

(٦٠) انظر مثلاً : طبقات الزيبيدي - حيث يجعل من البصريين والكرفيين قسماً ، وأخبار السيرافي حيث يقتصر على النحويين البصريين ، وأيضاً : تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمند ٢/٢٨ . حيث يقطع بوجود مذهبين لغويين في البصرة والكونفة انتجاً منهياً ثالثاً في بغداد ، والمعربية ٦١ ليوهان ذلك إذ يقطع بأن لكل من الكرفيين والبصريين طريقاً خاصاً في تفسير الظواهر ، وضحى الإسلام ٢/٢٩٦ إذ يردد مضمون الأفكار السابقة . ولقد كانت مقرلة «**المدارس النحوية** » ذات تأثير كبير عند الباحثين المعاصرين وكتب فيها دراسات ورسائل كثيرة .

لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها . وإن لم ينفع مدارس -  
بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها - في النحو ، وإنما  
هناك تجمعات مدنية . وهذه التجمعات تتحرك في إطارات مشابهة  
وتطبق أصولاً واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه  
اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول « (٦١) .

وبعد . . . فإننا لم نشا أن نعطي هذه الدعوى أكثر مما تستحق في  
هذه الدراسة التي تهدف إلى وضع كل فكرة في موضعها الصحيح من  
النحو ومكانها الدقيق من الفكر ، وحسبها أنها احتلت على مدى  
الأجيال مركز الحقيقة وهي وهم ، وحظيت بعناية الباحثين وهي  
أسطورة . فساهمت في إهدار قدرات وضلللت في فهم الحق معا .



---

(٦١) بعض تصرف عن : العذف والتقدير في النحو العربي . ٣٧٩

## الفهارس

٢٧١	- ١- فهرس المصادر والمراجع
٢٩٥	- ٢- فهرس الآيات
٢٩٦	- ٣- فهرس الأشعار
٢٩٧	- ٤- فهرس المصطلحات
٣٠٥	- ٥- فهرس اللغات
٣٠٦	- ٦- فهرس الكتب
٣٠٧	- ٧- فهرس الأماكن والبلدان
٣٠٨	- ٨- فهرس القبائل والطوائف
٣١١	- ٩- فهرس الأعلام
٣١٦	- ١٠- فهرس الموضوعات

أشكر لتميزي العزيزين الدكتور محدث يوسف الضبع والدكتور محمد عبد القادر  
تفضلهما بمراجعة أرقام فهارس هذه الطبعة .



## ١- **فهرس المصادر والمراجع**

### **أولاً : المخطوطات والمصورات**

- ١- ارشاف الضرب - لابن حيان الاندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٢٨ نحو .
- ٢- أسرار العربية - لابن الأبارى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٥٧٨٢ هـ .
- ٣- أصول النحو - لابن السراج ، مصور عن نسخة المتحف البريطاني رقم OR ٢٨٠٨ ، وعن نسخة المكتبة العامة بالرباط .
- ٤- تحفة الغريب - للدماميني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠٠٦ نحو .
- ٥- التذليل والتكمليل فى شرح التسهيل - لأبى حيان الاندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٦١ نحو .
- ٦- تسهيل الفوائد وتكمليل المقاصد - لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١ نحو حلبيم .
- ٧- حاشية على المعرف - للمقدسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٤ ق .
- ٨- الحدود النحوية - للأبدى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٧٠ نحو م .

- ٩ - الحدود النحوية - للأميري ، مخطوط بدار الكتب المصرية  
بالقاهرة . رقم ٥٢٧ هـ .
- ١٠ - الدرة النحوية في شرح الأجرمية - لابن يعلى الحسيني ، مخطوط  
دار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٧٠ نحو م .
- ١١ - رسالة في التفرقة بين بعض فصول النهر - لابن كيران الفاسي ،  
مخطوط بدار الكتب المصرية - القاهرة ، رقم ٥٧٦٩ هـ .
- ١٢ - شرح التسهيل - لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية -  
باقاهرة ، رقم ١٦٦٢ نحو .
- ١٣ - شرح التسهيل - لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية -  
باقاهرة ، رقم ١ نحو س .
- ١٤ - شرح الجمل الكبيرة - لابن الصانع ، مخطوط بدار الكتب  
المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠ نحو .
- ١٥ - شرح الجمل الكبيرة - لابن العريف ، مخطوط بدار الكتب  
المصرية - بالقاهرة ، رقم ٤٦٤ نحو .
- ١٦ - شرح حدود الفاكهي - للفاكهي ، مخطوط بدار الكتب المصرية  
باقاهرة ، رقم ٤٥٤ نحو طلعت .
- ١٧ - شرح الفصول الخمسين - لابن أبان ، مخطوط بدار الكتب  
المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٨ نحو .
- ١٨ - شرح كتاب سيبويه - للسيرافي ، مخطوط بدار الكتب المصرية  
باقاهرة ، رقم ١٣٧ نحو .
- ١٩ - شرح اللمع - للثمانيني ، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،  
رقم ١٥٧٠ نحو .

- ٢٠ - العباب في شرح اللباب - لنقرة كار ، مخطوط بدار الكتب المصرية - بالقاهرة - رقم ٤٥ نحو م .
- ٢١ - غاية الإحسان في علم اللسان - لأبي حيان الأندلسى . مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٤ نحو س .
- ٢٢ - لباب الإعراب في علم العربية - للأسفرايني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .
- ٢٣ - اللباب في علل البناء والإعراب - للعكربى - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة - رقم ١٩١٩ نحو .
- ٢٤ - لب اللباب في معرفة أصول الإعراب - للأسفرايني - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .
- ٢٥ - اللمع - لابن برهان ، مخطوط بدار الكتب المصرية - القاهرة ، رقم ٥ م .
- ٢٦ - المحصول في شرح الفصول - للرازى ، مخطوط بدار الكتب المصرية - بالقاهرة ، رقم ١٩٠٨ نحو .
- ٢٧ - المسائل الخلافية في النحو - للعكربى - مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٢٨ نحو س .
- ٢٨ - الموفور من شرح ابن عصفور - لأبي حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية - القاهرة ، رقم ٢٤ نحو س .
- ٢٩ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان - لأبي حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية - بالقاهرة - رقم ٣٦٤ نحو .

## ثانياً، المطبوعات

- ٣٠- آداب الشافعى ومناقبه - لابن أبي حاتم ، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ، مطبعة السعادة - بالقاهرة ١٩٥٣ .
- ٣١- أبو حنيفة : حياته وعصره آراءه وفقهه ، لمحمد أبو زهرة ، مطبعة مصر ١٩٤٦ .
- ٣٢- أبو علي الفارسي - للدكتور عبد الفتاح شلى ، نهضة مصر ١٣٧٧ هـ .
- ٣٣- الإتقان في علوم القرآن - للسيوطى - مطبعة حجازى ١٣٦٨ هـ .
- ٣٤- الأثر الجليل لقدماء وادى النيل - لأحمد نجيب ط٢ ، المطبعة الاميرية ببورلاك ١٨٩٥ .
- ٣٥- أثر العلم في المجتمع - لبرتراندرسل ، ترجمة د. تمام حسان ، النهضة المصرية ١٩٥٨ .
- ٣٦- إحصاء العلوم - للفارابي - تحقيق د. عثمان أمين ، دار الفكر العربي بالقاهرة .
- ٣٧- إحياء النحو - لإبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .
- ٣٨- أخبار العلماء بأخبار الحكماء - للفقسطنطيني ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .
- ٣٩- أخبار النحويين البصريين - للسيرافى - تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى ، ط١ ، مصطفى الحلبى ١٩٥٥ .
- ٤٠- أدب الكاتب - لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، ط الرحمنية ١٣٥٥ هـ .

- ٤١ - أسطو عند العرب - للدكتور عبد الرحمن بدوى ، النهضة المصرية ١٩٤٧ .
- ٤٢ - أساس البلاغة - للزمخشري ، ط دار الكتب المصرية ١٣٤١ هـ .
- ٤٣ - الأساس في الأسم السامية ولغاتها - للدكتور على العناني ورملانه . ط ١ - المطبعة الأميرية ببلاط ١٩٣٥ .
- ٤٤ -أسد العادة - لابن الأثير . المطبعة الوهبية ١٢٨٦ هـ .
- ٤٥ - أسرار البلاغة - لعبد القاهر الجرجانى ، نشر السيد محمد رشيد رضا ، دار المنار .
- ٤٦ - أسرار العربية - لابن الأنبارى ، ط لبنان ١٨٨٦ .
- ٤٧ - الإسلام والحضارة العربية - لمحمد كرد على ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠ .
- ٤٨ - الأشباء والنظائر في النحو - للسيوطى ، ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣١٦ هـ .
- ٤٩ - الإصابة في تمييز الصحابة - لابن حجر العسقلانى ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .
- ٥٠ - أصول التفكير التحوى - للدكتور على أبو المكارم ، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٣ .
- ٥١ - إعجاز القرآن - للباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط دار المعارف بمصر .
- ٥٢ - إعراب القرآن - المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأنبارى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف .
- ( حول تحقيق نسبة هذا الكتاب انظر البحث القيم الذى كتبه الأستاذ

أحمد راتب النفاخ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٤ / م . (٤٨)

٥٣ - الأغاني - لأبي الفرج الأصفهانى :

(أ) ط دار الكتب المصرية .

(ب) ط بولاق .

(ج) ط الساسى .

دون تحديد = ط دار الكتب المصرية

٥٤ - الإغراب في جدل الإعراب - لأبن الأبارى - تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .

٥٥ - الاقتراح في علم أصول النحو - لسيوطى - ط دائرة المعارف النظامية أولى سنة ١٣١٠ هـ ، وثانية سنة ١٣٥٩ هـ .

٥٦ - الإمامة في القراءات واللهجات العربية - للدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط ١ ، نهضة مصر ١٩٥٧ .

٥٧ - الأمالى - لأبي على القالى - ط ٢ ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .

٥٨ - أمالى الزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - ط أولى ، المؤسسة العربية الحديثة .

٥٩ - أمالى السيد المرتضى - تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط ١ ، سنة ١٩٠٧ .

٦٠ - الأمالى الشجرية - ط ١ ، دائرة المعارف النظامية بعجمدرا آباد ١٣٤٩ هـ .

٦١ - الإمامت والمؤانسة - لأبي حيان التوحيدى ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .

- ٦٢ - انباء الرواية - للقفظى - تحقيق أحمد أبو الفضل إبراهيم - ط ١ .  
دار الكتب المصرية .
- ٦٣ - الأنساب - للسمعانى - ط لبنان ١٩١٢ .
- ٦٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف - لابن الأنبارى - تحقيق محمد  
محبى الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، سنة ١٩٥٣ .
- ٦٥ - أنوار الربيع (الأصول الواقية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ  
محمود العالم ، ط ١ ، مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ هـ .
- ٦٦ - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك - ابن هشام ، تحقيق عبد  
المتعال الصعيدي . ط ٣ ، مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٤ .
- ٦٧ - أيام العرب في الجاهلية - لمحمد أحمد جاد المولى وزملاه ،  
ط ١ ، عيسى البابي الحلبي .
- ٦٨ - إيضاح سلم الرصوٰل إلى علم الأصول - لعبد الوصيف محمد  
الملايوى الشافعى ، مطبعة المعاهد بمصر .
- ٦٩ - الإيضاح في علل النحو - للزجاجى ، تحقيق مارن المبارك ، دار  
العروبة - بالقاهرة ١٩٥٩ .
- ٧٠ - البحر المحيط - لأبي حيان ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .
- ٧١ - البخلاء - للجاحظ - تحقيق الدكتور طه الحاجرى ، ط دار  
المعارف بمصر .
- ٧٢ - البداية والنهاية - لابن كثير ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .
- ٧٣ - البصائر والذخائر - لأبي حيان التوحيدى ، تحقيق أحمد أمين  
والسيد أحمد صقر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
- ٧٤ - بغية الوعاة - للسيوطى ، ط ١ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .

- ٧٥- بلاد ما بين النهرين - لدبليورت ، ترجمة محروم كمال ، القاهرة ، مكتبة الأداب ١٩٥٦ .
- ٧٦- البيان والتبيين - للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون - ط١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩ هـ .
- ٧٧- تاج المروس - للزبيدي - المطبعة الخبرية بمصر ١٣٠٦ هـ .
- ٧٨- تاريخ آداب العرب - لمصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة . ١٩٤٠ .
- ٧٩- تاريخ الأدب العربي - لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - دار المعارف بمصر ١٩٦١ .
- ٨٠- تاريخ الأمم والملوک - للطبری - المطبعة الحسينية ١٣٢٣ هـ .
- ٨١- تاريخ بغداد - للخطيب ، ط١ ، مطبعة السعادة بمصر .
- ٨٢- تاريخ التمدن الإسلامي - لجورجى زيدان - مراجعة الدكتور حسين مؤنس ، دار الهلال .
- ٨٣- تاريخ الحضارة الإسلامية - لبارتولد - ترجمة حمزة طاهر - دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- ٨٤- تاريخ الشعوب الإسلامية - لكارل بروكلمان ، ترجمة د. نبيه أمين فارس ومنير البعبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٨٥- تاريخ العرب (مطول) للدكتور فيلييت حتى ، بيروت ١٩٤٩ .
- ٨٦- تاريخ العرب العام - لسيديو ، ترجمة عادل زعبي ، عيسى البابي الحلبي ١٩٤٨ .
- ٨٧- تاريخ العرب قبل الإسلام - لجراد على ، طبع المجمع العلمي العراقي .

- ٨٨ - تاريخ الفلسفة الغربية - لبرترند رسل ، ترجمة د. زكي نجيب محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٤ .
- ٨٩ - التاريخ الكبير - لابن عساكر - مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ .
- ٩٠ - تاريخ اللغات السامية - لإسرائيل لفسون - مطبعة الاعتماد - ١٩٢٩ م .
- ٩١ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي - لبرستيد ، ترجمة د. حسن كمال ، ط١ ، المطبعة الأميرية - بالقاهرة ١٩٢٩ .
- ٩٢ - تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري - للدكتور على أبو المكارم ، ط١ ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١ .
- ٩٣ - تاريخ اليعقوبي - لابن وهب الكاتب المعروف بابن واضح الإخباري ، دار الفكر ، بيروت ١٩٥٥ .
- ٩٤ - تاريخ اليهود في بلاد العرب - لإسرائيل لفسون ، ط١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ٩٥ - ثقيف اللسان وتلقيع الجنان - لابن مكى الصقلى ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦ .
- ٩٦ - تجديد الفكر الديني في الإسلام - لمحمد إقبال - ترجمة عباس محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ .
- ٩٧ - تحفة الإخوان على العوامل لمصطفى بن إبراهيم ، دار الطباعة العامرة ١٢٧٦ هـ .
- ٩٨ - التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية - مقالات لبعض المستشرقين جمعها وترجمتها د. عبد الرحمن بدوى ، ط٣ ، دار النهضة العربية ١٩٦٥ .

- ٩٩ - التصريف للمازني = المنصف شرح التصريف .
- ١٠٠ - التطور النحوي للغة العربية - لبرجرستراسر - مطبعة السماح . ١٩٢٩
- ١٠١ - التعريفات - لعلى بن محمد بن علي الجرجانى الحنفى - مطبعة مصطفى البابى العلبي ١٩٣٨ .
- ١٠٢ - التفكير الفلسفى في الإسلام - للدكتور عبد الحليم محمود ، ط١ - الانجلو المصرية .
- ١٠٣ - تقرير التهذيب - لابن حجر العسقلانى - دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد .
- ٤ - تقرير الشربينى على حاشية البنانى على شرح الجلال المحلى على جمع الجواجمع . (مطبوع مع الحاشية) .
- ٥ - التمهيد في الرد على المعتلة والرافضة - لأبي بكر الباقلانى ، القاهرة ١٩٤٤ .
- ٦ - تمهيد لتأريخ الفلسفة الإسلامية - للشيخ مصطفى عبد الرزاق ، ط٣ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦ .
- ٧ - التنبيه والإشراف للمسعودى ، ط الصاوي بمصر ١٩٣٨ .
- ٨ - تهافت الفلاسفة - للغزالى - تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر .
- ٩ - تهذيب الألفاظ - لابن السكين ، تحقيق الأب لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .
- ١١ - تهذيب التهذيب - للأزهرى ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

- ١١١ - جمهرة أشعار العرب - لأبي زيد الفرشى ، ط بولاق ١٣٠٨ هـ.
- ١١٢ - جمهرة اللغة - لابن دريد ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ، ١٣٥١ هـ.
- ١١٣ - جهد القرىحة فى تجريد النصيحة للسيوطى ، تحقيق د. على سامي الششار ، ط الخانجى بمصر .
- ١١٤ - حاشية الأمير علي متن مغنى الليب للشيخ محمد الأمير ، ط عيسى البابى الحلى .
- ١١٥ - حاشية الباجورى على السلم - للشيخ الباجورى ، ط مصر ١٣٠٦ هـ.
- ١١٦ - حاشية البنانى على شرح الجلال المحلى على جمع الجواعى . ط ١ ، المطبعة الازهرية المصرية ١٩١٣ .
- ١١٧ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل - للشيخ محمد الخضرى ، ط ٥ ، المطبعة الازهرية المصرية ١٩٢٤ .
- ١١٨ - حاشية الدسوقي على متن مغنى الليب - للشيخ الدسوقي . ط مصر ١٢٨٦ .
- ١١٩ - حاشية السجاعى على شرح ابن عقيل - للشيخ السجاعى ، ط ١ ، المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ هـ.
- ١٢٠ - حاشية السجاعى على قطر الندى - للشيخ الصبان ، ط عيسى البابى الحلى .
- ١٢١ - حاشية العطار على شرح الأزهري - للشيخ العطار ، ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ هـ .
- ١٢٢ - الحذف والتقدير في النحو العربي - للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٩٧٠ .

- ١٢٣ - الحضارة الإسلامية - لخودا بخش ، ترجمة د. على حسني  
الخربوطلي ، دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٠ .
- ١٢٤ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع - لأدم مترز ، ترجمة د.  
محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط٣ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر  
. ١٩٥٧ .
- ١٢٥ - حضارة العرب - لوستاف لوبيون ، ترجمة عادل زعير ، عيسى  
البابي الحلبي ١٩٥٦ .
- ١٢٦ - الحيوان - للمجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ،  
مصطففي البابي الحلبي .
- ١٢٧ - خزانة الأدب - للبغدادي ، ط بولاق .
- ١٢٨ - الخصائص - لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط١ ،  
دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ١٢٩ - خلاصة تذهيب الكمال - للخنزري ، ط١ ، المطبعة الخيرية  
. ١٣٢٢ هـ.
- ١٣٠ - دائرة المعارف الإسلامية - (الترجمة العربية) .
- ١٣١ - دراسات في حضارة الإسلام - نجيب ، ترجمة د. إحسان عباس  
وزملائه ، دار العلم للملائين ، بيروت ١٩٦٤ .
- ١٣٢ - دراسات في العربية وتاريخها - للشيخ محمد الخضر حسين ،  
ط٢ ، دمشق ١٩٦٠ .
- ١٣٣ - دراسات في فقه اللغة - للدكتور صبحي الصالح ، ط٢ المكتبة  
الأهلية بيروت .
- ١٣٤ - دراسات في اللغة - للدكتور إبراهيم السامرائي . مشارقة ، إسطنبول  
. ١٩٦١ .

- ١٣٥ - دراسات نقدية في النحو العربي - للدكتور عبد الرحمن أيوب -  
الأنجلو المصرية ١٩٥٧ .
- ١٣٦ - درة الغواص في أوهام الخواص - للحريرى - ط بمصر ١٢٧٣  
هـ .
- ١٣٧ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر - ط دائرة  
المعارف النظامية بجed أباد ١٣٤٩ هـ .
- ١٣٨ - الدرر اللوامع على مع الهوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي ،  
ط ، بمصر ١٣٢٨ هـ .
- ١٣٩ - دلالة الألفاظ - للدكتور إبراهيم أنيس ، ط ١ ، الأنجلو المصرية  
١٩٥٨ .
- ١٤٠ - ديوان سحيم - تحقيق عبد العزيز الميموني ، ط دار الكتب  
المصرية ١٩٥٠ .
- ١٤١ - ديوان الهدللين - طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .
- ١٤٢ - ذيل اللآلئ - لمعبد العزيز الميموني ، لجنة التأليف والترجمة  
والنشر ١٩٣٥ .
- ١٤٣ - الرد على المنطقية = نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق  
اليونان .
- ١٤٤ - الرد على النحاة - لابن مضاء القرطبي - تحقيق د. شوفى  
ضيف ، ط ١ ، دار الفكر العربي ١٩٤٧ .
- ١٤٥ - رسالة في الحدود - لابن سينا - ضمن مجموعة رسائل ، ط ١  
مطبعة هندية بالموسكى ١٩٠٨ .
- ١٤٦ - سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون - لابن نباتة المصري ،  
ط ١ ، مصطفى البابى الحلبي ١٩٥٧ .

- ١٤٧ - سر صناعة الإعراب - لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، ط ١ ، مصطفى البابى الحلى ١٩٥٤ .
- ١٤٨ - سر الفصاحة - لابن سنان الخفاجى ، ط الرحمانية - بالقاهرة ١٩٣٢ .
- ١٤٩ - سبط اللآلئ - للبكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ .
- ١٥٠ - السنن النفسية لتطور الأمم - لغاستاف لوبيون ، ترجمة عادل زعبيتر ، دار المعارف بمصر ١٩٥٠ .
- ١٥١ - سيبويه إمام النحاة - لعلى النجدى ناصف ، ط ١ ، نهضة مصر بالفجالة .
- ١٥٢ - شخصيات ومذاهب فلسفية - للدكتور عثمان أمين ، ط عيسى البابى الحلى ١٩٤٥ .
- ١٥٣ - شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلى ، مطبعة القدس ١٣٢٥ هـ .
- ١٥٤ - شرح الأجرمية - للشيخ خالد الأزهري - مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ .
- ١٥٥ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - نشر محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ١ ، النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- ١٥٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ١٠ ، التجارية الكبرى ١٩٥٨ .
- ١٥٧ - شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - ط ٢ - المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ هـ .

- ١٥٨ - شرح شذور الذهب - لابن هشام - تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، سنة ١٩٤٨ .
- ١٥٩ - شرح شواهد الشافية - للبغدادي - مطبعة حجازى بمصر ١٣٥٩ هـ .
- ١٦٠ - شرح شواهد المغنى - للسيوطى - المطبعة البهية - بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٦١ - شرح الكافية - لمحمد بن الحسن الرضى الاستراباذى - ط بمصر ١٣٧٥ هـ .
- ١٦٢ - شرح المنفصل - لابن عييش - المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- ١٦٣ - الشعر والشعراء - لابن فتيبة - تحقيق مصطفى السقا ، ط٢ ، التجارى ١٩٣٢ .
- ١٦٤ - شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل - للشهاب الخفاجى - المطبعة الوهبية ١٢٨٢ هـ .
- ١٦٥ - الصاحبى فى فقه اللغة وسنتن العرب فى كلامها - لابن فارس - المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .
- ١٦٦ - صبح الأعشى فى صناعة الإنسا - للفلقشندى - ط دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ١٦٧ - صون المنطق والكلام عن بنى المنطق والكلام - للسيوطى ، تحقيق د. علي سامي النشار ، ط١ ، الخانجى بمصر .
- ١٦٨ - ضحى الإسلام - للدكتور أحمد أمين - ج١ - ط٢ ، سنة ١٩٣٤ .
- ١٦٩ - طبقات الأطباء = عيون الأنباء فى طبقات الأطباء .

- ١٧٠ - طبقات الأمم - لصاعد - ط مطبعة السعادة بمصر .
- ١٧١ - طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء .
- ١٧٢ - الظواهر اللغوية في التراث النحوي - للدكتور على أبو المكارم - القاهرة الحديثة ١٩٦٨ .
- ١٧٣ - العرب قبل الإسلام - لجورجى زيدان ، تحقيق د. حسين مؤنس ، ط دار الهلال .
- ١٧٤ - العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - ليوهان فلث ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ١٩٥١ .
- ١٧٥ - العربية الفصحى - لهنرى فليش - ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .
- ١٧٦ - العقد الفريد - لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وزملاه ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١٧٧ - العقيدة والشريعة في الإسلام - لجوولدسيهير - ترجمة د. محمد يوسف موسى وزملاه ، ط ٢ ، دار الكتب الحديثة بمصر .
- ١٧٨ - عيون الأخبار - لابن قتيبة ، ط دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ١٧٩ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء - لابن أبي أصيبيعة ، ط ١ ، المطبعة الروحية ١٨٨٢ .
- ١٨٠ - الفاخر - للمفضل بن سلمة الصبئي ، تحقيق عبد العليم الطحاوى - ط ١ ، عيسى الباجي الحلبي ١٩٦٠ .
- ١٨١ - الفاضل - للمبرد - تحقيق عبد العزيز الميمنى ، ط ١ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٦ .

- ١٨٢ - فتح العرب لمصر - لـفرد ج بتلر ، ترجمة محمد فريد أبو حديد ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١٨٣ - فجر الإسلام - لأحمد أمين - ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٣ .
- ١٨٤ - فقه اللغة - للدكتور على عبد الواحد وافي ، ط ٥ ، لجنة البيان العربي ١٩٦٢ .
- ١٨٥ - فقه اللغة وأسرار العربية- للشعالبي - ط مصطفى البابي الحلبي . ١٣١٨ هـ .
- ١٨٦ - فقه اللغة وخصائص العربية - لـمحمد المبارك - ط ٢ ، دار الفكر الحديث بلبنان ، ١٩٦٤ .
- ١٨٧ - الفلاحة المفلوكون - للدلنجي ، مطبعة الشعب بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٨٨ - الفهرست - لابن النديم - ط التجارية الكبرى ، ١٣٤٨ هـ .
- ١٨٩ - فوات الوفيات - لابن شاكر الكتبى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ١ ، النهضة المصرية ١٩٥١ .
- ١٩٠ - في أصول النحو - لسعید الأفغاني - ط ٢ ، مطبعة الجامعة السورية بدمشق ١٩٥٧ .
- ١٩١ - في الفلسفة الإسلامية : منهج وتطبيق - للدكتور إبراهيم مذكر ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي ١٩٤٧ .
- ١٩٢ - في النحو العربي - نقد وتوجيه - للدكتور مهدي المخزومي ، ط ١ ، المطبعة العصرية بصيدا ، لبنان ، ١٩٦٤ ،
- ١٩٣ - القاموس المحيط - للغافر ربادى ، ط ٥ ، التجارية الكبرى .

- ١٩٤ - القراءات الشاذة وتجيئها من لغة العرب - عبد الفتاح القاضى ، ط١ ، عيسى البابى الحلبي ، عبد الوهاب حمودة ، ط١ ، النهضة المصرية .
- ١٩٥ - القراءات واللهجات .
- ١٩٦ - قصة الحضارة - لول دبورانت - ترجمة محمد بدران ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١٩٧ - قصة الفلسفة الحديثة - للدكتور أحمد أمين والدكتور زكي نجيب محمود ، ط٤ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ .
- ١٩٨ - قصة الفلسفة اليونانية - للدكتور أحمد أمين والدكتور زكي نجيب محمود ، ط٤ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٨ .
- ١٩٩ - قضايا لغوية - للدكتور كمال بشر ، ط١ ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ٢٠٠ - قواعد الأصول ومعاقد الفصول - لصفى الدين البغدادى ، ضمن مجموعة أصولية ، نشر المكتبة الهاشمية بدمشق .
- ٢٠١ - القواعد التحوية : مادتها وطريقتها - عبد الحميد حسن ، ط٢ ، الانجلو المصرية ١٩٥٣ .
- ٢٠٢ - الكافية - لابن الحاجب ، ضمن مجموعة متون مطبوعة سنة ١٢٧٩ هـ.
- ٢٠٣ - الكامل في التاريخ - لابن الأثير (بدون تاريخ) .
- ٢٠٤ - الكامل في اللغة والأدب - للمبرد - ط التجارية ١٣٦٥ هـ.
- ٢٠٥ - كتاب سيبويه .
- (١) ط بولاق

- (ب) ط دار القلم ، تحقيق عبد السلام هارون .  
دون تحديد = ط بولاق .
- ٢٠٦ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للزمخشري ، ط ١ ، التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ٢٠٧ - كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون - لحاجي خليفة ، ط ١ ، مطبعة العالم ١٣١٠ هـ .
- ٢٠٨ - الكندي فيلسوف العرب - للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، العدد ٢٦ من سلسلة «أعلام العرب» .
- ٢٠٩ - لسان العرب - لابن منظور . ط بولاق .
- ٢١٠ - اللغة - لفندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - الأنجلو المصرية ١٩٥٠ .
- ٢١١ - اللغة بين المعيارية والوصفية - للدكتور تمام حسان ، ط ١ - القاهرة .
- ٢١٢ - اللغة العربية كائن حى - لجورجى زيدان - مراجعة د. مراد كامل ، دار الهلال .
- ٢١٣ - اللغة في المجتمع - للويس - ترجمة الدكتور تمام حسان - ط ١ - عيسى البابى الحلبي - ١٩٥٥ .
- ٢١٤ - اللغة والنحو - للدكتور حسن عون ، ط ١ - ١٩٥٢ .
- ٢١٥ - لمع الأدلة في أصول النحو - لابن الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .
- ٢١٦ - البلقة الشهية في نحو اللغة السريانية - للأب يوسف داود السرياني - الموصل ١٨٩٦ .

- ٢١٧ - اللهجات العربية - للدكتور إبراهيم أنيس - دار الفكر العربي .
- ٢١٨ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر .
- ٢١٩ - مجالس العلماء - للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ .
- ٢٢٠ - مجمع الأمثال - للميداني - نشر محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ٢ - التجارية الكبرى ١٩٥٩ .
- ٢٢١ - محاضرات في تاريخ علم الفلك عند العرب في العصور الوسطى - لتللينو ، ط روما ، ١٩٠٥ .
- ٢٢٢ - مختصر تاريخ الدول - لابن العبرى - بيروت ١٨٩٠ .
- ٢٢٣ - مختصر تنقح الفصول في الأصول - لشهاب الدين القرافي - ضمن مجموعة متون أصولية . نشر المكتبة الهاشمية بدمشق .
- ٢٢٤ - مختصر جامع بيان العلم وفضله - لابن عبد البر ، ط ١ - إدارة الطباعة المنيرية ١٣٢٠ هـ .
- ٢٢٥ - المختصر في أخبار البشر - لابن الفدا - المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ٢٢٦ - المخصص - لابن سيده - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٣١٨ هـ .
- ٢٢٧ - مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية - للدكتور عبد العزيز برهام ، ط ١ ، لجنة البيان العربي ١٩٤٩ .
- ٢٢٨ - المدخل إلى الفلسفة - لأورفلد كوليه ، ترجمة أبو العلا عفيفي ، ط ٥ ، الهيئة المصرية ١٩٦٥ .

- ٢٢٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان - لليافعى ، ط ١ ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٧ هـ .
- ٢٣٠- مراتب النحوين - لأبن الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - نهضة مصر ١٩٥٥ .
- ٢٣١- مروج الذهب - للمسعودى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ٣- التجارية ١٩٥٨ .
- ٢٣٢- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها - للسيوطى - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وأخرين ، ط ٣، عيسى الحلبي .
- ٢٣٣- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب - لأوليرى - ترجمة د. تمام حسان ، الأنجلو المصرية .
- ٢٣٤- المستصفى من علم الأصول - للفزالي - المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ .
- ٢٣٥- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف - لمحمد عليان المرزوقي - بذيل الكشاف ، ط ١ التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ٢٣٦- المعارف - لأبن قتيبة - ط مصر - ١٣٠٠ هـ .
- ٢٣٧- معانى القرآن - للفراء - تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
- ٢٣٨- معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص .
- ٢٣٩- معجم البلدان - لياقوت - ط ١ - نشر الخانجي والجمال - السعادة بمصر ١٩٠٦ .
- ٤٠- معجم مقاييس اللغة - لأبن فارس - تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، عيسى الحلبي .

- ٢٤١ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع - للبكرى .  
تحقيق مصطفى السقا - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٥ .
- ٢٤٢ - المعرُّب - للجواليقى - تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب  
المصرية ١٣٦١ هـ .
- ٢٤٣ - المعمرون والوصايا - للسجستانى - تحقيق عبد المنعم عامر -  
عيسى الحلبي ١٩٦١ .
- ٢٤٤ - معبد النعم وميد النعم - للسبكي - تحقيق محمد على النجار  
وزملائه ، دار الكتاب العربي ١٩٤٨ .
- ٢٤٥ - المفصل في النحو - للزمخشري ، ط كريستيانه ، ١٨٨٩ .
- ٢٤٦ - المقابسات - لأبي حيان التوحيدي - تحقيق حسن السندي ،  
ط القاهرة ١٩٢٩ .
- ٢٤٧ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - للعينى -  
مطبوع بهامش الخزانة ، ط بولاق .
- ٢٤٨ - المقتضب - للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة ، ط  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٢٤٩ - مقدمة ابن خلدون - ط التجارية (بدون تاريخ) .
- ٢٥٠ - من أسرار اللغة - للدكتور إبراهيم أنيس ، ط ٢ ، الأنجلو  
المصرية ١٩٥٨ .
- ٢٥١ - منار السالك إلى أوضح المسالك - لمحمد عبد العزيز النجار  
وعبد العزيز حسن - ط الفجالة الجديدة ٥٣ - ١٩٥٤ .
- ٢٥٢ - مناقب الشافعى = أداب الشافعى ومناقبه .

- ٢٥٣- مناهج البحث العلمي - للدكتور عبد الرحمن بدوى - ط النهضة المصرية . ١٩٦٣
- ٢٥٤- مناهج البحث عند مفكري الإسلام - للدكتور على سامي النشار - دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
- ٢٥٥- مناهج البحث عند النحاة العرب - للدكتور على أبو المكارم . القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢ .
- ٢٥٦- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي - لفرانز روزنتال - ترجمة د. أنيس فريحة - دار الثقافة ، بيروت ١٩٦١ .
- ٢٥٧- المنصف شرح التصريف - لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط١ ، مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٥٨- المنطق الحديث ومناهج البحث - للدكتور محمود قاسم ، ط٣ ، الأنجلو المصرية .
- ٢٥٩- المنطق الوضعي - للدكتور ركي نجيب محمود ، ط٢ ، الأنجلو المصرية . ١٩٥٦
- ٢٦٠- منهاج النحاة العرب - للدكتور تمام حسان ، بحث مقدم لحلقة البحث العلمي بكلية دار العلوم ١٩٦٦ .
- ٢٦١- المواقفات في أصول الأحكام - للشاطبي - المطبعة السلفية . ١٣٤١ هـ.
- ٢٦٢- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء - للمرزباني - السلفية . ١٣٤٣ هـ.
- ٢٦٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لابن تغري بردى ، دار الكتب المصرية .

- ٢٦٤- النحو واللغة - لعباس حسن - دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- ٢٦٥- نزهة الآلبا - لابن الأنباري - ط حجر ١٢٩٤ هـ .
- ٢٦٦- نهاية الأرب - للنويري ، دار الكتب المصرية .
- ٢٦٧- التوادر في اللغة - لأبي زيد - المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٤ .
- ٢٦٨- همع الهوامع على شرح الجواجمع - للسيوطى - ط ١ ، سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٢٦٩- الوحدة العربية - لمحمد عزة دروزة - ط ١ ، المكتب التجارى - بيروت ١٩٥٧ .
- ٢٧٠- الورقات في علم أصول الفقه - للجويني - ضمن مجموعة متون أصولية ، نشر المكتبة الهاشمية بدمشق .
- ٢٧١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلkan - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - ط ١ - النهضة المصرية ١٩٤٨ .
- ٢٧٢- يتيمة الدهر في محسن أهل العصر - للشعالبي - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، التجارية الكبرى ، ١٩٥٦ .

★ ★ ★

## ٢- **فهرس الآيات**

<b>الآية</b>	<b>رقمها</b>	<b>السورة</b>	<b>رقمها</b>	<b>رقم الصنعة التي وردت فيها</b>
- (رَأَوْا عِلْمًا أَنَّ فِيهِ خَبْرًا لِأَسْمَاهُمْ)	٢٣	الأنفال	٨	٢٦٦
- وَاسْأَلَ الْفَرِيْدَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا)	٨٢	يوسف	١٢	٢٦٦
- (صَنْعٌ، وَالْقُرْآنُ ذِي الذَّكْرِ )	١	ص	٢٨	٢٦٦

## ٢- هَرْسُ الْأَشْعَارِ

- بَا صَاحِبِ بَلْغِ ذُوِّ الْزَوْجَاتِ كُلَّهُمْ  
أَنْ لَيْسَ وَصَلَ إِذَا انْحَلَتْ عَرَى الذَّنْبِ  
لَابْنِ الْجَرَاحِ ص ١٩٦
- نَقْلَتْ أَدْعَةً أُخْرَى وَأَرْفَعَ الصَّوْتَ جَهَرَةً  
لِعُلَيْ أَبِي الْمَسْفُوارِ مِنْكَ قَرِيبَ  
لَكَعبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنْوِيِّ ص ١٩٦
- شَرِينَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرْفَعُ  
مَتَى لِجَعْ خَضْرَ لَهْنَ نَشْجَعَ  
لَابْنِ ذُؤْبِ الْهَذْلَى ص ١٩٥
- لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مَذَامًا  
مَعْجَانًا مَثْلَ السَّعَالِ خَمْسًا  
لِبَعْضِ بَنِي تَمِيمِ ص ٢٠١
- أَنْ بَخْبَ الْأَكْنَ منْ رَجَائِكَ مِنْ . حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْفَةَ  
لِأَعْرَابِيِّ فِي مَدْحِ الْحَسِينِ بْنِ عَلَىِ ص ١٩٧
- فَلَوْ كُنْتَ وَرَدَالَوْنَه لِمَعْقَنْنِي  
وَلَكِنْ رَبِّي سَانِي بِسَوَادِيَا  
لِسَحِيمِ ص ١٨٢

## ٤- فهرس المصطلعات

١٩٩	الاسماء الستة :	٢٤٤	الأحاداد :
١٩٧	الاشتراك اللغظى :	٢٣٧، ٢٠٩، ٢٠٨، ١٤١	الابتداء :
١٥٦، ١٥٣	الاشتقاق :	٢٤٤، ١٥٦	الإيدال :
١٢٨	الأصل :	٢٤٧	الاتباع :
٢٤٧، ٢٤٣، ٢٤٢، ١٨٠	الأصوات :	١١٥	الاجتهاد :
١٣٢، ١١٦، ١١١، ٩٣	أصول الفقه :	٢٣٢، ٢٢٩، ١٢٢	الإجماع :
٢٤٢، ٢٤١، ١٦٠		٩٤	الاحداث :
٢٠٠، ٢٨٨	أصول اللغة :	٢٦٦	الإخالة :
١١٩، ١١٦، ١١٣، ١١٠	أصول النحو :	١٩٣، ١٤٠، ١٣٥	الاختصاص :
١٧، ١٥٨، ١٥٦، ١٤٢		٨٠	الادب :
١٤٢، ١٥٦	الإضافة :	١٥٦	الإدغام :
	الإضافة إلى ياء	١٢٧	الأدلة الشرعية:
١٥٦	المتكلم :	١٩٨، ١٩٧	إذن :
٢٤١، ٢٣١	الإضافة المعنوية:	١٧١، ١٧٠	الاساليب :
١٥٢، ١٥٠	الاطراد :	١٥٦، ١٥٤	الاستئثار :
٢٢٣، ١٥٨، ١٥٦، ١٥٢، ١٥١	الاعراب :	٩٩	الاستدلال :
٢٤٤، ١٥٦	الاعمال :	١٧٣	الاستشهاد :
٢٣٩	الاعيان :	١٥٦	الاستفهام :
٢٢	الاقتباس :	٢١٨، ٢١٣٦، ٢١٤٩، ٢١٤١	الاستقراء :
١٥٣	البقاء الساكنين :	١٢٥	الاستباط :
١٥٦	الإنعام :	١٨٤	الاستنطام :
٢٥٢	الغاء الفارق :	١٠١، ٩٥، ٩٤، ٩٣	الاسم :
١٥٦	أم :	١٥١، ١٠٣، ١٠٢	
١٨٣، ١٥٦	الإمسان :	١٥٦	اسم الفعل :
١٩١	أشلاء المبالغة :	١٥٦	اسم الفاعل :
٢٠٠	أنس :	١٥٦	اسم كان :
١٩٧، ١٥٦	أن (بالكسر)	١٥٧	اسم المفعول :
١٥٦	أن	١٩١	

٢٦٧، ١٨٥	تسهيل الهمزة :	١٥٤	أن (بالكسر) :
١٩٠، ١٥٧، ٨٢	التصرف الإعرابي	١٥٤	أن :
٢٣٢، ٢١٧، ٢٩٧		١٤٢	الانفعالية :
٢٤٧، ٢٤١، ٢٣٥		١٥٦	أو :
. ٢٦٧		١٥٦	أى :
١٥٦	التصغير	١٥٦	الإيماء :
. ٢٦٧، ٢٥٩	التصور العقلي	١٥٦	البدل :
١٩.	تصريف الأفعال	٨٠	البلاغة :
١٨٤	التضجع .	١٥٨، ١٥٦، ١٥١	البناء :
٢٣٢	التطابق (الظاهر)	٢٥٩، ٢٥٨	بناء الأفعال :
٢٤٠، ٢٣٩	التطابق المددي :	٤٨	الناظير :
٢٠٥	تعارض الأدلة:	١٢٤، ١١٩، ٩٦	التاريخ :
٢٤١	تعارض الأقبية :	٢٩٥، ٢٥٩، ٢٠٥، ١٥٢، ٩١	التأويل :
	تعارض النص	٢٤٧، ٢٣٠	التبعة :
٢٤١	والقياس :	١٥٦	التشبيه :
٢٤١	تعارض التصوص :	٥٢٩، ٢٥٨	التعريف :
١١٢٣، ١١٩، ١١٨، ١٠١	التعريف :	١٥٦	التحذير :
٢٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٢		١٦٠	تحليل المصطلح :
. ٢٥١		٢٠٠	تخصيص الملة :
١١٦، ١٠٥، ١٠٤، ٩٧	: التعليل	١٤٠	التحفيف :
١١٢٨، ١٢٣، ١١٩، ١١٦		٢٠٥	نخلف الحكم :
. ١٣٢		٢٣٦	التدخل المنهجي
. ١٣٥، ١٣٤		٢٠١، ١٩٩	الذكر والثانية :
. ١٣٩، ١٣٥	التعليل الأصولي :	١٩٢، ١٨٩	الترادف :
. ١٣٥، ١٣٤	التعليل المنطقي :	٢١٠، ٢٠٦	الترتيب :
. ١٣٩	التعليل التحوي :	١٨٩، ١٥٦، ١٥٤	الترخييم :
. ١٥٦	التعريف :	٢٤٦، ١٨٩	الترقيق :
. ٢٤٦	التفخيم	٢٧٧، ٤٢	التركيب :

النمير : التفسير الدلالي : التفسير الصوتي : تفسير النصوص والظواهر : التقديم : تقسيم العلة : الثالثة : المثيل الأسطعي التبسيز : التتابع : تناقض الأحكام : التناول الذهني : لللغة : التناول المنطقي	٤٨ ٢٦٣، ٢٤٢، ٢١٢ ٢٤٧، ٢٤٠ ١٥٩ ٢٥٥ ٢٥٢ ١٨٤ ١٠٥ ١٤٨، ١٤٧ ١٥٦، ١٥٣ ١٣٣ ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥ ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٦ ٢٥٩ ٢٤٦ ٢٤٤، ١١٨ ٢٤٤، ١٤٣، ١١٨، ١١٦ ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١١٨، ١١٦ ١٤٨ ٢٣٧ ٤٨ ٢٦٢، ٢٥٦، ١٤٥، ١٥٦ ١٥١، ١٠٣، ٩٤، ٩٣ ١٥٦ ١٥٦ ٤٢ .١٢٨، ١٠٥، ١٤، ٩٩ .١٥٠، ١٤١، ١٣٤، ١٣٢ .٢٥٥، ٢٥٤	الجنس : الجنس الأدنى : الجنس البعيد : الجنس القريب : الجنس الأدنى : الجهر : الجوار : الجوارم : الجوهر : الحال : الحال (بمعنى العرض) : الحد : الحد الأسطعي : الحد الأصولي : الحد المنطقي : الحد النحوي : الحدثان : الحديث : الحذف : الحرف : حروف الزوائد : حروف القسم : الحرية : الحكم : النمير :
الجر : الجمع : جمع التكثير : جمع الفلة : جمع الكثرة : الجملة :	١٥٦ ١٥٦ ٢٩٣ ١٩٦ ١٩٦ ١٩٦	١٥٧، ١٥٦ ١٥٦ ١٩٣ ١٩٦ ١٩٦ ١٩٦
النمير : التفسير الدلالي : التفسير الصوتي : تفسير النصوص والظواهر : التقديم : تقسيم العلة : الثالثة : المثيل الأسطعي التبسيز : التتابع : تناقض الأحكام : التناول الذهني : لللغة : التناول المنطقي	٤٨ ٢٦٣، ٢٤٢، ٢١٢ ٢٤٧، ٢٤٠ ١٥٩ ٢٥٥ ٢٥٢ ١٨٤ ١٠٥ ١٤٨، ١٤٧ ١٥٦، ١٥٣ ١٣٣ ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥ ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٦ ٢٥٩ ٢٤٦ ٢٤٤، ١١٨ ٢٤٤، ١٤٣، ١١٨، ١١٦ ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١١٨، ١١٦ ١٤٨ ٢٣٧ ٤٨ ٢٦٢، ٢٥٦، ١٤٥، ١٥٦ ١٥١، ١٠٣، ٩٤، ٩٣ ١٥٦ ١٥٦ ٤٢ .١٢٨، ١٠٥، ١٤، ٩٩ .١٥٠، ١٤١، ١٣٤، ١٣٢ .٢٥٥، ٢٥٤	الجنس : الجنس الأدنى : الجنس البعيد : الجنس القريب : الجنس الأدنى : الجهر : الجوار : الجوارم : الجوهر : الحال : الحال (بمعنى العرض) : الحد : الحد الأسطعي : الحد الأصولي : الحد المنطقي : الحد النحوي : الحدثان : الحديث : الحذف : الحرف : حروف الزوائد : حروف القسم : الحرية : الحكم : النمير :
النمير : التفسير الدلالي : التفسير الصوتي : تفسير النصوص والظواهر : التقديم : تقسيم العلة : الثالثة : المثيل الأسطعي التبسيز : التتابع : تناقض الأحكام : التناول الذهني : لللغة : التناول المنطقي	٤٨ ٢٦٣، ٢٤٢، ٢١٢ ٢٤٧، ٢٤٠ ١٥٩ ٢٥٥ ٢٥٢ ١٨٤ ١٠٥ ١٤٨، ١٤٧ ١٥٦، ١٥٣ ١٣٣ ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥ ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٦ ٢٥٩ ٢٤٦ ٢٤٤، ١١٨ ٢٤٤، ١٤٣، ١١٨، ١١٦ ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١١٨، ١١٦ ١٤٨ ٢٣٧ ٤٨ ٢٦٢، ٢٥٦، ١٤٥، ١٥٦ ١٥١، ١٠٣، ٩٤، ٩٣ ١٥٦ ١٥٦ ٤٢ .١٢٨، ١٠٥، ١٤، ٩٩ .١٥٠، ١٤١، ١٣٤، ١٣٢ .٢٥٥، ٢٥٤	الجنس : الجنس الأدنى : الجنس البعيد : الجنس القريب : الجنس الأدنى : الجهر : الجوار : الجوارم : الجوهر : الحال : الحال (بمعنى العرض) : الحد : الحد الأسطعي : الحد الأصولي : الحد المنطقي : الحد النحوي : الحدثان : الحديث : الحذف : الحرف : حروف الزوائد : حروف القسم : الحرية : الحكم : النمير :

العمل على	
المعنى :	الصفة :
الخاصة :	الصفة المشبهة :
الخبر :	الصورة الذهنية :
الخلف :	صورية القياس :
الدلالات :	الصيغة :
الذات :	الضرورة :
المرحاوة :	الضمير :
الزمان :	ضمير الثان :
الزنقة :	الطبيعة :
السبر والتقسيم :	طرد الأحكام :
الاستصحاب :	الطمطمانية :
الاستحسان :	ظاهرة الترتيب :
الاستدلال بالأصول :	ظاهرة التطابق :
السلطة :	الطرف :
السلقة :	ظن :
السماع :	العامل :
الشاذ :	
الشه :	عامل اللغظى :
الاشتقاق :	عامل المعنى :
الشدة :	المجففة :
الشذوذ :	المجمعجة :
شروط العملة :	العدد :
الشكل :	عدم النظير :
مشكلة القياس :	العرض :
الشاشة :	العرض العام :
الصرف :	عصر الاستشهاد:
	العكس :

٢٥٦، ١٥٧	الفاعل :	٩٤	العلاقة :
٢٣١، ٢٢٣، ١٤٢	الفاعلية :	٩٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٩	الصلة :
١٨٣	الفحصنة :	١٣٥	
١٣٠، ١٢٩	الفرع :	١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩	
١٦٠	الفرق :	١٣٨، ١٣٩، ١٣١	
٢٤٠	الفصاحة :	١٣٩، ١١٧	الصلة الأرسطية :
١٤٤، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠	ال فعل :	٢٤٣	الصلة الأصولية :
٢٥٨، ١٤٦		٢٤٤، ٢٤٢	الصلة البيطية :
١٩٩، ١٩١	فمال :	١٤٥	الصلة الشكلية :
١٠١، ٩٥، ٩٤، ٩٣	ال فعل :	١٤٦، ١١٧	الصلة الصورية :
١٥٦، ١٥١، ١٠٣، ١٠٢		١٤٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٠٨	الصلة الثانية :
٢٣٧، ٢٣٥، ١٥٧		١٣٦	الصلة الفعلية :
١٥٥	ال فعل اللازم :	٩٥٥، ٢٥٢	الصلة القاصرة :
٩٤	ال فعل المضارع :	١٣٥، ١١٧	الصلة المادية :
١٥١	ال فعل المضف :	٢٠٠، ٢٠٢	الصلة المركبة :
١٨٧	تعيل (معنى فاعل) :	٢٢٨	الصلة المنطقية :
١١١، ٤٨	الفقه :	١٥٠، ٢٤٣	الصلة التحريرية :
١١٣، ٨٢، ٨٠، ٧٩	الثلثة :	١٥١	علم الجنس :
٢٤٠، ١١٨، ١٦٨		١١١	علماء الكلام :
٢٦٦، ٢٥٥		١٢٤، ٢١٧، ١٠٩، ١٩٣	
٢٣٩	القائم بنفسه :	٢٢٦، ٢٣١، ٢٤٣	علم النفس
١١٧	قانون الإطراد :	٢٤١	اللغوي :
١١٦	قانون العمليه :	٢٤٢	علوم البلاغة :
٤٨	القراءات :	٤٨	علوم العربية :
٢٣١، ٢٣٠	القصد :	٢١١، ٢٠٧، ١٥٦، ١٥١	العمل :
٢٤٥	القلب :	٢١٦، ٢١٧	
١٣٠	القليل :	١٦٢	المنتهى :
٢٥٥، ٢٥٣	الغواص في الصلة :	٢٣٩	العين :
٣١	قوانين الهلاكة :	١٤١، ١٣٥	الغاية :

١٤٢	الكبفية :	٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤	القياس :
٤٧	الكبيف :	١٠٥، ١٠٦، ١١٦	
١٥٦	لَا الثانية للجنس :	١١٧، ١١٩، ١٢٨	
١٥٦	اللازم :	١٤٩، ١٥١، ١٧٤	
١٨٤	الخلخالية :	١٧٥، ١٩١، ٢٤٠	
١٩٥	لعل :	٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٧	
٩٦	اللفظ المؤلف :	١٢٨، ١٢٩، ١١٥	القياس الاصولى :
٩٥	اللفظ المركب :	١٢٩	قياس الشبه :
٩٥	اللفظ المفرد :	٢٥١، ٢١٠، ١٠١	القياس الشكلى :
١٩٨	لم :	٢٠٠	قياس الطرد :
١٩٧	لن :	١٣٠	قياس الظواهر :
١٩٥	ليس :	٢٠٠	القياس العلة :
٢٠٢	المؤثث :	٢٠٩	القياس على القليل :
١٧٧	المادة اللغوية :	٢٠٩	القياس على الكثير :
١٦٩، ١٦٨	المادة الجدلية :	٢٠٩	القياس على المطرد :
٢٠١، ١٩٨، ١٥٩	من لا يتصرف :	٩١	قياس القواعد :
١٥٩	ما يتصرف :	٦١٢٣، ٦١٦، ٦١٧	القياس المنطبق :
٢١١، ٢٢١، ١٩٤، ٢٢٠، ١٥٦	المبتدأ :	٦١٢٩، ٦١٢٨، ٦١٧	
١٥٦	المعنى :	٦١٣٣، ٦١٣٢، ٦١٣٠	
١٥٤	المعنى للمجهول :	٦١٣٣، ٦١٣٠، ٦١٢٩	القياس التحوى :
١٩٥	متى :	٦١٣٣، ٦١٣٠، ٦١٢٩	قياس النصوص :
١٥٦	المتعدد :	٩٨	
١٩٨	المعنى :	١٣٠	الكثير :
	المجاورة - الجرار :	٦١٨٣	الكسكة :
١٥٨	المجرورات :	٦١٨٢	الكشكشة :
١٥٨	المجزومات :	٦١٩٨	كلا وكتنا :
٢٠٣، ٢٠٢	المحايد :	٦١٥٨، ٦١٥٧، ٦٩٦	الكلام :
٢٣٩، ٢٣٨	المحل :	٦١٥٨، ٦١٥٦، ٦٩٥	الكلمة :
١٨٦	المختلفة :	٦١٥٦	كم :

٢٥١، ١٩٦، ١٣٠	المقياس:	٢٤٥	المد:
٢٥١، ١٢٨، ٩٩	المقياس عليه:	١٩٦	مذ:
١٤٢	المكان:	٢٠٣، ٢٠٢	المذكر:
١٤٢	الملك:	١٥٨، ١٥٧	المرفع:
١٨٦	المحاثة:	١٥٢، ١٥١	العروي:
١٥٣	المددود:	٢٦٠، ٢٥٥، ٢٥٢، ٢٤١	مسالك العلة:
٢٥٢	ال المناسبة:	٤٣	المساواة:
٢٩٦	منذ:	١٩٥	المستوى المتصل:
١٥٨	المنصوبات:	١٩٥	المستوى المتقطع:
١٩٧، ١٨٧، ٨١، ٨٠، ٧٩	المنطق:	١٥٢، ١٥٠	السموع:
١١٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٤		١٥٦	المستند:
١١١٣، ١١١٢، ١١١١، ١١١		١٥٦	المستند إليه:
١١١٨، ١١١٧، ١١١٥، ١١١٤		١٩١	المشتقات:
١١٤٢، ١١٣٥، ١١٣٣، ١١١٩		١١٥٧، ١١٥٦، ١١٥٢	المصدر:
١٣٣٠، ٢٢١، ٢٠٥٠، ١٨٤٨		٢٣٩، ٢٣٦، ١٩١	
١٣٣٠، ٩٢، ٨٧، ٨١، ٧٩	منهج الإسلام:	١٥٦	المضارع:
١١٢٨، ١١٢٧، ١١٢٦، ١١٢٣		٢٢١، ٢٢٠	المضارعة:
١١٦٠، ١١٥٨، ١١٤٤، ١١٤٣		٢٤٣، ١٩٠	المعجم:
٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤١		١٥٦	المرب:
١٧٠	منهج التحليل:	١٤٤	المعروف:
١٣٣٠، ٩٢، ٨٦، ٨١، ٧٩	منهج المنطق:	١٣٩، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥	المعلوم:
١٦٨، ١٣٥	موجد الحركة	٢٥٦، ٢١٥	المعمول:
٢٤٥، ٢٤٣، ٢٤٢	الإعرابية:	١٥٤	المفهوم:
١٤٢	الموضع:	١٥٦	المفهوم لاجله:
١٤٢	الموضوعية:	١٥٦	المفهوم المطلق:
١٨٦	المرقعية:	١٥٦	المفهوم معه:
١٣٤، ١٢٥، ١١٥	الميتافيزيقية:	٢٣١، ٢٣٠	المفهومية:
١٢٠، ١١٤١	ميتابفيزيقية العلة:	٢٦٣	المقصور:
١٣٣، ١٣٢	ميتابفيزيقية القياس	١٤٢	المفترلات المشر:

٢٠٥	النقض :	٨١، ٨٠، ٧٩	ميتافيزيقية المتنافق
١٥٦	التواصب :	١٥٧	نائب الفاعل :
١٥٦	النون القبلة :	٤٧	النجوم :
١٥٦	النون الخفية :	١٥٦	النداء :
٣١	الهجادة :	١٥٦	الندبة :
٢٤٥	الهمزة :	٢٢١، ٢٢٠	نوع المخافض :
١٥٦	همزة الوصل :	١٩٢	التب :
٢٤٦، ١٨٩	الهمس :	١١٣٢، ١٣١، ٩٩	النص :
١٨٤	الرتم :	١١٥٢، ١٣٨، ١٢٣	
٩٤، ٤٣، ٤٢	الرجود :	٢٥٥، ٢٥١	
١٦٨	الروضمية المتنافية		النظرة الفلسفية
٢٤	الرعاة :		الحركة الإغريقية :
١٥٦	الوقف :	٢١٨	
١٨٤	الركم :	١١٠	نظريّة المثل :
١٨٤	الوهم :	١٤٨، ١٤٧، ١٤٦	النعت :
٢٠٠	وبيه :	١٥٦، ١٥٤	النعت السياسي :
		١٥٦، ١٥٤	النعت النسبي :
		١٩٥، ٨٠	النقد :

## ٥- فهرس الكلمات

٨٠، ٥٤، ٥١، ٦٢، ٥٠. ١٥٧، ٥٠. ٥٤، ٥١، ٥٠، ٤٨. ١٥٧، ٨٠. ١٦٥. ٥٤ ، ٥٤، ٥١، ٦٢، ٥٠، ٤٨ . ٨٩، ٨٠، ٧٣، ٥٥	<b>النكرية :</b> <b>العبرية :</b> <b>الفارسية :</b> <b>الفرنسية :</b> <b>البطانية :</b> <b>الهندية » النكرية</b> <b>اليونانية :</b>	٥٤، ٥٣، ٣٧، ٥٠. ٩٤، ٨٨، ٨٨. ٥٠. ١٦٥. ٥٤ ٥٣، ٥٠. ١٦٥. ٦٢، ٤٨. ٥٥، ٥٤، ٥٢، ٥٠. ١٥٧، ٨٩، ٨٥، ٨٤	<b>الأرامية :</b> <b>الإغريقية :</b> <b>الاكادية :</b> <b>الإنجليزية :</b> <b>البابلية :</b> <b>الحبشية :</b> <b>الروسية :</b> <b>الرومانية :</b> <b>السريانية :</b>
--	---	---	--

## ٦- فهرس الكتب الواردة في الكتاب

٥١	السندي والهند :	٢٤٣	أصول التفكير الحجري :
٥٧	سوفسطقا :	٢٢٥	اعجاج القرآن للمرمانى :
١٤٥	شرح الاجرومية :	٢٢٦	الانصاح :
٣٣	صبح الأعش :	٥١	نولوطينا :
٥١	قاطاغوريناس :	٥١	الإيساغوجي :
١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٠٠	كتاب سيبويه :	١١٠	الإيضاح :
٢٢٠ ، ٨٧	كتاب العين :	٥١	بارى أرمينيا :
٥٠	كلبلاة ودمنة :	٢٤٤	البيان والتبيين :
٥٧	الماجستري :	٦٤ ، ٥٠	ثارفريسط :
١٩٧	المغنى :	٧٢ ، ٥٨	الخصائص :
٢٢٠ ، ١١٥	المفصل :	٢٤٤	دلائل الإعجاز :
		٥٧	الربوبية :

## ٧- **هَرْسُ الْأَمَكْنَ وَالْبَلَادَن**

٣٢ ٣٩ ٤٦، ٥٣، ٦٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨ ، ٢٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨ ، ٤٠، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣ ٤٦، ٤٤، ٤٢ ٣٠ ، ٤٩، ٤٦، ٤٠، ٣٢، ٢٨ ١١١، ٨٩، ٨٤ ٣٢ ٨٧، ٤٩، ٤١، ٢٦ ٣٢، ٣١ ٢٢١ ٤٩، ٤١، ٤٣، ٣٠، ٢٩، ٢٨ ٣٥، ٣٤، ٣٢ ٥٠ ٤١، ٤٠، ٢٦ ٣٤، ٣٩ ٧٦، ٤٨، ٤٦، ٢٤	سد مارب : السدير : الشام : شبه الجزيرة : الصومال : العراق : عمان : فارس : فلسطين : الكوفة : مصر : مكة : نصرين : الهند : بشرب : اليمن : اليرنان :	٨٩، ٨٨، ٥٠ ٢٩ ٢٣١، ٨٨، ٨٧ ٥٠ ٣١ ٤١ ٣٢ ٢٩ ١١١ ٢٥ ٥٠ ٤٠، ٣٤ ٣٦ ٥٠ ٨٩، ٣٦، ٣٣، ٣٢ ٣٩ ٣٦ ٥٥ ٣٣ ٥٠	الإسكندرية : بربخ السويس : البصرة : بغداد : بيت المقدس : بيزنطة : تهمة : تونس : جامع الرصافة : جامعة باريس : جندىسابور : الجبنة : الحجار : حران : العبرة : الخورق : خيبر : دار الحكمة : ذوقار : الريها :
--	--	--	---

## ٨- فهرس القبائل والطوائف والجماعات

٢٩	التنوخيون :	٢٩	الأراميون :
٢٩	الشموديون :	٢٠٥	أزد شترمة :
٣٠	الجالا :	٣٢	أزد عمان :
٣٢	جديبل :	٢٠٠، ١٩٦، ١٩٠، ٢٩	أسد :
٣٦	جلم :	١١٨	الإسلاميون :
٤٢	جفنة :	٢٦٤	الأشاعرة :
٢٦٥، ٢٦٤	الجهمية :	١٤٣	الأشعرية :
٢٩	الجهنبو :	٢٩	الأشوريون :
٣٢	الحارث :	١٢٨، ١٢٧، ١١٦، ١١٥، ١٠٠	الأصوليون :
٣٦	بن الحارث بن كعب :	٢٩	الأكاديون :
٢٩، ٣٠، ١٩٩، ١٩٥، ٢٧٨	الحجاريون :	٢٢	الأكاسرة :
٣٦	حمير :	٢٢٨	الأندلسيون :
٣٢	خزاعة :	٣٦، ٣٢	الاؤس :
٣٢	خزام :	الحجاريون	أهل الحجاز =
٣٧، ٣٢	الخرج :	١٩٧	أهل العالية :
٤٨	الخوارج :	اليمانيون	أهل اليمن =
٣٦	ريمة :	٣٢	بارق :
٣٣، ٣٢، ٣٠	الروم :	٣٠	المجا :
٣٤	الساسيون :	٢٣٠، ٢٢٨، ١٩٧، ١٩٤	البعريون :
٨٤	الساميون :	٢٢٨	البغداديون :
٨٦، ٨٤، ٤٧	السريان :	٢٩	بكر :
١٢٥، ١١٢، ٢٢	الشراح :	١٩٩	بلحارث :
٣٦، ٢٩	شيبان :	٣٤	البيزنطيون :
١٤٣	الشيبة :	٢٩	التدمريون :
٥٠	الصادقة :	٣٧، ٢٩	تغلب - التغليبيون
١٩٧	بنو صباح :	٣٦	تيم = التيميون
١٩٧	ضبة :	١٨٥، ١٨١، ١٧٨، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٣	
٢٩	الضجاعمة :	٢٠١، ٢٠٠	

١٩٩	: كانة :	٣٦، ٢٩	: الطائرون :
٢٩	: كندة :	٢٠٥	: طن :
٢٩	: الكنعانيون :	١٩٧	: عامر :
٢٢٨، ١٩٧، ١٩٤	: الكوفيون :	١٩٦	: غامر بن صعصعة :
٢٢١، ٢٢٩		٢٩	: البابايد :
٢٩	: اللاحينيون :	٤٩	: البابايسون :
٢٢	: لهب :	٢٤	: عبد شمس :
٢٩	: لحم :	٢٢	: عتيك :
٣٠	: الليبيون :	٣٦، ٣٤	: العرب :
٢٦٤	: الماتريدية :	١٩٥	: هقيل :
٢٠٨	: (بني) مازن :	٤٢	: على بن عثمان بن فوس :
٢٢	: ماسحة :	٢٩	: العلاقيون :
٣٢	: مالك :	٢٩	: العموريون :
١١٢	: المترجمون :	٢٩	: العربيون :
١١٤، ١١٢، ١٠٠	: المتكلمون :	٣٢	: غامد :
٢٢٨، ١١٦		٣٦، ٣٢	: خان :
	: (آل) سحرق بن	١٩٦	: غطفان :
٣٢	: عمرو بن عامر :	٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣٠	: الفرس :
١٢٥، ١٢٤	: المدرسيون :	٢٣٧، ١١٤، ١١٢	: الفقهاء :
٢٩	: مذحج :	١٨٥	: قفيسم :
٥	: المرجنة :	٢٦٤	: القدرة :
١٩٦	: مزينة :	١٨٦، ١٨٥، ٣٦، ٣٥	: قريش - الفرشيون :
٢٢٨	: المصريون :	٣٦	: قربطة :
١١٢، ١١١، ٤٨	: المعتزة :	٣٣، ٢٩	: نفاعة - النضاعيون :
٢٩٧، ١٤٣		٢٩	: القيداريون :
٣٦	: الملائكة :	٩٦، ١٩٠	: قيس :
١٤٣	: المناقضة :	١٤٣	: الذكرامية :
٣٢	: ميدعان :	٢٩	: الكلابيون :
٢٩	: النبطيون :	٣٥، ٢٩	: الكلدانيون :

٣٢	: يحمد	٤٧	: التحاة السريان
٣٢	: يشكر	٢٩	: نزار
٣٢	: اليمين	٣٢	: النصیر
٣٦، ٣٥، ٣١	: اليهود	١٩٧	: الهذليون
٧٦، ٢٦، ٢٤	: اليونانيون	٢٩	: الهاكسوس
		٣٢	: وادعة

## ٩- فهرس الاعلام

٢٩ ٢٢٨ ١٠٨، ٩٥، ٩٤، ٧٢، ٦١، ٥١، ٢١ ٦٠، ٥٨، ٥٧	الاعشى : الاعلم : افلاطون : أقليدس :	٦٠ ٥٨ ٢٢ ٣٦	امبراط : البلوبيوس : ابن : ابن الأثير : أحمد أمين :
٦٣ ٢٠٥ ٥٨ ٤٨ ٨٨ ١٩٣ ٥١ ٣٠ ٢٥، ٣١ ٥٢ ٢٢٩، ٢٢٦ ٣٩، ٣٦، ٣١ ٧٢ ٦٠، ٥٨، ٥٧	أمنيبوس : ابن الأنباري : أوطولوقوس : أوليري : ابن باشاذ : بارتولد : بطر : يختنصر : بخشن بن جورجيوس : ابن برهان : بروكلمان : ابن بطريق : بطليموس :	٥٠ ، ٢٢٧، ٢٢٣، ١٥٧ ، ٥٥، ٥١، ٥٠، ٤٦، ٢٣، ٢١ ، ٦٤، ٦٣، ٦٠، ٥٨، ٥٧، ٥٦ ، ١٠٨، ٧٦، ٧٣، ٧٧، ٦٦، ٦٥ ، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٣، ١١٥ ، ١٤٣، ١٤٢ ٦١ ٥٢ ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ ٥٧ ، ٤٧، ٨٤، ٨٥، ٨٦ ٥٥ ، ٥٣، ٥٥، ٨٨، ٨٧، ٦٥ ٩٠	ابن الأخفش : أسطر : إسحاق بن حنين أسد بن جاني : الإسكندر : الإسكندر الأفروسي : أبو الأسود الدولى : اصطفن بن سيل : ابن ابن أصيحة :

	بعراط :
٦١	بول كراوس :
٦٠، ٥١، ٥٠	بوس :
٥٨	ابن تيمية :
١٤٣، ٧٥، ٧٣، ٧١	تادروس :
٦١	ثابت بن سنان بن ثابت :
٦٢	ثابت بن فزرة الصابني :
٥٨، ٥٤	ثامسطيوس :
٦٣، ٦٢	ثاودوسيوس :
٥٨	تغلب :
٢٢٨، ١٥٧	ثيفيل بن نورا الحمصي :
٥٢	الجاحظ :
٥٣، ٥٢، ٤٨، ٢٢	الجالينوس :
٢٤٣، ٨٠، ٧٣، ٧٢	جذيمة :
٢٤٤	جيorgji زيدان :
٦٠، ٥٥	ابن جنى :
٣٩	ديبور :
٤٨	ديبورس بن بختير :
١٧٩، ١٧٨، ١٦٠	ابن درستيه :
١٩٩، ١٨٧، ١٨٣	ابن الخير الحسن :
٢٦٥، ٢٦٣، ٢٤٣	ابن سوار الخمار :
٢٨	جواد على :
٦٨، ٤٣	جورجيوس بن رايت :
٥٢	ديوكوريدس :
٨٨	ابن الجوزى :
٥٧	جون فليمون :
٣٤	جويدي :
١١٥، ١٠٩	الجويني (إمام الحرمين) :
٥٥، ٥٤	جيش بن العسر الأعم :
٩	ريثان :
٤٣	الرسول :
٤٩	الرشيد :
٥٣، ٥٥، ٥٢	الرماني :
٢٤٤، ٢٤٣، ٢٢٦، ١٠٩	ريثان :
٦١	الحجاج بن يوسف :
٦٠، ٥١، ٥٠	بن مطر الكاتب :
٥٨	حسن عون :
٤٨	حسين مؤنس :
٦١	حسين بن إسحاق :
٦٣	ثابت بن سنان بن ثابت :
٦٣	ثابت بن فزرة الصابني :
٥٨، ٥٤	أبو حيان الأندلسي :
٦٣، ٦٢	أبو حيان التوجدي :
٥٨	خالد :
٢٢٨، ١٥٧	خالد (الشيخ) :
٥٢	خالد بن الوليد :
٤٧، ٤٦	خالد بن يزيد :
٢٤٤	ابن خلدون :
٦٠، ٥٥	خلف :
٣٩	الخليل بن أحمد :
٤٨	جورجي زيدان :
١٧٩، ١٧٨، ١٦٠	ابن جنى :
١٩٩، ١٨٧، ١٨٣	أبو الخير الحسن :
٢٦٥، ٢٦٣، ٢٤٣	ابن سوار الخمار :
٢٨	جواد على :
٦٨، ٤٣	جورجيوس بن رايت :
٥٢	ديوكوريدس :
٨٨	ابن الجوزى :
٥٧	جون فليمون :
٣٤	جويدي :
١١٥، ١٠٩	الجويني (إمام الحرمين) :
٥٥، ٥٤	جيش بن العسر الأعم :

	بن شاكر (أحمد، وأحمد، والحسن) :	٣٩	الزياد :
٥٣		٢٤١، ٩٢	الرجاج :
١٣٨	الشريبي :	١٠٢	الرجاجي :
٤٠، ٨٨، ٨٧، ٦٠	صاعد :	٢٢٨، ١٤٥	الزمخشري :
٢٤٢	ضياء الدين بن الأثير :	٣٩	زهير :
٢٥٦	عباس حسن :	٣٩	سابور :
٢٢	عبد الحميد :	٤٩، ٢٤	سانيلانا :
٨٤	عبد العميد حسن :	١٠٨، ٩٠	السجستاني :
٤٦	عبد الرحمن بدوى :	١٧٧	سميم :
٨٥	عبد الفتاح شلبي :	٢٢١، ١٩٣، ١١١، ١١٠، ١٠٧	ابن السراج :
٢٤٤، ٢٤٣	عبد القاهر :		أبو سعيد سنان
٥٧	عبد الله بن نعمة الحمسي :	٦٢	بن ثابت بن قرة :
٣٤	عبد المطلب :	٢١	سرفاط :
٣٩	علدي بن زيد :		ابن سنان الخطابي :
٤٦	ابن عاشر :	٢٤٣	
٢٠٩، ١٩٧	ابن عصفور :	٣٩	سamar :
١٥٧	علي التحدى :	٢٢	سهيل بن هارون :
	أبو علي عيسى بن إسحاق :	١، ١٠٣، ٣٩، ٣٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٤، ١٠٣، ١١٠، ١٠٥، ١٠٤	سيبويه :
٦٦، ٦٤	عيسى بن شهلاقي :	١٩٦، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٦	
٥٢	عيسى الصيدلاني :	٢٢١، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥	
١٤٣، ١١٥، ١٠٩، ٢١	القرذلي :	٢٤٤، ٢٤٣، ٢٢٢، ٢٢٤	السيرالي :
٢٢	غيلان :	٤٨، ٧١، ١٠٩، ٧٤، ٧٢	
٢٤٣، ٧٦	الفارابي :	١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠	
١٠٢، ٢٢	ابن فارس :	٢٤٢، ٧٦	ابن سينا :
١١٢، ١١٣، ١١٠، ١٠٩، ١٩٧، ١١٣	الفارس :	١٤٤، ١٤٠، ٧٥	السيوطى :
٢٠٩، ١٩٩، ١٩٦، ١٥٧	الفراء :	٢٢٨، ٢٢٦	الشاطبى :
٢٢٧		١٢٩	الشافعى :
		٧٣	

٦٣	مسن :		أبو المخرج عبد الله
٨١، ٧٤، ٦٥، ٦٢	مسن بن يونس :	٦٦	بن الطيب :
٥٥	المتوكل :	٦٦، ٦٠، ٥٩، ٥١	فوفريوس شهوري :
	محمد بن إبراهيم	٢٤٧	فليس :
٥١	الغزارى :	٧٢	ابن فهر :
٣٦	محمد كرد على :	٢٠٢	فيستك :
٢٣	مذكور :	٨٠، ٧٠، ٢٢، ٢٠	ابن قبية :
٢٥	مضطلي عبد الرزاق :	٧٢	ابن قرق :
٢٦٣، ٢٥٦، ٢٢٧	ابن مضاء :	٥٧	قططان بن لوقا المنكر :
٢-٨	ابن معطن :	٢٤٧، ٢٢٧، ١٥٧	قطط :
٧٢، ٦٠، ٥٢، ٥٠، ٢٢	ابن المقفع :	٨٨، ٨٧، ٥١	القطنطي :
٦٢	المقدورس :	٦٥	قوبيه؛ أبو إسحاق :
١٩٣	ملك حمير :	١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٠١	الاكتاسى :
٦٠، ٥٩، ٥٢، ٥١، ٤٩	المصرور (أبو جعفر) :	٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٧، ٢٢٥	كسرى :
٣٢	المهدى :	٣٥	كسرى أبرويز :
٥٥	موسى بن خالد :	٣٣	الكتندي :
١٨١	البيمني :	٧٦، ٥٩، ٥٧	ابن كريب :
٣٩	التابغة :	٦٥	كوزان :
٧٢، ٥٨	أبو ناعمة :	٢٥	ابن كيسان :
٩٠، ٨٨، ٦٥	ابن النديم :	٢٢٦، ٢٢٢، ١٩٧	اللحياني :
١٧٢، ٧٥، ٧١	الشار :	١٩٨	قطيط بن يعمر :
٣٣	النعمان :	٣٩	ليون جوبيه :
٣٩	النعمان بن السندر :	٢٤	المساينون :
٤٨	تللين :	٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣	المسازنى :
٣٤	نوفن :	٢٢٥، ٢٢٣، ٢٢١	أبن مالك :
٦٤	نيقولاوس :	٢٢٨، ٢٢٥، ١٩٩، ١٩٧	بيغوماخوس :
٥٨	بيغوماخوس :	٥٧، ٥٥، ٥٠، ٤٦	مايرهوف :
٣٥، ٣٤	هاشم بن عبد مناف :	١٥٧، ٢٢٧، ٢٠٢، ١٥٧	شبرى :
٣٣	هشام بن سعدة الكنرى :	٢٤٧	

	أبو يحيى	٢٢٨، ٢٢٥، ١٩٧	هشام :
٦٥	المرزوقي :	٥٦	هيبو قراطيس :
٦١، ٥٧	يعين الشحوري :	١٣٧	هيوم (ديفيد) :
٥٥	يعين بن هارون :	٨٨	الواحدى :
٣١	اليعقوبي :	٥٠	وافى :
١٤٥، ١٠٣	ابن يعيش :	٣٦	ونفسون :
٥٦	يوحنا بن بطريك :	٧٢	ابن وهيل :
٨٠، ٨٩، ٨٧، ٥٤، ٥٢	يوحنا بن ماسوبه :		يعين بن عدى :
٨٩	يوسف بن إبراهيم :	٦٥، ٦٣	(أبو زكريا) :



## ١٠- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	١٤-٣
<b>الباب الأول</b>	
<b>أصالة الفكر النحوي</b>	
(١٦٢-١٧)	
<b>الفصل الأول : أصالة الفكر العربي :</b>	٧٨-١٩
- الترابط العضوى بين أصالة الفكر النحوى وأصالة الفكر العربى	١٩
- الحساسية فى تناول أصالة الفكر العربى	٢٠
- أسباب هذه الحساسية	٢٧-٢٠
- الحاجة إلى منطلق موضوعى	٢٠
- دراسة العلاقات الحضارية هي المدخل الموضوعى للدراسة	٢٠
- الصلات بين العرب وغيرهم قبل الإسلام	٢٤ - ٢٨
<b>الهجرات :</b>	٢٢-٢٨
الهجرات من شبه الجزيرة إلى خارجها	٢٢ - ٢٨
الهجرات من خارج شبه الجزيرة إلى داخلها	٢١ - ٢٠
الهجرات المحلية	٢٢ - ٢١
- الحدود	٢٢ - ٢٢
- التجارة	٢٤ - ٣٣

## الصفحة

## الموضوع

٤١ - ٤٢	- آثار هذه الصلات
٣٥ - ٣٤	- الآثار الاجتماعية والسياسية
٣٥	- الآثار الاقتصادية
٣٥	- الآثار الدينية
٣٩ - ٣٧	- الآثار الثقافية
٤١ - ٤٠	- نتائج
٧٧ - ٤٢	- الصلات بين العرب وغيرهم بعد الإسلام

الدافع الموضوعية لهذه الصلات بعد الإسلام

الدافع الموضوعية لتنوع الصلات بعد الإسلام

دراسة الصلات الثقافية من خلال (الترجمة) ٧٧ - ٤٤

مرحلة الترجمة الباكرة وخصائصها ٤٩ - ٤٦

الترجمة المنظمة وخصائصها ٦٦ - ٤٩

- آثار الترجمة في الفكر العربي ٧٧ - ٦٧

مواقف المسلمين تجاه الترجمة ٧٥ - ٧١

مواقف المسلمين من المنهج بصورة خاصة ٧٧ - ٧٥

- نتائج

### الفصل الثاني : أصالة الفكر النحوي :

نشأة النحو العربي ومناهجه في رحاب المنهج الإسلامي ٧٩

مراحل التحول الفكري من المنهج الإسلامي إلى المنهج المنطقي ٨٢

- المرحلة الأولى : تحديدها وخصائصها ٨٢

- المرحلة الثانية : تحديدها وخصائصها ٩٣

- المرحلة الثالثة : تحديدها وخصائصها ١٠٧

الصفحة	الموضوع
<b>الفصل الثالث : صور التأثير الاغريقي في النحو العربي</b>	
١١٣-١١٣	- أولاً : في القياس
١٢٣-١٢٣	القياس المنطقى وخصائصه
١٢٧	القياس الأصولى وخصائصه
١٣٠	العلاقة بين النوعين
١٣٤	القياس النحوى
١٣٤	- ثانياً : في التعليل
١٣٥	التعليل المنطقى وخصائصه
١٣٥	التعليل الأصولى وخصائصه
١٣٨	التعليل النحوى
١٤٢	- ثالثاً : في التعريف
١٤٢	الحد المنطقى وخصائصه
١٤٣	الحد الأصولى وخصائصه
١٤٤	الحدود النحوية
١٤٩	- رابعاً : في الإحکام
١٥٤	- خامساً : في التأليف
١٦١	- خلاصة

**باب الثاني**  
**سلامة الفكر النحوى**  
**(٢٦٨-١٦٥)**

المدخل (مقاييس السلامة) :	
١٦٥	دراسة قضية السلامة في كافة مستوياتها
١٦٥	الحقائق الموضوعية في مجال البحث النحوى

## الموضوع

## الصفحة

ارتباط العربية بالنص القرآني	١٦٧
اتخاذ منهج ما تعبرنا عن موقف حضاري	١٦٨
الدلالة الحضارية للمناهج اللغوية المعاصرة	١٦٩
دعونا إلى منهج التحليل اللغوي وخصائص هذا المنهج	١٧١
نتائج تطبيقية في مجال تحديد سلبيات الفكر النحوي	١٧٢
<b>الفصل الأول : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي</b>	١١١-١٧٧
- مفهوم اللغة عند العرب ومقوماته	١٧٧
- مبررات هذا المفهوم	١٧٩
- نتائج هذا المفهوم وأثاره	١٨٠
- في دراسة الأصوات	١٨٠
- في دراسة الصيغ	١٩٠
- في دراسة النحو	١٩٤
(أ) في ظاهرة التصرف الإعرابي	١٩٤
(ب) في ظاهرة الطابق	٢٠١
(ج) في ظاهر الترتيب	٢٠٦
<b>الفصل الثاني : التناول الجزئي وطرد الأحكام</b>	٢٣٤-٢١٣
- تصور النحاة للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية	٢١٣
- اعتماد هذا التصور على جزئية المقومات وعمومية الأحكام	٢١٤
- نماذج للتناول الجزئي للظواهر اللغوية	٢١٩
- نماذج للتناول الجزئي للقواعد النحوية	٢٢٤
- أهم سمات التناول الجزئي للظواهر	٢٣٢
- أهم صور التناول الجزئي للقواعد	٢٣٢
<b>الفصل الثالث : التداخل المنهجي</b>	٢٣٨-٢٣٥
- الفكر النحوي يفتقد وحدة المنهج	٢٣٥

## الموضوع

## الصفحة

- استعانة الفكر النحوي بمناهج العلوم المختلفة	٢٣٦
- أهم العلوم المؤثرة في الفكر النحوي وأثارها فيه	٢٤١
أولاً : علم الأصوات	٢٤٢
ثانياً : علم الأصول	٢٤٧
ثالثاً : الفلسفة والمنطق	٢٥٤
رابعاً : علم الكلام	٢٦٢
- لنا في الختام كلمة	٢٦٧
- الفهارس	٢٦٩ - ٢٢٠

